

حصيلة مجلس المستشارين للسنة التشريعية

2016-2015

الكتاب الثالث:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية

المرتبطة بإنتاج الثروة



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده



صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن

مقدمه

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

تقديم

يشكل تقييم السياسات العمومية اختصاصا برلمانيا جديدا، ويعبر عن فلسفة الارتقاء المؤسساتي التي اتخذها المشرع الدستوري كمدخل للصياغة والبناء النصي للنموذج البرلماني الوطني. بهدف جعل المؤسسة البرلمانية فضاء للمناقشة والحوار البناء بشأن السياسات العمومية المتبعة وطنيا. لاستخلاص مكامن القوة وتثمينها. ورصد مكامن الضعف. من أجل إقرار الحلول والبدائل التي من شأنها تعزيز صلابة الاختيارات الإستراتيجية الوطنية. وحرصا من مجلس المستشارين على تفعيل الأمثل للدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين. انخرطت جميع مكونات المجلس بكل مسؤولية وجدية في مسلسل الإعداد للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية. الذي انطلق باختيار موضوع التقييم المرتبط بإنتاج الثروة. ثم استمر بتشكيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة وفق قاعدة التمثيل النسبي للفرق والمجموعات البرلمانية. والتي تكلفت بإعداد تقرير كان محل تفاعل بين السيدات والسادة المستشارين ومثلي الحكومة على مستوى الجلسة العامة السنوية المنعقدة بتاريخ 5 غشت 2016.

وبلا شك، فإن استرسال مجلس المستشارين في تفعيل هذا الاختصاص خلال السنة الثانية على التوالي. لمن شأنه بناء تراكمات من حيث الكيف والنوع. بشكل يسمح في نهاية المطاف إلى إقامة نموذج ذاتي ومتكامل في مجال تقييم السياسات العمومية:

وتأكيدا لمتطلبات ترسيخ التراكمات. جاءت فكرة إعداد هذا الكتاب الذي يستوعب توثيقا دقيقا لكل المدخلات المؤسسة والمخرجات المنبثقة عن الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة التي تمت خلال السنة التشريعية 2015-2016.

المحور الأول: الأنشطة التحضيرية
لجلسة تقييم السياسات العمومية
المرتبطة بإنتاج الثروة

- تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة -

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور والمواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتشرف اليوم بتقديم الخطوط العريضة للتقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

إن تفعيل مجلس المستشارين لهذا المقتضى الدستوري للسنة الثانية على التوالي رغم الصعوبات المحيطة بهذه المهمة، لهو سعي من هذه المؤسسة إلى ملء كل الفضاء الدستوري المتاح للبرلمان للقيام بجميع الأدوار المنوطة به.

وبالرغم من حداثة التجربة وغياب التراكم الكافي في مجال تقييم السياسات العمومية سواء في الجانب التقني والتدبري أو في الجانب المتعلق بالقواعد العامة التي يفترض أن تحكم علاقة التعامل والتعاون بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، فإن هذه العملية على قدر كبير من الأهمية، إذ يفَعَل من خلالها البرلمان إحدى الآليات الموكولة إليه طبقاً للدستور، مع ما يستلزمه ذلك من تنسيق وتعاون مع عدد من الهيئات والمؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية المعنية.

واسمحوا لي أن استعرض عليكم مختلف مراحل التحضير والإعداد لهذه المحطة، فاستناداً إلى الأحكام الدستورية وإلى مقتضيات النظام الداخلي، شرع المجلس في التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية بمراسلة رئاسة المجلس لمختلف الفرق والمجموعات البرلمانية لايفائها بالمواضيع التي تقترح تقييمها.

وبعد مداولات مكتب المجلس في المواضيع المقترحة من مختلف الفرقاء، تم التوافق حول موضوع "تقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة". لينتم تشكيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة من مستشارين ممثلين لجميع الفرق والمجموعات بالمجلس، وينعقد اجتماعها الأول برئاسة السيد رئيس مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

26 أبريل 2016، وقد تميّز هذا اللقاء بكلمة توجيهية ذكر فيها السيد الرئيس بالمقتضيات الدستورية والتنظيمية المؤطرة لهذه العملية، مقدّما لمحة عن تجربة السنة الماضية، حيث كان المجلس سباقا لتفعيل هذا المقتضى الدستوري لأول مرة. مشيرا بخصوص هذه السنة إلى مختلف المراحل الاعدادية التي قطعها المجلس والاكراهات التي حالت دون مباشرة هذه العملية مبكّرا.

وفي إطار هذا اللقاء، تم التوافق على هيكلية المجموعة الموضوعاتية على النحو التالي:

• الرئيس: المستشار مهدي عبد الكريم؛

• النائب الأول: المستشار فؤاد قديري؛

• النائب الثاني: المستشار رشيد المنياري؛

• المقرّر: المستشار عبد الصمد مرمي.

وضّمت المجموعة في عضويتها السادة:

- المستشار عبد السلام بلقشور؛

- المستشار عبد الرحمان الدريسي؛

- المستشار لحسن أدعي (عوض السيد محمد البكوري)؛

- المستشار عبد الحميد فاخي؛

- المستشار محمد عدال؛

- المستشار عبد اللطيف اوعمو (عوض السيد محمد ادعيدة)؛

- عبد الحق حيسان (عوض السيدة ثوريا لحرش).

وخلال اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 3 ماي 2016، انكبت المجموعة على إقرار هندسة أرضية التقرير ووضع

برنامج زمني لإجاز مهمتها. حيث تم اعتماد منهجية تتمثل في :

أولا :

■ تحديد المحاور التي ستشتغل عليها المجموعة الموضوعاتية، والتي حصرت في المخططات الوطنية التالية:

1. مخطط المغرب الأخضر؛

2. مخطط التسريع الصناعي؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

3. استراتيجية المغرب الرقمي؛

4. مخطط الطاقات المتجددة؛

5. المخطط الأزرق للسياحة.

ثانيا:

- توجيه مذكرة لرئاسة المجلس تتضمن القطاعات الوزارية المعنية، والهيئات والمؤسسات الوطنية، بغاية مدّ المجموعة بالآراء والدراسات الجاهزة لديها، بخصوص الاستراتيجيات الوطنية الكبرى المذكورة أعلاه.

ثالثا:

- تحديد عناصر التقييم، والمتمثلة في:
 - تحديد الإطار الزمني لكل مخطط؛
 - الخطوط العريضة للمخطط؛
 - الوسائل والإمكانات المرصودة؛
 - أثر كل مخطط على التشغيل والتعليم واللوجيستيك والحكامة.
- تعيين طاقم الأطر الإدارية المواكب لعمل المجموعة الموضوعاتية؛
- جميع ملف وثائقي حول مجالات التقييم.

رابعا:

- عقد الاجتماع الثالث للمجموعة يوم 10 ماي 2016 خصص لإطلاع أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تقدم الأشغال.

خامسا:

- عقد الاجتماع الرابع للمجموعة يوم 24 ماي 2016 حيث تم فيه توزيع المسودة الأولية للتقرير على الأعضاء مع تحديد أجل لتقديم الملاحظات الشكلية وكذلك الإضافات التي يقترحونها حول مضامين المسودة.

سادسا:

- عقد الاجتماع الخامس للمجموعة يوم 14 يونيو 2016 خصص للاستماع إلى ملاحظات واقتراحات الأعضاء، كما قدّم فيه السيد رئيس المجموعة اقتراحا بدعوة مسؤولين مركزيين بالوزارات للاستماع إليهم بخصوص

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الاستراتيجيات موضوع التقييم. حيث تم في هذا الاجتماع إقرار برنامج زمني لهذه اللقاءات.

سابعاً:

- عقد الاجتماع السادس للمجموعة يوم 12 يوليوز 2016 خصص لتقديم المسودة النهائية ومناقشتها.

ثامناً:

- اجتماع 19 يوليوز 2016 الذي تم فيه إقرار الصيغة النهائية للتقرير الذي قدم لمكتب مجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

عود على بدء. واستناداً إلى عناصر المنهجية المعتمدة. شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة تحت الإشراف المباشر لرئيسها وبدعم من فريق عمل مشكل من الأطر الإدارية للمجلس. في إنجاز مهام البحث وجميع العناصر اللازمة لإعداد مسودة التقرير.

وبهدف توضيح الرؤية. وجّه السيد رئيس المجموعة تطبيقاً لمقتضيات المادة 266 من النظام الداخلي مذكرة إلى رئاسة المجلس بتاريخ 4 ماي 2016 يطلب فيها دعم عدد من القطاعات الوزارية والهيئات والمؤسسات الوطنية من خلال إيفائها بالدراسات أو الآراء ذات الصلة بالموضوع والمشاركة في لقاءات تروم تعميق النقاش بشأن القضايا المرتبطة بالاستراتيجيات موضوع التقييم.

ولنفس الغرض. طالبت المجموعة الموضوعاتية بعقد اجتماعات مع عدد من القطاعات الحكومية. ويتعلق الأمر بطلب عقد جلسات إنصات بحضور مجموعة من الوزراء لإلقاء عروض حول الموضوع. كل في اختصاصه. ويتعلق الأمر ب:

- وزير الاقتصاد والمالية;
- وزير التجهيز والنقل واللوجستيك;
- وزير الفلاحة والصيد البحري;
- وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي;
- وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي;

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

■ وزير الشؤون العامة والحكامة؛

■ وزير الطاقة والمعادن والبيئة؛

■ وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية؛

■ وزير السياحة.

بالإضافة إلى مراسلة عدد من المؤسسات الوطنية، لموافاة المجلس بالدراسات والتحليل والتقارير الجاهزة المتعلقة بالاستراتيجيات المذكورة، وهي:

■ المجلس الأعلى للحسابات؛

■ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

■ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

■ بنك المغرب؛

■ المندوبية السامية للتخطيط؛

■ الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

كما تم استثمار الرصيد الوثائقي المتوفر في هذه المادة، سواء تعلق الأمر بالدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات، أو بالتفاعل الحاصل بين الحكومة ومجلس المستشارين من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وتقارير اللجان الدائمة الخاصة بمناقشة الميزانيات الفرعية للوزارات المعنية.

ولقد تجاوبت بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية مشكورة مع مطالب المجموعة، سواء بتزويدها بعدد من الوثائق أو من خلال لقاءات مباشرة مع مسؤوليها المركزيين، ومنها :

■ المجلس الأعلى للحسابات، الذي زودها بتقارير عن:

- مخطط المغرب الرقمي؛

- صندوق التنمية الفلاحية؛

- المخطط الأزرق للسياحة؛

■ بنك المغرب، الذي أحال على المجموعة تقاريره السنوية خلال 2012 و2013 و2014؛

■ المندوبية السامية للتخطيط، التي قدّم مسؤولوها عرضا حول مناهج ومقاربات تقييم السياسات

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

العمومية:

- وزارة الشؤون العامة والحكومة، التي وافقت المجموعة بملف وثائقي حول السياسات العمومية؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري، التي بعثت بمذكرة حول مخطط المغرب الأخضر؛
- وزارة السياحة، التي قدم ممثلوها عرضا حول المخطط الأزرق؛
- وزارة الطاقة والمعادن، التي ساهمت بعرض حول الطاقات المتجددة؛
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، التي شاركت بعرض حول حسيطة قطاع اللوجستيك؛
- وزارة التشغيل، التي قدم مسؤولوها عروضاً حول سياسة التشغيل.

وانطلاقاً من المعطيات التي تم جمعها من الوثائق المتوصل بها وفي تلك التي كانت متوفرة وكذلك من اللقاءات المباشرة مع المسؤولين المركزيين للقطاعات المذكورة أعلاه، تم إعداد المسودة الأولى لتقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الذي أحيل على السادة أعضائها قصد الاطلاع وإبداء الملاحظات والإضافات الضرورية حول المضامين الواردة فيها. وذلك قبل إحالته على مكتب المجلس.

مقرر المجموعة الموضوعاتية:

السيد عبد الصمد مرمي

محاوالت التقرير

- محور المغرب الأخضر
- محور التسريع الصناعي
- محور إستراتيجية المغرب الرقمي
- محور الصاقات المتجددة
- محور المخطط الأزرق

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

محور المخطط الأخضر

مقتطف من الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الـ 61 لثورة الملك والشعب

20 غشت 2014

"..... وفي هذا الإطار، مكنت الاستراتيجيات القطاعية من تحقيق نتائج ملموسة، ساهمت في وضوح الرؤية، وفي إعادة تموقع الاقتصاد الوطني، على الصعيد الجهوي والدولي. وعلى سبيل المثال، فقد ساهم مخطط المغرب الأخضر ومخطط أليوتيس، في حصول المغرب على جائزة المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، لبلوغه أهداف الألفية، المتعلقة بمحاربة الفقر والمجاعة، سنتين قبل الموعد المحدد لها. وذلك لما يقومون عليه من توازن بين المشاريع الكبرى، ذات المردودية العالية، وبين تشجيع الفلاحة المعاشية والتضامنية، والصيد التقليدي، واعتبارا لدورهما في تحسين الدخل بصفة دائمة."

تفعيلا للتوجهات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 21 أبريل 2008 بمناسبة انطلاق الدورة الثانية للأيام الوطنية للقطاع الفلاحي. تبنى قطاع الفلاحة مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي. تمحورت هذه الإستراتيجية حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين بمختلف توجهاتهم.

وينتظم إنجاز مخطط المغرب الأخضر على المستويين الوطني والجهوي:

المستوى الوطني: يهتم التعريف بالتوجهات الكبرى، تحديد نماذج الانجاز وكذلك تهيئة القوانين والمراسيم لتطبيقه. وكذلك تسخير الشركاء الدوليين والوطنيين مع وضع عقد-برامج على المستوى الوطني والجهوي

المستوى الجهوي: يهتم تخطيط مجالي للمشاركة في إنجاز المخطط. مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الجهوية المنسجمة مع التوجهات المحددة من قبل مخطط المغرب الأخضر. كذلك سيكون له هدف التشجيع ومراقبة الأنشطة على المستوى الإقليمي والمحلي.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وهكذا، فإن إنجاز مخطط المغرب الأخضر على أرض الواقع سيكون عبر المخططات الفلاحية الجهوية في إطار مجموعة من الاتفاقيات والشراكات .

أولاً: السياق العام لاستراتيجية المخطط الأخضر¹

إن ملامسة مخطط المغرب الأخضر بشكل عام يتطلب الوقوف على الأهداف المتوخاة والمبادئ الأساسية المعتمدة لتفعيله

■ أهداف المخطط الأخضر

يهدف مخطط المغرب الأخضر إلى الاستفادة من الإمكانيات التي يخزنها قطاع الفلاحة، ويروم بالتالي بلوغ أهداف طموحة في أفق 2020، تتعلق أساساً بما يلي:

- رفع حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة المقدرة حالياً بحوالي 74 مليار درهم في المتوسط لتصل إلى ما بين 144 مليار درهم و174 مليار درهم ؛
- مضاعفة دخل الساكنة القروية؛
- إحداث 1.500.000 فرصة عمل جديدة؛
- مضاعفة صادرات شعب الحوامض والزيتون والفواكه وهو ما سيتمكن من رفع قيمة هذه الصادرات إلى حوالي 44 مليار درهم؛
- إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة متوازنة مع مراعاة الخصوصيات؛
- تثمين الإمكانيات واستثمار هوامش التطور؛
- مواجهة الرهانات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيواقتصادية؛
- مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العالمي.

■ أهم الإجراءات المعتمدة لإنجاز المخطط:

لقد تم اعتماد مجموعة من العمليات الأفقية والتي تهدف إلى ضمان نجاح المخطط في مراحله الاستثمارية وما بعد الاستثمار عبر العمليات الأساسية التالية:

1 الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة
موقع وكالة التنمية الفلاحية <http://www.adc.gov.ma>
مجلة المالية عدد 2011

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

◀ ملائمة الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للقطاع الفلاحي:

- إعادة تنظيم الوزارة المكلفة بالفلاحة على المستويات المركزية والجهوية والمحلية مع إحداث بنيات جهوية تتكلف بالتخطيط والتنفيذ من أجل التمكن من تأطير وتتبع تنفيذ المشاريع؛ ووضع آليات لتتبع تنفيذ وتقييم النتائج بالموازاة مع تقدم إنجاز المشاريع.
- إحداث مؤسسة خاصة بتعلق الأمر بوكالة تنمية الفلاحة التي تتكلف بالإشراف على تفعيل هذا البرنامج؛
- إحداث مكتب وطني يتكلف بالسلامة الصحية للمواد الغذائية؛
- هيكلية الغرف الفلاحية وتأهيل الهيئات المهنية (القانون 27-08) هدفه تقوية وتدعيم مصداقية وإشعاع هذه المؤسسات بغية جعلها الحلقة الأساسية في مسلسل تنمية العالمين الفلاحي والقروي؛
- إحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة أركان التي تتمثل مهامها الرئيسية في تطوير والنهوض بالتدبير والتنمية المستدامة للأنظمة الايكولوجية للواحات وشجرة أركان؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الخصم على المعدات المصممة خصيصا للاستخدام الزراعي . الأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية ومعدات الري؛
- فرض ضريبة منخفضة على القيمة المضافة نسبة 7%، 10% أو 14% على بعض المنتجات المحددة؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على إيرادات المنتجات والمعدات الزراعية والحيوانات الحية الأصيلة والأسمدة والمعدات النباتية؛
- وضع قواعد السلامة الصحية للمواد الغذائية؛
- الحرص على حماية صحة المستهلك والمحافظة على صحة الحيوانات والنباتات؛
- إخراج قانون رقم 39-10 يتعلق بالتجميع الفلاحي يهدف القانون إلى إقرار نظام قانوني يحدد العلاقات التعاقدية الناشئة في إطار التجميع الفلاحي . بتجديد شروط إلزامية للانخراط في هذا النظام .

◀ وضع آليات تمويل ملائمة

- يتعلق الأمر بالمواكبة البنكية لخطط المغرب الأخضر عبر توفير تمويلات ملائمة لخصوصيات المشاريع الفلاحي في هذا الصدد. تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع مؤسسات مالية نذكر منها على الخصوص الاتفاقية الموقعة بين الحكومة والشركة العامة للأبنك. بمناسبة الدورة الرابعة للأيام الوطنية للفلاحة. وتهدف إلى تعبئة

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

غلاف مالي يقدر ب 3 ملايين درهم على مدى 5 سنوات.

ثانيا: المراكز الأساسية للمخطط الأخضر:

يقوم مخطط المغرب الأخضر على مجموعة من المبادئ الرئيسية و التي تعتبر من أهم الركائز التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية، وهي:

◀ أولا : اعتبار الفلاحة قاطرة للتنمية خلال 10 إلى 15 سنة المقبلة:

- تعتبر الفلاحة أهم رافعة للتقدم وذلك عبر تدعيم حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام بتحقيق ناتج إضافي سنوي يتراوح من 70 إلى 100 مليار درهم مع العلم أن الناتج الداخلي الحالي يوازي 74 مليار درهم.
- خلق فرص العمل بزيادة 600 ألف منصب شغل قار ومحاربة الفقر بتحسين الدخل الفلاحي الحالي من 2 إلى 3 مرات لحوالي مليون ونصف قروي.
- الرفع من قيمة الصادرات من 8 إلى 44 مليار درهم لأهم السلاسل التي تتمتع فيها بلادنا بامتيازات تنافسية كالحوامض والزيتون والفواكه والخضروات.
- إطلاق موجة جديدة من الاستثمارات تصل قيمتها الإجمالية إلى 10 ملايين درهم سنويا عبر خلق حوالي 1500 مشروع.

◀ ثانيا: اعتماد التجميع كنموذج لتنظيم الفلاحين:

- إن بناء مخطط المغرب الأخضر تم على أساس التجميع كآلية لتثمين القطاع الفلاحي وتطبيق هذه الآلية سيتمكن من خلق شراكات متنوعة .
- التجميع هي شراكة تطوعية بين المنتجين من جهة والمصنعين والموزعين من جهة أخرى. هذا النظام يعتمد على دمج مجموعة من الفلاحين (مُجمعين) حول فاعل (مُجمع) يتوفر على إمكانيات تدبيرية، مالية وتقنية تجعله قادر على تثمين مراحل الإنتاج إلى حد أقصى.
- يمكن للتجميع أن يكون حلا ناجعا لتجاوز إشكالية التجزئ المفرط وحجم الاستغلاليات الفلاحية وكذلك لمواجهة ضعف التنظيم في القطاع الفلاحي. وبالفعل فإن صغار الفلاحين والذين يكونون أغلبية الاستغلاليات الفلاحية في المغرب (70 % منها أقل من هكتارين) إمكانياتهم التدبيرية والتقنية جد ضعيفة وكذا إمكانياتهم المالية غير كافية لعصرنة نظام الإنتاج لديهم.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

◀ ثالثا: تنمية الفلاحة المغربية بشموليتها² :

تنقسم الفلاحة في المغرب إلى قسمين فلاحة عصرية متواجدة في المناطق السقوية والمناطق البورية الملائمة تشغل 20% من جملة المساحة المزروعة، وتتميز باعتماد الأساليب العصرية وارتفاع المردودية، وفلاحة تضامنية صغيرة متواجدة في المناطق الجبلية والواحات والمناطق البورية الغير ملائمة، تعتمد على التساقطات المطرية ويتميز إنتاجها بالتدبدب. هذه الفلاحة تستوعب 80% من الأراضي المزروعة.

نظرا لهذا التنوع الكبير للفلاحة المغربية، فقد ارتكزت إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر على دعامتين أساسيتين وهما :

- **الدعامة الأولى:** وتخص الفلاحة العصرية وتهدف إلى تنمية الفلاحة ذات القيمة المضافة والإنتاجية العالية والموجهة بالأساس نحو التصدير. و سيشترع في هذا الصدد في إنجاز 961 مشروعا موزعا على 560 ألف ضيعة مبلغ استثماري يقارب 2.121 مليار درهم؛ وبذلك عبر الأحداث الإرادي لأقطاب التنمية الفلاحية والصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستجيب بصورة كبيرة لمتطلبات السوق.

وستهم إجراءات هذه الدعامة 400 ألف استغلالية فلاحية، وستمكن من تعبئة استثمارات تناهز 150 مليار درهم لإنجاز 900 مشروع فلاح.

ومن بين الآليات الإستراتيجية التي اختيرت من أجل تفعيل الإستراتيجية، يمكن ذكر النموذج الاستراتيجي الجديد للتجميع، القائم على أساس :

- عقود تحدد شروطها مسبقا حسب كل سلسلة إنتاجية و حسب كل دائرة للتجميع؛
- إطار تحفيزي مبتكر (دعم هادف، سياسة جبائية ملائمة، دعم التكوين)؛
- ولوج تفضيلي للعقار؛
- ولوج تفضيلي للتمويل (مُجَمَّعون ومُجَمَّعون)؛
- ولوج تفضيلي للامتيازات المشتركة (التصدير واللوجستيك، العلامات التجارية وتدير الجودة، التقنيات الفلاحية، البحث والتنمية).

- **الدعامة الثانية:** تخص الفلاحة التضامنية، وترمي إلى تطوير منهجية جديدة لمحاربة الفقر في صفوف الفلاحين الصغار. عبر الرفع من المدخول الفلاحي

إن مشاريع الدعامة الثانية هي مشاريع فلاحية ذات جدوى اقتصادية مستدامة تعتمد على التدخل المباشر

² الموقع الرسمي لوكالة التنمية الفلاحية <http://www.adc.gov.ma>

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

للدولة من خلال 3 أصناف من المشاريع .

- **مشاريع تحويل:** تهدف إلى تحويل الفلاحين الأكثر هشاشة من زراعة الحبوب إلى فلاحية ذات قيمة مضافة عالية وأقل تأثراً بندرة وعدم انتظام التساقطات المطرية كالزيتون بنسبة 77% واللوز (9%).....

الهدف العام هو الوصول إلى تحويل 400 ألف هكتار موزعة على 200 ألف استغلالية

وتجدر الإشارة بأن الدولة ستتحمل النصيب الأكبر من الاستثمارات المتعلقة بالتشجير ومصاريف الصيانة خلال السنة الأولى والثانية حيث يستوجب على الفلاح استكمال صيانة المغروسات إلى حين مرحلة الإنتاج. وستعمل الدولة على إيجاد الحلول المناسبة لإعانة الفلاح على تغطية مصاريف الصيانة وكذا مصاريف العيش إلى غاية بلوغ الأشجار المثمرة للإنتاج.

- **مشاريع تكثيف وتثمين الإنتاج:** التي تهدف إلى تحسين المكتسبات الحالية في سلاسل الإنتاج الحيوانية خاصة الأغنام عبر توسيع سلسلة الإنتاج. الجمعية الوطنية للأغنام و الماعز) وذلك بتأطير الفلاحين وكذلك تمكينهم من اكتساب التقنيات اللازمة وتحسين الإنتاجية وتثمين الإنتاج. وستهم مساحة إجمالية تقدر ب 400 ألف هكتار موزعة.

- **مشاريع التنوع:** وهي عبارة عن مشاريع تنوع صغرى. تهدف إلى خلق دخل إضافي للفلاحين الأكثر هشاشة بتنمية سريعة للمنتجات المحلية (الزعفران - العسل - الأعشاب الطبية) فعدد المشاريع المبرمجة في إطار الدعامة الثانية يصل إلى 545 مشروعاً اجتماعياً. "في إطار 16 مخططاً جهوياً قبل التقسيم الحالي" تركز على نظام تمويل مبتكر. يتعامل مع الممولين الاجتماعيين باعتبارهم مستثمرين

وهذه المشاريع ستستهدف 855 ألف فلاح و تتطلب استثمارات إجمالية تقدر ب 20 مليار درهم سيتم استقطاب 70 إلى 80 % منها من طرف مستثمرين مغاربة و أجانب. أما 20 إلى 30 % المتبقية يتحملها الفلاحون المستهدفون. وسيغطي صندوق التنمية الفلاحية نسبة مهمة من مساهماتهم.

◀ رابعا : تشجيع الاستثمار الخاص³

إن الاستثمار الضروري لإنجاز مخطط المغرب الأخضر يقدر ب 147 مليار درهم موزعة كما يلي :

غالبية الاستثمار هو للخواص بنسبة 70 % بواجب استثمار عمومي بنسبة 30 % على أن 30 % التي تمثل الحصة العمومية سيتم توفيرها من قبل صندوق التنمية الفلاحية في صيغة مساعدات الاستثمار.

³الموقع الرسمي لوكالة التنمية الفلاحية
الموقع الرسمي لوكالة التنمية الفلاحية
مشروع قانون المالية 2016

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

أما على مستوى الفلاحة التضامنية، فإن مساهمة الدولة ستمثل ما بين 70 إلى 80 % من الاستثمار الإجمالي وتقتصر مساهمة المستفيدين من مشاريع الفلاحة التضامنية في حدود 20 و 30 %.

◀ خامسا: المقاربة التعاقدية لإنجاز المخطط

إن إنجاز مخطط المغرب الأخضر تطلب تعبئة جميع المتدخلين في مختلف القطاعات خصوصا الإدارة، المنتجين الجهويين والمهنيين و الجمعيات. كل هؤلاء الفاعلين سيشتغلون في إطار شراكة تحدد مجال التدخل والمسؤولية لكل متدخل، وقد تم التوقيع على مجموعة من الشراكات بين الجهات، الغرف الفلاحية ووزارة الفلاحة و الصيد البحري حول 16 برامج فلاحية جهوية، وكذا إنشاء آلية مؤسساتية للسلاسل الفلاحية والاعتماد على إبرام اتفاقيات التمويل مع المصارف الشريكة (القرض الفلاحي - البنك الشعبي - والتجاري وفا بنك) . وتمثلت بعض المساهمات كالتالي :

- التجاري وفا بنك 25 مليار درهم؛

- صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 800 مليون د (2009-2012)؛

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مليون دولار لدعم الدعامة الأولى؛

- البنك الدولي هبة مالية 137 مليون دولار؛

- الوكالة الفرنسية للتنمية قرض 50 مليون دولار لتمويل المشاريع الجهوية لطنجة تطوان - تازة الحسيمة تاونات.

ومن أجل الانخراط في هذا المخطط تم القيام بتعبئة وطنية ودولية حول مخطط المغرب الأخضر (الدولة -

الممولين - وشركات التأمين والفاعلين)

◀ سادسا : تنمية الفلاحة المغربية⁴:

من خلال الإجراءات التالية :

- الاندماج في منظور "التقلبات المناخية" على مستوى هندسة مشاريع مخطط المغرب الأخضر؛

- تحويل حوالي مليون هكتار من الحبوب إلى الأشجار المثمرة التي توفر حماية للمساحات الفلاحية؛

- تجربة "التدبير المباشر" قصد استعمال أوسع في التمويل؛

⁴ الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والصيد البحري <http://www.minuculture.gov.ma>
الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط (الميزانية الاقتصادية التوقعية ل2013)
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "اندماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية"

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- الدعم لاستعمال أنظمة السقي المقتصد للمياه (من 154 ألف هكتار حاليا إلى 642 ألف هكتار في أفق 2020):

- دعم تنمية استعمال الطاقات المتجددة في الميدان الفلاحي (الشمسية - الريحية - بيو-غازية).

◀ سابعاً: إصلاح الإطار القطاعي للفلاحة:

إن تفعيل دعائمي الفلاحة العصرية والفلاحة التضامنية تطلب إصلاح الإطار القطاعي الذي هم 4 محاور:

- **العقار:** تعبئة أراضي الدولة والجموع قصد الاستثمار فيها من طرف الخواص وذلك بموافقة ذوي الحقوق؛ وضع إطار محفز لتجميع الأراضي والاستئجار الفلاحي (اعتماد نماذج عقود موحدة، ووضع إطار قانوني ملائم) بالإضافة لخلق شراكات بين القطاع العمومي والخاص ومتابعة المجهودات والإصلاحات الهيكلية للتسجيل والتحفيز.

- **الماء :** سياسة الماء الجديدة تميزت بتسخير موارد جديدة وصيانة وتوسيع المدارات السقوية، التدبير المفوض لمياه الري، تسعير تحفيزي للماء، التنسيق بين مختلف المتدخلين، تعميم استعمال تقنيات السقي العصري، استعمال الماء للزراعات ذات قيمة مضافة عالية أو ذات إنتاجية عالية الحبوب والسكر.

- **السياسة الجبائية:** وضع سياسة جبائية ملائمة مع الخصوصيات الجهوية والاقتصادية للقطاع الفلاحي

- **السوق الداخلية:** عصنة مسالك التوزيع وتحسين الولوج إلى أسواق الجملة والمذابح، والإصلاح التدريجي للقوانين المرتبطة بها.

من خلال ماسبق يتضح أن تجسيد الإستراتيجية سيتم من خلال محورين متقاطعين وهما سلاسل الإنتاج والجهات من خلال إحداث أقطاب للتنمية على أساس استغلال المؤهلات والموارد المحلية لخلق فرص دينامية تنموية جهوية مع الحرص على الانسجام المجالي والاستراتيجيات القطاعية .

ثالثاً: قراءة في آثار استراتيجية المخطط الأخضر

◀ على المستوى الجهوي:

لتحقيق الأهداف المحددة في خلق الثروة وفرص العمل، ومكافحة الفقر، أبرمت شراكات مع الجهات المستفيدة وتم تنفيذها على مختلف المستويات (سلاسل الإنتاج، الجهات ...) وتشمل هذه الشراكات ما يلي:

• توقيع عشرة عقود برامج بين الدولة والمهنيين تهتم بمختلف سلاسل الإنتاج: الزراعات السكرية، الحوامض.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

زراعة الحبوب، الزراعات التسويقية، إنتاج التمور، إنتاج الحليب، إنتاج اللحوم الحمراء، تربية الدواجن، إنتاج البذور وزراعة الزيتون؛ كما تم وضع الآليات المؤسسية من أجل تتبع وتقييم تنفيذ هذه العقود سنويا (2008، 2009 و 2010)؛

- خلق تسعة تنظيمات بيمهنية؛
- وضع ستة عشر عقدا فلاحيا جهويا تمثل التكريس الخاص بكل جهة في مخطط المغرب الأخضر من حيث المشاريع والاستثمارات وفرص العمل وإمكانيات التصدير ويتم تنفيذ هذه العقود مع الشركاء المحليين (الجماعات المحلية والغرف الفلاحية والقطاعات الوزارية المعنية).
- إطلاق أكثر من مائة مشروع ينتمي للدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر خلال سنة 2010 و 102 مشاريع في نفس الدعامة برسم سنة 2011. وتغطي هذه المشاريع كامل التراب الوطني كما تهم سلاسل الإنتاج الرئيسية النباتية والحيوانية وكذا الإجراءات الأفقية ذات الفائدة الكبرى (الجودة، البيئة، ووضع العلامات).
- تم تأكيد ديناميكية الاستثمار عن طريق مراجعة المنح والتشجيعات المقدمة في إطار صندوق التنمية الفلاحية وقد كان الهدف من هذه المراجعة، المساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف السياسة الفلاحية للبلاد وتحسين نجاعة صندوق التنمية الفلاحية كأداة لتشجيع الاستثمار.
- وضع نظام معلوماتي لإدارة العقود البرامج الموقعة بين الدولة والجمعيات المهنية..
- كما تم التوقيع على عقود للمشاركة مع المؤسسات البنكية الوطنية لتوفير الدعم المالي، بما في ذلك إنشاء مؤسسة متخصصة لتمويل صغار الفلاحين. وقد تم الشروع في شراكات أخرى مع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين (المزودين بالماء، الجمعيين، الجهات الممولة وطنيا ودوليا، المجتمع المدني).
- إعطاء الانطلاقة الفعلية لقطبين متخصصين في الصناعات الفلاحية (أربعة أقطاب في طور الإعداد) من أجل رفع معدل تهمين المنتجات الفلاحية.
- مواصلة تحديث أربعة مكاتب جهوية للاستثمار الفلاحي نموذجية : دكالة اللوكوس تادلة والغرب.
- وضع برامج للاستثمار في مجال الري: البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري وبرنامج Résorption des Décalages 50 مليار درهم على مدى 10 سنوات).
- انطلاق التكوين عبر التلقين ل 60.000 من أبناء الفلاحين.
- إنشاء كلية للدراسات العليا في الزراعة في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.
- إطلاق برنامج لتطوير المنتجات المحلية (البيان الجغرافي، ووضع العلامات، الجودة ...).

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- تشجيع المنتجات ذات الجودة العالية والمصاحبة التقنية والتنظيمية.
- تقوية نظام التتبع والتقييم ونظم المعلومات المرتبطة به.
- تفعيل البرامج الجهوية للاستشارة الفلاحية التي تم إعدادها بمشاركة وبتنسيق وتشاور مع جميع المتدخلين والشركاء في منظومة الاستشارة الفلاحية على مستوى مختلف جهات المملكة وتنزيلها وإعداد برامج استشارة فلاحية لكل مستشار فلاح حسب سلاسل الإنتاج
- إنجاز حوالي 70000 عملية للاستشارة الفلاحية، همت جميع سلاسل الإنتاج لفائدة 530000 فلاح خلال سنة 2014 وحوالي 18000 عملية استشارة فلاحية لفائدة 180000 فلاح في ذلك ما يقارب 15000 امرأة خلال السداسي الأول من سنة 2015.
- إضافة إلى ذلك، أعدت وزارة الفلاحة في إطار تحسين بيئة القطاع، قوانين جديدة خصوصا تلك المتعلقة بالجمعيات البيمهنية و نظام التجميع. ذلك إن الإطار القانوني الجديد الخاص بالجمعيات البيمهنية سيمكن من تحسين الحكامة واتخاذ القرار لدى مختلف المتدخلين في سلسلة إنتاجية معينة، وتعزيز دور هذه الجمعيات باعتبارها المحاور الوحيد للسلطات العمومية. كما أنه سيسهل الحصول على موارد جديدة لتمويل وتنفيذ برامج عملها.
- أما الإطار القانوني للتجميع فسيتمكن من توضيح أدوار وحقوق جميع الأطراف المعنية بعملية التجميع (المجمعون، الفلاحون المجمعون، الدولة) وضمان التنفيذ عن طريق مؤسسات التحكيم. كما سيمكن هذا القانون الجديد أيضا من وضع أشكال جديدة من التحفيزات لتشجيع ودعم تطوير عمليات التجميع.
- وتم فتح مجموعة من الأوراش الإستراتيجية : مشروع التأمين الفلاحي، تشجيع المنتجات المحلية إستراتيجية البحث والتنمية، لتنفيذ السياسة الفلاحية الجديدة التنموية التي تعرفها البلاد (الخدمات الاجتماعية، الخدمات اللوجستية، البنيات التحتية، إعداد التراب الوطني، المحافظة على البيئة ومشروع الجهوية).
- وقد شهدت الاستثمارات بشقيها العمومي والخاص ارتفاعا ملحوظا، مما يدل على التعبئة والمساهمة الكبيرة للمتدخلين في القطاع. كما مكنت ظروف الإنتاج من تحقيق مستويات تعزز الأهداف المسطرة من حيث الآثار الاقتصادية والاجتماعية.
- كما تم دمج المخاطر المناخية بكيفية فعلية ضمن الدعامة الثانية للمخطط الأخضر بالنسبة للمخططات الفلاحية الجهوية: حيث اختار المخطط الأخضر تطوير المسالك التي تستجيب استجابة تامة لنوعية الأراضي الفلاحية في كل منطقة على حدة. وكذا تنوع الأنشطة الفلاحية واتخاذ تدابير مصاحبة، كالتكوين والتأمين عن المخاطر المناخية المتعددة من شأنها تمكين الفلاحين من الاستغلال الأفضل للموارد الطبيعية، والتكيف الفعلي مع الظواهر المناخية القصوى.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

كما أن الدعامة الثانية تتوخى تقليص مساحة زراعة الحبوب بنسبة 20% بحلول سنة 2020، أي ما مجموعه مليون هكتار تنتمي إلى جهات هامشية لا تتلاءم تربتها مع زراعة الحبوب، والتي سيتم تحويلها إلى زراعة الفواكه، وسوف تلعب هذه الزراعة دورا هاما فيما يخص التكيف مع تغير المناخ، وتحسين دخل الفلاحين (عبر استقرار الساكنة والتقليص من مخاطر الهشاشة) والتخفيف من تدهور التربة، لهذا عملت عدة جهات مانحة وفي مقدمتها صندوق البيئة العالمية، بفضل منحة قدرها 196 مليون درهم، على تمويل مشاريع تهدف إلى تكيف صغار الفلاحين مع التغير المناخي⁵.

وبخصوص المخططات الفلاحية الجهوية⁶

يبين الجدول الآتي عدد المشاريع المتوقعة على مستوى الدعامتين 1 و2 في مخطط المغرب الأخضر حسب الجهات ويحدد الاستثمارات التي يتطلبها الاجاز وتنفيذ الأنشطة الأفقية المرتقبة :

الجهة		عدد المشاريع			الاستثمار (مليار درهم)	
		1د	2د	المجموع	1د	المجموع
الدار البيضاء الكبرى		20	15	35	1.8	0.2
الشاوية ورديغة		230	65	295	4.5	1.9
واد الذهب - الكويرة		19	3	22	1.6	0.1
دكالة - عبدة		83	13	96	4.4	0.4
فاس - بولمان		85	23	108	7.1	2.1
الغرب الشراردة - بنحسن		91	22	113	17.3	0.8
كلميم - السمارة		6	9	15	0.7	2.1
العيون - بوجدور - الساقية الحمراء		4	10	14	0.2	0.7
مراكش - تانسيفت - الحوز		82	59	141	6.2	2.2
مكناس - تافيلالت		103	67	170	8.6	2.6
الجهة الشرقية		41	19	60	5.1	1.0
الرباط - سلا - زمورزغير		58	39	97	2.9	0.9
سوس - ماسة - درعة		24	56	80	4.9	1.5
تادلة - ازبال		38	32	70	5.0	0.6
طنجة - تطوان		43	72	115	2.4	1.3
تازة - تاوانات - الحسيمة		34	41	75	2.1	1.9
المجموع الوطني		961	545	1506	75	20

5 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي " إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية
6 وكالة التنمية الفلاحية "دليل المستثمر في القطاع الفلاحي في المغرب" منشورات الوكالة

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

يظهر الجدول عدد المشاريع المتوقعة على مستوى الدعامتين 1 و 2 في مخطط المغرب الأخضر حسب الجهات. احتلال كل من جهة الشاوية ورديغة مرتبة متقدمة من حيث عدد المشاريع المنتظر إنجازها على مستوى الدعامتين. حيث من المرتقب أن تعرف الدعامة الأولى إنجاز ما مجموعه 230 مشروع والدعامة الثانية 65 مشروع أي بمجموع 295 مشروعاً. بكلفة استثمار تناهز 8.8 مليار درهم. ومكناس تافيلالت بما مجموعه 170 مشروعاً موزعة على 103 مشروعاً على مستوى الدعامة الأولى. و67 على الدعامة الثانية. بكلفة تقدر بـ 11 مليار درهم. تم مراكش تانسيفت الحوز بما مجموعه 141 مشروعاً بكلفة استثمار تقدر بـ 10 مليار درهم. و طنجة تطوان بـ 115 مشروعاً. وغلاف استثماري يبلغ 8,2 مليار درهم...

ملخص المخططات الفلاحية الجهوية

عددالمزارع		الساكنة القروية	إجمالي الساكنة	المساحة المروية		المساحة الصالحة للزراعية	
1 659 775		13 641232	29 993053	1 569000		9 217000	
نسبة التطويع%		توقعات 2020		الوضع الحالي(2015)		الهدف	
الإنتاج	المساحة	الإنتاج (1000 طن)	المساحة (هكتار)	الإنتاج 1000 (طن)	المساحة (هكتار)		
45	-22	7 633	3 217 640	5 271	4 103 459	الحبوب	القطاعات النباتية
284	76	4 119	1 285 675	1 074	729 725	الزيتون	
146	52	3 766	128 420	1 533	84 450	حوامض	
142	40	10 729	500 534	4 440	356 790	الخضروات والفاكهة	
الإنتاج	العدد	الإنتاج (1000 طن)	العدد (1000 رأس)	الإنتاج 1000) (طن)	العدد 1000) (رأس)		
131	10	4 962	1 740	2 161	1 576	الحليب	القطاعات
	88		649		348	بما فيها السلالة الأصلية	الحيوانية
المجموع	الدعامة الثانية	الدعامة الأولى					
1508	545	961				عددالمشاريع	
95	20	75	الدعامات			الاستثمارات	
52			الإجراءات الشاملة			(مليون درهم)	
147			المجموع				
1 417 656	854 856	562 798				عددالمزارعين المستهدفين	
نسبة التطويع%		توقعات 2020		الوضع الحالي(2015)		التأثير	
70		455		268		التشغيل	
161		99		38		القيمة المضافة (ملايير الدراهم)	
241		4 606		1 350		التصدير (1000 طن)	
349		692		154		التحويل إلى الريب التنقيط (1000 هكتار)	
78		1.6		0.9		استخدام الأسمدة (مليون طن)	
157		1.8		0.7		استخدام بذور الحبوب (مليون قنطار)	

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

يوضح ملخص المخططات الفلاحية الجهوية الإستراتيجية المعتمدة لتطوير القطاع الفلاحي والتي سطر لها مجال زماني افتراضي للعمل إلى حدود سنة 2020، وستعمل الإستراتيجية ضمن مجال مكاني للعمل يقدر ب 9217000 هكتار من الأراضي الصالحة لزراعة، تشكل المساحات المروية ضمنها 1569000، بإجمالي ساكنة يقدر عددها ب 29993053، تحتل ضمنها الساكنة القروية 13641232 نسمة، وبعدد مزارع يقدر ب 1659775.

حيث ستعمل المخططات الفلاحية الجهوية ضمن أهدافها المسطرة ضمن كل من القطاعات النباتية والحيوانية، على الوصول إلى الغايات والأهداف المسطرة والتي تسعى ضمن القطاعات النباتية إلى تقليص المساحات المزروعة من الحبوب إلى ناقص 22 بالمائة، ورفع الإنتاج إلى ما يناهز 45 بالمائة، وزيادة المساحات المغروسة من الزيتون بنسبة 76 بالمائة، وزيادة إنتاجية تقدر ب 284 بالمائة، والحوامض ب 52 بالمائة، ونسبة إنتاج ب 146 بالمائة، والخضروات والحوامض والفاكهة بزيادة المساحات المغروسة ب 40 بالمائة، ونسبة إنتاجية تقدر ب 142 بالمائة، في أفق 2020.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الحيوانية فمن المنتظر أن يعرف عدد رؤوس المواشي زيادة بنسبة 10 بالمائة، أي بزيادة إنتاجية تقدر ب 131 بالمائة، كما ستعرف القطاعات الحيوانية بما فيها السلالة الأصلية زيادة في عدد الرؤوس تقدر ب 86 بالمائة.

أما الأهداف المسطرة على مستوى كل من القطاعات النباتية والقطاعات الحيوانية ستتم أجرائها عبر خطة عمل ستحاول إنجاز ما مجموعه 1506 مشروعا، ستكلف غلafa ماليا يقدر بما مجموعه 147 مليون درهم، ستستهدف عددا من المزارعين يقدر عددهم بحوالي 1417656، مما سيمكن حسب خطة العمل من تحقيق تأثيرات تهم تشغيل ما يناهز 455 بحلول سنة 2020 أي بزيادة تقدر ب 70 بالمائة عن الوضع الحالي والذي يشغل فقط 268 مليون شخص حاليا، كما سيساهم المخطط في الرفع من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 161 بالمائة، وتشجيع التصدير بنسبة تطور تقدر ب 241 بالمائة⁷

◀ على مستوى التعليم والتكوين المهني الفلاحي⁸

يقوم مخطط المغرب الأخضر، الذي يهدف إلى خلق ديناميكية منسجمة ومتوازنة بالقطاع الفلاحي، على تنمية العنصر البشري الذي يعتبر عاملا أساسيا لتنمية وتحديث القطاع.

وتتلخص مهام نظام التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي المواكبة لتنفيذ السياسة الفلاحية ومختلف البرامج الجهوية المندرجة في إطار مخطط المغرب الأخضر، فيما يلي:

7 وكالة التنمية الفلاحية "دليل المستثمر في القطاع الفلاحي في المغرب" منشورات الوكالة
- قطاع الفلاحة القانون المالي لسنة 2016 "برنامج تنمية سلاسل الإنتاج
- برنامج التعليم والتكوين والبحث " القانون المالي 2015 " وزارة الفلاحة
8 مشروع قانون المالي لسنة 2016 "برنامج التعليم والتكوين والبحث أكتوبر 2015" قطاع الفلاحة "

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- التكوين المهني الفلاحي، الذي يهدف إلى تلبية حاجيات القطاع من الموارد البشرية المؤهلة، وتحسين المستوى التقني وتنافسية المقاولات والاستغلاليات الفلاحية. وقد تمت مراجعة شعب التكوين مراعاة لسلاسل الإنتاج ضمن مخطط المغرب الأخضر، ويرتكز التكوين المهني الفلاحي على شبكة من 45 مؤسسة موزعة على مختلف جهات المملكة. ويضم هذا الجهاز 8 معاهد تقنية فلاحية متخصصة في الفلاحة و11 معهدا تقنيا فلاحيا و26 مركزا للتأهيل الفلاحي توفر التكوين في أزيد من عشرين مهنة بالنسبة لمستويات التقني المتخصص والتقني والعمال المؤهلين..
- التعليم التقني الفلاحي، الذي يهدف تمكين التلاميذ من الانفتاح على الوسطين الفلاحي والقروي واستيعاب خصوصياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحصول على المعارف التقنية التي تمكنهم من مواصلة الدراسات العليا في الميدان الفلاحي. ويتم توفير التعليم التقني الفلاحي بواسطة 9 ثانويات لتحضير الباكلوريا في العلوم الزراعية و30 إعدادية قروية تابعة لوزارة التربية الوطنية.
- دعم الاندماج الاجتماعي والمهني للشباب القروي عبر التكوين بواسطة التعليم بالتمرس لفائدة الشباب المنقطعين عن الدراسة أو الذين أنهوا دروس محو الأمية الوظيفية بهدف تمكينهم من تأهيل يساعدهم على الاندماج في سوق الشغل أو أخذ زمام المبادرة بالاستغلاليات الفلاحية. ويتم توفير التكوين بالتمرس بأزيد من 28 مهنة، تقدمه مجموع مؤسسات جهاز التكوين المهني، حسب المشاريع الفلاحية المعتمدة بمختلف الجهات، ويحصل بمقتضاه أزيد من 10.000 شابة وشباب قروي على شواهدهم سنويا.
- وفي هذا الإطار تم التوقيع على اتفاقية بين وزير الفلاحة و الصيد البحري ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية الوطنية ورئيس فيدرالية غرف الفلاحة بالمغرب وتسعى هذه الاتفاقية إلى الرفع من عدد الباحثين البالغ عددهم حاليا 180 باحثا ليصل إلى 350 في أفق 2020 بدل 290 حاليا.
- وقد عملت مؤسسات التكوين المهني الفلاحي خلال الموسم الدراسي 2014-2015 على تكوين 4.162 متدرب ومتدربة في ميادين واختصاصات مختلفة موزعة حسب المستويات كما يلي:
- 1.038 تقني متخصص
- 1.166 تقني
- 1.958 عامل مؤهل
- كما بلغ عدد المتخرجين ما مجموعه 1777 متدرب ومتدربة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

◀ على مستوى حكمة القطاع:⁹

في إطار حكمة قطاع الفلاحة أعلنت وزارة الفلاحة والصيد البحري أنها ستطلق السجل الفلاحي الوطني. باعتباره قاعدة معطيات مفصلة للقطاع الفلاحي والفاعلين ضمنه. وأوضح بلاغ للوزارة أن هذا السجل الفلاحي. الذي يدخل إحداثه في إطار تحديث القطاع الفلاحي وأجهزة مواكبة مخطط "المغرب الأخضر"، يهدف إلى حماية وتأمين الأراضي الفلاحية. وتثمين مهنة الفلاح. فضلا عن كونه مسرعا لمسلسل تحديث الفلاحة الوطنية. باعتباره آلية للتدبير والتحليل. مما سيمكن من معرفة أفضل للنسيج الفلاحي وسيشكل قاعدة لاتخاذ القرارات في هذا المجال. خصوصا ما يتعلق باستهداف تحفيزات الدولة وتقوية قدرات الفاعلين. بالإضافة إلى تحسين حكمة المشاريع الفلاحية. كما سيمكن هذا المرجع من تحديد المسار وإصدار شهادات الجودة. ودعامة لتدبير الأزمات. خاصة في حالات الجفاف والفيضانات والأمراض المعدية الحيوانية والنباتية.

وسيكون السجل الوطني الفلاحي موضوع نص تنظيمي يتضمن إلزامية استعمال السجل بالنسبة لكل البرامج ومشاريع التنمية الفلاحية. وستسهر على حكمة هذا السجل عدة بنيات على المستويات المركزية والجهوية والإقليمية. وعلى رأسها اللجنة التنفيذية التي يرأسها وزير الفلاحة والصيد البحري. وسيتمكن هذا السجل الفلاحي من إحصاء مفصل للاستغلاليات الفلاحية وأربابها على المستوى الوطني مع تحديد مواقعهم بالاعتماد على الإحصاء العام للفلاح.

كما تم تعزيز دور صندوق التنمية الفلاحية الذي يشكل أداة رئيسية لتطبيق السياسة الحكومية في المجال الفلاحي ورافعة للاستثمار تساهم في النمو العام للاقتصاد الوطني وتحسين مداخيل الفلاحين عبر مساعدات موجهة نحو أنشطة تمكن من استغلال امثل للمؤهلات الفلاحية الوطنية .

وتم تعزيز دور صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. حيث بلغت الاعتمادات المرصودة لهذا الصندوق خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2015 ما يناهز 3.837 مليون درهم. خصصت منها 19% لمشاريع الدعامة الثانية. و15% للتخفيف من اثار الجفاف. و5% لمعالجة اثار الفيضانات. وما يناهز 58% من موارد الصندوق لعمليات دعم وتجهيز البنيات التحتية عبر برامج فك العزلة وتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والإعداد الهيدروفلحي .

وتم إرساء وتطوير نظام التأمين ضد المخاطر المناخية من اجل حماية الاستثمارات الفلاحية وضمان الاستقرار المالي للفلاحين . وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار والمبادرة¹⁰ .

9 موقع وزارة الفلاحة

10 المصدر وزارة الفلاحة والصيد البحري

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

رابعاً: إنجازات المخطط الأخضر

لقد تمكن المخطط الأخضر خلال الخمس السنوات الأولى من تفعيله من النهوض بالفلاحة المغربية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة : حيث مكن المغرب من أن يكون ثالث مصدر للمنتجات الغذائية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط واحتلاله الرتبة الرابعة كأكبر مصدر لهذه المنتجات بالقارة الإفريقية. وبحسب وزارة الفلاحة، فإن حياة ومداخيل الفلاحين عرفت تحسناً بتخفيض نسبة الساكنة التي تعاني من سوء التغذية: إذ انتقلت هذه النسبة من 7.1% سنة 1990 إلى 4.9% خلال سنة 2015، بالإضافة إلى الاختفاء شبه الكامل لنسبة الساكنة التي تعاني من الجوع في المناطق القروية، بحيث تراجعت هذه النسبة بأربع نقاط لتمثل اليوم 0.5% من الساكنة القروية مقابل 4.6% سنة 1990.

وعرف حجم الاستثمار الفلاحي تضاعف بنسبة 1.7 % ما بين 2008 و 2014 ، إضافة إلى مساهمة المخطط في تثبيت علامة المغرب الأخضر في مجال التصدير، مما مكن المغرب حالياً من تبوء مرتبة أول مصدر عالمي ل(الكبار والفاصوليا الخضراء وزيتون أركان)، وثالث مصدر عالمي لمعلبات الزيتون ورابع مصدر عالمي للكليمونتين والطماطم. كما تم الرفع من الزراعات ذات القيمة المضافة العالية بنسبة 37 %، إضافة إلى قيمة فلاحيه مثالية بارتفاع قدره 3500 درهم للهكتار فيما يتعلق بالمساحات المسقية.

أما على مستوى الفلاحة التضامنية، فقد أوضح السيد وزير الفلاحة في عرض قدمه بين يدي صاحب الجلالة خلال ترؤس جلالته حفل افتتاح المناظرة السادسة للفلاحة، أن المشاريع التي تهم استبدال الزراعات بمنتجات تنافسية عالية لفائدة أزيد من 56 في المائة من الساكنة المستهدفة ، مشيراً في هذا الإطار إلى أن برنامج تحدي الألفية يمثل نموذجاً ناجحاً في تنمية هذه المناطق بالجازه عدة مشاريع تضامنية فلاحية همت 190 ألف هكتار لفائدة 136 ألف فلاح.

وعلى مستوى مناخ الاستثمار ومردودية وتنافسية سلاسل الإنتاج، فقد تم تسجيل ارتفاع الاستثمار بنسبة 11% بزيادة 750 ألف هكتار ونسبة استعمال المكننة الفلاحية من 5 إلى 7 جرارات لكل ألف هكتار (بارتفاع 36%). وبالنسبة لسلاسل الإنتاج، فقد تراوحت ما بين 6% بالنسبة للحوامض و65% بالنسبة للحبوب وكذا قيمة المنتجات المصنعة المصدرة بحوالي 8%، إلى جانب تحسن نصيب الفرد من المتوفرات الغذائية بحوالي 14%، واستقرار نسبي لمؤشر أسعار المواد الغذائية الفلاحية الذي لم يتعد 13% مقابل 31% على الصعيد العالمي (مؤشر الفاو). كما حققت بعض السلاسل الإنتاجية تطوراً مهماً كالزراعات السكرية بفضل البرنامج التعاقدية الجديد الذي وقع سنة 2013، حيث مكن من زيادة إنتاج السكر بنسبة 28 في المائة خلال الموسم السابق، فيما حقق الزيتون بدوره إنتاجاً قياسيًّا ب 1.57 مليون طن ثم اللحوم الحمراء بإنتاج 495 مليون طن.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وهتت ابرز الاجازات المتعلقة بالفلاحة التضامنية عمليات الغرس والإعداد الهيدروفلحي وإنشاء وحدات التثمين وتهيي المساحات الرعوية، حيث سجلت هاته الاجازات لغاية شتنبر 2015 الأرقام التالية: فيما يخص الغرس 70٪ مقارنة مع برنامج 2014. أما الإعداد الهيدرو فلحي فقد تم إجاز ما يعادل 84٪ من برنامج 2014. وفيما يتعلق بإنشاء وحدات التثمين، فقد بلغت نسبة تقدم أشغال البناء 45٪ و 44٪، كما بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة بين التنظيمات المهنية الحاملة للمشاريع والإدارة (مديرية إقليمية ووكالة التنمية الفلاحية) إلى غاية نهاية شتنبر 2015 ما مجموعة 455 اتفاقية، أي ما يعادل 84٪ من المشاريع قيد الإجاز خلال سنة 2015. وبالنسبة لإعداد المساحات الرعوية، فقد تم إجاز مساحة 12.114 هكتار أي ما يعادل 30٪ من برنامج 2014 و 44٪ من برنامج 2015 .

وبخصوص الانعكاسات السوسيواقتصادية، فقد سجل الناتج الداخلي الفلاحي الخام والتشغيل نسبتي 32 و 23 في المائة على التوالي. فيما تم توقيع 17 عقد برنامج خاص بكل سلسلة بين الدولة والمهنيين، وتم إعداد 16 عقدا فلاحيا جهويا بشراكة مع الفاعلين المحليين. كما تم تعزيز هيكلية القطاع الفلاحي عبر إحداث 20 مجموعة ذات النفع الاقتصادي وأزيد من 430 تعاونية فلاحية. وفي إطار تشجيع الصادرات، فإن عددا من العقود الفلاحية توجد في طور المفاوضات (كندا واتحاد المغرب العربي) أو في طور المراجعة (تركيا).

ويبرز تحليل حصيلة الاجازات التي حققها المخطط المغرب الأخضر، بخصوص المخاطر المناخية أن القطاع الفلاحي قطع أشواطاً هامة على مستوى مراعاة البعد المناخي، سواء على مستوى التكيف أو على مستوى التخفيف، وان كان من المفيد إبداء الملاحظات الآتية التي جاء بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهي كالتالي :

- إن الدراسات المعمقة المنجزة حول الهشاشة المناخية، وحول إجراءات تكيف القطاع الفلاحي تركز بالأحرى على مناطق ومشاريع الدعامة الثانية " الفلاحة التضامنية " من مخطط المغرب الأخضر ؛
- إدراج اليقظة والرصد العلمي المناخي ضمن المغرب الأخضر لضمان تكيف مدروس ومستدام للقطاع الفلاحي مع الآثار المحتملة للتغير المناخي .

ومن جهة أخرى، أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دراسته حول التغيرات المناخية إلى أن المغرب معني كذلك بأفة التبذير الغذائي الذي تقدر خسائره (الفواكه والخضر) بعد جني المحاصيل ما بين 20 و 40 ٪، مما يشكل خسارة اقتصادية بالنسبة للبلاد، ولكنه يمثل فرصة للمساهمة في الترشيد الأفضل لاستهلاك الموارد الطبيعية، والحد من انبعاثات الكربون في القطاع الفلاحي، وفي هذا الصدد تم الشروع في إجاز دراسة في المخطط المغرب الأخضر، في 10 يونيو 2015 حول الخسائر الغذائية والتبذير بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

والزراعة والمعهد الوطني للبحث الزراعي. ومن المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في وضع إستراتيجية وطنية وخطّة عمل للحد من الخسائر الغذائية والتبذير الغذائي في المغرب¹¹.

خامسا: الاكراهات:

- ضعف استعمال وسائل الإنتاج:

- ضعف استعمال الأسمدة مقارنة مع دول أخرى. 4 مرات أقل إذا قارناه مع فرنسا. وكذلك ضعف نسبة المكننة. 11 مرة أقل إذا قارناه مع إسبانيا؛

- ضعف مساهمة الأبنك في تمويل المشاريع الفلاحية بحيث لا تتعدى نسبة الفلاحين المستفيدين من القروض البنكية 18 في المائة؛

- ضعف دعم الفلاحة المغربية مقارنة مع مجموعة من الدول. حيث تمثل 8 في المائة من مداخيل الفلاحين بينما تتجاوز 30 في المائة لتصل إلى أكثر من 70 في المائة بمجموعة من الدول .

- ضعف نسيج الصناعات الفلاحية:

حيث لا يمثل إلا 24 في المائة من مجموع الوحدات الصناعية بالمغرب و33 في المائة من إنتاج الصناعات التحويلية. المغرب لا يستفيد سوى من نسبة تتراوح ما بين 60 و28 في المائة على التوالي من الحصص الجمركية المتاحة بالنسبة للمنتوجات الطرية والمنتوجات المحولة.

- ضعف التنظيم:

يتميز القطاع بتنظيم جد ضعيف مع غياب شبه تام للتنظيمات "البين مهنية"، التي تجمع المنتج والمصنع والمسوق.

- ضعف التأطير:

تعاني الفلاحة الوطنية من تدبير تقليدي للاستغلاليات مع اعتماد أنظمة للتأطير غير ملائمة.

- محدودية الموارد المائية:

يعتبر الجفاف من أهم الاكراهات الطبيعية التي تواجه الفلاحة. حيث تعاني من تأثيرات المناخ وضعف

11 عرض قدمه بين يدي صاحب الجلالة وزير الفلاحة والصيد البحري خلال ترؤس جلسته حفل افتتاح المناظرة السادسة للفلاحة *قطاع الفلاحة القانون المالي لسنة 2016 "برنامج تنمية سلاسل الإنتاج"
*المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية"

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

التساقطات وتفاوت مقاديرها من سنة لأخرى، علاوة على الإفراط في استغلال المياه السطحية والجوفية وضعف تـمـيـنـها، كما يؤدي زحف التصحر واتساع المجال الجبلي إلى ضيق المساحات الصالحة للزراعة التي لا تتعدى 13 في المائة من مجموع الأراضي، بالإضافة إلى قلة الكلأ والعشب في الأراضي الرعوية.

- تجزئ العقار:

يتميز العقار الفلاحي بالتجزئ المفرط مع ضعف نسبة التسجيل والتحفيز. حيث أن 70 في المائة من الاستغلاليات الفلاحية مساحتها أقل من هكتارين. مما يمنع أي إمكانية لضخ استثمارات في هذه الاستغلاليات، وأي محاولة للمكننة والعصرنة، وتختصر بالتالي عمل أغلب الفلاحين في زراعات معاشية كزراعة الحبوب التي لا تكاد تغطي حتى الحاجيات الأساسية، خاصة عندما يتعلق الأمر بموسم جاف.

- هيمنة الحبوب على المناوبة الزراعية:

زراعة الحبوب التي تهيمن على مجموع المساحات الفلاحية بالمغرب بنسبة 75 في المائة و لا تساهم إلا ب 10 إلى 15 في المائة من رقم المعاملات الفلاحية، و 5 إلى 10 في المائة من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

محور المخطط الصناعي بالمغرب

مقتطف من خطاب العرش سنة 2013:

"..... وبنفس العزم، فإن التعاقد الاقتصادي الجديد، يقتضي الاهتمام بمنظومة الإنتاج الاقتصادي، وإذكاء روح المبادرة الحرة، خاصة من خلال تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما ينسجم مع روح الدستور الجديد، الذي يكرس دولة القانون في مجال الأعمال ومجموعة من الحقوق والهيئات الاقتصادية، الضامنة لحرية المبادرة الخاصة، ولشروط المنافسة الشريفة، وآليات تخليق الحياة العامة، ولضوابط زجر الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، واقتصاد الريع، والفساد والرشوة.."

السياق العام:

شكل موضوع النهوض بالصناعة، أولوية من أولويات مغرب الألفية الثالثة، حيث انخرط المغرب في إطلاق سلسلة من المخططات الصناعية الرامية للنهوض بهذا القطاع الحيوي في الإقتصاد الوطني. استهل بإطلاق مخطط الإقلاع الممتد من 2005 إلى 2009، هذا البرنامج الاقتصادي هدف إلى خلق 440.000 منصب شغل على مدى 10 سنوات، والرفع من نسبة النمو سنويا ب 1,6 من الناتج الداخلي الخام وإعادة تصنيع المغرب من خلال المهن العالمية للمغرب (تركيب السيارات، الإلكترونيك، الطيران، مراكز النداء، النسيج..).

واعتبر هذا البرنامج بمثابة أرضية لتثبيت مقومات اقتصاد مغربي مبني على الصناعة كمكون أساسي في المنظومة الإقتصادية عبر سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الإستثمار، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية، وإعادة النظر في المنظومة الجبائية كإجراء مواكب ومصاحب.

وتم ترسيخ مسار مخطط إقلاع من خلال الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي الذي رأى النور في فبراير 2009 والممتد لغاية 2014، لتنتقل مرحلة ثالثة لتثمينه عبر مخطط التسريع الصناعي الذي يمتد من أبريل 2014 لغاية 2019.

وقد استلهم المغرب هذه المخططات انطلاقا من دراسة منجزة من طرف مكتب الدراسات "ماكينزي"، التي استندت لنماذج مقارنة كالمكسيك. وتوخت هذه المخططات الإستجابة لثلاث أهداف إستراتيجية: أولا جلب استثمارات جديدة للمغرب، ثانيا : تطوير الصناعات التي تنماشى والمجالات التي تعرف تطورا كبيرا على المستوى

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الدولي (السيارات، أجزاء الطائرات، الإلكترونيك....). ثالثاً: توجيه هذه التنمية الصناعية نحو التصدير والدخول لمعترك المنافسة الدولية. هذه الأهداف إجمالاً تسعى بتحقيقها لنسبة نمو تصل إلى 6 % مع قيمة مضافة تصل لـ 53 مليار درهم، وخلق 250000 منصب شغل مباشر، هذه المرامي حدد لها سقف زمني لا يتعدى 2015¹².

ومن جملة الملاحظات التي يتوجب إدراجها، قبل الخوض في العرض المفصل لهذه المخططات هو الإمتداد الزمني للمخططات المذكورة، حيث يسجل عدم تزامنها مع الولايات الحكومية، مما صعب نسبياً، وضع تقييم يراعي الاعتبار السياسي للبرامج الحكومية، وفي محاولة للمقاربة الزمنية للولاية الحكومية لهذه المخططات، سوف يتم التركيز بشكل أساسي على الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2014، خاصة في النصف الأخير منه لتزامنه مع بداية الولاية الحكومية الحالية مع مطلع 2012، ثم الشطر الأول من مخطط التسريع الصناعي 2014-2016.

كما ستشمل هذه القاعدة من المعطيات محاولة لبسط المرتكزات الأساسية للمخططات المذكورة والنتائج المحققة وفقاً للإعتبار الزمني السالف الذكر من خلال حجم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وآثارها على مستوى سوق الشغل، وحجم الصادرات، والإستثمارات المرصودة، والبعد الجهوي لهذه المخططات إلى جانب ما يوازئها من مجهودات على مستوى اللوجستيك والبنيات التحتية، واستعراض لمجمل الإكراهات التي تواجه تنزيلها والفرص والإمكانات التي تشكل عامل إنجاحها.

ولقد سجلت الحصيلة الماكرو-اقتصادية لمخطط التسريع الصناعي على مستوى فرص الشغل 358677 منصب، و60173 مليون درهم بالنسبة للقيمة المضافة، و109306 مليون درهم على مستوى الميزان التجاري.

وبلغ حجم الإستثمارات المرصودة إلى حدود النصف الأول من 2016 ما مجموعه 13.7 مليار درهم من مجموع 20 مليار درهم المبرمجة للفترة من 2014 - 2020 من صندوق التنمية الصناعية.

ومن المؤشرات العامة الأفقية هو تقدم ترتيب المغرب من المرتبة 80 إلى 75 برسم سنة 2016 في التقرير الذي تعدّه Doing Business من أصل 189 دولة¹³.

كما تجب الإشارة إلى أن المعطيات التي سيتم سردها تجد مرجعها في المعطيات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي، والمرصد الوطني للصناعة، مع إقرانها بالمعطيات التي تم رصدتها في تقارير المندوبية السامية للتخطيط والوزارة المكلفة بالتشغيل، ووزارة النقل، والتي في مجملها جاءت محملة بأرقام عامة غير مؤطرة لنتائج المخططات المذكورة.

12 - Institut Royal des études stratégique ; « industrialisation et compétitivité globale du maroc », septembre 2014 , p.19.

13 - عرض السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي أمام لجنة الفلاحة بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية للوزارة لسنة 2016.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

أولا : الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2014 :

1. مرتكزات المخطط :

هذا الميثاق شكل إطارا تعاقديا لتعبئة كل الفعاليات الحكومية والخاصة وتنسيق مبادراتها وتكثيف جهودها من أجل بناء قطاع صناعي قوي، من خلال تقديم رؤية مستقبلية واضحة للمستثمرين حول ما سيكون عليه القطاع الصناعي المغربي. هذا المخطط بمثابة خارطة طريق تروم الرفع من القدرات التصنيعية للمغرب في عدد من المهن التي اصطلح عليها (المهن العالمية)، وهي أساسا: صناعة السيارات، وصناعة الطيران، وصناعة الإلكترونيات، وترحيل الخدمات، وصناعة النسيج والجلد، والصناعات الغذائية، وضيفت إليها مع مطلع سنة 2012 الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وصناعة الأدوية.

وقد جاء هذا الميثاق بعد دراسات ومشاورات عميقة مع كل الفاعلين جرى في فبراير 2009 حيث تم التوقيع عليه أمام الملك محمد السادس من طرف الحكومة وممثلي القطاع الخاص.

أ- الأهداف :

■ تطوير القطاعات (المهن العالمية) التي يملك فيها المغرب امتيازات تنافسية واضحة وقابلة للاستغلال من خلال برامج تنموية متخصصة صناعة السيارات، الطائرات، الإلكترونيك، ترحيل الخدمات، النسيج والصناعات الغذائية).

■ تعبئة 2200 هكتار لإحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة :

■ تعزيز القدرات التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وتحسين مناخ الأعمال وتكوين الموارد البشرية

■ إحداث 16 منطقة صناعية في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في أفق 2015؛

■ رفع الناتج الداخلي الخام ب 50 مليار درهم؛

■ تحسين توازن الميزان التجاري عبر رفع رقم معاملات الصادرات ب 95 مليار درهم؛

■ إحداث 220.000 منصب شغل في أفق 2015؛

■ تحقيق 120 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة.

ب- وسائل التنفيذ:

■ إحداث هيئة تنفيذية ترمي إلى تنمية وتطوير الاستثمارات، ويتعلق الأمر بالوكالة المغربية لتنمية

الاستثمارات: تكلفة البرنامج: 12,4 مليار درهم على مدى الفترة 2009-2015؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- 34 % من التكلفة الإجمالية مخصصة للتكوين والموارد البشرية؛
- 24% من التكلفة الإجمالية مخصصة للتحفيز التي تستهدف المستثمرين.

ج - آليات الحكامة :

أُبرم الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي بين الدولة، من جهة، ومثلة بـ:

- وزارة الداخلية؛
 - وزارة الاقتصاد والمالية؛
 - وزارة الفلاحة والصيد البحري؛
 - وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي؛
 - وزارة التشغيل والتكوين المهني؛
 - وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة؛
 - وزارة التجارة الخارجية؛
 - الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعمامة.
- وبين القطاع الخاص، من جهة أخرى، مثلاً بـ:

- الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- التجمع المهني لبنوك المغرب؛

2. عرض للنتائج المحققة :

1-2 نتائج المخطط :

حيث يتوخى التقرير عرض النتائج المحققة على مستوى حجم الصادرات وسوق الشغل. وهكذا ووفقا لعرض السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي عبد القادر اعمارة الذي قدم بمناسبة المناظرة الوطنية الثالثة للصناعة بطنجة¹⁴ عرف تنفيذ الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي تحقيق النتائج التالية :

14- عرض مستخلص منشجيات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ، الأولى على موقع اليوتيوب : www.youtube.com/watch?v=2o6ZQBT1M7E

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

2-2 النتائج بالنسبة لحجم الصادرات وسوق الشغل :

قطاع صناعة السيارات:

عرف هذا المجال نقلة مع تدشين مصنع «رونو» الضخم في طنجة في فبراير 2012، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 340 ألف سيارة في السنة. وبفضل هذا المشروع شكل الجمع الصناعي للسيارات في طنجة قطب جاذبية للشركات المتخصصة في تصنيع أجزاء وقطع غيار السيارات من أوروبا وأميركا. إذ فتحت نحو 20 شركة صناعية عالمية فروعاً لها حول مشروع «رونو» الضخم. ومكنت مجموع الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة حتى الآن مع هذه الشركات من خلق ما يفوق 3200 منصب شغل مباشر وإنجاز استثمارات تناهز 1.6 مليار درهم (188 مليون دولار). كما شكل مشروع «رونو» قاطرة للرقى بالصناعات المحلية لمكونات وأجزاء السيارات. وعرفت قيمة الصادرات السنوية لصناعة السيارات زيادة بنسبة 125 في المائة ما بين 2009 و 2012 .

قطاع الطائرات :

عرفت صناعة الأجزاء والمكونات التي تدخل في صناعة الطيران، بدورها توسعاً قوياً في سياق التحفيز التي يوفرها مخطط الإقلاع الصناعي. وحسب المدير العام لمجموعة سافران للصناعات الفضائية والطيران ورئيس الجمعية المغربية لصناعات الطيران والفضاء، فلقد «أصبح قطاع صناعة الطيران في المغرب يضم 106 شركة، تشغل أكثر من 10 آلاف شخص ذوي كفاءات عالية، وبلغت قيمة صادراته 6.5 مليار درهم (765 مليون دولار) عام 2012، بزيادة 56 في المائة مقارنة مع 2009 .

ووفق نفس المصدر، فلقد أصبح القطاع يغطي سلسلة واسعة من المنتجات والخدمات، مثل إنتاج معدات وأجزاء ومكونات إلكترونية، خدمات الصيانة والتركييب والاستشارة، ويضم فروعاً لمجموعات دولية كبرى مثل «بوينغ» و«سافران» و«بومبارديي»، بالإضافة إلى العديد من المتعهدين الأوروبيين. وقال المتحدث السابق: «اليوم نحن بصدد ولوج مرحلة أكثر تقدماً واستقبال شركات جديدة ومنتجات وخدمات عالية المستوى. لذلك نحن بصدد مضاعفة القدرات الاستيعابية لمركز التكوين المتخصص في مجال صناعة الطيران، والذي أنشئ في إطار شراكة بين الحكومة والشركات المستثمرة في القطاع من أجل مواكبة حاجيات القطاع من اليد العاملة المؤهلة».

وفي سياق تطوير صناعات مكونات السيارات والطائرات، يبرز قطاع الصناعات الإلكترونية كمورد أساسي لهذه الصناعات، إضافة إلى قدراته التصديرية. لذلك وضعته استراتيجية الإقلاع الصناعي ضمن أولوياتها والذي لا يزال يحتاج للمزيد من الجهود لتطويره بحسب ما ورد في عرض وزير الصناعة والتجارة والذي حقق «معدل نمو الصادرات: زيادة نسبية 49 في المائة 25 مليار درهم عن نفس الفترة

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

من سنة 2012 مناصب الشغل: 29 ألف منصب شغل¹⁵ .

قطاع ترحيل الخدمات: وبخصوص هذا القطاع ، أنشأت مناطق نشاط متخصصة في الدار البيضاء (كازانيرشور) وفي الرباط (تيكنوبوليس). وجرى تسليم 250 ألف متر مربع من المكاتب لنحو 90 شركة مستثمرة في هذا القطاع. كما شرع في تسليم مكاتب أخرى في مناطق النشاط التي أنشئت في مدينتي فاس وتطوان. وبلغ عدد العاملين في قطاع ترحيل الخدمات 57 ألف شخص في نهاية 2012. وللحفاظ على جاذبية ومكانة المغرب بالنسبة لقطاع ترحيل الخدمات، أطلقت أخيرا دراسة جديدة لتقييم العرض المغربي بالنسبة للمستثمرين في هذا القطاع.

النسيج والجلد : عرف معدل نمو الصادرات زيادة نسبة 9 في المائة 33 مليار درهم بالنسبة للنسيج وانخفاض الصادرات 12 بالمائة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

الصناعة الغذائية: بدورها بلغت نسبة مساهمتها 30 في المائة من القيمة المضافة و 22 في المائة من مناصب الشغل المحدثة .

وحول الإجراءات الموازية أو الأفقية تم تسجيل ما يلي:

المحطات الصناعية المندمجة، رصد الف هكتار موضوعة أمام المهيئين التنمويين. 8 محطات باشرت عملية التثمين بالنسبة للمحطات الصناعية المندمجة.

وبالنسبة للتكوين وملاءمة العرض مع الإحتياجات، تم التصريح بالضعف المسجل على هذا المستوى.

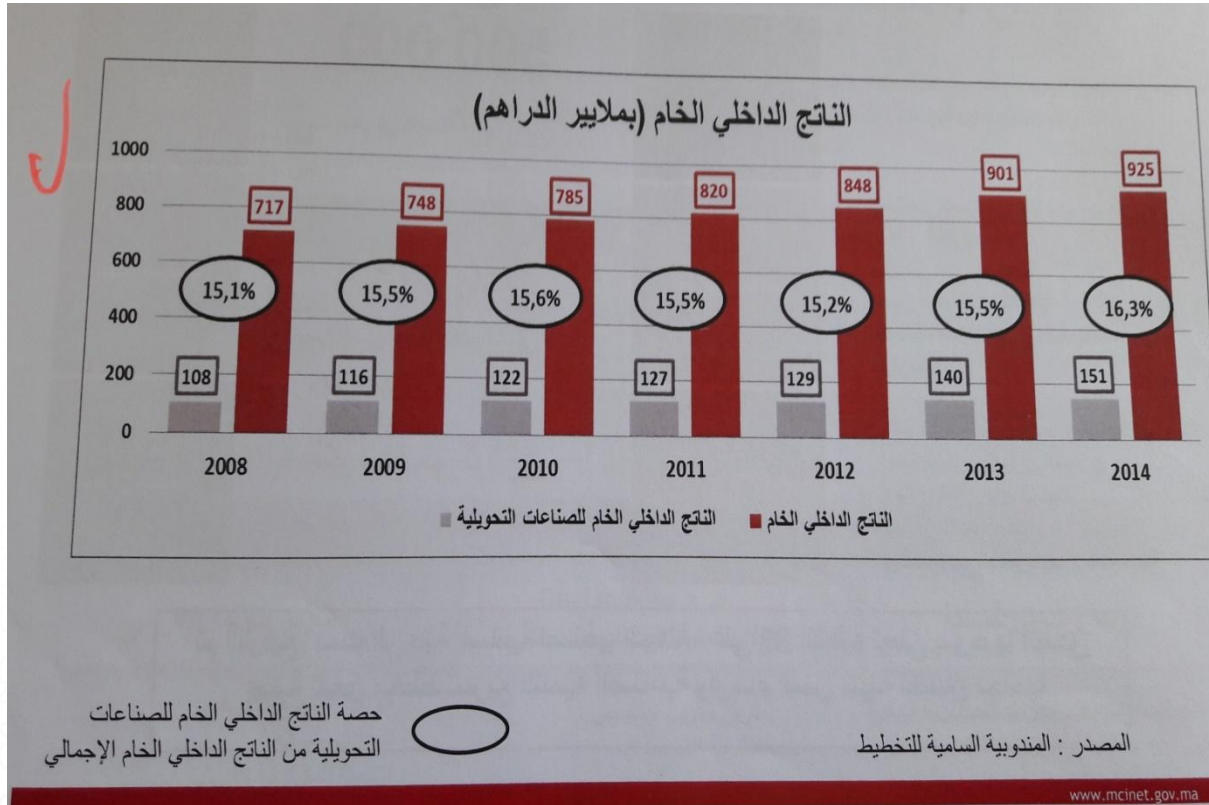
وبخصوص تنافسية المقاولات، فإنه سجل مضاعفة الغلاف المالي ثلاثة أضعاف بمساهمة من الدولة بلغت 400 مليون درهم.

بالإضافة إلى تبسيط معايير الإستفادة والرفع من مساهمة الدولة. كما تم تحسين مناخ الأعمال عبر آليات مؤسساتية بإحداث اللجنة الوطنية ناهيك عن الورش الكبير للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة الذي تم تنزيل العديد من مقتضياته ولاسيما القوانين التنظيمية المتعلقة بالنظام الاساسي للقضاة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

15 - نفس المرجع السابق الدقيقة 8 و 25 ثانية .

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وفيما يلي جدول يتضمن مؤشرات عامة حول الصناعات التحويلية عموما :



3-2 النتائج بالنسبة للتكوين :

وجب التذكير بأن الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي توخى توفير 220.000 وظيفة جديدة في المهن العالية للمغرب خلال الفترة 2009-2015. وفي هذا السياق، تم إنشاء العديد من المعاهد المتخصصة في التكوين مكرسة لهذه المهن بإطلاق العديد من برامج التكوين القطاعية في شراكة مع المهنيين¹⁶:

- معهد للتكوين في مجال الطيران بالدار البيضاء، بشراكة مع GIMAS؛
- معهد للتكوين في صناعة السيارات، بشراكة مع رونو في طنجة؛
- ثلاثة معاهد للتكوين في صناعة السيارات، بشراكة مع AMICA، الدار البيضاء، طنجة (TFZ) والقنيطرة؛
- مدرسة عليا للتكوين في الابتكار والموضة بالدار البيضاء، بشراكة مع AMITH.

4-2 اللوجستيك والتجهيز :

بالنسبة للطرق: بلغ الرصيد الطرقي لغاية سنة 2014، 334 57 كلم، موزعة على هذا النحو الطرق السيارة 1511 كلم، الطرق المعبدة 41102، الطرق الغير معبدة 14721 كلم¹⁷.

16 - الموقع الإلكتروني: <http://www.finances.gov.ma>

17 - وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك في أرقام، الحصيلة لحدود 2014، ص.7

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وبالنسبة للسكك الحديدية: بلغ الطول الإجمالي لها 2109 كلم، موزعة بين 1284 خطوط مكهربة، و633 كلم بسكة مزدوجة، و 1476 بسكة منفردة، وبعدد محطات يصل إلى 120¹⁸.

وبالنسبة للموانئ والنقل البحري: يتوفر المغرب على 39 ميناء موزعة بين 13 ميناء للتجارة الخارجية، و10 موانئ محلية للصيد و7 موانئ ترفيهية¹⁹.

وبالنسبة للمطارات والنقل الجوي: يتوفر المغرب على رصيد مطاراتي يتكون من 26 مطار موزعة على المدن الكبرى، موزعة بين 16 مطار دولي، و10 مطارات وطنية. فيما يتكون أسطول شركة الخطوط الملكية المغربية من 48 طائرة من بينها طائرة مخصصة لنشاط الشحن²⁰.

وعلى مستوى اللوجستيك: بعدما كان هذا القطاع يتوفر على بضع عشرات الهكتارات من الأراضي المهيأة لإستقبال محطات لوجستكية عصرية، أصبح يتوفر اليوم على ما يقارب 550 هكتار من الأراضي المهيأة بكل من الدرا البيضاء وطنجة ومجموعة من الجهات الأخرى التي تضم المحطات الصناعية المندمجة.

وفي هذا الإطار أيضا تم تحديد 2750 هكتار من الأوعية العقارية من أصل 3300 هكتار المرتقبة في إطار المخطط الوطني لسنة 2030، أي ما يمثل 83 في المائة²¹.

وفي نفس السياق يبين هذا الجدول حجم الإستثمارات في هذا القطاع الحيوي من 2011 إلى غاية 2015:

18 - نفس المرجع السابق ، ص. 13.

19 - نفس المرجع السابق ، ص. 17.

20 - نفس المرجع السابق ، ص. 23.

21 - وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ، الإستراتيجية اللوجستكية في المغرب ، الحصيلة وأفاق التطور ، ص. 6.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ميزانية الاستثمار-2011-2015

السنة المالية	2011	2012	2013	2014	2015
الإدارة العامة	97 984 450	94 984 450	104 804 000	103 913 725	98 112 000
مديرية الموارد البشرية	11 755 000	12 795 000	12 795 000	12 795 000	
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	6 800 000	6 800 000	6 800 000	6 800 000	
مديرية الطرق	2 038 487 250	2 045 913 000	2 046 269 000	1 420 969 000	2 026 069 000
الشركة الوطنية للطرق السيارة	1 140 000 000	1 140 000 000	1 140 000 000	1 000 000 000	1 140 000 000
الناظور غرب المتوسط					320 000 000
الوكالة المغربية للتنمية اللوجستكية				30 000 000	40 000 000
مديرية الموانئ والملك العمومي البحري	621 075 000	662 465 550	644 577 000	558 791 275	893 462 000
مديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية	117 902 000	111 832 000	108 832 000	7 832 000	3 132 000
مديرية الملاحة التجارية	10 000 000	6 730 000	10 110 000	10 610 000	13 225 000
مديرية التجهيزات العامة	33 996 300	20 680 000	16 000 000	17 000 000	
المكتب الوطني للسكك الحديدية	1 756 000 000	1 751 000 000	1 751 000 000	1 600 000 000	1 659 000 000
مجموع الميزانية العامة	5 834 000 000	5 853 200 000	5 841 187 000	4 768 711 000	6 193 000 000
الصندوق الخاص بالطرق	2 200 000 000	2 200 000 000	2 200 000 000	2 200 000 000	2 200 000 000
صندوق خديد الملك العمومي المينائي والبحري	16 000 000	16 000 000	16 000 000	16 000 000	16 000 000
مجموع الصناديق الخصوصية	2 216 000 000	2 216 000 000	2 216 000 000	2 216 000 000	2 160 000 000
مصالح الدولة المسيرة بصفة مستقلة	520 000 000	520 000 000	569 500 000	570 500 000	579 000 000
مجموع	8 570 000 000	8 589 200 000	8 626 687 000	7 555 211 000	8 988 000 000
المؤسسات العمومية (لا تضم المساعدات)	17 126 000 000	18 588 760 000	16 604 950 000	17 794 000 000	23 203 000 000
المجموع العام للاستثمار	25 696 000 000	27 177 960 000	25 231 637 000	25 349 211 000	32 191 000 000

3. البعد الجهوي لنتائج مخطط الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي :

كملاحظة أولية بهذا الخصوص فإن تفعيل هذا المخطط تم في سياق التقسيم الجهوي السابق ل 16 جهة. ويتوخى هذا الجزء من التقرير الوقوف على أبرز الإحصائيات المتعلقة بإنتاج الثروة خلال الإمتداد الزمني للميثاق المذكور. حيث تتضمن هذه الإحصائيات معطيات مفصلة وفقا للقطاعات الرئيسية التي استند عليها المخطط والتي تتحدد في صناعة السيارات وأجزاء الطائرات والصناعة الغذائية والنسيج والجلد والإلكترونيك. بالإضافة إلى معطيات إحصائية عامة وذلك وفق البيانات التالية المستمدة من المرجع أسفله.²² و²³.

22 - المرصد المغربي للصناعة الموقع الإلكتروني <http://www.omi.gov.ma>

23 - الموقع الإلكتروني للمرصد مشترك مع وزارة الصناعة والإقتصاد

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

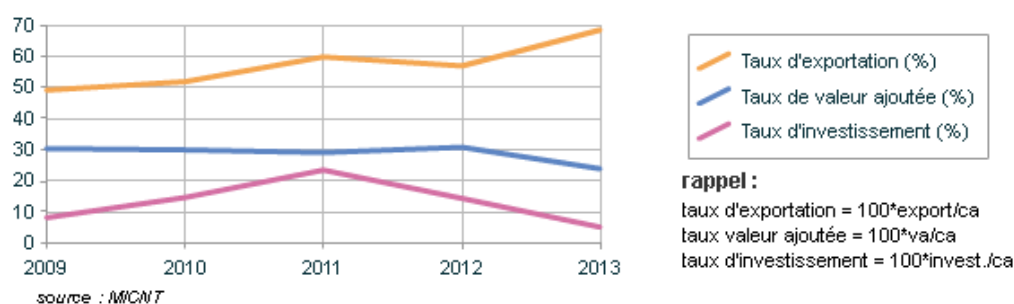
+++جهة طنجة تطوان

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	41 598 087	9,7	78,5	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	28 453 040	24,6	149,2	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	40 257 130	10,3	80,1	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	2 093 533	8,5	11,8	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	9 882 664	9,5	39,8	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	111 261	19,5	18,5	571 177	6
-- dont femmes	58 755	23,2	1,6	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios



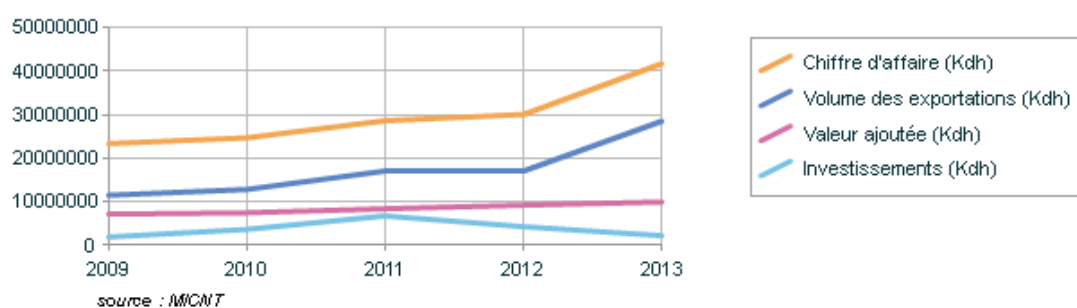
rappel :

taux d'exportation = $100 \times \text{export} / \text{ca}$

taux valeur ajoutée = $100 \times \text{va} / \text{ca}$

taux d'investissement = $100 \times \text{invest} / \text{ca}$

Évolution des principales variables

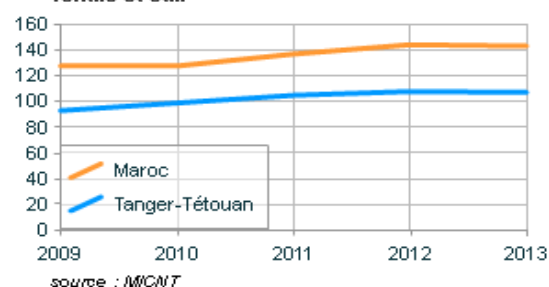


مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

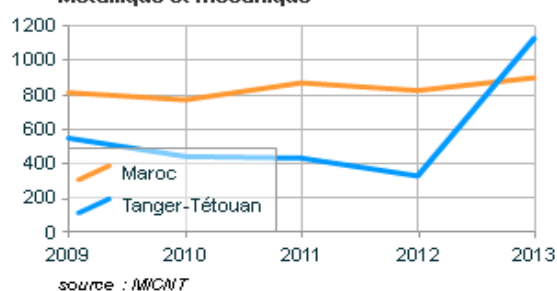
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

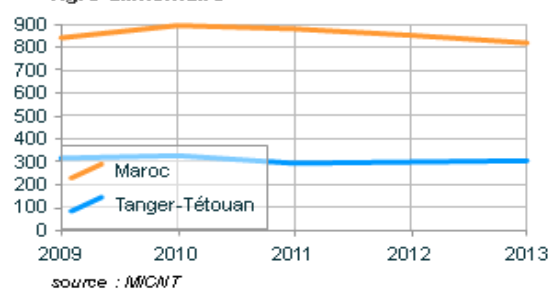
Textile et cuir



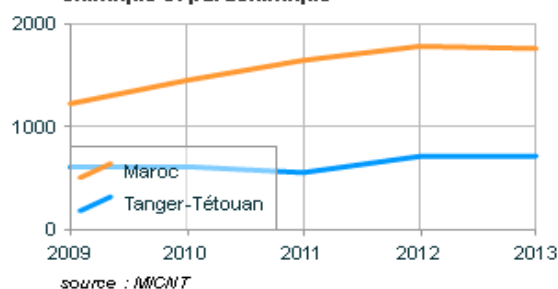
Métallique et mécanique



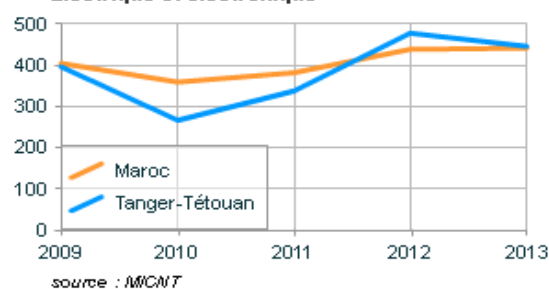
Agro-alimentaire



Chimique et parachimique



Electrique et électronique



مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

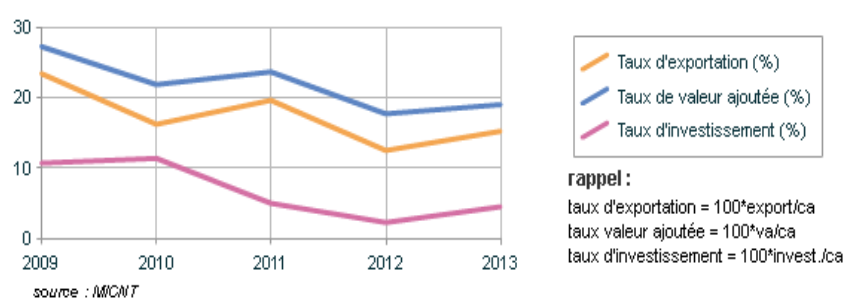
جهة تازة الحسيمة تاونات

Chiffres clés

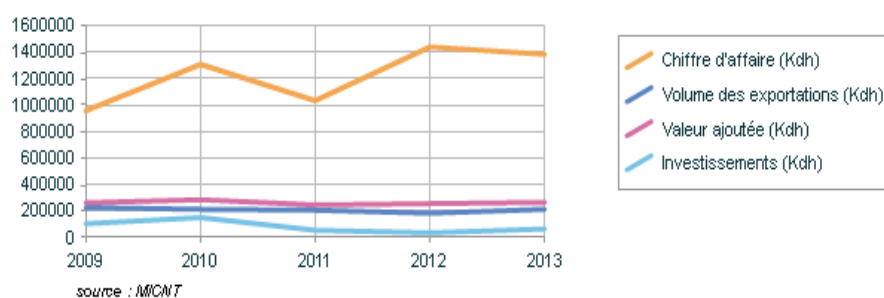
indicateur	Sélection 2013	Sélection %Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	1 382 392	0,3	44,3	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	210 408	0,2	-6,1	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	900 186	0,2	27,2	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	61 570	0,3	-39,9	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	262 355	0,3	0,8	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	5 399	0,9	-20,3	571 177	6
-- dont femmes	3 039	1,2	-25,4	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios



Évolution des principales variables

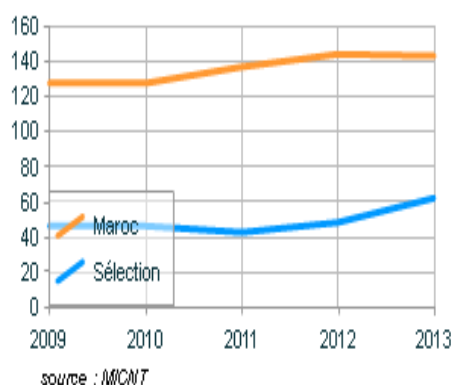


مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

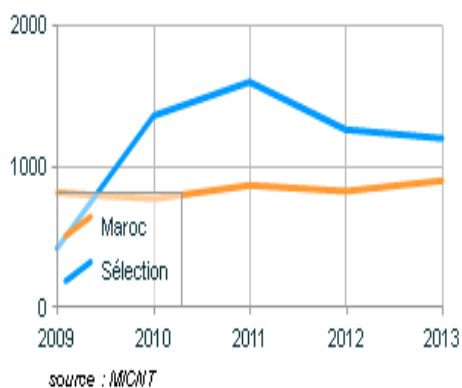
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

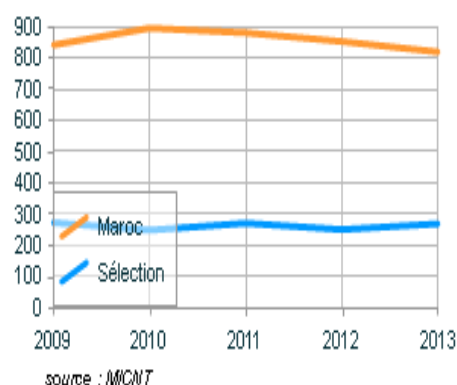
Textile et cuir



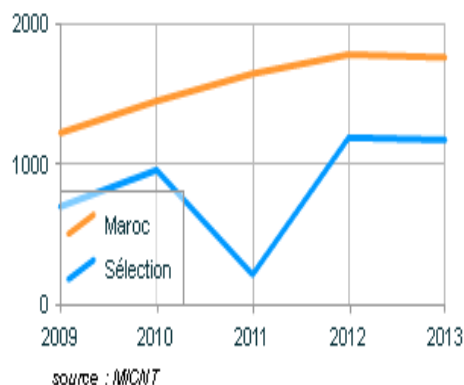
Métallique et mécanique



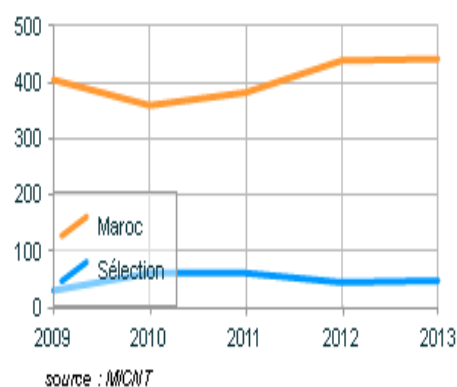
Agro-alimentaire



Chimique et parachimique



Electrique et électronique



مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

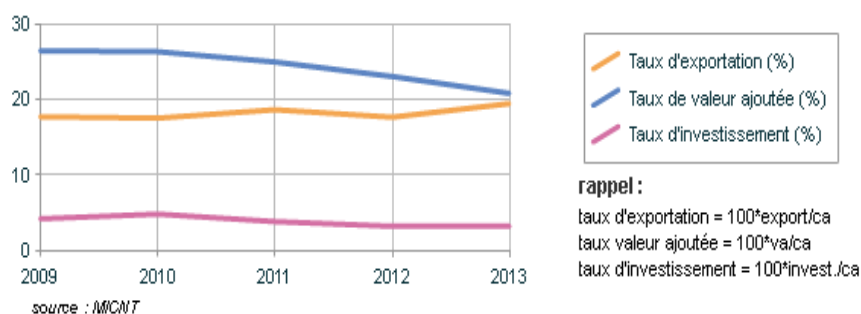
جهة فاس بولمان:

Chiffres clés

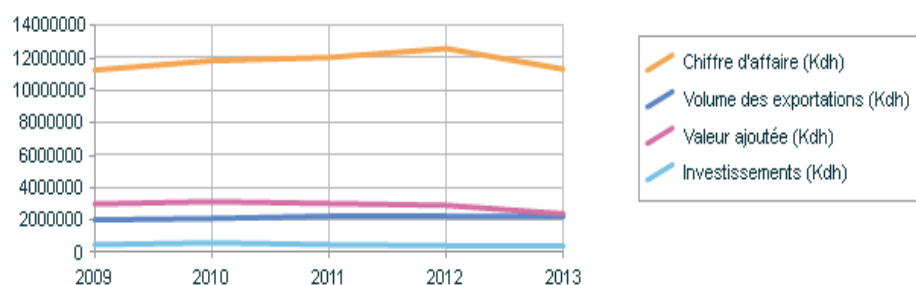
indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	11 289 738	2,6	0,6	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	2 192 099	1,9	10,3	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	9 174 664	2,3	-2,6	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	365 074	1,5	-22,1	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	2 351 640	2,3	-20,6	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	29 765	5,2	1,5	571 177	6
-- dont femmes	17 813	7	-1,2	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios



Évolution des principales variables

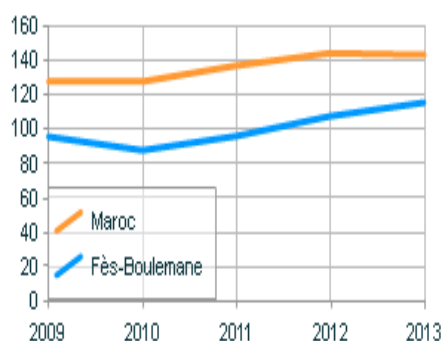


مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

note :

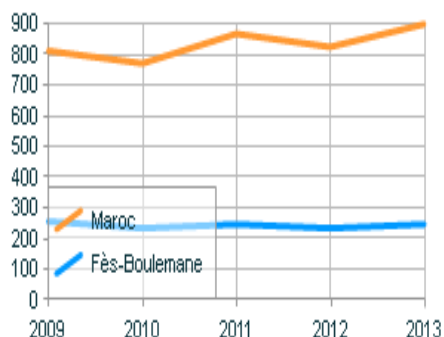
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir



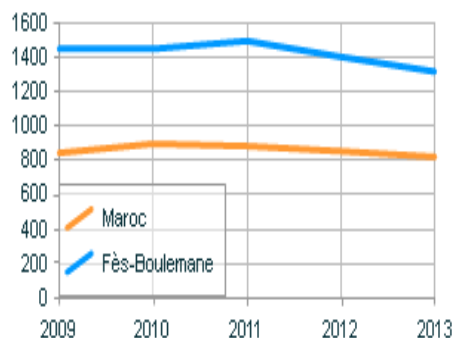
source : MCNT

Métallique et mécanique



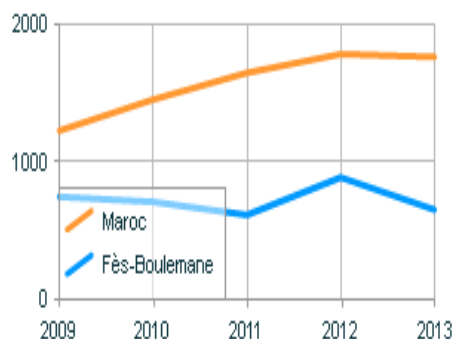
source : MCNT

Agro-alimentaire



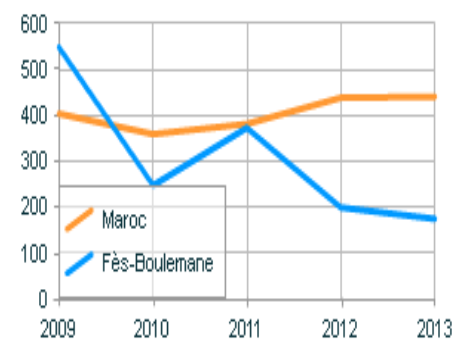
source : MCNT

Chimique et parachimique



source : MCNT

Electrique et électronique



source : MCNT

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

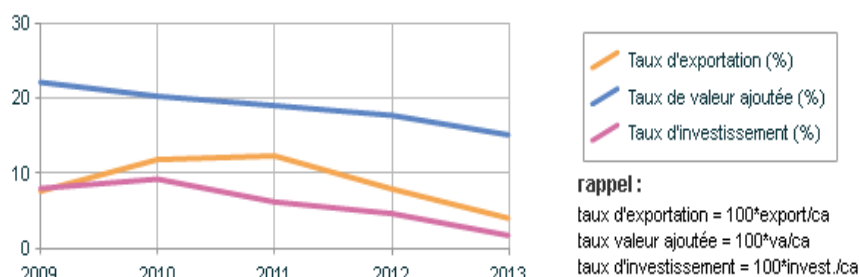
الجهة الشرقية:

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	8 568 604	2	-16,7	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	346 931	0,3	-55,3	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	7 381 046	1,9	-14,2	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	142 109	0,6	-82,8	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	1 289 728	1,2	-43,3	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	10 226	1,8	13,8	571 177	6
-- dont femmes	2 918	1,2	66,6	253 575	5,1

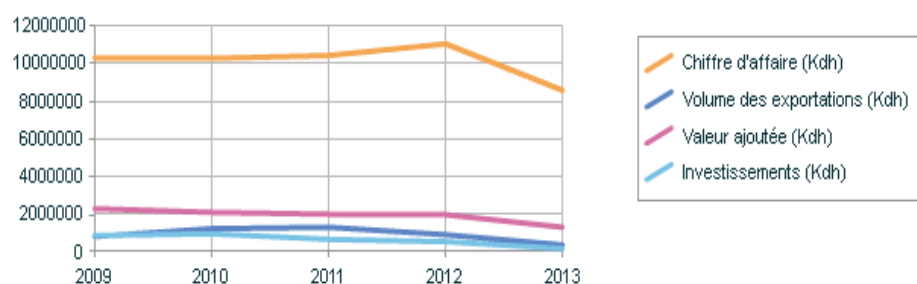
source : MCNT - 2013

Évolution des principaux ratios



source : MCNT

Évolution des principales variables

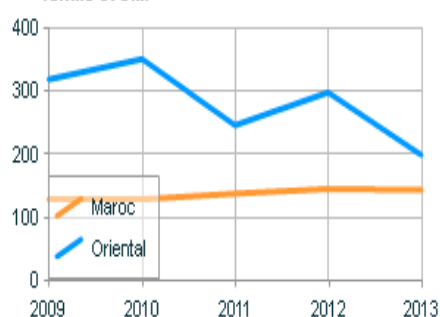


مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

note :

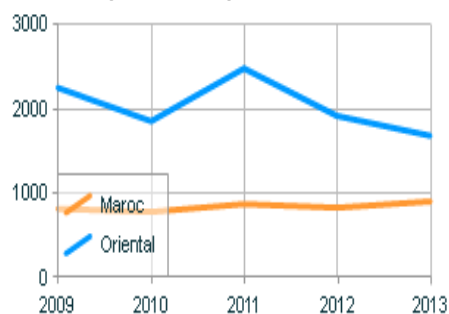
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir



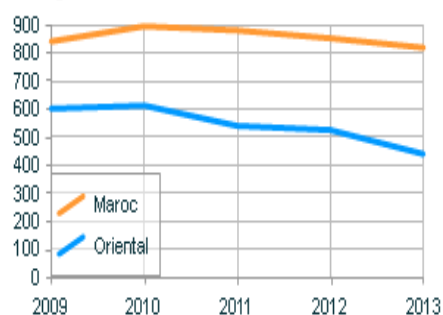
source : MCNT

Métallique et mécanique



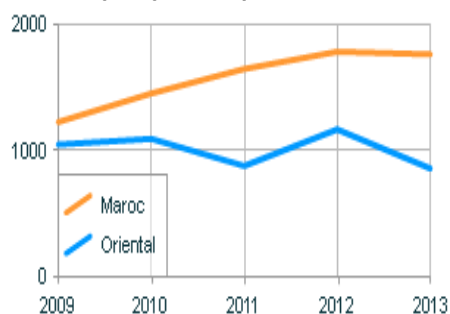
source : MCNT

Agro-alimentaire



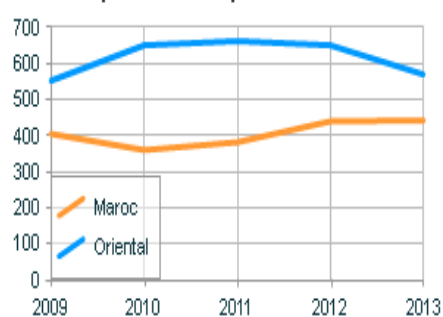
source : MCNT

Chimique et parachimique



source : MCNT

Electrique et électronique



source : MCNT

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

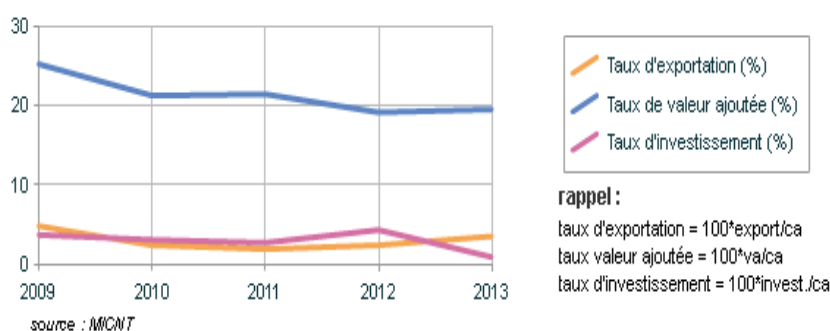
جهة مكناس تافيلالت

Chiffres clés

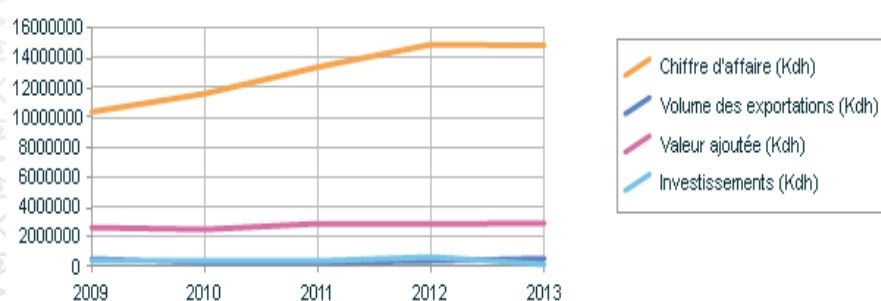
indicateur	Sélection 2013	Sélection %Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	14 809 124	3,5	42,8	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	510 941	0,4	2,5	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	13 780 447	3,5	43,5	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	131 300	0,5	-66,1	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	2 887 760	2,8	10,7	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	14 174	2,5	0,8	571 177	6
-- dont femmes	4 642	1,8	-9,1	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios



Évolution des principales variables



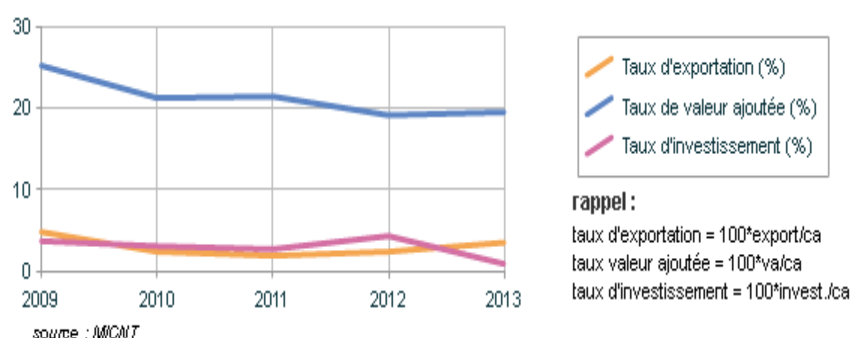
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

Chiffres clés

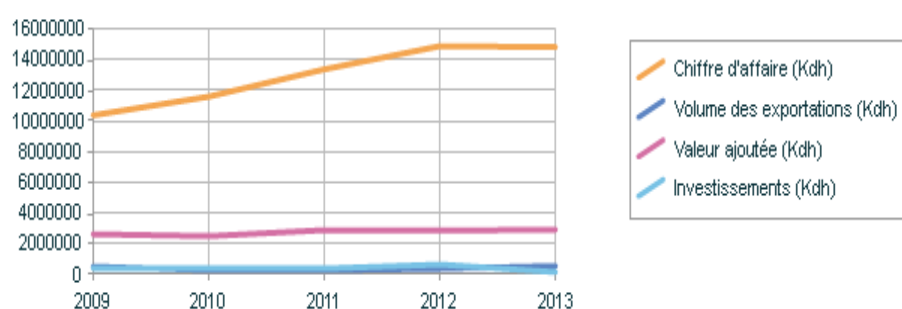
indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	14 809 124	3,5	42,8	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	510 941	0,4	2,5	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	13 780 447	3,5	43,5	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	131 300	0,5	-66,1	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	2 887 760	2,8	10,7	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	14 174	2,5	0,8	571 177	6
-- dont femmes	4 642	1,8	-9,1	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios



Évolution des principales variables



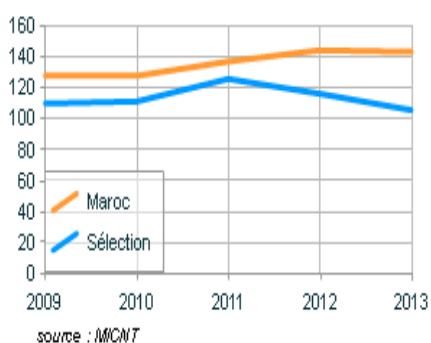
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

جهة مراكش تانسيفت الحوز :

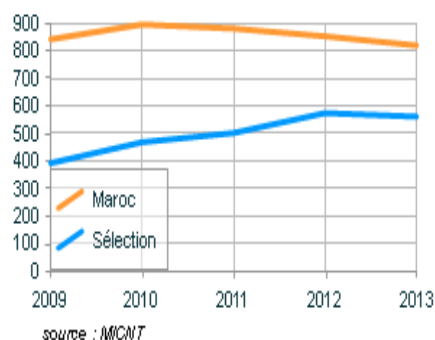
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

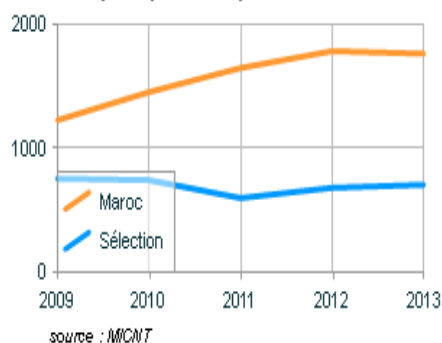
Textile et cuir



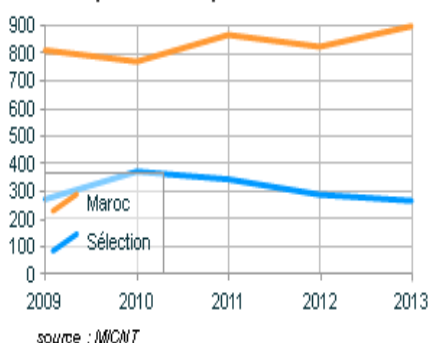
Agro-alimentaire



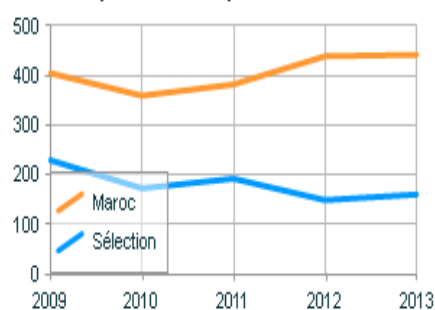
Chimique et parachimique



Métallique et mécanique



Electrique et électronique



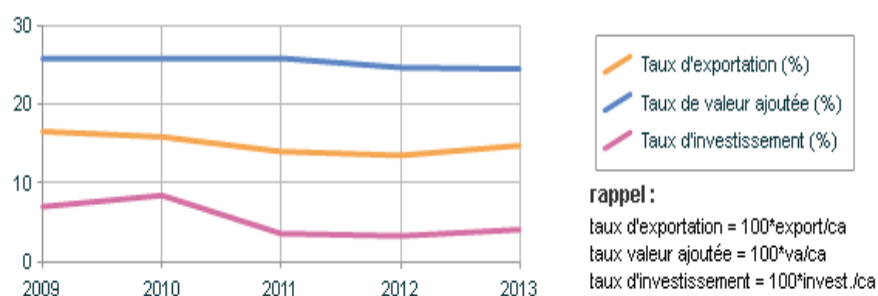
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	9 722 719	2,3	16,5	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	1 429 139	1,2	3,6	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	8 884 366	2,3	11,8	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	395 782	1,6	-32,3	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	2 374 907	2,3	10,6	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	21 177	3,7	0,4	571 177	6
-- dont femmes	8 616	3,4	3	253 575	5,1

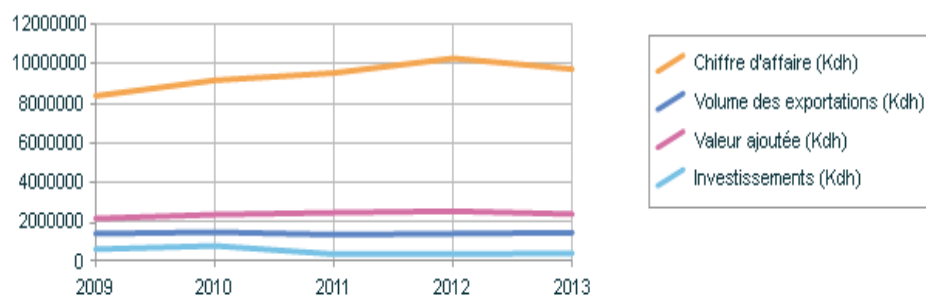
source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios



source : MICNT

Évolution des principales variables



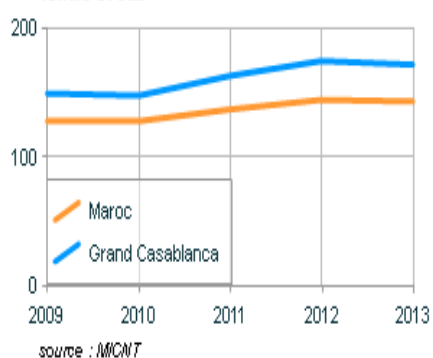
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

جهة الدار البيضاء الكبرى

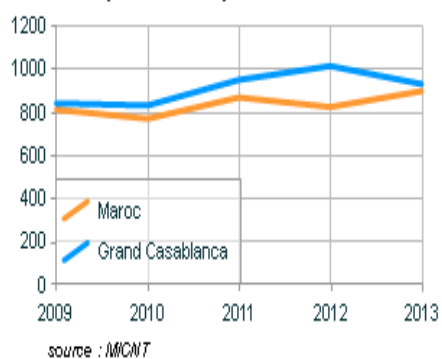
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

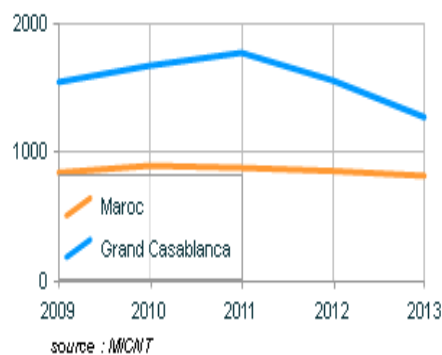
Textile et cuir



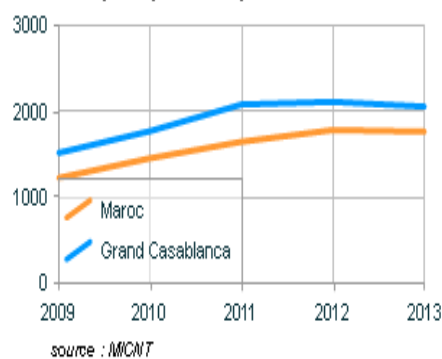
Métallique et mécanique



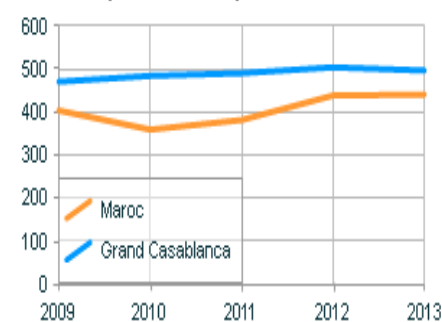
Agro-alimentaire



Chimique et parachimique



Electrique et électronique



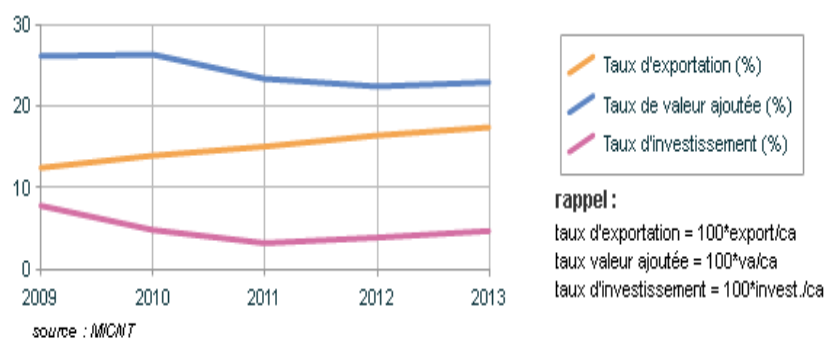
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

Chiffres clés

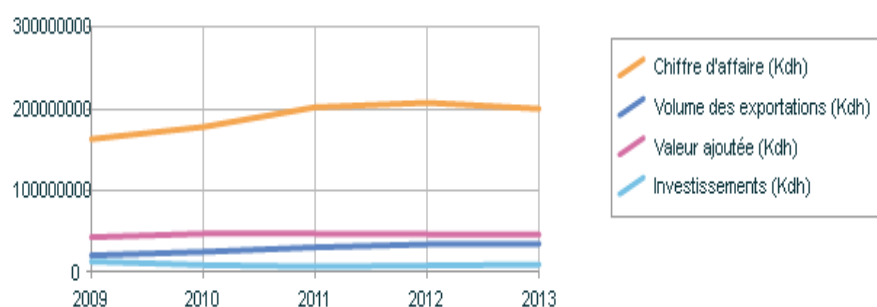
indicateur	Sélection 2013	Sélection %Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	199 756 890	46,6	22,6	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	34 824 555	30,1	72,6	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	177 745 050	45,4	33,9	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	9 289 072	37,8	-27,2	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	45 775 193	44	7,5	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	214 367	37,5	1	571 177	6
-- dont femmes	86 696	34,2	-0,2	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios



Évolution des principales variables



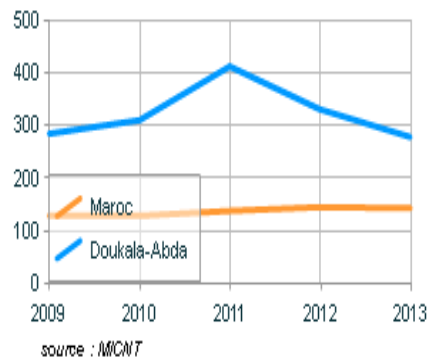
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

جهة دكالة عبدة

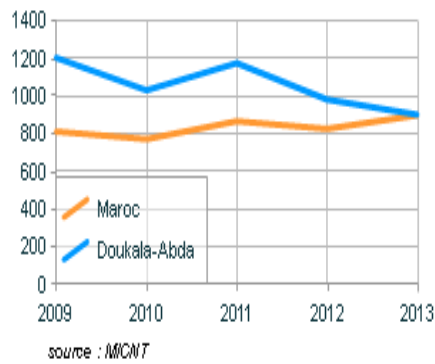
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

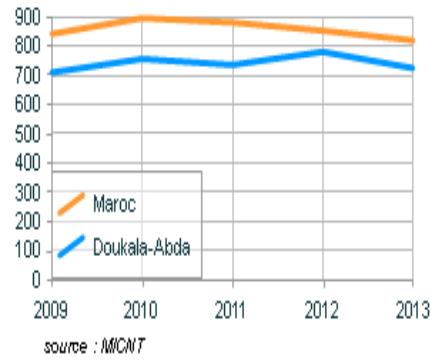
Textile et cuir



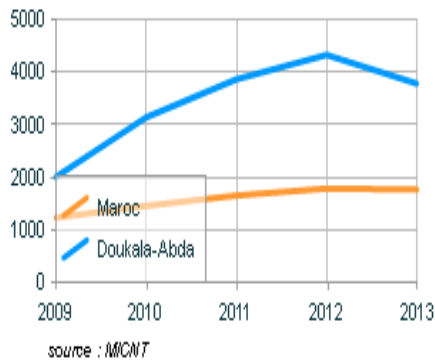
Métallique et mécanique



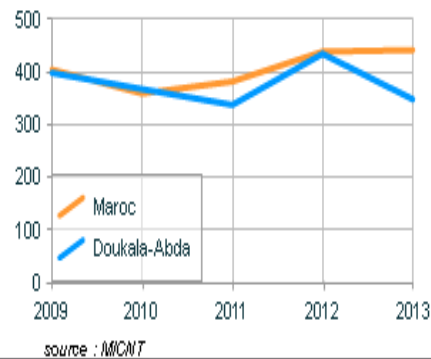
Agro-alimentaire



Chimique et parachimique



Electrique et électronique



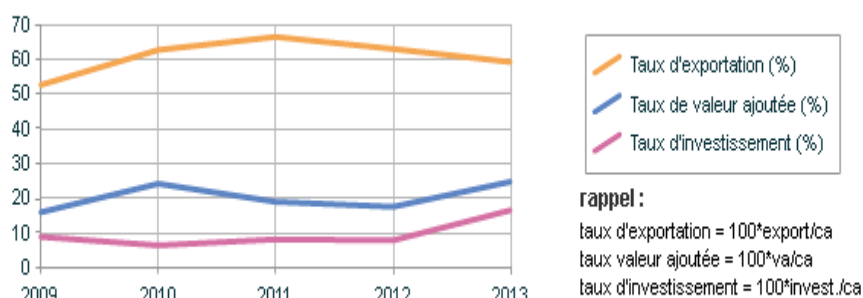
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	52 309 513	12,2	61,7	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	30 927 572	26,7	82	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	51 040 152	13	90,6	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	8 581 960	35	202,4	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	12 894 088	12,4	151,7	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	27 781	4,9	12,4	571 177	6
-- dont femmes	9 959	3,9	37,5	253 575	5,1

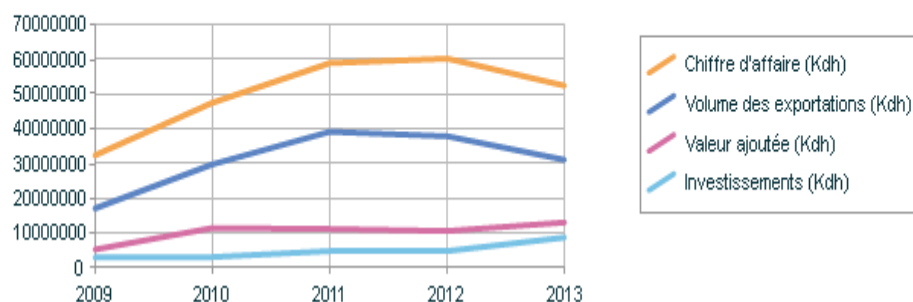
source : MCNT - 2013

Évolution des principaux ratios



source : MCNT

Évolution des principales variables



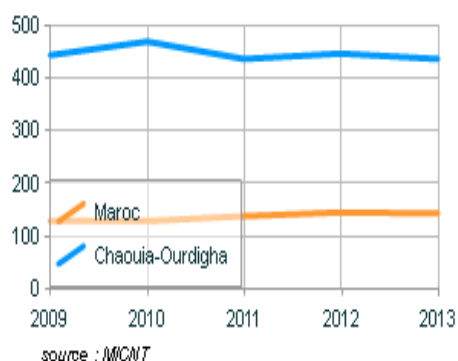
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

جهة الشاوية ورديغة

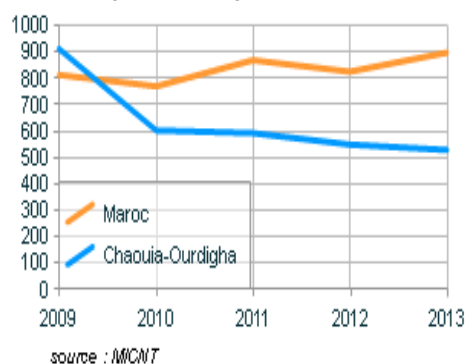
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

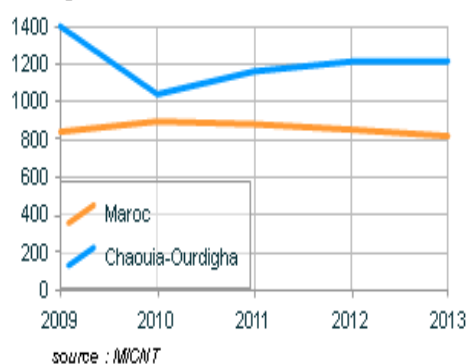
Textile et cuir



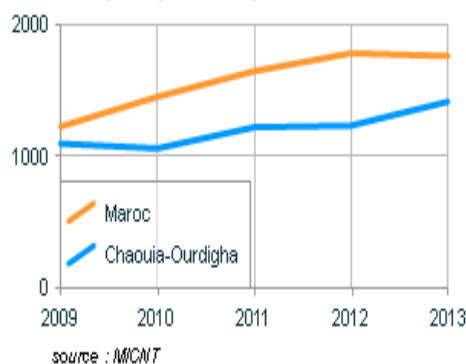
Métallique et mécanique



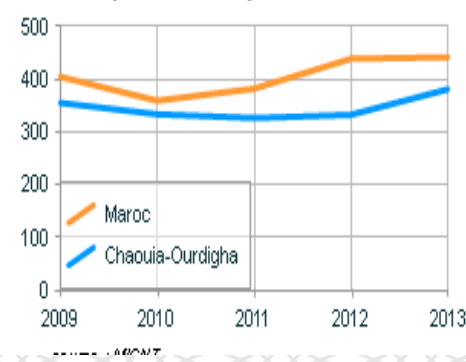
Agro-alimentaire



Chimique et parachimique



Electrique et électronique



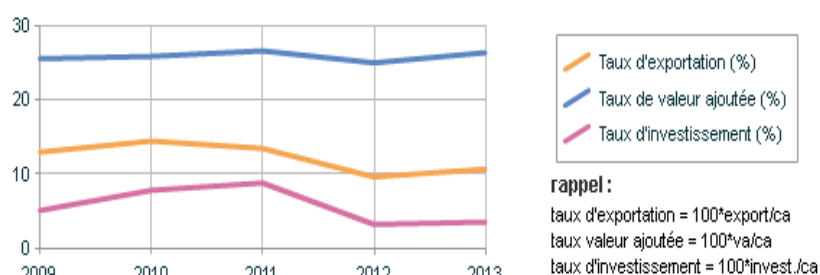
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	31 146 181	7,3	37,3	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	3 293 861	2,8	13	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	30 517 613	7,8	37,5	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	1 092 341	4,4	-6,3	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	8 181 893	7,9	41,7	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	33 638	5,9	30,5	571 177	6
-- dont femmes	12 014	4,7	61,6	253 575	5,1

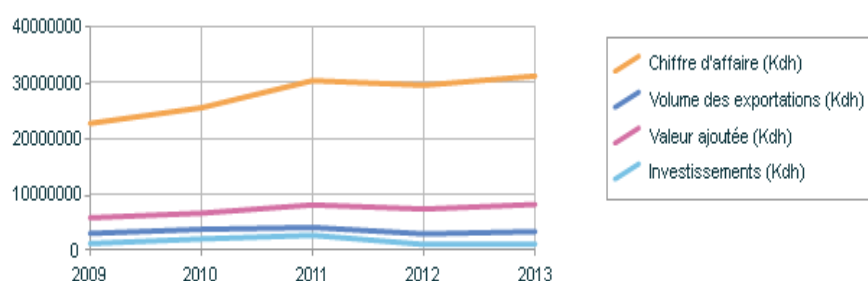
source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios



source : MICNT

Évolution des principales variables



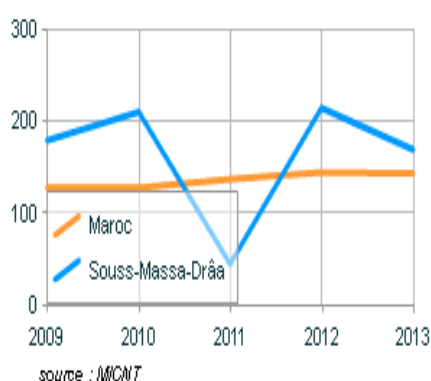
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

جهة سوس ماسة درعة:

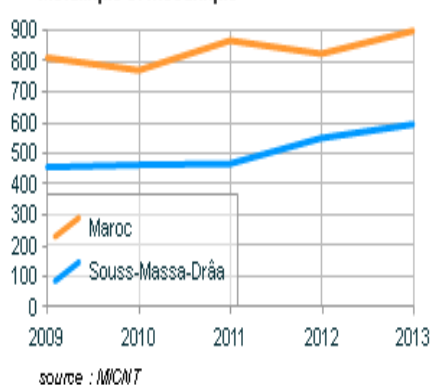
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

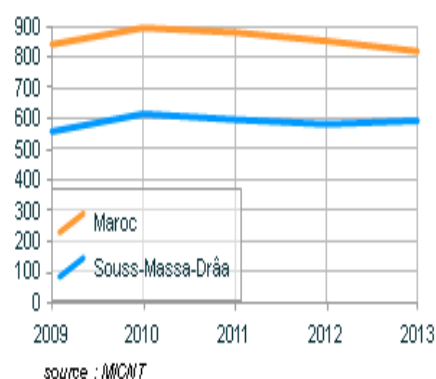
Textile et cuir



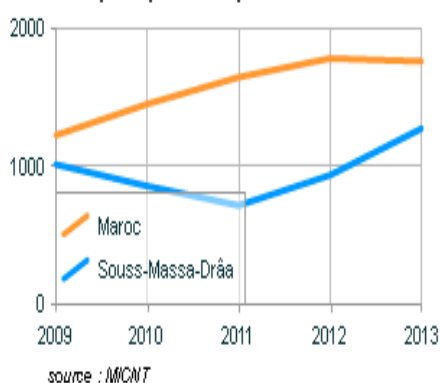
Métallique et mécanique



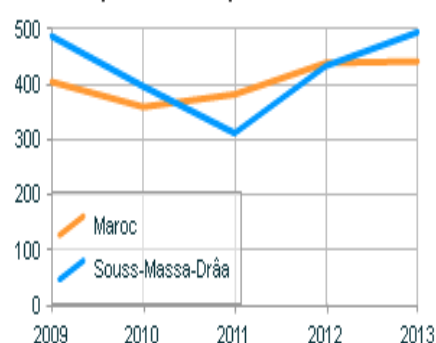
Agro-alimentaire



Chimique et parachimique



Electrique et électronique



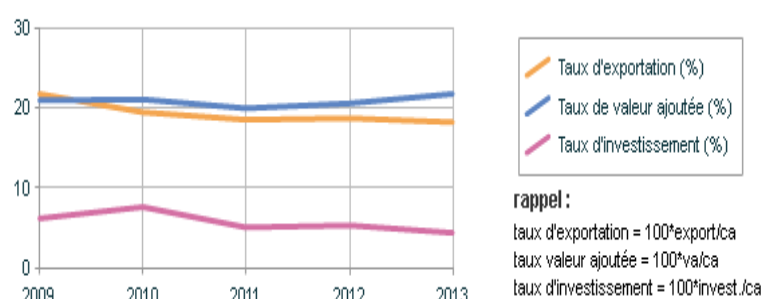
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	20 132 499	4,7	15,1	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	3 673 080	3,2	-3,3	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	17 417 475	4,4	9,6	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	877 555	3,6	-18,6	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	4 371 802	4,2	19,7	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	29 945	5,2	6,1	571 177	6
-- dont femmes	13 020	5,1	25,7	253 575	5,1

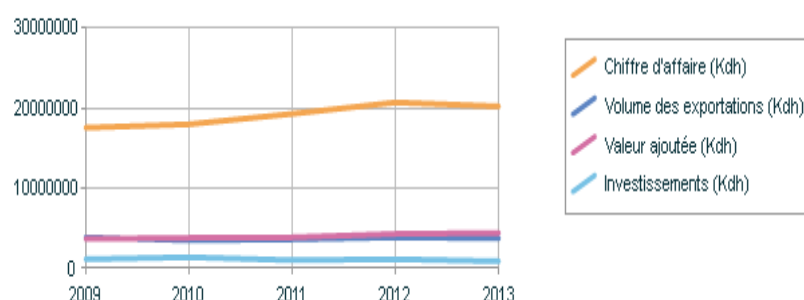
source : MNCNT - 2013

Évolution des principaux ratios



source : MNCNT

Évolution des principales variables



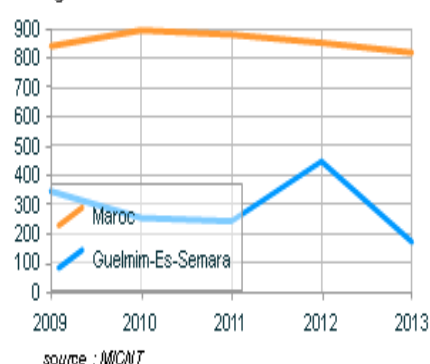
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

جهة كلميم السمارة :

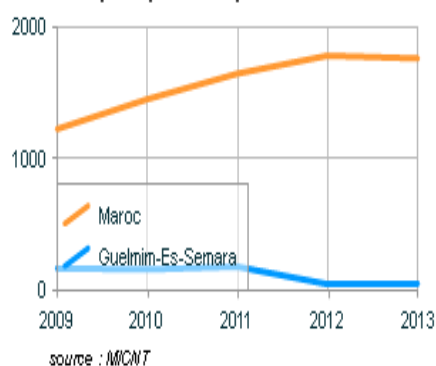
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

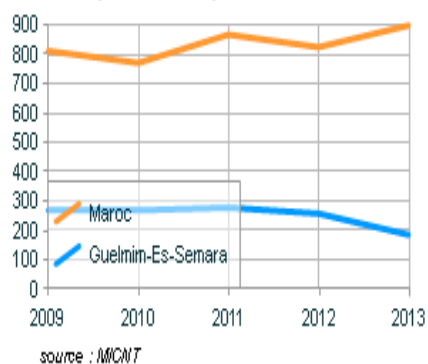
Agro-alimentaire



Chimique et parachimique



Métallique et mécanique



Votre texte de commentaire ici...

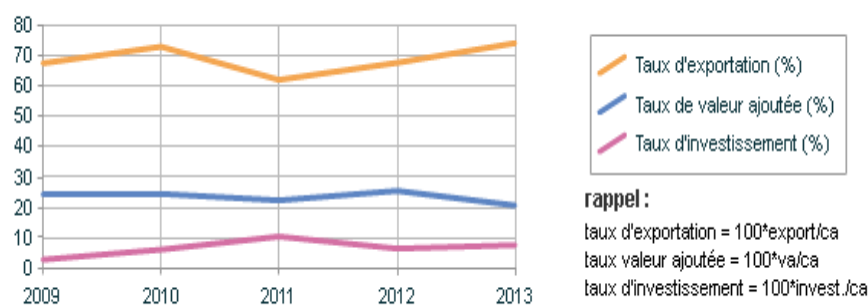
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	703 140	0,2	-19,3	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	518 742	0,4	-11,5	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	730 974	0,2	-16,3	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	52 827	0,2	121,1	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	144 631	0,1	-31,5	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	4 104	0,7	59,3	571 177	6
-- dont femmes	2 815	1,1	97,1	253 575	5,1

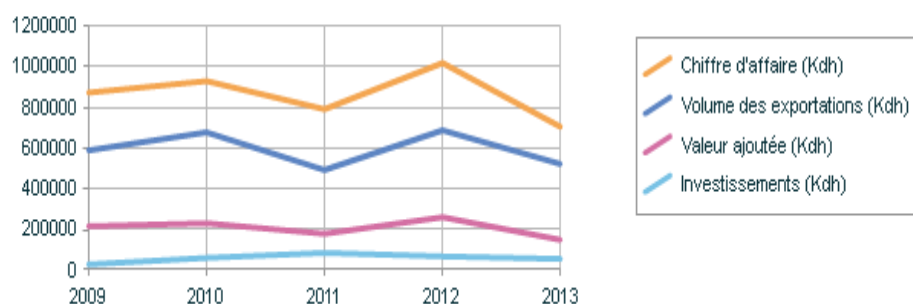
source : MCNT - 2013

Évolution des principaux ratios



source : MCNT

Évolution des principales variables



مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

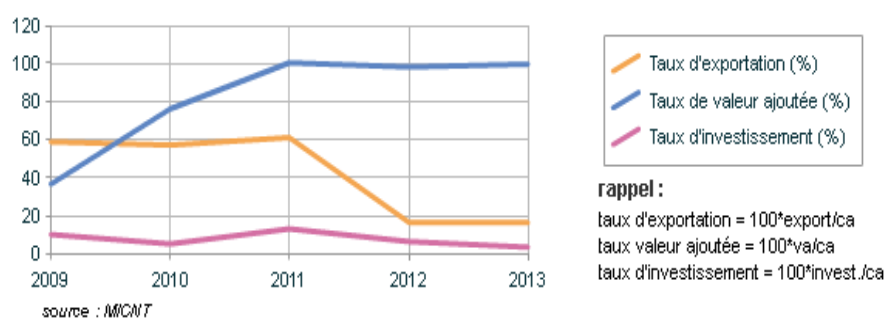
جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء

Chiffres clés

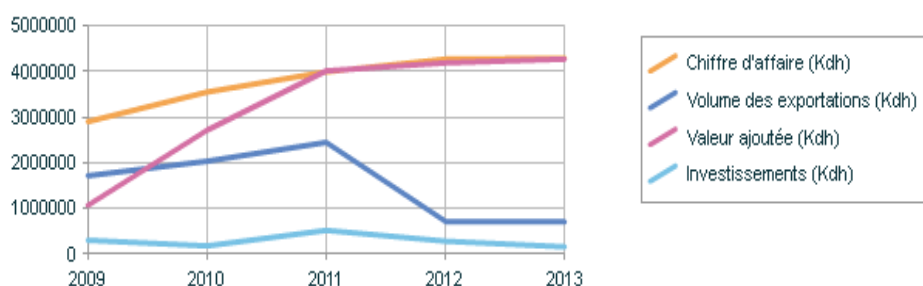
indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	4 287 975	1	47,9	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	704 470	0,6	-58,7	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	4 277 667	1,1	68,6	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	147 781	0,6	-49,9	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	4 271 098	4,1	301,6	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	7 105	1,2	11,4	571 177	6
-- dont femmes	1 744	0,7	51	253 575	5,1

source : MCNT - 2013

Évolution des principaux ratios



Évolution des principales variables

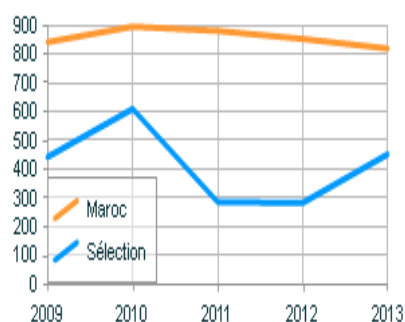


مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

note :

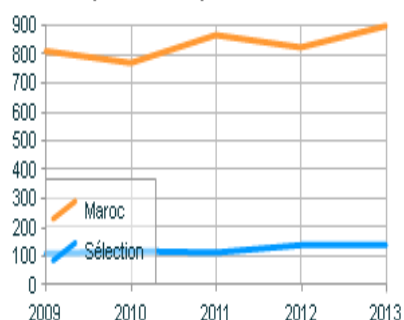
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Agro-alimentaire



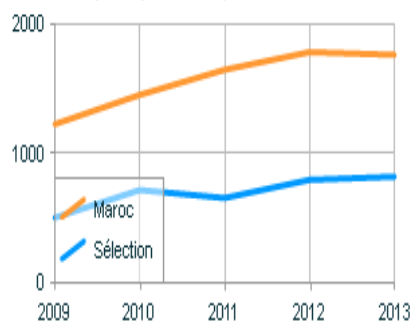
source : MICNT

Métallique et mécanique



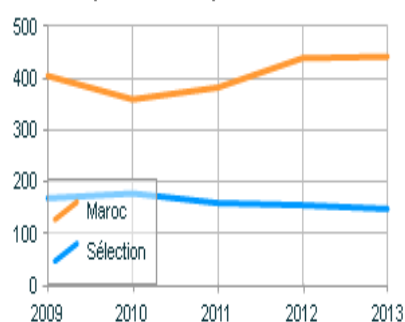
source : MICNT

Chimique et parachimique



source : MICNT

Electrique et électronique



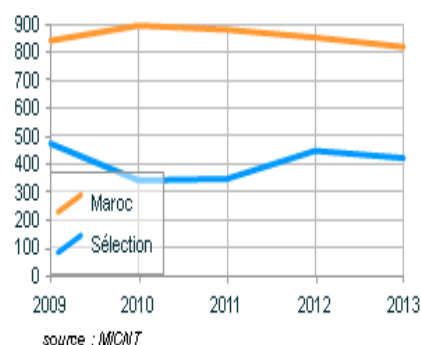
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

جهة واد الذهب الكوبرة:

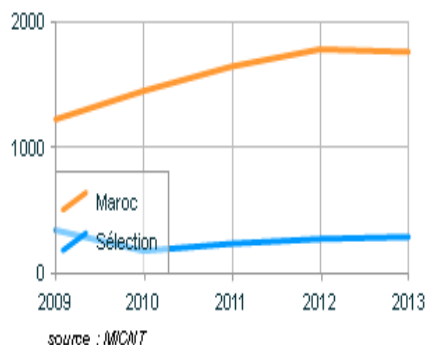
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

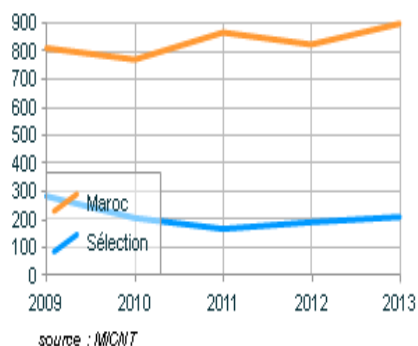
Agro-alimentaire



Chimique et parachimique



Métallique et mécanique



Votre texte de commentaire ici...

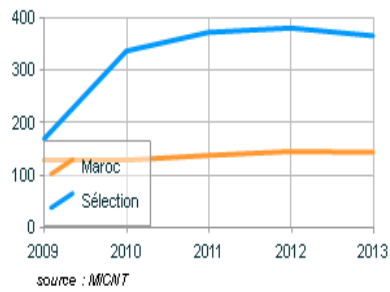
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

جهة الغرب الشراردة بني حسن :

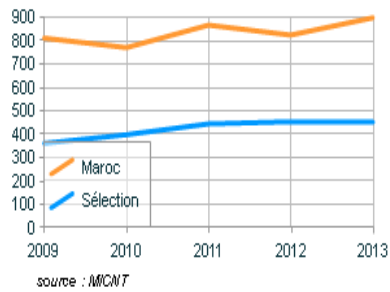
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

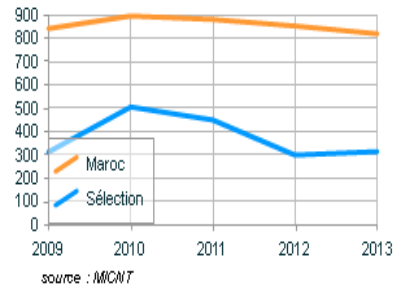
Textile et cuir



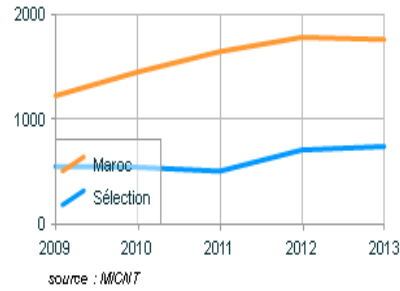
Métallique et mécanique



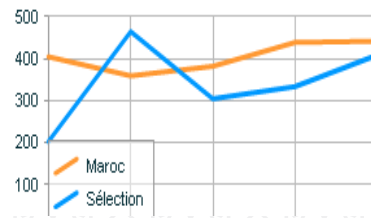
Agro-alimentaire



Chimique et parachimique



Electrique et électronique



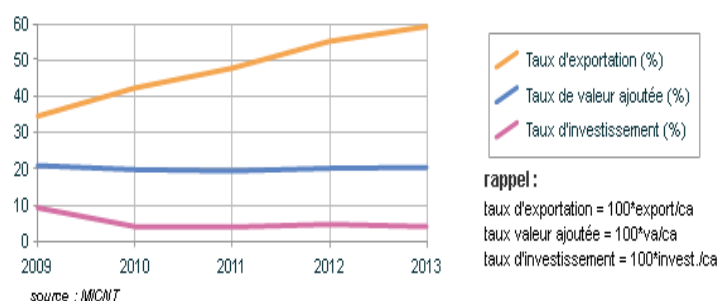
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

Chiffres clés

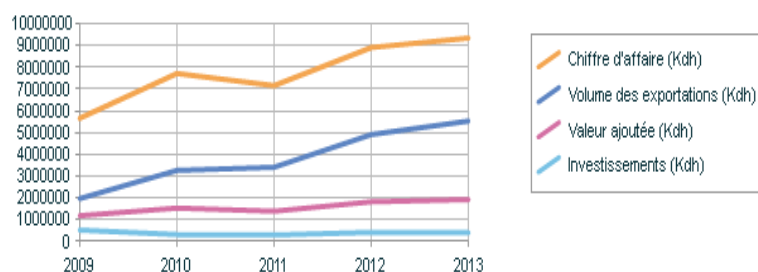
indicateur	Sélection 2013	Sélection %Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	9 336 701	2,2	65,2	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	5 527 790	4,8	183,3	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	8 756 421	2,2	60,1	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	379 490	1,5	-27	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	1 904 798	1,8	61,5	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	22 544	3,9	27,3	571 177	6
-- dont femmes	12 602	5	45	253 575	5,1

source : MNCNT - 2013

Évolution des principaux ratios



Évolution des principales variables



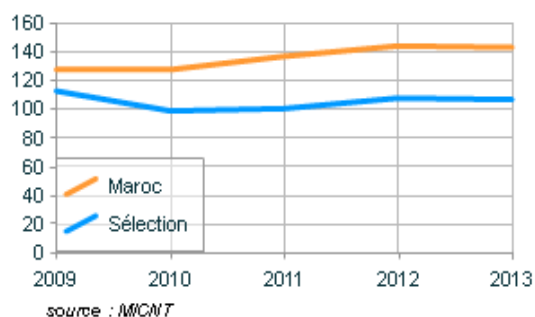
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

جهة الرباط سلا زمور زعير:

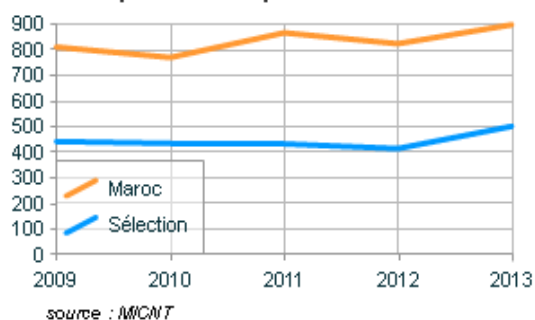
note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

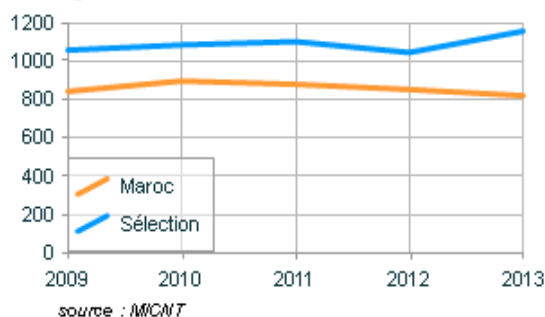
Textile et cuir



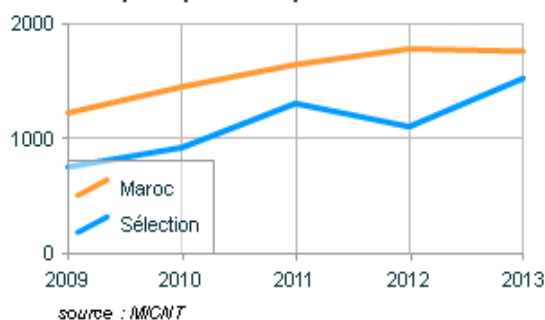
Métallique et mécanique



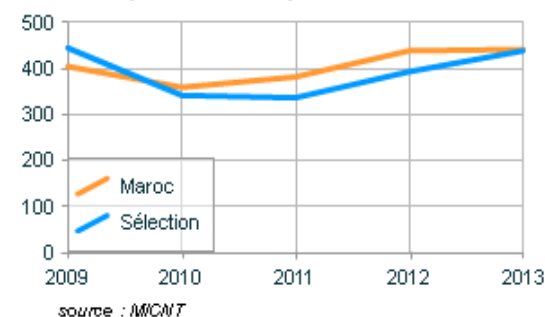
Agro-alimentaire



Chimique et parachimique



Electrique et électronique



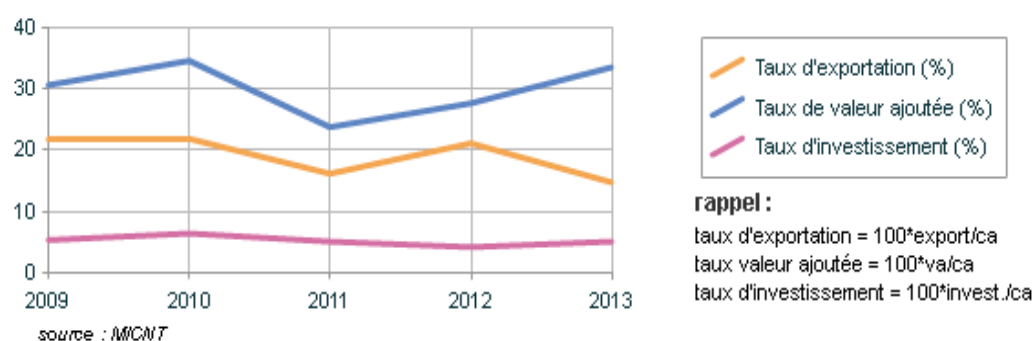
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

Chiffres clés

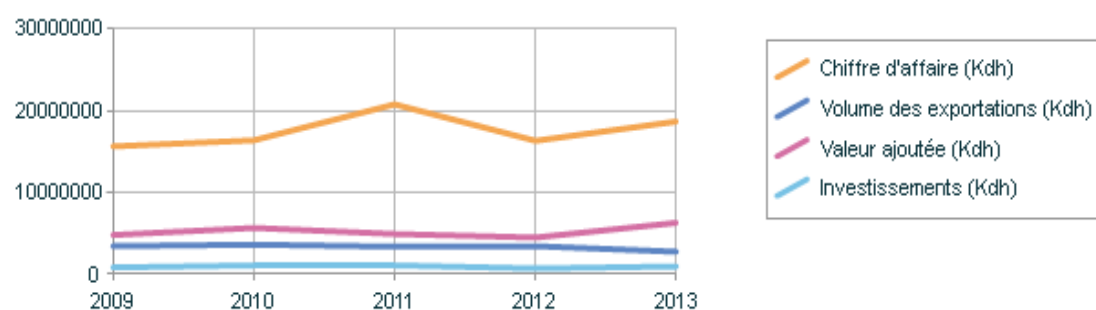
indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	18 635 368	4,3	19,7	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	2 736 066	2,4	-19,2	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	16 298 227	4,2	20,3	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	931 808	3,8	13,1	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	6 231 792	6	31,3	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	35 085	6,1	-18,6	571 177	6
-- dont femmes	17 755	7	-19,3	253 575	5,1

source : INCNAT - 2013

Évolution des principaux ratios



Évolution des principales variables



مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

من أبرز الملاحظات التي يمكن استيفائها من المبيانات التفصيلية والعامّة لمساهمة الجهات في إنتاج الثروة. هو استمرار ريادة جهة الدار البيضاء الكبرى على جميع المستويات من خلال مساهمة تصل إلى 46% من رقم المعاملات المسجل لغاية 2013 و 45.5% من الإنتاج الصناعي و 37.5% من اليد العاملة. متبوعة بجهة دكالة عبدة ب 12.2% من رقم المعاملات و 13% من الإنتاج الصناعي و 4.9% من اليد العاملة. تليها جهة طنجة تطوان ب 9.7% من رقم المعاملات و 10.3% من الإنتاج الصناعي و 19.5% من اليد العاملة. فيما تأتي تباعا وفقا للمؤشرات السابقة جهة الشاوية ورديغة والرباط سلا ثم مكناس تافيلالت. فاس بولمان. القنيطرة الغرب فيما باقي الجهات الأخرى تظل مساهمتها جد محدودة بشكل يعكس اختلال كبير يجد جذوره في العديد من العوامل والأسباب.

ثانيا- مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 :

1 - عرض لأهم مرتكزات المخطط :

يشكل مخطط التسريع الصناعي 2014-2020. الذي تم إطلاقه خلال أبريل 2014. إستراتيجية ستمكن المغرب من تغيير بنية اقتصاده خلال السنوات المقبلة بالاستفادة أكثر من المجالين الصناعي والفلاحي وجعل القطاع الصناعي رافدا للتشغيل ومحفزا لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

ولقد تم إعداد هذا المخطط بناء على نتائج التشخيص والإكراهات التي عرفتتها المخططات السابقة التي تم تقسيمها إلى إكراهات أفقية تهتم تأهيل الموارد البشرية المتخصصة. وإشكال الوعاء العقاري الصناعي (المناطق الصناعية المؤهلة التي تستجيب لشروط المنافسة). وتمويل المقاولات وتأهيلها للمنافسة الدولية.

ثم هناك الإكراهات المؤسسية وتتمثل في صعوبة إرساء مناخ أعمال واستثمار جذاب نتيجة تعقيد المساطر الإدارية، والبيروقراطية، الرشوة، الضرائب (...). إلى جانب حكمة تدبير السياسة الصناعية (ضعف التناغم والانسجام بين مكوناتها داخليا وخارجيا²⁴).

ويهدف هذا المخطط. الذي يأتي امتدادا لمخطط (إقلاع) الذي تم إطلاقه سنة 2005 وللميثاق الوطني للانبثاق الصناعي الذي بدأ العمل به سنة 2009. إلى جعل قطاع الصناعة المغربية قاطرة للتنمية الاقتصادية خلال السنوات المقبلة. ويروم رفع العديد من التحديات منها بالخصوص إحداث نصف مليون منصب شغل في أفق سنة 2020. فضلا عن زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام ب 9 نقاط. لينتقل من 14 إلى 23 في المائة في أفق سنة 2020 والرفع من طاقة الصادرات على المستويين الكمي والنوعي وتحسين المنتج.

وتتشكل محاور إستراتيجية مخطط التسريع الصناعي. وفقا للبيان التالي:

Institut Royal des études stratégique ; « industrialisation et compétitivité globale du maroc », septembre 2014 , - 24 p.61

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 : إجراءات رئيسية

المنظومات الصناعية			
إحداث وتنشيط منظومات صناعية	الموازنة الصناعية	مواكبة القطاع غير المهيكل نحو المهيكل	تأهيل الموارد
إحداث فرص الشغل - القيمة المضافة - الميزان التجاري	- تطوير الانعكاسات السوسيو اقتصادية للطلب العمومي	منظومة دعم مباشر - نظام التشغيل الذاتي	- قطب موارد بشرية - ما بين العقود (inter-contrat) - برنامج "OCP Skills"
أدوات الدعم			
تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة	الدعم المالي	بنيات تحتية مؤجرة	
منظومة الدعم والمواكبة	صندوق التنمية: 20 مليار درهم - التمويل البنكي - 800 مليون درهم (صندوق الحسن الثاني)	1000 هكتار: وعاء عقاري تأجيري - شبك وحيد - القرب من حوض الشغل	
دوليا			
الإدماج الدولي للمملكة	« Deal making » والاستثمارات الأجنبية المباشرة	تعزيز التوجه الإفريقي	
مواكبة القطاعات ذات القدرات التصديرية العالية - تسخير اتفاقات التبادل الحر لفائدة الصناعة الوطنية	فريق مغربي مخصص مقارنة "شركة"	مواكبة التوسع الإفريقي - تدخلات منسقة - التنمية المشتركة لإفريقيا	

ÉCOSYSTÈMES							
1	Création et animation des écosystèmes	2	Compensation industrielle	3	Accompagnement de l'informel vers le formel	4	Qualification des ressources
SUPPORT INSTRUMENTS							
5	Amélioration de la compétitivité des PME	6	Soutien financier	7	Infrastructure accessible en location		
INTERNATIONAL							
8	Intégration du Royaume à l'international	9	« Deal making » et IDE	10	Amplification de la vocation Africaine		

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وفي هذا الصدد، أبرز السيد وزير الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي أهمية تطوير وتنويع المنظومة والفروع الصناعية، مشيراً في هذا الإطار إلى تصنيع أجزاء الطائرات في مجال صناعة الطيران عوض الاقتصار على تركيب الطائرات أو فقط على تصنيع الأجزاء الصغيرة التي تدخل في هذه الصناعة.

وبهذا الخصوص، فإن إعادة بناء النسيج الصناعي على شكل منظومات بيئية ستشكل حجر الزاوية لمخطط التسريع الصناعي. وهكذا تتوخى هذه المقاربة الجديدة تقليص الهوة القطاعية وذلك بالإدماج المحلي للنسيج الصناعي وإحداث دينامية وعلاقة جديدتين بين المجموعات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وحسب معطيات لوزارة الصناعة، فإن الدولة تلتزم بتقديم الدعم المناسب والخاص لكل نشاط، وخاصة تعبئة الوعاء العقاري وتكوين الموارد وكذا التمويل.

ويسير ورش المنظومات البيئية بخطى حثيثة حيث تم تحديد إعداد أولي لتلك المنظومات بتشاور وثيق مع أرباب المهن. وهكذا توجد ست منظومات تم اعتمادها مع الجمع الشريف للفوسفاط في طور التطوير. حيث سيتم إحداث الثلاثة الأولى منها وتمثل في المعدات التعدينية بخربكة، وقطاع الكيمياء وأنشطة البناء والصيانة بالجرف الأصفر، والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والطاقات المتجددة بين جري.

وتلتزم الدولة من جانبها بتقديم منح للدعم يمكن أن تصل إلى 30 في المائة من مبلغ الاستثمار بالنسبة للمهن الرائدة ومنحة خاصة بالاندماج المحلي وتكوين 90 ألف من الكفاءات التي تناسب الحاجيات الخاصة للقطاع.

وفي الجانب المتعلق بالموازنة الصناعية المعروفة بـ "أوفسيت"، فإن مخطط تسريع التنمية الصناعية يطمح إلى تعميم هذه الآلية على الطلبات العمومية الهامة.

وأشار إلى الإنجازات الأولى التي حققت في مجال صناعة الطيران والفضاء (إيرباص)، مشيراً في هذا الصدد إلى أنه يتعين أن تستعمل الموازنة الصناعية، بالخصوص، لتزويد دفاتر الطلب الخاص بالمنظومات بغية مضاعفة الاستثمار، وكذا الرفع من سلاسل القيمة وتحسين ميزان الأداءات.

وفي ما يتعلق بمواكبة القطاعات غير المهيكلية لتصبح مهيكلية، فقد تم إعداد إطار تنظيمي للتشغيل الذاتي، هو في طور المناقشة في البرلمان يهدف إلى تطوير مناخ الأعمال وإحداث فرص للتشغيل وتبسيط الإجراءات الإدارية.

كما تم إحداث صندوق للتنمية الصناعية يهدف إلى دعم النسيج الصناعي رصد له مبلغ 20 مليار درهم في أفق 2020 كميزانية معتمدة لهذا الصندوق للاستثمار الصناعي والذي سينطلق العمل به خلال سنة 2015. إضافة إلى تخصيص مبلغ ثلاثة ملايين درهم في إطار قانون المالية 2015. وسيتم منح هذه المساعدات في مقابل الالتزام بخلق فرص الشغل وتقوية الصادرات

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

كما سيتم تجديد دعم القطاع البنكي لاسيما مع إطلاق هذه الإستراتيجية الجديدة. حيث يتم الإعداد لوضع عرض لتمويل متكامل وقادر على التنافسية وذلك في إطار اتفاقية شراكة بين الدولة والقطاع البنكي تم توقيعها بمناسبة حفل إطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية في أبريل الماضي.

وسيساهم هذا المخطط الذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات المغربية، في إيجاد موقع قدم للمغرب على المستوى الدولي. وذلك من خلال التركيز على الجهود المبذولة من أجل مواكبة القطاعات التي تتوفر على إمكانيات ومؤهلات للتصدير مع تتبع دقيق للمفاوضات الحالية حول اتفاقية التبادل الحر.

كما يروم هذا المخطط تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، إذ أن هناك دراسة في طور الإنجاز تهدف إلى إعادة النظر في دور هذه الغرف وجعلها رافعة للسياسة الصناعية على المستوى الجهوي، فضلا عن إطلاق مخطط للتنمية خاص بكل غرفة خلال سنة 2015.

ومن شأن تفعيل مجموع هذه التدابير التي حددها مخطط تسريع التنمية الصناعية أن يمكن المملكة من الانتقال إلى مرحلة الريادة وتعزيز موقعها على خريطة الصناعة العالمية وترسيخ دور الصناعة في النمو الاقتصادي وإنعاش الميزان التجاري.

2 - النتائج الجزئية المحققة لحدود النصف الأول من 2016 :

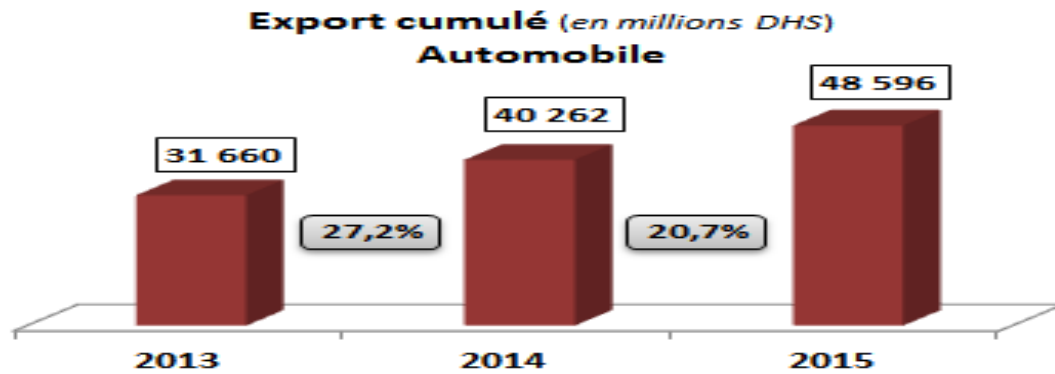
بعد ما يناهز سنتين من بدأ العمل بمخطط التسريع الصناعي إبريل 2014، تم تسجيل النتائج التالية، وذلك وفقا للمعطيات المتحصل عليها من وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والمندوبية السامية للتخطيط. ومن المؤشرات العامة الأفقية هو تقدم ترتيب المغرب من المرتبة 80 إلى 75 برسم سنة 2016 في التقرير الذي تعدّه Doing Business من أصل 189 دولة²⁵.

وبالنسبة للمؤشرات الجزئية والقطاعية فقد تم تسجيل ما يلي :

25 - عرض السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي أمام لجنة الفلاحة بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية للوزارة لسنة 2016

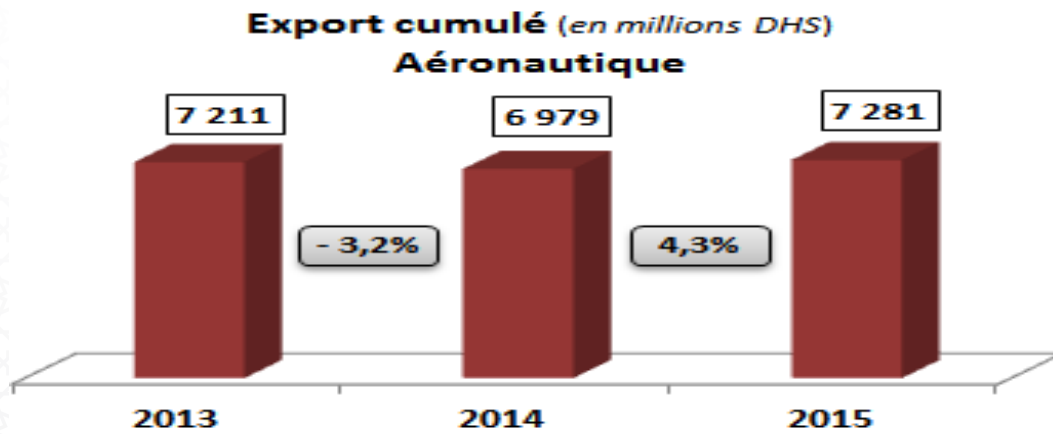
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- قطاع السيارات :



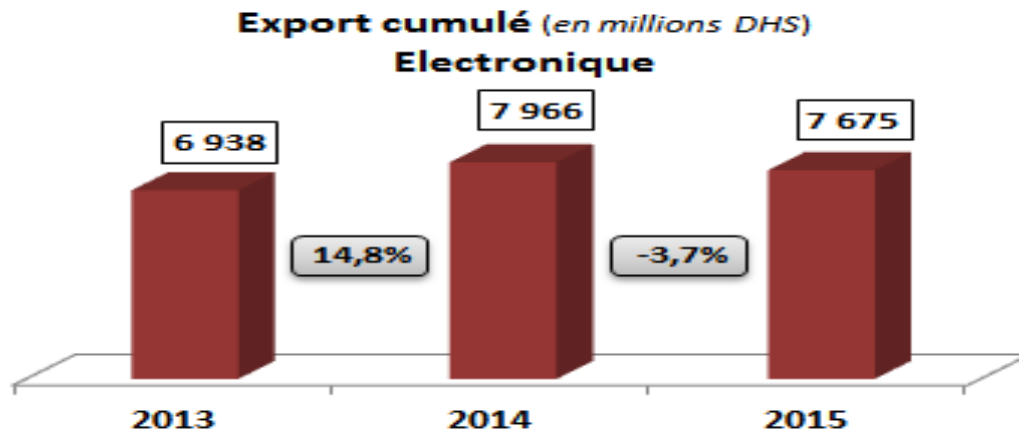
المصدر : وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي²⁶

- قطاع الطائرات :



المصدر : وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي²⁷

- قطاع الإلكترونيك :

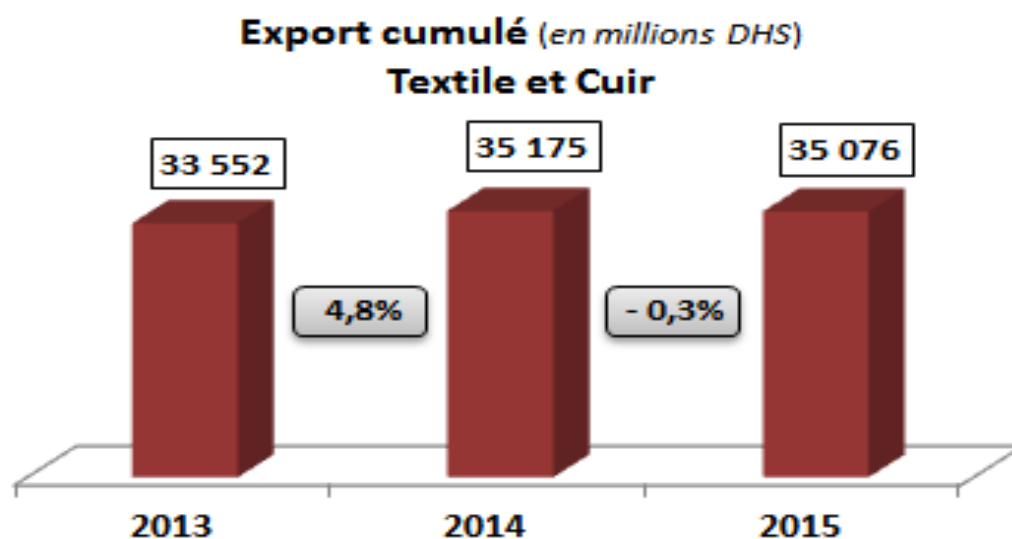


²⁶ -<http://www.mcinet.gov.ma/>
²⁷ - op.cit .

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

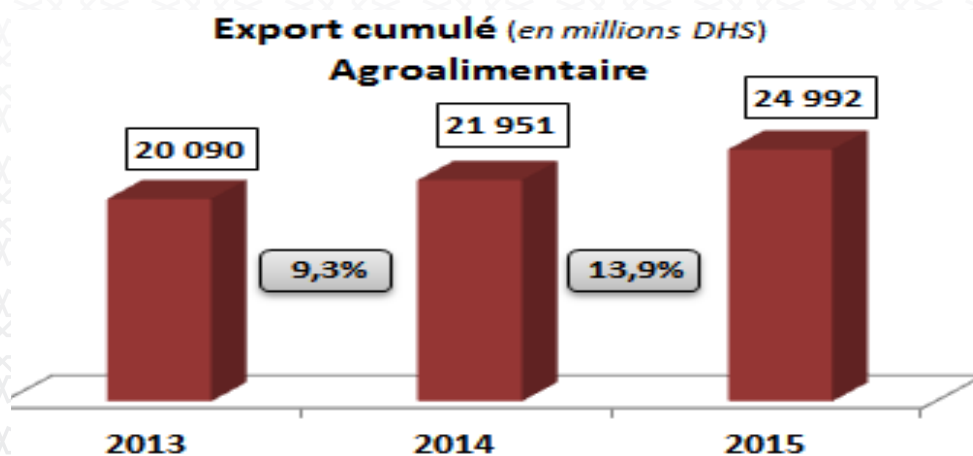
المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي²⁸

- قطاع النسيج والجلد :



المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي²⁹

- الصناعية الغذائية :



28 - الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي ، مرجع سابق .

29 - نفس المرجع السابق .

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وفيما يلي لوحة للقيادة تبرز أهم المؤشرات المتعلقة بالقطاعات الرئيسية للمخططات الصناعية منذ بداية الولاية الحكومية الحالية لغاية الفصل الأول من السنة الجارية 2016³⁰ :

Tableau de bord : filières industrielles - Exportations des filières industrielles / 2012 - 2015

	2012	2013	2014	Evolution 2013/2014	2015	Evolution 2014/2015
Textile et cuir	34 321	33 552	35 175	4,8%	35 076	-0,3%
Aéronautique	6 743	7 211	6 979	-3,2%	7 281	4,3%
Automobile	25 164	31 660	40 262	27,2%	48 596	20,7%
Electronique	7 040	6 938	7 966	14,8%	7 675	-3,7%
Agroalimentaire	18 638	20 090	21 951	9,3%	24 992	13,9%

Exportations des filières industrielles - janvier – février 2014 – 2016

	Janvier - février 2014	Janvier - février 2015	Evolution période 2015/2014	Janvier - février 2016	Evolution période 2016-2015
Textile et cuir	5 782	6 252	8,1%	6 225	-0,4%
Aéronautique	1 261	1 190	-5,6%	1 288	8,2%
Automobile	6 885	8 111	17,8%	8 872	9,4%
Electronique	1 213	1 257	3,6%	1 330	5,8%
Agroalimentaire	3 271	4 102	25,4%	4 425	7,9%

المنظومات الصناعية

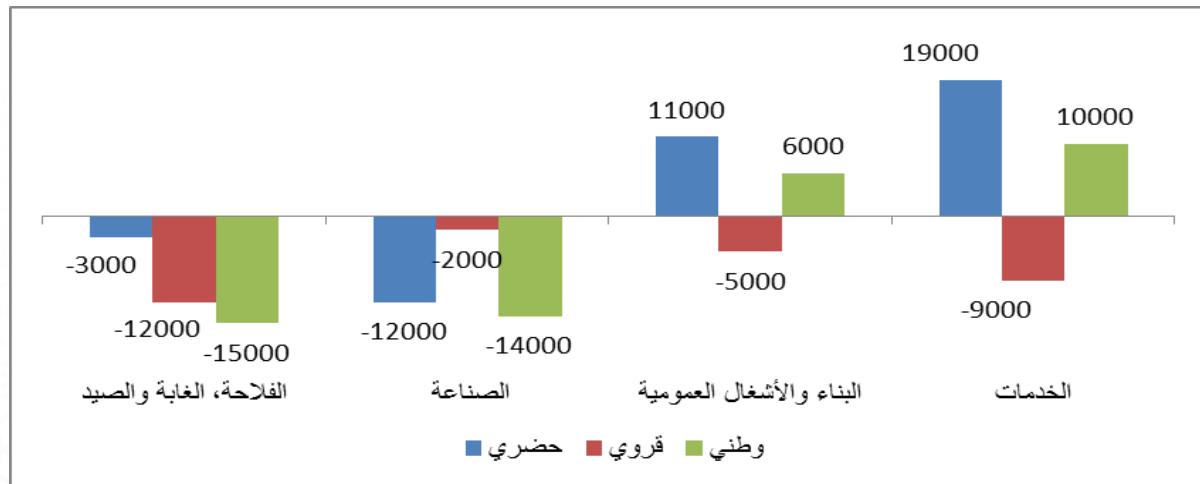
- صناعة السيارات: 5 عقود مبرمة - صناعات النسيج والألبسة: 4 عقود مبرمة - منظومة قطاع صناعة الشاحنات والهاكل الصناعية: عقد مبرم - المنظومات الصناعية لأجزاء الطائرات 2 عقود مبرمة	المنظومات الصناعية التي تم التوقيع على عقود تفعيلها
- منظومة مع المكتب الشريف للفوسفات - الإلكترونيك والكهرباء والطاقات المتجددة - الصناعات الدوائية - الصناعات البلاستيكية - صناعة مواد البناء - الصناعات الكيماوية - الصناعات الغذائية - الصناعات التعدينية والميكانيكية - ترحيل الخدمات - الصناعات الجلدية - تلمين المعادن	منظومات صناعية في طور الإنجاز

30 - الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف <http://www.utrf.gov.ma>

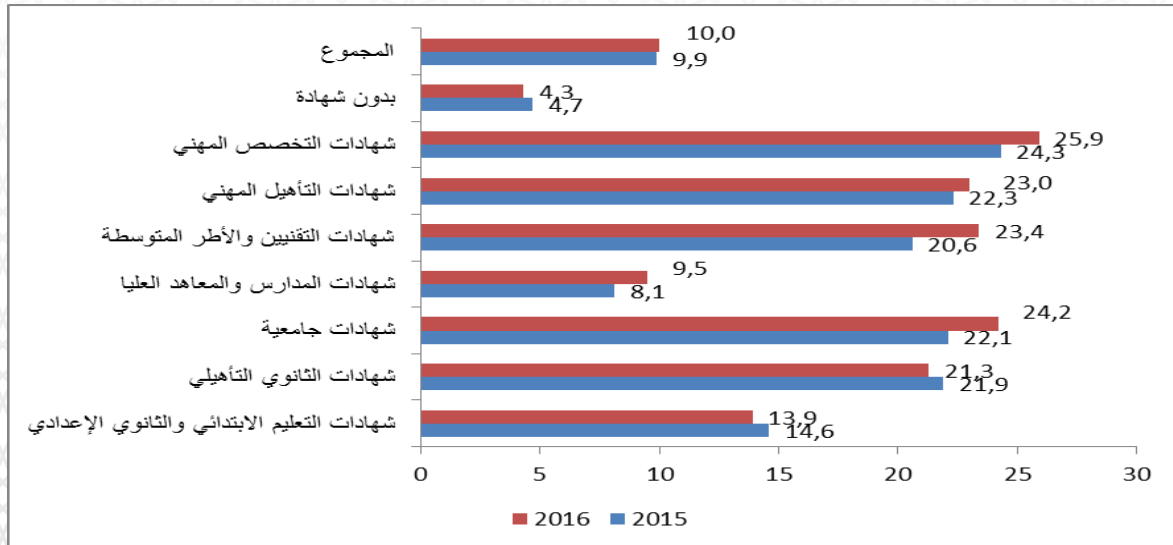
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وعلى مستوى انعكاسات المخطط على سوق الشغل ووفقا للإحصائيات الشاملة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود الفصل الأول من سنة 2016، فإنه سجل ما يلي :

مبيان : الإحداث الصافي لمناصب الشغل ما بين الفصل الأول من سنة 2015 ونفس الفترة من سنة 2016 حسب قطاع النشاط الاقتصادي ووسط الإقامة³¹.



مبيان: معدل البطالة حسب الشهادات خلال الفصل الأول من سنة 2015 و2016 (ب%)³²

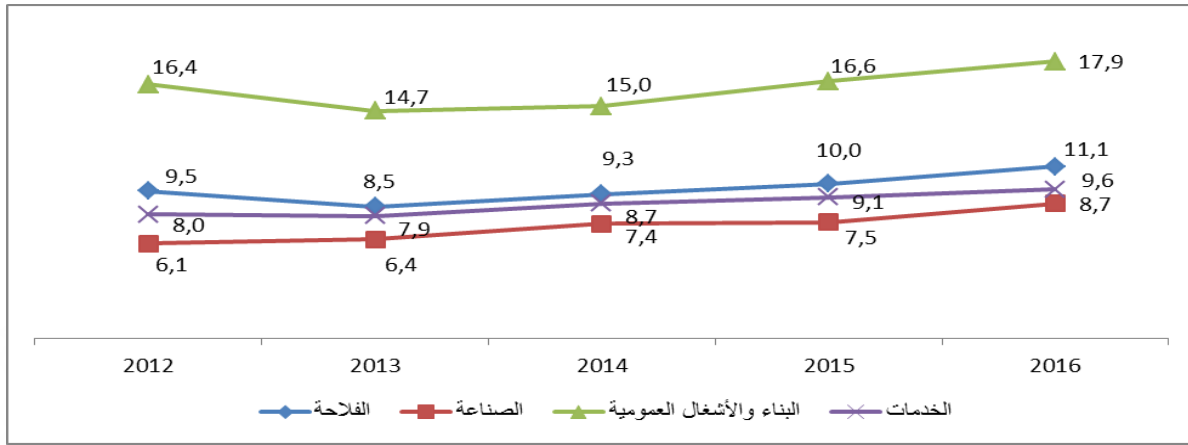


31 - المندوبية السامية للتخطيط، وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2016.

32 - المندوبية السامية للتخطيط، وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2016.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

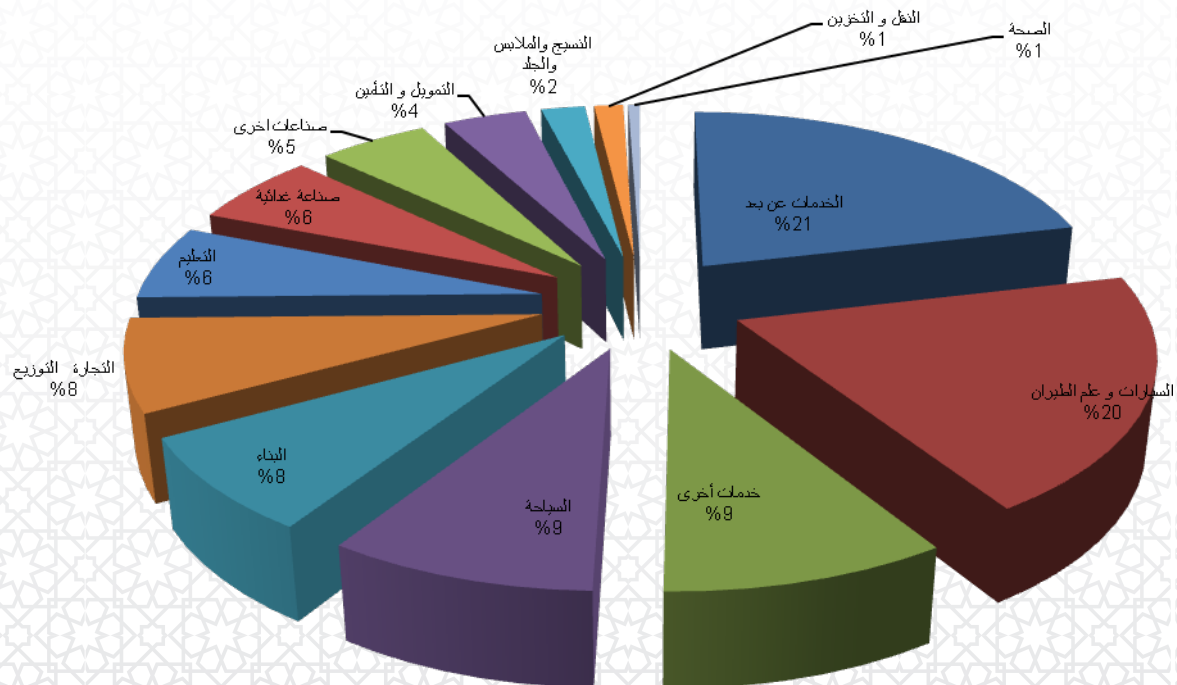
مبيان: تطور معدل الشغل الناقص خلال الفصل الأول حسب قطاع النشاط (بـ %)³³



ووفقا لمعطيات حول واقع التشغيل انطلقا من إحصائيات مقدمة من وزارة التشغيل بالمغرب فإن نسبها

بحسب القطاعات وفقا للمبيان التالي³⁴:

التوزيع حسب القطاعات



33 - المندوبية السامية للتخطيط، الموقع الإلكتروني: <http://www.hcp.ma>.

34 - حصيلة وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية برسم سنة 2014 وبرنامج العمل برسم سنة 2015 عرض أمام لجنة التعليم بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وبالنسبة لتوزيع البيانات المتعلقة بإنتاج الثروة على المستوى الجهوي. هناك غياب للمعطيات المحينة في هذا الباب وفقا للتقسيم الجهوي الجديد (12 جهة).

بالمقابل يمكن عرض الجدول الموالي الذي يبرز استمرارا تركيز الأنشطة الصناعية على الساحل حيث سجل من أصل 13.7 مليار درهم المخصصة للاستثمار في إطار صندوق التنمية الصناعية حازت جهات الساحل على 13.5 مليار درهم تقريبا بنسبة 99 %³⁵.

عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للاستثمار	مناصب الشغل
تطوان - طنجة	23	5,4 مليار درهم
الدار البيضاء - سطات	16	7 مليار درهم
الرباط - سلا - القنيطرة	7	740 مليون درهم
فاس - مكناس	1	144 مليون درهم
تانسيفت-مراكش	1	472 مليون درهم
المجموع	48	13,7 مليار درهم

رابعاً- الإكراهات والفرص :

الإكراهات :

من جملة الإكراهات التي تواجه المنظومة الصناعية عموما وبالتالي التنزيل السليم للمخططات الصناعية يمكن إجمالها عموما في ضعف إنتاج مصادر الطاقة. حيث تضطر الدولة لاستيراد معظم حاجياتها الطاقية من الخارج.

- قلة الاستثمارات المالية في القطاع الصناعي خاصة في المشاريع الكبرى؛
- ضعف التأطير والتكوين المهني والتقني لليد العاملة رغم وفرتها؛
- صغر حجم المؤسسات الصناعية التي تعاني من ضعف التمويل ونقص في التكنولوجيا الحديثة؛
- خضوع الأراضي الصناعية لمضاربة عقارية قوية، مما يحول دون بروز مناطق صناعية جديدة داخل البلاد.

³⁵ عرض وزير الصناعة والتجارة، مرجع سابق .

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وفيما يلي جدول يلخص أبرز الإكراهات حسب وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي :

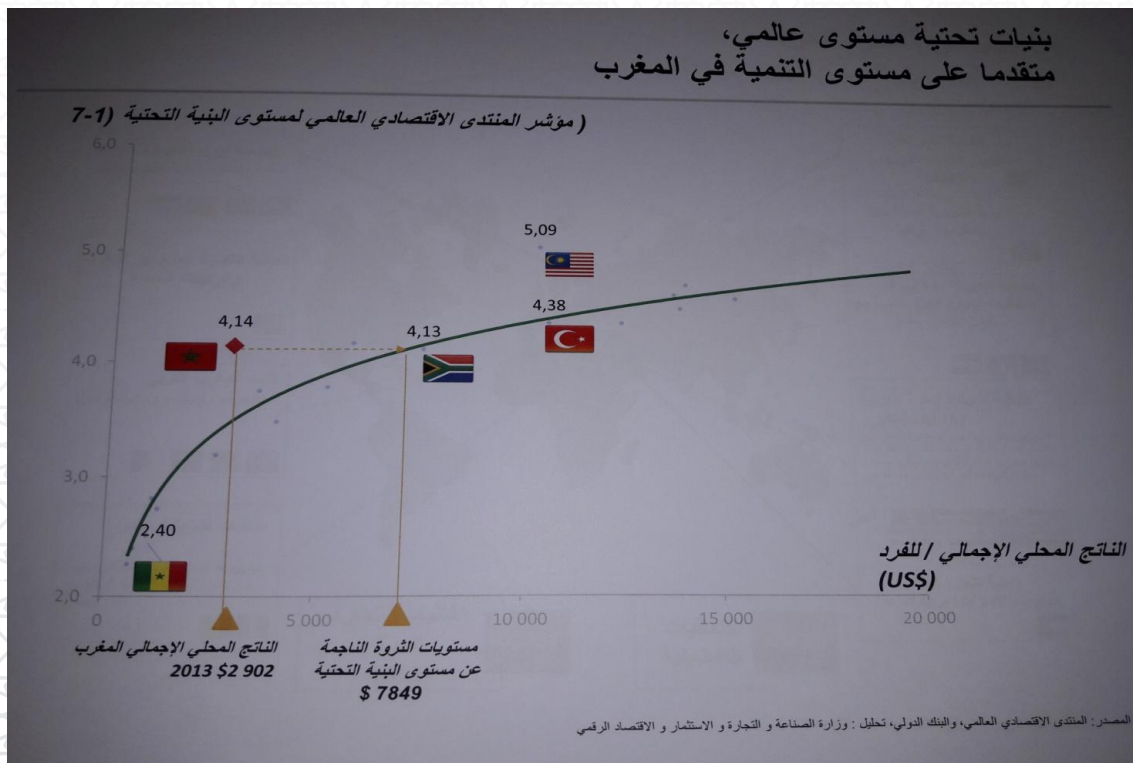
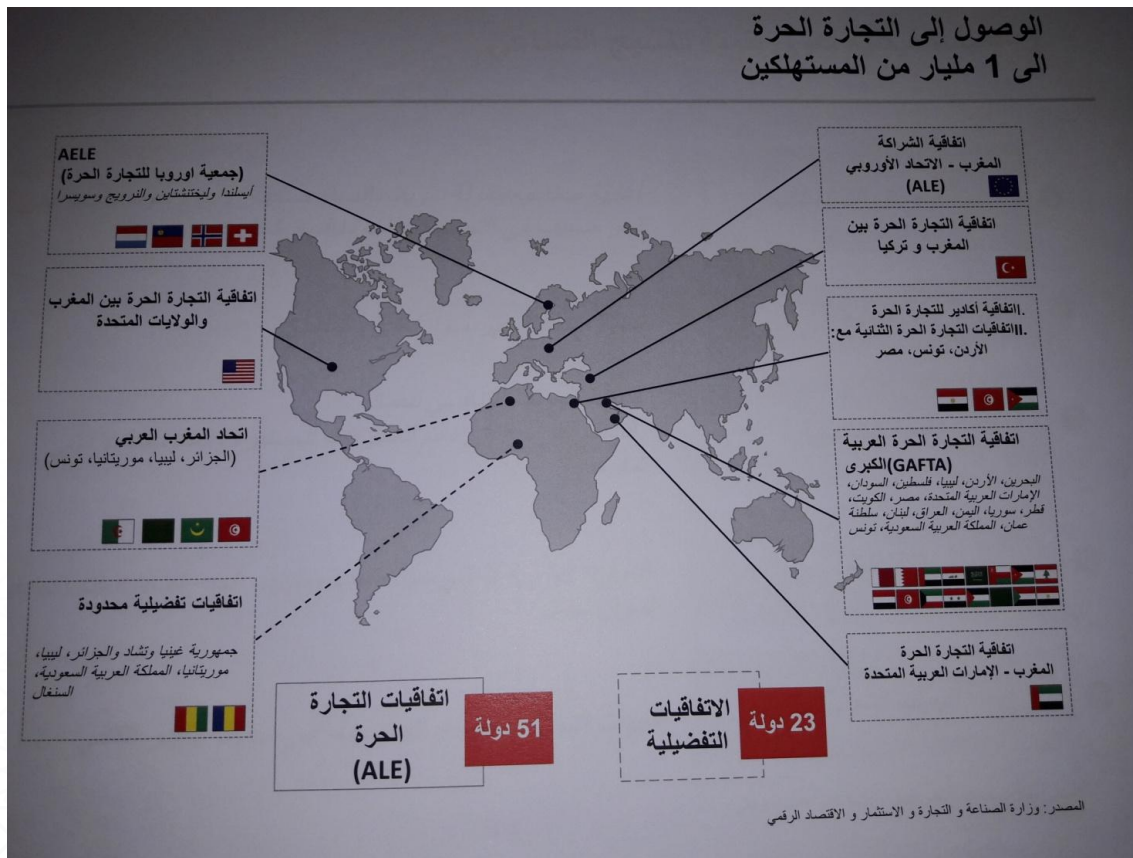
عقبات هيكلية تعوق تنمية النسيج الصناعي	
أغلبية صناعية مولة تمويلًا ناقصًا، ضعيفة الإبداع، ومساهمة على نحو ضعيف في التصدير وذات منافسة بشكل غير رسمي	التفتت والاستقطاب
تنمية صناعية غير متوازنة بين المناطق	الجهات
ضعف الموقف التنافسي للعمالة	القدرة التنافسية
التدابير الرامية إلى دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة لا تأتي ثمارها	الكفاءات
الموارد البشرية لا تفي بمواصفات وظائف الغد/ للاحتياجات الحقيقية لسوق العمل	البنيات التحتية
البنيات التحتية للحضائر الصناعية غير مستغلة بالقدر الكافي	

الفرص:

تعتبر المعادن من أهم مقومات الصناعة المغربية، ويشكل الفوسفات أهمها (98% من نسبة الإنتاج)، يليه الرصاص والزنك ثم النحاس والمنغنيز.

يشكل العنصر البشري أحد أهم مقومات الصناعة بالمغرب، حيث تتوزع اليد العاملة على مختلف القطاعات الصناعية رغم كونها ما زالت تعاني من التأهيل والتجاوب مع احتياجات السوق، خاصة في ظل انفتاح بلادنا على الصناعات والمهن العالمية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة



مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة



مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

مخطط المغرب الرقمي

مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش 30 يوليو 2008

" ندعو الحكومة إلى اعتماد إستراتيجية جديدة في المجال الصناعي والخدماتي وتنمية تكنولوجيات العصر، تقوم على الاستغلال الأمثل لما تتيحه العولمة من فرص تدفق الاستثمار، وتهدف إلى تقوية المقاولات المغربية وتشجيع الاستثمار الصناعي الحامل للقيمة المضافة، وفتح المجال أمام الاقتصاد الوطني، لاقتحام أنشطة صناعية جديدة ذات تقنيات مبتكرة، وأسواق واسعة، لتصدير منتوجاتها وخدماتها. فغرضنا يولازي لدمج المغرب بمقاولاته وجامعاته، في الاقتصاد العالمي للمعرفة."

لقد قام المغرب بمجموعة من الإستراتيجيات التي تهدف إلى هيكلة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وذلك منذ اعتماده القانون رقم 24.96 الذي ساهم في إطلاق المرحلة الأولى من تحرير قطاع الاتصالات من الاحتكار. الشيء الذي مكن من إنشاء شركة اتصالات المغرب وبريد المغرب والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات. وفي هذا الإطار سيتم تقديم لمحة موجزة عن سياق وأهداف الإستراتيجيات الرقمية. كما سنقوم بتقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 وذلك بإبراز الإمكانيات المالية والمؤسسية لتنفيذها وتحديد نسبة تنفيذ أهدافها وقياس أثارها. وسيتم ذلك على الشكل التالي:

أولا : أهداف وسياق الإستراتيجيات:

سننتقل في هذا المحور إلى أهداف وسياق الإستراتيجيات الرقمية. وهي على التوالي:

1. المخطط الخماسي 1999-2003³⁶ :

اعتبر هذا المخطط كمخطط تأسيسي لتطوير قطاع الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة. وهو مجال يعد من الأولويات الوطنية والخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية. وقد تم ذلك مع اعتماد القانون رقم 24.96 الذي ذهب في منحى تحرير هذا القطاع. ومن بين أهداف هذا المخطط نسجل ما يلي:

* وضع التشريع الكفيل بحل إشكاليات حماية الأسماء في القطاع التجاري. وتدفع البيانات ذات الطابع

36 - المصدر: أنظر تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013. ص 33

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الشخصي وسلامة المعاملات التجارية الإلكترونية:

* الشروع في إحداث نقطة تحول في قطاع التعليم من خلال إدماج الأدوات المعلوماتية والانترنت في المؤسسات التعليمية:

* تجنب الفجوة الرقمية من خلال اعتماد سياسات تساهم في نشر تكنولوجيات جديدة وسط المناطق والفئات الأكثر فقرا:

* تمويل عمليات تأسيس المقاولات المختصة في اقتصاد المعرفة الجديد (الرأس مال الاستثماري/ المجازف، ومنح قروض للمقاولات ذات التوجه التكنولوجي وغيرها ...).

2 - إستراتيجية المغرب الإلكتروني 2005 - 2010³⁷:

لقد تم وضع هذه الإستراتيجية من طرف الوزارة السابقة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية العامة، وتمحور حول هدفين رئيسيين هما:

أ- سد الفجوة الرقمية من خلال الإجراءات التالية:

* بلورة محتوى مفيد يراعي احتياجات المغرب وخصوصياته:

* توفير بنى تحتية ذات جودة عالية وبأفضل الأسعار الممكنة:

* تمكين كافة المواطنين المغاربة من النفاذ لمجتمع المعلومات:

* توفير تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتلاءم مع جميع المستويات.

ب- تعزيز مكانة المغرب على الصعيد الدولي من خلال:

* صناعة إنتاجية ذات قدرة تنافسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

* صناعة خدمات الاتصال عن بعد، لاسيما تلك الموجهة للتصدير:

* تمكين الشركات المتخصصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من النفاذ إلى هذا المجال:

* التكوين بشأن امتلاك المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

3 - إستراتيجية المغرب الرقمي 2013³⁸ :

إن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 قد همت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 وتضمنت أربعة محاور

37- المصدر: أنظر تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، تقرير خاص تحت رقم 05/13/4ch فيراير 2014 ص 34

38- المصدر: أنظر تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص من 25 إلى 56

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

إستراتيجية ومحورين مواكبين و قد توزعت هذه المحاور على 52 إجراء سيتم تقديمها على الشكل التالي:

المحور الأول: المتعلق بالتحول الاجتماعي:

قد تم تنزيل هذا المحور عن طريق اعتماد 10 إجراءات تم ترتيبها من 1 إلى 10 وهي:

1. تجهيز مؤسسات التعليم العمومي بمعدات النفاذ إلى الانترنت والوسائل متعددة الوسائط. إضافة إلى تكوين الأطر التربوية وتوفير الوسائل الرقمية بهذه المؤسسات. (برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي).
2. تجهيز مؤسسات التعليم العالي العمومي بمعدات النفاذ إلى الانترنت والوسائل متعددة الوسائط. (ربط الجامعات والمعاهد العليا بشبكة الانترنت).
3. دعم تجهيز المدرسين بأجهزة الكمبيوتر ومعدات النفاذ إلى الانترنت (برنامج نافذة).
4. دعم تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المشابهة بأجهزة الكمبيوتر المحمول ومعدات النفاذ للانترنت. (برنامج إنجاز).
5. اعتماد سياسات هادفة إلى تطوير النفاذ إلى شبكة الانترنت عالي الصبيب حسب فئات المناطق ومستويات الدخل. (الانترنت عالي الصبيب).
6. تشجيع التجهيز بمعدات منخفضة التكلفة. (عروض تجهيز بأسعار منخفضة).
7. تسهيل النفاذ إلى الانترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال خارج المسكن عبر إنشاء المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات.
8. دعم تطوير المحتوى المعلوماتي الرقمي.
9. دعم تطوير المحتوى الرقمي الترفيهي.
10. دعم تطوير المحتوى التعليمي.

المحور الثاني: الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين عبر برنامج الحكومة الإلكترونية

تم تنزيل هذا المحور عبر اعتماد ثلاثة إجراءات تم ترتيبها من 11 إلى 13 وهي:

11. وضع قواعد الحكامة المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية.
12. اعتماد 15 مشروعا نموذجيا تجريبيا (قد ارتفع هذا العدد إلى 18 مشروعا).
13. إنجاز كافة المشاريع والخدمات المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المحور الثالث: إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة

قد تم تنزيل هذا المحور عبر اعتماد 9 إجراءات تم ترتيبها من 14 إلى 22 هي:

14. تحديد الحلول المهنية الممكن تطبيقها في القطاعات ذات الإسهام القوي في الناتج المحلي الإجمالي. (برنامج مساندة تكنولوجيا المعلومات).
15. دعم استثمار المقاولات الصغرى والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
16. تنظيم لقاءات التواصل بشأن العروض القطاعية التي تم إحداثها.
17. مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة مزودي المؤسسات الكبرى لدعمها في الانخراط في مشاريع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية.
18. تعبئة كبريات المؤسسات على الانخراط في تجهيز المقاولات الصغرى جدا بتكنولوجيا المعلومات.
19. تعبئة الجمعيات المهنية لحثها على وصف تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمقاولات الصغرى والمتوسطة.
20. تكوين مندوبي مبيعات معدات تكنولوجيا المعلومات. الخبراء المحاسبين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
21. الشروع في تكوين مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. (تسليم الرخص الرقمية).
22. تعزيز الإطار القانوني بغية تشجيع الخدمات المقدمة عبر الانترنت.

المحور الرابع: صناعة تكنولوجيات الإعلام.

قد تم تنزيل هذا المحور عبر اعتماد 14 إجراء تم ترتيبها من 23 إلى 36 وهما:

23. إرساء حكمة محلية تعنى بالابتكار.
24. وضع حلول تمويلية مخصصة للمتدخلين في مجال تكنولوجيا المعلومات. (صندوق المغرب الرقمي).
25. إحداث بنى استقبل تكنولوجية جهوية. (إنشاء مجمعات لتكنولوجية المعلومات على المستوى الجهوي).
26. تحسين وتكييف الإطار التنظيمي مع خصوصيات قطاع تكنولوجيا المعلومات. (وضع الإطار القانوني لمركز البحوث والتنمية والابتكار).
27. تعزيز ثقافة روح المبادرة والابتكار.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

28. تطوير خدمات الدعم المقدمة للمقاوالات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
29. إنشاء مجتمعات لتكنولوجيا المعلومات.
30. تمويل الأنشطة المزاولة في مجتمعات تكنولوجيا المعلومات.
31. تنفيذ القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي.
32. الحفاظ على القدرة التنافسية لعروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات. (برنامج انبعاث).
33. توفير بنى تحتية كافية تتوافق مع مواصفات الجودة. (برنامج انبعاث).
34. الاستجابة إلى الحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة.
35. تشجيع عروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات لدى الشركات الفرنسية العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. (مواصلة جذب شركات تكنولوجيا المعلومات الفرنسية).
36. إجراء رصد تكنولوجي. (إجراء رصد تكنولوجي لاتخاذ القرار بشأن التخصصات التي ينبغي على المغرب أن يركز عليها قصد الرفع من قيمته المضافة).
- كما تم اعتماد تدبيرين مواكبين للمحاور الأربعة وهما:
- **التدبير المواكب الأول: تنمية الرأس المال البشري.**
يتضمن هذا التدبير 5 إجراءات تم ترتيبها من 37 إلى 41 وهي:
37. وضع آلية لتوجيه وتتبع وتقييم مخططات التكوين في قطاع التكنولوجيا المعلوماتية.
38. وضع مخطط عمل للتكوين الأولي.
39. إطلاق عملية تكوين عاجلة لفائدة العاملين في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات.
40. تطوير مبادرات للتكوين بشراكة بين القطاعين العام والخاص.
41. تحسين فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات الحاصلين على دبلوم السلك الأول من التعليم العالي بعد نهاية تكوينهم.
التدبير المواكب الثاني: إرساء الثقة الرقمية.
يتضمن هذا التدبير المواكب 11 إجراء تم ترتيبها من 42 إلى 52 وهما:
42. حماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي. (اعتماد القانون رقم 08.09).

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

43. دعم تطور التجارة الالكترونية. (اعتماد القانون رقم 08.31 المتعلق بتحديد التدابير لحماية المستهلك الذي يضم بعض الأحكام المتعلقة بالتسويق الالكتروني والإعلان على شبكة الانترنت).
44. تشجيع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية. (اللوائح التنفيذية للقانون رقم 05.53 المتعلق بتبادل البيانات القانونية الالكترونية. إعداد دراسة حول سبل تعزيز الإطار القانوني للثقة الرقمية والأمن الالكتروني في المغرب).
45. إحداث لجنة تعنى بسلامة النظم المعلوماتية. (إحداث اللجنة الإستراتيجية لسلامة نظم المعلومات. إحداث المديرية العامة لسلامة نظم المعلومات).
46. إنشاء مركز لليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية بالمغرب.
47. انتقاء جهة تعنى بالسهر على إرساء الثقة الرقمية. (الموافقة على بريد المغرب كمتعهد للخدمات الالكترونية).
48. إحداث هيئة وطنية تعنى بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
49. إنشاء مواقع الكترونية احتياطية قصد استرجاع البيانات المفقودة في حالة التعرض لهجمات الكترونية.
50. تنفيذ برنامج لعقد لقاءات قصد التحسيس بسلامة النظم المعلوماتية والتواصل بشأن ذلك.
51. تنظيم تكوين على سلامة النظم المعلوماتية لفائدة الطلبة المهندسين.
52. تنظيم دورات تكوينية في مجال تكنولوجيات المعلومات و سلامة النظم المعلوماتية لفائدة المهن القانونية.
4. الإستراتيجية الرقمية 2020³⁹ :

لقد تم الإعلان عن الانطلاق في وضع هذه الإستراتيجية سنة 2014 ويمتد العمل بها من سنة 2016 إلى سنة 2020 وتهدف إلى ما يلي:

1. تحقيق ناتج إجمالي إضافي من 4 إلى 10 ملايين الدراهم؛
 2. خلق 20 إلى 60 ألف فرصة شغل خلال الفترة 2016 - 2020.
- وتتمحور إستراتيجية المغرب الرقمي 2020 حول 3 ركائز وهي:
- أولاً: التحول الرقمي للاقتصاد الوطني وذلك من خلال ثلاثة أقسام :**
1. تحويل الإدارة عن طريق التكنولوجيا الرقمية؛

39 - المصدر: تقرير عن حصيلة وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لسنة 2015 وبرنامج العمل لسنة 2016 ص 32 و 33 و 34.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

2. العدالة الرقمية؛

3. التحولات القطاعية المندمجة.

ثانياً: محور رقمي إقليمي يركز على قسمين:

1. إعادة تموضع إستراتيجية ترحيل الخدمات مع أوروبا؛

2. تموقع المغرب كمحور رقمي لإفريقيا الناطقة بالفرنسية.

ثالثاً: ميدان وطني رقمي يركز على أربعة أقسام:

1. نظام بيئي رقمي وطني؛

2. البنية التحتية لبيانات الاتصال؛

3. تكوين الموارد البشرية؛

4. التقنين الرقمي.

وقد وضعت إستراتيجية المغرب الرقمي 2020 بناء على ثلاثة سيناريوهات، حيث يستند كل من السيناريوهات

على هدف النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل وسيتم ذلك عن طريق تنمية المحاور التالية:

تكنولوجيا المعلومات والاتصال والثقافة الرقمية:

*** تنمية الثقة الرقمية عن طريق :**

1. تتبع مسطرة المصادقة على المشاريع المنبثقة عن المدونة الرقمية ومراسيمها التطبيقية؛

2. إعداد ووضع إستراتيجية وطنية لتطوير التجارة الالكترونية؛

3. إطلاق حملات تواصلية وتحسيسية حول أمن نظم المعلومات؛

4. إنجاز 4 دورات تكوينية لفائدة القضاة حول الجريمة الالكترونية وأمن نظم المعلومات؛

5. إطلاق حملة تواصلية للترويج لعلامة الثقة لمواقع المتاجرة على الخط؛

6. دعم المبادرات والأنشطة التي تهدف إلى تنمية الثقة الرقمية وتطوير التجارة الالكترونية؛

7. إطلاق النسخة الثانية لبوابة أمن نظم المعلومات.

*** أمن نظم المعلومات: سيتم ذلك عن طريق:**

1. تنفيذ المحاور الأولية المتعلقة بأمن نظم المعلومات ومكافحة الجريمة الالكترونية التي سيتم خديدها في

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

إطار الإستراتيجية الجديدة "المغرب الرقمي 2020" (مركز وطني للنسخ الاحتياطي. مركز التنسيق والاستجابة لحوادث الأمن المعلوماتية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة...):

2. المشاركة في إعداد قرارات وتوصيات اللجنة الإستراتيجية لأمن نظم المعلومات:
3. المشاركة في تنفيذ مشروع حماية نظم معلومات البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية:
4. مواصلة تنفيذ المحاور الأولية للتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات. على مستوى الوزارة والمؤسسات التابعة لها:
5. تنظيم دورات تكوينية في مجال أمن نظم المعلومات ومكافحة الجريمة الإلكترونية لفائدة الأطر التقنية المعنية وتنظيم دورات تحسيسية لفائدة موظفي الوزارة:
6. إعداد خرائطية (cartographie) شاملة لنظام معلومات الوزارة:
7. وضع نظام داخلي لمراقبة نظام معلومات الوزارة (Supervision interne):
8. تتبع مراقبة نظام معلومات الوزارة من طرف المركز maCERT والسهر على تنفيذ التوصيات المنجزة من طرفه:
9. المساهمة في تنفيذ مشروع الخطة الرئيسية (Schéma Directeur) لنظام معلومات الوزارة:
10. تعميم عمليات التدقيق الداخلية للأمن نظم المعلومات التابع للوزارة:
11. المساهمة في دراسة وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بأمن نظم المعلومات ومكافحة الجريمة الإلكترونية:
12. مواصلة دعم المبادرات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير أمن نظم المعلومات ومكافحة الجريمة الإلكترونية والمشاركة في الندوات والملتقيات في هذا المجال.

* الحكومة الإلكترونية:

صرحت الوزارة في برنامج عملها برسم سنة 2016 أن عملها سيقترن على مواصلة المهام المتعلقة ب:

1. المساعدة على إنجاز مشاريع الحكومة الإلكترونية. وخاصة الأنشطة ذات الصلة مع تطوير ونشر التطبيقات التشاركية بين الإدارات والهيئات العامة.
2. تعزيز برنامج الحكومة الإلكترونية للإدارات والمواطنين.

* البريد والاتصالات: ستقوم الحكومة في هذا المجال خلال سنة 2016 ب:

1. مواصلة تفعيل مضامين مذكرة التوجيهات العامة للقطاع في أفق 2018.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

2. تسريع وثيرة تغطية المناطق البيضاء بخدمات الاتصالات: الشروع في تفعيل برنامج تغطية 2000 منطقة غير مدرجة في إطار برنامج "PACTE".
3. متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج التعاقدى بين الدولة ومجموعة بريد المغرب للفترة 2013-2017.
4. إطلاق مشروع جديد للتنمية تحت اسم "CAP Barid 2020" التي تضم " الخطة المتكامل لتطوير البريد "PIDEP" في طور الإعداد مع الاتحاد البريدي العالمي.
5. تعريف وتحديد مجال الخدمة البريدية الشمولية (SUP) إجراءات تنفيذها.

ثانيا: الإمكانيات المتاحة للاستراتيجيات:

سيتم في هذا المحور الاقتصار على تقديم الإمكانيات التي تم توفيرها لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013 دون الإستراتيجيات الأخرى. ومن مبررات ذلك أن المجموعة الموضوعاتية قد اتفقت على تقييم هذا الموضوع في ضل الولاية الحكومية الحالية. كما أن إستراتيجية 2020 هي كذلك تدخل ضمن هذه الولاية الحكومية إلا أنه لم يتم الانتهاء من وضع كافة دراساتها. وما أعلنت عنه الحكومة في مخطط عملها لسنة 2016 وهي السنة الأولى للانطلاق في تنفيذ هذه الإستراتيجية قد تم إبرازه فيما سبق. كما أن المؤسسات التي أشرفت على تنزيل إستراتيجية 2013 ظلت كما هي دون تغيير. وبظل الاختلاف في الإمكانيات المالية المرصودة للإستراتيجيتين. الشيء الذي سيبرز من خلال دراسة للميزانية الفرعية لسنة 2016. ولا يمكن التنبؤ بالميزانية المتوقعة لتنفيذ كافة مراحل إستراتيجية 2020. وبالتالي سيتم إبراز الإمكانيات المتاحة على الشكل التالي.

1. الإمكانيات المتاحة لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013:

* على المستوى المادي⁴⁰ :

لقد خصص لها مبلغ إجمالي وصل إلى 19,5 مليار درهم. في حين أن التكلفة التقديرية للإستراتيجية كانت محددة في 5.2 مليار درهم. وتشكل الميزانية المرصودة للمحورين الأول والثاني من الإستراتيجية 83 %. وتتوزع الميزانية الإجمالية على الشكل التالي:

40 المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، ص 31
6 المصدر: العرض المقدم للمجموعة الموضوعاتية حول الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، المغرب الرقمي 2013ص

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الفترة 2009-2013 بملايين الدراهم	البند
2128	المحور الأول: التحول الاجتماعي
2186	المحور الثاني: الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين
320	المحور الثالث: إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة
481	المحور الرابع: صناعة تكنولوجيات الإعلام
-----	تدبير المواكب الأول: تنمية الرأسمال البشري
35	تدبير المواكب الثاني: إرساء الثقة الرقمية.
37	الحكامة
5187 ملايين الدراهم	المجموع

* على مستوى الهيئات المكلفة بالتنفيذ⁴¹ :

لقد نصت إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 على هياكل تتولى مهمة تنفيذها وهي:

1 - المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي: لقد تم إحداث هذا المجلس لدى الوزير الأول بمقتضى مرسوم رقم 2.08.444 الصادر بتاريخ 21 ماي 2009. وقد تم تحديد اختصاصاته بموجب مقتضيات المادة 2 من المرسوم المذكور والتي تنص على أنه يقوم بـ " مهمة تنسيق السياسات الوطنية الهادفة إلى تطوير تكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي وتأمين تتبعها وتقييم تنفيذها".

ويتألف هذا المجلس من:

- كافة السلطات الحكومية المسؤولة عن الإدارة العمومية:

- المؤسسات العمومية والشركات المملوكة للدولة التي تمثلها المؤسسات التالية: صندوق الإيداع والتدبير. الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات. بريد المغرب. الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة. الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة:

- الهيئات المهنية الممثلة من لدن التجمع المهني لبنوك المغرب. الاتحاد العام لمقاولات المغرب. فيدرالية التقنيات الإعلامية والمواصلات وترحيل الخدمات.

2 - اللجنة المكلفة بالسهر على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية: أنشأت هذه اللجنة بموجب القرار رقم 09.1.01 الذي اتخذته اللجنة الوطنية لتكنولوجية المعلومات في أعقاب الاجتماع الأول الذي عقدته بتاريخ 2009.07.22. وجاء منشور الوزير الأول رقم 17.2009 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2009 لبلورة إحداث هذه اللجنة المشتركة بين الوزارات وتكوين هياكل القطاعات العامة المسؤولة عن تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج " 41 - المصدر تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص من 27 إلى 30.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الحكومة الالكترونية".

3 - مديرية الاقتصاد الرقمي: تم إحداث هذه المديرية بوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي بموجب المرسوم رقم 2.10.74 الصادر بتاريخ 2010.07.06 ومن بين المهام الموكولة لها إعداد الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والسهر على ترجمتها إلى برامج عملية مع السعي إلى تنفيذها بالتشاور مع الجهات المشاركة في التنفيذ.

4 - مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية: تم إنشاء هذه المديرية بمنشور الوزير الأول رقم CAB 17/2009 وتتألف من خبراء متعددي الاختصاصات في مختلف المجالات ذات الصلة بالحكومة الإلكترونية. وتقوم بدعم لجنة الحكومة الالكترونية المشتركة بين الوزارات قصد تمكينها من تنظيم وتنفيذ وتتبع البرامج والأنشطة التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

5 - تنفيذ الإستراتيجية: يسهر على تنفيذ الإستراتيجية والتدابير المواكبة لها كل من:

- بخصوص المحور الأول من الإستراتيجية تتولى تنفيذه الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.
- بخصوص المحور الثاني يسهر على تنفيذه لجنة قطاعية تشرف على برنامج الحكومة الإلكترونية تم إحداثها على المستوى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، ووكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يتم تنفيذ غالبية الإجراءات التي يتضمنها المحور الثالث والرابع من الإستراتيجية الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة ويدخل البعض منها ضمن مسؤوليات وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي.
- يتم تنفيذ التدبيرين المواكبين للإستراتيجية من قبل وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي.

2. الإمكانيات المتاحة لإستراتيجية المغرب الرقمي 2020:

* على مستوى الهيئات المكلفة بالتنفيذ: لم يتم الانتهاء بعد من كافة الدراسات المخصصة لهذه الإستراتيجية كي يتم التطرق لإضافة هيئات جديدة أو الاستغناء عن بعض ما هو موجود، لذلك سترصد الميزانية المخصصة لهذا المجال في الميزانية الفرعية للوزارة في سنة 2016.

لا يوجد أي بند في مشروع الميزانية لسنة 2016 يتطرق لإستراتيجية المغرب الرقمي 2020 كما هو مبين بخصوص مخطط التسريع الصناعي، وإنما هناك مادتين مخصصتين لميدان التكنولوجيا الحديثة وهما: المادة 7100 المخصصة لمديرية الاقتصاد الرقمي، والمادة 7200 المخصصة لمديرية التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والبحث التنموي. وقد تم

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

تخصيص لهذين الميدانين في ميزانية الفرعية لسنة 2016⁴² ما يلي :

- على مستوى ميزانية التسيير قد تم رصد ما يلي:
- في المادة 7100 ما قدره 5400000 درهم مخصص لمديرية الاقتصاد الرقمي.
- في المادة 7200 ما قدره 520000 درهم مخصص لمديرية التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والبحث التنموي.
- على مستوى ميزانية الاستثمار قد تم رصد لها ما يلي:
- ما مجموعه 15000000 درهم كاعتمادات الأداء سنة 2016 و20000000 درهم كاعتمادات الالتزام سنة 2017 في المادة 7100 المخصصة لمديرية الاقتصاد الرقمي وموزعة على ما يلي:
- في الفقرة 10 المخصصة لمديرية الاقتصاد الرقمي صفر درهم.
- في الفقرة 20 المخصصة للدراسات العامة صفر درهم.
- في الفقرة 30 المخصصة لتعميم التقنيات الإعلامية 15000000 درهم كاعتماد الأداء لسنة 2016 و20000000 درهم كاعتماد الالتزام في سنة 2017.
- في الفقرة 40 المخصصة لمشروع NET ADDED صفر درهم.
- في الفقرة 50 المخصصة لمشروع مركز التوثيق الرقمي صفر درهم.
- وفي المادة 7200 المخصصة لمديرية التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والبحث التنموي لقد تم رصد لها صفر درهم سواء في اعتمادات الأداء لسنة 2016 أو لاعتمادات الالتزام في سنة 2017.

ثالثا: النتائج المحققة بخصوص إستراتيجية المغرب الرقمي 2013:

سيتم إبراز نسبة نتائج المشاريع المنجزة من خلال تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 حسب المحاور والإجراءات التي جاءت بها وكما قام بدراستها المجلس الأعلى للحسابات وذلك إلى غاية 30 يونيو 2013. أي على بعد 6 أشهر من الموعد المتوقع لانتهاء من تنفيذ الإستراتيجية.

٤٢ المصدر: مشروع قانون المالية لسنة ٢٠١٦ لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، ميزانية الاستثمار، ص من ٢١ إلى ٢٥ وميزانية التسيير ص من ٤٣ إلى ص ٤٧.
المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي ٢٠١٣، ص ٣٨.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

كما سيتم تقديم هذه النتائج في جداول كما هي موجودة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات بدون تقديم أي قراءة لها حفاظا على موضوعيتها وترك المجال مفتوحا لكافة الفرق والمجموعات البرلمانية بإعطائها القراءات التي تتماشى وموقعها السياسي وهي كالتالي.

1- نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الأول المتعلق بالتحول الاجتماعي⁴³ :

الإجراءات	المشروع	حالة المشروع	الإجراء المنفذ/ العدد الإجمالي للإجراءات
الإجراء3: دعم تجهيز المدرسين بأجهزة الكمبيوتر ومعدات النفاذ إلى الانترنت	نافذة	قيد التشغيل	11 %
4: دعم تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المشابهة بأجهزة الكمبيوتر المحمول ومعدات النفاذ للانترنت	إنجاز		22 %
5: اعتماد سياسات هادفة إلى تطوير النفاذ إلى شبكة الانترنت عالي الصبيب حسب فئات المناطق ومستويات الدخل.	الانترنت عالي الصبيب	قيد الانجاز	
1: تجهيز مؤسسات التعليم العمومي بمعدات النفاذ إلى الإنترنت والوسائل متعددة الوسائط. إضافة إلى تكوين الأطر التربوية وتوفير الوسائل الرقمية بهذه المؤسسات.	برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي	تأخر في الانجاز	56 %
7: تسهيل النفاذ إلى الانترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال خارج المسكن عبر إنشاء المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات.	المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصال		
8: دعم تطوير المحتوى المعلوماتي الرقمي.	المحتوى الرقمي		
9: دعم تطوير المحتوى الرقمي الترفيهي.	المحتوى الرقمي		
10: دعم تطوير المحتوى التعليمي.	المحتوى الرقمي		
2: تجهيز مؤسسات التعليم العالي العمومي بمعدات النفاذ إلى الانترنت والوسائل متعددة الوسائط.	- ربط الجامعات والمعاهد العليا بشبكة الانترنت. - برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العالي		
6: تشجيع التجهيز بمعدات منخفضة التكلفة.	عروض تجهيز بأسعار منخفضة	تم إلغاؤه	11 %

43 - المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، ص38.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

2- نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الثاني المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية⁴⁴ :

المبادرات	الإجراءات	المشروع المنجز/ العدد الإجمالي للمشاريع
المبادرة الأولى: إحداث هيئات تسند إليها مهمة تسيير برنامج الحكومة الإلكترونية.	11 - وضع قواعد الحكامة المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية.	قيد التشغيل
المبادرة الثانية: إعداد 15 من الخدمات والمشاريع النموذجي التجريبي على أبعد تقدير عند متم سنة 2011) وقد تطور هذا العدد بعد ذلك وأصبح 18 مشروعا)	12 - اعتماد 15 مشروعا نموذجيا تجريبيا (قد ارتفع هذا العدد إلى 18 مشروعا.	5 مشاريع كانت جاهزة قبل الشروع في تنفيذ الإستراتيجية. - مشروع واحد عملي (8%) - 10 مشاريع تم تأجيلها (76%) - مشروع واحد قيد الإنجاز (8%) - مشروع واحد لم يتم إطلاقه (8%).
المبادرة الثالثة: إنجاز كافة الخدمات والمشاريع المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية مع نهاية سنة 2013.	13 - إنجاز كافة المشاريع والخدمات المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية.	8 مشاريع كانت جاهزة قبل الشروع في تنفيذ الإستراتيجية. - 4 مشاريع قيد التشغيل (43%) - مشروع واحد قيد الإنجاز (2%) - مشروع واحد تم إلغاؤه (2%) - 16 مشروعا تأخر تنفيذها (28%).

3 - نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الثالث المتعلق بالرفع من إنتاجية المقاوالت الصغرى

والمتوسطة⁴⁵ :

الإجراءات	المشروع	حالة المشروع	المشروع المنجز/ العدد الإجمالي للمشاريع
14 - تحديد الحلول المهنية الممكن تطبيقها في القطاعات ذات الإسهام القوي في الناتج المحلي الإجمالي.	برنامج مساندة تكنولوجيا المعلومات	قيد التشغيل	22 %
21 - الشروع في تكوين مسيري المقاوالت الصغرى والمتوسطة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. (تسليم الرخص الرقمية).	برنامج انفتاح	في طور الانجاز	56 %
15 - دعم استثمار المقاوالت الصغرى والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.	مساندة تكنولوجيا المعلومات		
16 - تنظيم لقاءات التواصل بشأن العروض القطاعية التي تم إحداثها.	مساندة تكنولوجيا المعلومات - تنظيم لقاءات تواصل		
22 - تعزيز الإطار القانوني بغية تشجيع الخدمات المقدمة عبر الانترنت.	راجع إرساء الثقة الرقمية		
17 - مواكبة المقاوالت الصغرى والمتوسطة مزودي المؤسسات الكبرى لدعمها في الانخراط في مشاريع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية.	نزع الصبغة المادية عن الوثائق التجارية - المكتب الشريف للفوسفات/ المقاوالت الصغرى والمتوسطة.		
19 - تعبئة الجمعيات المهنية لحنها على وصف تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمقاوالت الصغرى والمتوسطة.	مرتبط بالإجراء رقم 16.		
18 - تعبئة كبريات المؤسسات على الانخراط في تجهيز المقاوالت الصغرى جدا بتكنولوجيا المعلومات.	رواج - تكنولوجيا المعلومات	متاخر	11 %
20 - تكوين مندوبي مبيعات معدات تكنولوجيا المعلومات. الخبراء المحاسبين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	لم يتم تنفيذه	لم يتم إطلاقه	11 %

44 - المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص 40

45 - المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص 46

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

4 - نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الرابع المتعلق بتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات⁴⁶

الإجراءات	المشروع	حالة المشروع	المشروع المنجز/ العدد الإجمالي للمشاريع
رقم 24: وضع حلول تمويلية مخصصة للمتدخلين في مجال تكنولوجيا المعلومات.	* تعبئة كبار الفاعلين المحليين * صندوق المغرب الرقمي	* لم يتم إطلاقه * جاهز للعمل	7.69 %
29: إنشاء مجتمعات لتكنولوجيا المعلومات.	صندوق المغرب الرقمي	جاهز للعمل	30.77 %
30: تمويل الأنشطة المزاولة في مجتمعات تكنولوجيا المعلومات.	توفير تمويل موجه لدعم الأنشطة المزاولة في مجتمعات تكنولوجيا المعلومات.	جاهز للعمل	
31: تنفيذ القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي.	راجع إرساء الثقة الرقمية.	جاهز للعمل	
23: إرساء حكمة محلية تعنى بالابتكار.	إرساء حكمة محلية تعنى بالابتكار - حكمة صندوق الابتكار والبحوث والتنمية		
25: إحداث بنى استقبل تكنولوجيا جهوية.	إنشاء مجتمعات لتكنولوجية المعلومات على المستوى الجهوي	في طور الإنجاز	
26: تحسين وتكييف الإطار التنظيمي مع خصوصيات قطاع تكنولوجيا المعلومات.	وضع الإطار القانوني لمركز البحوث والتنمية والابتكار	في طور الإنجاز	
27: تعزيز ثقافة روح المبادرة والابتكار.	إرساء وتعزيز ثقافة روح المبادرة	في طور الإنجاز	61.54 %
32: الحفاظ على القدرة التنافسية لعروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات.	راجع برنامج انبعاث	في طور الإنجاز	
33: توفير بنى تحتية كافية تتوافق مع مواصفات الجودة.	راجع برنامج انبعاث	في طور الإنجاز	
34: الاستجابة إلى الحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة.	تكوين الموارد البشرية لمواكبة تطور قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات	في طور الإنجاز	
35: تشجيع عروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات لدى الشركات الفرنسية العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.	مواصلة جذب شركات تكنولوجيا المعلومات الفرنسية	في طور الإنجاز	
36: إجراء رصد تكنولوجي.	إجراء رصد تكنولوجي لاتخاذ القرار بشأن التخصصات التي ينبغي على المغرب أن يركز عليها قصد الرفع من قيمته المضافة	في طور الإنجاز	
28: تطوير خدمات الدعم المقدمة للمقاولات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.	خدمات موجهة لدعم شركات تكنولوجيا المعلومات	في طور الإنجاز	

46 - المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص 52.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

5 - نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن التدبير المواكب الأول المتعلق بتنمية الرأسمال البشري⁴⁷

الإجراءات	المشروع	حالة المشروع	المشروع المنجز/ مجموع المشاريع
39: إطلاق عملية تكوين عاجلة لفائدة العاملين في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات.	إحداث 3000 منصب شغل في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات	تم الانتهاء من تنفيذه	20 %
38: وضع مخطط عمل للتكوين الأولي.	وضع مخططات عمل للتكوين الأولي	في طور الإنجاز	20 %
37: وضع آلية لتوجيه وتبعية وتقييم مخططات التكوين في قطاع تكنولوجيا المعلوماتية.	إحداث آلية لتوجيه وتبعية وتقييم مخططات التكوين في قطاع تكنولوجيا المعلومات	لم يتم المشروع في تنفيذ هذه الإجراءات	60 %
40: تطوير مبادرات للتكوين بشراكة بين القطاعين العام والخاص.	-----		
41: تحسين فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات الحاصلين على دبلوم السلك الأول من التعليم العالي بعد نهاية تكوينهم.	-----		

47 - المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص 54.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

6 - نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن التدبير المواكب الثاني المتعلق بإرساء الثقة الرقمية⁴⁸

الإجراءات	المشروع المراد تنفيذه	حالة المشروع	المشروع المنجز/ العدد الإجمالي للمشاريع
42: حماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي	اعتماد القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين وإزاء المعطيات ذات الطابع الشخصي.	جاهز للعمل	60 %
44: تشجيع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية	اللوائح التنفيذية للقانون رقم 05.53 المتعلق بتبادل البيانات القانونية الالكترونية. وإعداد دراسة حول سبل تعزيز الإطار القانوني للثقة الرقمية والأمن الالكتروني في المغرب		
45: إحداث لجنة تعنى بسلامة النظم المعلوماتية	إحداث اللجنة الإستراتيجية لسلامة نظم المعلومات. وإحداث المديرية العامة لسلامة نظم المعلومات		
46: إنشاء مركز لليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية بالمغرب	إحداث المركز المغربي لليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية.		
47: انتقاء جهة تعنى بالسهر على إرساء الثقة الرقمية	الموافقة على بريد المغرب كمتعهد للخدمات الالكترونية		
48: إحداث هيئة وطنية تعنى بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي	إحداث الهيئة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي		
53: وضع ميثاق لأخلاقيات عمل المواقع التجارية الإلكترونية.	إحداث تصنيف خاص بأخلاقيات المواقع التجارية الإلكترونية (e-thiq@7)		
49: إنشاء مواقع الكترونية احتياطية قصد استرجاع البيانات المفقودة في حالة التعرض لهجمات الكترونية	إنشاء مركز وطني للبيانات مقرونا بإحداث موقع إلكتروني احتياطي خاص به.	في طور التنفيذ	40 %
50: تنفيذ برنامج لعقد لقاءات قصد التحسيس بسلامة النظم المعلوماتية والتواصل بشأن ذلك	تنظيم حملة تواصلية حول سلامة النظم المعلوماتية و إحداث بوابة خاصة بسلامة نظم المعلومات		
51: تنظيم تكوين على سلامة النظم المعلوماتية لفائدة الطلبة المهندسين	إدماج سلامة النظم المعلوماتية في التعليم العالي		
52: تنظيم دورات تكوينية في مجال تكنولوجيا المعلومات وسلامة النظم المعلوماتية لفائدة المهن القانونية	تنظيم دورات تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات وسلامة النظم المعلوماتية لفائدة القضاة		
43: دعم تطور التجارة الالكترونية	اعتماد القانون رقم 08.31 المتعلق بتحديد التدابير لحماية المستهلك الذي يضم بعض الأحكام المتعلقة بالتسويق الالكتروني والإعلان على شبكة الانترنت		

48 - المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص 56

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ولتحسين النتائج الإحصائية لتنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 حتى بعد التاريخ المحدد للانتهاء من تنفيذها. قد تم رصد نتائج المشاريع المقدمة في إستراتيجية المغرب الرقمي من خلال حصيلة الوزارة المقدمة بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لسنة 2014 و 2016 وتتمثل في ما يلي⁴⁹:

على مستوى محور التحول الاجتماعي لقد تم خلال 2013 إنجاز ما يلي:

- برنامج إنجاز: قد استفاد منه أزيد من 22600 طالب من أصل 28200 طالب مستهدف، أي بنسبة 80 % ، بغلاف مالي يقارب 101 مليون درهم، ويتوزع المستهدفون على 114 مؤسسة جامعية على المستوى الوطني.

- برنامج genie : تتمثل حصيلة إنجاز هذا البرنامج إلى غاية نهاية يوليو 2013 في استفادة 85 % من مجموع المؤسسات التعليمية المستهدفة.

على مستوى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد تم:

- في إطار برنامج "PAVTE" إلى غاية يونيو 2013 تحقيق ما يلي:

* 89.3 % منطقة تعتبر مغطاة بخدمة الاتصالات;

* 8.4 % من المناطق جاري تغطيتها;

* 1.2 % من المناطق تعاني من مشاكل متعلقة بالكهربة;

* 0.8 % من المناطق تعاني من مشاكل متعلقة بحياسة أرض لإقامة البنيات التحتية لمحة الإرسال.

على مستوى مذكرة التوجهات العامة لتنمية الاتصالات في أفق 2013 قد تم:

* تفعيل المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا;

* إعداد دراسة لتحديد شروط وكيفيات منح ترخيص الجيل الرابع;

* صدور قرار يتعلق بإقامة شبكة الاتصالات من نوع WIFI ذات استعمال خارجي;

* مواصلة تنفيذ برنامج إعادة تهيئ طيف الترددات الضرورية لإقامة شبكات الصبيب العالي والعالي جدا;

* الشروع في إقامة مشاريع نموذجية للألياف البصرية;

* إنجاز حملات مراقبة جودة الخدمات للتحقق من مؤشرات جودة خدمة الشبكات العامة للمواصلات على

الصعيد الوطني;

49 - المصدر : أنظر العرض الذي قدمه السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي حول حصيلة سنة 2013 وحصيلة 2015، بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لسنة 2014 و 2016

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- * إصدار المخطط الوطني الجديد للترددات نسخة 2013 يأخذ بعين الاعتبار نتائج المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية؛
- * تسجيل انخفاض عام في أسعار خدمات الاتصالات وارتفاع حجم الاستعمالات للفترة -2014 2018؛
- * الشروع في إعداد دراسة حول تهيئة مذكرة التوجهات العامة للفترة -2014 2018.
- على مستوى الابتكار والتكنولوجيات المتقدمة قد تم تحقيق ما يلي:
- * مواصلة تتبع إنجاز ثلاثة مجتمعات للابتكار في مراكش وفاس والرباط بشراكة مع الجامعات المعنية؛
- * التوقيع على عقود برنامج مع قطبين للتنافسية والابتكار قصد التمويل والدعم: قطب التنافسية والابتكار في مجال الصناعة الغذائية ومستحضرات التجميل بجهة مراكش وقطب التنافسية والابتكار في مجال تهمين الموارد البحرية بجهة أكادير؛
- * التوقيع على الاتفاقية الإطار المتعلقة بتنفيذ المخطط التنموي للنهوض بالمراكز التقنية الصناعية للفترة الممتدة بين -2013 2017 وتخصيص غلاف مالي قدره 250 مليون درهم لتنفيذ المخطط التنموي؛
- * دعم وتبعية مصير "MASCIR" ومركز التطوير التكنولوجي المكرسة للميكروإلكترونيك والنايوتكنولوجيا والبيوتكنولوجيا؛
- أما الحصيلة التي قدمتها الحكومة سنة 2015 أي بعد سنتين من الانتهاء من تنفيذ إستراتيجية 2013 وقبل الانطلاق في تنزيل إستراتيجية 2020 فهي على الشكل التالي:
- على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد تم:
- * توقيع اتفاقية التعاون بين المغرب والهند لإقامة مركز تدريب متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. سيتم إيواء هذا المركز بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات؛
- * الإستراتيجية الوطنية للانتقال إلى IPv6: تطوير موقع انترنت للتعريف بهذه الإستراتيجية؛
- * التقييس: تم اعتماد 7 معايير للتقييس و 18 آخر في طور الاعتماد.
- على مستوى تنمية الثقة الرقمية قد تم:
- * متابعة العمل على الترويج لعلامة الثقة الخاصة بموقع المتاجرة على الخط؛
- * تتبع الدراسة المتعلقة بتطوير التجارة الإلكترونية في إطار برنامج "إنجاز الوضع المتقدم" مع الاتحاد الأوروبي؛
- * دعم المبادرات والأنشطة التي تهدف إلى تنمية الثقة الرقمية وتطوير التجارة الإلكترونية؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

* تحقيق محتوى بوابة أمن نظم المعلومات.

على مستوى نظم المعلومات قد تم تحقيق ما يلي:

* المشاركة في إعداد قرارات وتوصيات اللجنة الإستراتيجية لأمن نظم المعلومات;

* المشاركة في إعداد مشروع لحماية نظم معلومات البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية;

* مواصلة تنفيذ التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات على مختلف المديرية والمؤسسات الخاضعة لوصاية

الوزارة;

* إنجاز عمليات تدقيق داخلية لأمن نظم المعلومات التابع للوزارة;

* السهر على تنفيذ توصيات عملية التدقيق الأمني لنظام معلومات الوزارة المنجز من طرف مركز البقطة

والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية (maCERT);

* تحسيس موظفي الوزارة على بعض المسائل المتعلقة بأمن نظم المعلومات والجريمة الإلكترونية;

* المساهمة في إعداد مشروع الخطة الرئيسية لنظام معلومات الوزارة;

* المساهمة في دراسة وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بأمن نظم المعلومات والجريمة الإلكترونية;

* مواصلة التحضير لوضع مصلحة خاصة بأمن نظم المعلومات على مستوى الوزارة (RSSI);

* دعم المبادرة والأنشطة المتعلقة بأمن نظم المعلومات ومكافحة الجريمة الإلكترونية والمشاركة في الندوات

والملتقيات المتعلقة بهذا المجال.

على مستوى الحكومة الإلكترونية، قد تم:

* وضع منظومة لتدبير الأسئلة البرلمانية;

* النشر عبر الخط للإعلانات في الجريدة الرسمية;

* مواصلة تطوير التطبيقات الخاصة بالهاتف المحمول لتتبع خدمة الحكومة الإلكترونية.

أما بخصوص المشاريع التي أعلنت الحكومة أنها في طور التعميم تتمثل في: نظام إدارة التعليم المدرسي

مسار الشبكات الإلكترونية لطلب وثائق الحالة المدنية متوفرة بأكثر من 179 جماعة حضرية وقروية، خدمة طلب

التسجيل العدلي متوفرة ب 11 محكمة. وضع وتتبّع الشكايات عبر الخط متوفر ب 11 إدارة عامة، اخذ المواعيد عبر

الخط متوفرة ب 11 مستشفى جهوي.

على مستوى برنامج "PACTE" تم إلى غاية نهاية مارس 2015 تسجيل ما يلي:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

* 95.1 % منطقة تعتبر مغطاة بخدمات الاتصالات؛

* 3.6 % من المناطق جاري تغطيتها؛

* 1.3 % من المناطق المتبقية تعاني مشاكل مرتبطة بالكهربة، حيازة الأرض، انعدام مرأو غير أهلة بالسكان.

رابعاً: قراءة في الآثار:

* على مستوى الحكامة في التدبير سجل المجلس الأعلى للحسابات أن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 لم يتم إخضاعها لإجراء التصديق القبلي بغية ضمان تماسك مضمونها، علاوة على التزام وانخراط رسميين في تنفيذها. كما أن بعض إجراءات هذه الإستراتيجية متشابهة مع بعض أهداف المخططات السابقة، وقد تم وضعها دون القيام بتقييم مسبق للمخططات السابقة ومعرفة درجة تنفيذها.

كما سجل المجلس أن لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات لا تملك القدرة الحقيقية على اتخاذ القرار والتحكم في مجال إطلاق مشروع من مشاريع البرنامج المذكور، حيث ظل اتخاذ القرار من عدمه بشأن المشروع رهين برغبة القطاع المسؤول عن تنفيذه، الذي ظل يتصرف بشكل منفرد.

وفي رد توضيحي لوزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة على المجلس الأعلى للحسابات أن المديرية المسؤولة عن توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية قد نبهت إلى ذلك وأبلغت بذلك رئيس المديرية أثناء اجتماع المجلس الوطني للتكنولوجيا المعلومات المنعقد بتاريخ 27/11/2011. وخلال الاجتماع اعتمد قرار نص على أن " تتولى لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات المشروع في إنجاز دراسة حول إمكانية إنشاء وكالة وطنية تتولى السهر على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية.

وسجل كذلك المجلس الأعلى للحسابات أن المجلس الوطني لتكنولوجيا الإعلام والاقتصاد الرقمي ولجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات لا تضم ممثلين عن الجهات، وكان حرياً إضفاء هذا البعد من زاوية الاستفادة من خصوصية كل جهة وإقامة التوازن بين تنمية الجهات وتنمية المركز.

وردت وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة على هذا الاستفسار بأن الوزارة الوصية على الجماعات المحلية (وزارة الداخلية) ممثلة ضمن هيئتي الحكامة.

* على مستوى التعليم قد أدت هذه الإستراتيجية إلى تجهيز مؤسسات التعليم العمومي بالحقائب المتعددة بلغت نسبة 71 %، وتجهيز هذه المؤسسات بالقاعات متعددة الوسائط التي تتجاوز نسبتها 24 % في حين تقدرها الوزارة بنسبة 87 %، ونسبة تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المشابهة بلغت 90 % في حين أن الوزارة المعنية قد

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

حددت خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 أكثر من 105000 طالب مستفيد من برنامج إنجاز وحوالي 64000 مستوفون لشروط الاستفادة سنة 2016 وذلك بدعم من الدولة وصل إلى 85 % يسجل المجلس الأعلى للحسابات أن هذه الخدمة محدودة في الزمان، وبخصوص عدد المكونين في تخصصات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بترحيل الخدمات في إطار العمليات الاستعجالين قد بلغ إلى 3000 سنة 2013 كما أن نسبة الجامعات والمدارس الكبرى التي وضعت بين شراكات القطاع العام والخاص لم يتم تحديدها. وبخصوص معدل إدخال الانترنت للمنازل فقد بلغ 46 %.

* **على مستوى الرفع من إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة** قد سجل المجلس الأعلى للحسابات أن العدد الإجمالي للمقاولات التي استفادت من برنامج "مساندة - تكنولوجيا المعلومات" 295 من أصل 3000 مستهدف أي بنسبة إنجاز بلغت 10 %. وبالنسبة لبرنامج "انفتاح" فقد حصل 3040 من مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة على ترخيص رقمي من أصل 10000 مستهدف في حين أن الوزارة المعنية حدد عدد المستفيدين في 6550.

* **على مستوى التشغيل** قد سجل المجلس الأعلى للحسابات أن عدد مناصب الشغل التي تم إحداثها سنة 2008 هي 32000 في حين أنه لم يتوصل ببيانات حول عدد مناصب الشغل التي أحدثتها الإستراتيجية لكن الهدف من الإستراتيجية كان هو بلوغ 58000 منصب شغل في أفق 2013 لكن الوزارة المعنية قد أعلنت على خلق 63000 منصب شغل سنة 2015 في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات.

خلاصة:

نقدم خلاصة تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 في جدول بالأرقام كما جاء في عرض الوزارة المقدم للمجموعة الموضوعاتية.

التشغيل	خلق 63000 منصب شغل سنة 2015
الناج الداخلي الخام	- الناج الداخلي الخام الإضافي المباشر 13 مليار درهم رقم معاملات سنة 2013 - الناج الداخلي الخام الإضافي غير المباشر لم يتم تحديده.
استخدام تكنولوجيا المعلومات	- 87 % من المدارس مجهزة ببنية متعددة الوسائط. - استفادة 105000 طالب من برنامج إنجاز بين 2011-2015، و64000 طالب مستوفون لشروط الاستفادة سنة 2016. - معدل إدخال الانترنت للمنازل بلغ 46 % سنة 2013 أي بمعدل أسرة على 3.
الإدارة الالكترونية	67 خدمة إلكترونية عمومية موجهة للمرتفقين سنة 2013.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

محور الطاقات المتجددة

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد
(30 يوليوز 2007)

"من القضايا الأساسية، مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية مستقبلية ضمانا للأمن الطاقوي للبلادنا، وتنويع الموارد الطاقوية الوطنية بأخرى بديلة، وترشيد استعمالها."
مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في أشغال المناظرة الوطنية الأولى للطاقة (6 مارس 2009)

"وفي سياق حرصنا على ضمان تزويد بلادنا بالموارد الطاقوية، فإننا نشدد على ضرورة تنويع مصادرنا الطاقوية وتعبئة الموارد المتجددة وتكثيف التنقيب عن المحروقات وإعطاء الصخور النفطية ما هي جديرة به من اهتمام، وكل ذلك، في نطاق اعتماد النجاعة الطاقوية، التي نوهنا مكانة الصدارة في هذا المجال، باعتبارها آلية فعالة للاقتصاد في الموارد الطاقوية والحفاظ عليها وعقلنة استهلاكها."
"لذا نهيب بالحكومة التعجيل باتخاذ الإجراءات القانونية، اللازمة لمأسسة الآليات الملائمة لتحقيق النجاعة الطاقوية، واللجوء إلى الطاقات المتجددة، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية."

أولاً: السياق العام

خلال السنوات الماضية، تلاحقت على الصعيد الدولي مجموعة من الأزمات ذات الطبيعة السياسية والمالية والاقتصادية نتج عنها ارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات ذات الأصل الأحفوري، فضلاً عن التغيرات المناخية ومضاعفاتها الكارثية على الإنسان والتنوع البيولوجي. والخصائص المائي وخاصة الماء الصالح للشرب.

كل هذه التحولات التي عرفها العالم ترتبت عنها تحديات جديدة في مجال الطاقة أدت إلى ظهور نظام إنتاجي عالمي جديد شكل قطيعة مع نماذج الإنتاج والاستهلاك التي لم تعد مقبولة لا من الناحية الاقتصادية، ولا الاجتماعية، ولا البيئية.

ومن هذا المنطلق، فإن الطاقات المتجددة، باعتبارها طاقات نظيفة ودائمة، تعرف تطوراً سريعاً يجعلها تستجيب

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

لمتطلبات الأمن الطاقى العالمى وخلق بالتدرج محل الطاقات الأحفورية مما سيمكن من التقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى والتبعية الطاقية للمحروقات الأحفورية.

وبحكم أن المغرب ليس بلدا منتجا للنفط. وفي ظل الارتفاع المتواصل للطلب الوطنى على الطاقة نتيجة التطور الاقتصادى والاجتماعى والنمو الديمغرافى الذى تعرفه البلاد وارتفاع أسعارها. يعتمد المغرب على الاستيراد من أجل تغطية احتياجاته من الطاقة بصفة شبه كلية (98% من الاستهلاك الوطنى سنة 2009) ⁵⁰ . مما يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة.

واعتبارا لهذه الإكراهات. وتنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله. تمت سنة 2009 بلورة إستراتيجية طاقية وطنية متماسكة. منحت لتطوير استعمال الطاقات المتجددة وللتنمية المستدامة مكانة متميزة وألوية بالغة لتمكين بلادنا من تأمين التزويد بالطاقة في جميع الظروف. وتقليل التبعية الطاقية للخارج والحفاظ على البيئة وضمان التنمية المستدامة.

ثانيا: الإستراتيجية الطاقية الوطنية:

يفتقر المغرب لموارد طاقية تقليدية كافية. إذا يقوم باستيراد 98% من احتياجاته من الطاقة. وعلاوة على ذلك. فإن الزيادة في الاستهلاك الطاقى لتلبية الطلب المتزايد تقدر ب 6% سنويا. ولرفع هذه التحديات. وضعت وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة إستراتيجية جديدة في مجال الطاقة. تدرج في إطار المنظور الشمولى والمندمج الذى دعا إليه جلالته الملك محمد السادس نصره الله لتحقيق التنمية المستدامة. حيث تتضمن بناء باقة طاقية متنوعة ومتوازنة تحتل فيها الطاقات المتجددة مكانة أساسية تمكن المملكة في آن واحد. من تلبية الطلب المتصاعد على الطاقة والحفاظ على البيئة فضلا عن تقليل تبعيتها الطاقية للخارج. وضمان توفرها وتعميم الولوج إليها بأثمنة تنافسية.

ويتوزع تنفيذ هذه الإستراتيجية بين برامج ومخططات عمل على المدى القريب (2009-2012) والمتوسط (-2019) 2013) والبعيد (2020-2030).

■ المدى القريب 2009-2012:

- المخطط الوطنى للتدابير ذات الأولوية: التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء وتقوية قدرات الإنتاج الكهربائى والنجاعة الطاقية.

50 المصدر: عرض السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016 أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

■ المدى المتوسط 2013-2019:

- مزيج طاقي يركز على تكنولوجيات متينة واقتصادية (الفحم، استعمال متزايد للطاقات المتجددة وتطوير الغاز الطبيعي).

■ المدى البعيد 2020-2030:

- المحافظة على توازن الباقية الطاقية الوطنية وذلك بتطوير أمثل ومتوازي لجميع الشعب الطاقية التي تدخل في هذه الباقية:

- الإبقاء على كل الخيارات مفتوحة على الطاقات البديلة.

وفيما يخص الطاقات المتجددة، تهدف هذه الإستراتيجية إلى بلوغ نسبة 42% من القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية، في أفق 2020، بواسطة مصادر طاقية متجددة، موزعة بالتساوي بين الطاقة الريحية والشمسية والكهرمائية (14% بالنسبة لكل قطاع فرعي)، من خلال برامج وطنية مندمجة تهدف إلى بلوغ 2000 ميغاواط بالنسبة لكل واحدة منها.

كما يتيح دعم الطاقات المتجددة عدة مزايا نذكر منها على الخصوص تقليص التبعية الطاقية تجاه المواد المستوردة كالبترول والغاز الطبيعي والفحم الحجري، وحماية البيئة وتقليص انبعاث الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، والحد من التغيرات المناخية، كما تشجع على إقامة شراكات إستراتيجية مع الفاعلين المرجعيين، ونقل التكنولوجيا وتنمية مهن جديدة بالنسبة للمغرب، والنهوض بعمليات البحث والتنمية.

هذا، وبغية تحقيق هذه الأهداف، عمل المغرب على إطلاق جيل جديد من المشاريع التنموية التي تسعى من خلالها المملكة إلى الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة وتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤمن العيش الكريم للمواطنين.

◀ برنامج الطاقة الشمسية:

يندرج هذا المشروع في إطار الإستراتيجية الطاقية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والرامية بالخصوص إلى منح المغرب الأولوية لتنمية الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

ويهدف المشروع المندمج لإنتاج الكهرباء إلى تطوير محطات توليد الطاقة الكهربائية من أصل شمسي بقدرة إنتاجية تناهز 2000 ميغاواط من الكهرباء، وذلك في أفق سنة 2020، مما سيتمكن من الوصول إلى طاقة إنتاجية من الكهرباء تناهز 4500 جيغاواط في الساعة سنويا، أي ما يعادل 18% من الإنتاج الوطني الحالي، وسيتم تدبير هذا البرنامج من طرف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، عبر تغطية كل الأنشطة المرتبطة بالتصميم والدراسات

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

واختيار الفاعلين الدوليين من أجل إنجاز المشروع. ومتابعة عمليات الإنجاز.

كما ستساهم هذه الوكالة في البحث عن تعبئة التمويلات وتقديم مقترحات للإدارة في ما يخص طرق الاندماج الصناعي.

هذا، ويشمل المشروع المغربي للطاقة الشمسية إنجاز خمس محطات لإنتاج الكهرباء من مصدر شمسي في كل من ورزازات، وعين بني مطهر (عمالة وجدة)، وفم الواد (إقليم العيون)، وبوجدور وسبخة الطاح (إقليم طرفاية)، بتكلفة مالية تقدر بحوالي 70 مليار درهم.

ويبرز الجدول التالي المحطات الخمس لمخطط الطاقة الشمسية الذي تشرف عليه الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)⁵¹:

المحطة	القدرة (بالميجاواط)
ورزازات	500
عين بني مطهر	400
فم الواد	500
سبخة الطاح	500
بوجدور	100
المجموع	2000

ومن مزايا المشروع المغربي للطاقة الشمسية، أنه سيتمكن المغرب من اقتصاد 1 مليون طن سنويا من المحروقات الأحفورية، إلى جانب المساهمة في الحفاظ على محيطه البيئي من خلال تجنب انبعاث 3,7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة.

وبإنجاز المخطط المغربي للطاقة الشمسية، سيصبح المغرب فاعلا مرجعيا على مستوى الطاقة الشمسية، وذلك لعدة اعتبارات تهم بالخصوص مساهمة الطاقة الشمسية في الاستجابة للطلب المتزايد على الطاقة المترتب عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة، فضلا عما سيكون لهذا المشروع من وقع إيجابي على تطوير برامج أخرى تتعلق بالأساس بالتكوين والتخصص التقني والبحث والتطوير وتأهيل صناعة شمسية مندمجة وإمكانية خلية مياه البحر بهدف الاستجابة للحاجيات المتزايدة للسكان في مجال الماء الصالح للشرب.

◀ برنامج الطاقة الريحية:

في إطار الإستراتيجية الطاقية، يدخل المغرب في مشروع كبير للطاقة الريحية، لأجل مسايرة تنمية الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية.

51 - المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاقتصاد الأخضر (فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل)، إحالة ذاتية رقم 4/

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ويهدف البرنامج المغربي للطاقة الريحية، الذي يمتد على 10 سنوات، والذي ينتظر استثمارا إجماليا بمبلغ 31,5 مليار درهم، إلى رفع القوة الكهربائية من أصل هوائي، حيث من المفترض أن تصل القدرة الإجمالية المنجزة من الطاقة الريحية إلى حوالي 2000 ميغاواط. مما سيمكن من الوصول إلى طاقة إنتاجية تناهز 6600 جيغاواط في الساعة سنويا. أي ما يعادل 26% من إنتاج الكهرباء حاليا. مما سيمكن المملكة المغربية من تقليص حاجياتها من الطاقة الأحفورية من خلال توفير 1,5 مليون طن من البترول سنويا، وتجنب انبعاث ما يناهز 5,6 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

ولضمان تنمية مسؤولة ومدعومة تستجيب للحاجة إلى طاقة نظيفة، يتضمن هذا البرنامج إلى جانب مكون إنتاج الكهرباء، تحقيق الاندماج الصناعي لقطاع الطاقة الريحية وكذا النهوض بالبحث والتطوير والتكوين في هذا المجال.

ويتكون البرنامج الوطني للطاقة الريحية من خمس محطات ريفية بقوة 100 إلى 300 ميغاواط لكل محطة، ويبرز الجدول التالي مختلف محطات توليد الطاقة الريحية⁵²:

المحطة	القدرة(بالميغاواط)
عبد الحق الطريس	50
تطوان (لافارج)	30
الصويرة (أمكدور)	60
طنجة 1	140
مجموع المرحلة الأولى	280
طرفاية	300
أخفنيير (بين طانطان وطرفاية)	200
العيون (فم الواد)	50
تطوان (الهومة)	50
تطوان (جبل خلادي)	120
مجموع المرحلة الثانية	720
تطوان (الكدية البيضاء)	300
العيون (تسكرا)	300
طنجة 2	150
تازة	150
بوجدور	100
مجموع الطاقة الهوائية	2000

52- المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاقتصاد الأخضر (فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل) إحالة ذاتية رقم 4/2012

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

◀ مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية

منذ سنة 1960، وبفضل سياسة بناء السدود الكبرى، اعتمد المغرب في البداية على الطاقة الهيدروكهربية لإنتاج الكهرباء، وتصل القدرة المنشأة من الطاقة الكهرومائية حاليا إلى 1770 ميغاواط. منها محطة لتحويل الطاقة عبر الضخ بأفوارر تصل قدرتها إلى 464 ميغاواط.

وقد قام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بإجّاز الدراسات لبناء محطة ثانية للضخ قرب أكادير وثالثة في منطقة الشمال. وسيساهم إدخال محطات للضخ في تقوية أداء حظائر إنتاج الكهرباء، ولاسيما تلك التي يتم استخراجها من الطاقات المتجددة. ويتعين تسجيل عودة الاهتمام بالطاقة المائية وذلك بفضل الإستراتيجية الطاقية الجديدة، وخصوصا بالنسبة للمحطات المائية الصغيرة.

وترمي هذه المشاريع الوصول إلى قدرة إجمالية تناهز 2280 ميغاواط. أي بمعدل يقارب 14% من الطاقات المتجددة.

■ النجاعة الطاقية:

في إطار الإستراتيجية الطاقية التي تعتمد النجاعة الطاقية كأولوية وطنية، تمت بلورة البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية الذي يهدف إلى تحقيق اقتصاد في الطاقة يصل إلى نسبة 12% من الاستهلاك الطاقوي الوطني في أفق 2020 و15% في أفق 2030. وذلك عبر ترشيد الاستهلاك الطاقوي وإدماج تقنيات النجاعة الطاقية بشكل مستدام على مستوى جميع القطاعات المستهلكة للطاقة.

وتتمحور الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية التي تشرف عليها الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية على إجّاز مشاريع تقوية النجاعة وتطوير الخبرة الوطنية (مكاتب دراسات متخصصة)، وإجراء تقويم طاقي وبيئي للوحدات الصناعية أو الخدماتية، وإجراء التجارب الميدانية والمواكبة التقنية والمالية بهدف إجّاز توصيات عمليات التدقيق.

وحسب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE) والوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية (ADEREE) فإن إستراتيجية النجاعة الطاقية ترمي إلى⁵³:

- التقليل من التبعة الطاقية: استهلاك أحسن مع تلبية الاحتياجات الطاقية الملحة.

- التحكم في كلفة الطاقة من أجل تنافسية المنتج الوطني.

- تحسين منحى التحمل الكهربائي.

- الحفاظ على البيئة: الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للارتفاع الحراري.

- تشجيع الاقتصاد والاستثمار.

53 - المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية www.aderee.ma

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ثالثا: الإطار التشريعي والمؤسساتي:

1. الإطار المؤسساتي:

لرفع خدياته الطاقية، وتنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، وضع المغرب سنة 2009 إستراتيجية طاقية لتأمين التزويد بالطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها والحفاظ على البيئة.

ولتأمين تنفيذ هذه الإستراتيجية، سعى المغرب إلى التزود بأربعة هياكل إدارية تعمل في إطار شراكة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE) تحت وصاية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE): يعتبر المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب فاعلا أساسيا في تنفيذ مختلف مشاريع الطاقات المتجددة التي انخرط المغرب في إنجازها خلال السنوات الأخيرة. لاسيما مشاريع الطاقة الشمسية والريحية، وذلك من خلال تقديم الخبرات والتنفيذ الميداني لهذه المشاريع والسهر على استغلالها وتديرها بالكيفية الأمثل.

وفي هذا الإطار، يعمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بتعاون وثيق مع الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، على إنشاء المركب المندمج للطاقة الشمسية بمدينة ورزازات الذي يشكل اللبنة الأولى ضمن المخطط المغربي الطموح لإنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة. كما أنه يعتبر شريكا أساسيا في إنجاز برنامج الطاقة الريحية المندمج الذي يهتم عددا من حقول الطاقة الريحية الموزعة على تراب المملكة.

والجدير بالذكر أن الإستراتيجية المتبعة من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تروم تعزيز دوره كفاعل هام للتنمية، من خلال تلبية الطلب بأقل تكلفة وتوفير خدمات ذات جودة، لاسيما عبر توفير الكيلوواط ساعة بأقل تكلفة وتنويع المصادر واثمين الموارد الوطنية مع تحقيق الاندماج الجهوي. علما بأن الأهداف الكبرى للمكتب تتمثل، على وجه الخصوص، في تخفيض حجم الواردات من الطاقة الأولية واستعمال الطاقات المتجددة لكونها طاقات نظيفة من إنتاج وطني صرف⁵⁴.

- الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية (ADEREE): يتمثل دور الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في المساهمة في تنفيذ السياسة الطاقية الوطنية التي تهدف إلى تقليص التبعية الطاقية والمحافظة على البيئة عبر تعزيز الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تحديد إستراتيجية النجاعة الطاقية للمغرب في أفق 2030، قامت الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية خلال سنة 2014 بإنهاء دراسة الوضعية العامة للنجاعة الطاقية.

54 المصدر: الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب www.one.org.ma

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وقد مكنت هذه الدراسة من تحديد أكثر من 220 إجراء وتدبير من شأنها أن تنتج آثارا اقتصادية وبيئية في العديد من القطاعات الهامة (الصناعة والبناء والفلاحة والصيد والإنارة العمومية...).

بالإضافة إلى الشق المتعلق بالنجاعة الطاقية، تعمل الوكالة على تنفيذ عدة برامج هامة خصوصا برنامج المضخات الشمسية لفائدة الفلاحة وبرنامج "شمسي" الذي يهدف إلى تهيئة إمكانيات الطاقة الشمسية الحرارية وتنفيذ مدونة النجاعة الطاقية وإجاز مشروع "أطلس" للطاقات المتجددة⁵⁵.

- الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN): تتمثل مهام الوكالة المغربية للطاقة الشمسية في وضع وتوجيه وتنسيق المشروع المغربي للطاقة الشمسية، عبر تغطية كل الأنشطة المرتبطة بالتصميم والدراسات واختيار الفاعلين الدوليين من أجل إنجاز المشروع. ومتابعة عمليات الإنجاز، كما تساهم في البحث عن تعبئة التمويلات وتقديم مقترحات في ما يخص طرق الاندماج الصناعي⁵⁶.

هذا، وأصدر جلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال جلسة العمل التي عقدها جلالته بمدينة الدار البيضاء يوم السبت 26 دجنبر 2015 تعليماته السامية لختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع الطاقى بتوسيع صلاحيات الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN) لتشمل جميع الطاقات المتجددة باستثناء محطات تحويل الطاقة بواسطة الضخ، وتحقيق انسجام قوي بينها وبين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

- شركة الاستثمارات الطاقية (SIE): في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية وتأمين وتنمية الطاقات المتجددة، تم تكليف شركة الاستثمارات الطاقية التي تم إحداثها في سنة 2010 أساسا بإنعاش الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية.

كما ستتكفل الشركة أيضا بالإجابة على رهانات تصنيع مختلف قطاعات الطاقة ذات الأولوية، مساهمة بذلك في تطوير سلاسلها ودعم الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين، حيث ستتدخل بالأساس عبر مساهماتها النشيطة في شركات ذات مشاريع ملموسة وذات مردودية وجدوى صناعية واضحة⁵⁷.

- معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة (IRESEN): في إطار مواكبة الإستراتيجية الطاقية الوطنية، تم سنة 2011 إحداث معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة بميزانية إقلاع قيمتها 250 مليون درهم. بهدف دعم البحث التطبيقي، وتطوير الخبرات الوطنية، وخلق مناخ محفز للابتكار قصد تحقيق الإدماج الصناعي. وقد تم من خلال إستراتيجيته الخاصة تمويل مجموعة من مشاريع البحث التطبيقي وتنفيذ عدد من البرامج.

55 - المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية www.aderee.ma

56- المصدر الموقع الإلكتروني للوكالة المغربية للطاقة الشمسية www.masen.org.ma

57- المصدر الموقع الإلكتروني لشركة الاستثمارات الطاقية www.siem.ma

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

2. الإطار التشريعي:

اعتمد المغرب على إستراتيجية وطنية تروم تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في تأمين التزويد بالطاقة وتعميم الولوج إلى خدمة مرفق الكهرباء بأسعار معقولة مع التحكم في الطلب على الطاقة والمحافظة على البيئة.

وبغية الوصول إلى هذه الأهداف تم اعتماد مبادئ توجيهية تؤطر تنفيذ الإستراتيجية المذكورة. تتجلى في إنشاء باقة إنتاج كهربائي متنوعة من خلال تطوير استخدام الطاقة المتجددة إلى جانب تعزيز النجاعة الطاقية باعتبارها أولوية وطنية للتحكم في الطلب على الطاقة.

وقد بادرت السلطات العمومية في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للطاقة إلى اعتماد إطار قانوني جديد كآلية ضمن آليات أخرى (مالية، تقنية.....)، قصد الوصول إلى الهدف المتعلق بتوسيع مساهمة الطاقات المتجددة ضمن باقة الإنتاج الكهربائي ليصل إلى 42% في أفق 2020.

وفي هذا السياق، تم تبني القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة كإطار محفز للمبادرة الخاصة من خلال فتح المجال لإقامة منشآت لإنتاج الطاقة الكهربائية واستغلالها انطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة من لدن أشخاص ذاتيين أو معنيين، من القطاع العام أو الخاص.

ويهدف هذا القانون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- النهوض بإنتاج الطاقة انطلاقاً من مصادر متجددة وبتسويقها وتصديرها بواسطة وحدات عامة أو خاصة؛

- إخضاع منشآت إنتاج الطاقة انطلاقاً من مصادر متجددة لنظام الترخيص أو التصريح؛

- تخويل المستهلك الحق في إنتاج الكهرباء انطلاقاً من مصادر طاقات متجددة لحساب مستهلك واحد أو مجموعة من المستهلكين المستفيدين من الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المتوسط أو الجهد العالي والجهد جد العالي في إطار اتفاقية يلتزم فيها المستهلكون المذكورون بأخذ واستهلاك الكهرباء التي يتم إنتاجها حصراً لإستعمالاتهم الخاصة.

كما عرفت سنة 2016 مصادقة البرلمان على القانون رقم 15-58 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة، وقد لوحظ عدم تطرق هذا الأخير لربط منشآت إنتاج الكهرباء انطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض مما شكل عائقاً أمام التنمية الصناعية للمنشآت الصغرى والمتوسطة لاسيما تلك التي ستبنى على الألواح الشمسية.

وعلى هذا الأساس، فإن القانون رقم 15-58 يهدف إلى فتح سوق الإنتاج الكهربائي ذو الجهد المنخفض من

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

مصادر الطاقات المتجددة ورفع عتبة القدرة المستغلة في مشاريع إنتاج الطاقة ذات مصادر مائية من 12 ميغاواط إلى 30 ميغاواط وكذا إمكانية اقتناء فائض الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر طاقات متجددة من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وذلك بالنسبة للمحطات المرتبطة بالشبكة الوطنية ذات التيار الكهربائي المرتفع جدا.

هذا، وتمت المصادقة سنة 2016 على المشروع قانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء. وذلك من أجل تمكين المغرب من مواكبة التطورات المستقبلية التي سيعرفها القطاع وخاصة فيما يتعلق بتعميق فتح السوق الكهربائية والتحويلات التي ستعرفها مختلف الأنشطة المتعلقة بقطاع الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى تعزيز ثقة مانحي القروض الدوليين والمستثمرين والفاعلين الصناعيين.

كما أن الهدف من إنشاء هذه المؤسسة هو إحداث نظام فعال لمراقبة قطاع الكهرباء من أجل مواكبة تحريه طبقا للقانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة قطاعي الكهرباء والماء، اعتزمت وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة متابعة تنفيذ الإصلاحات التي تندرج في دينامية مواكبة المنشآت العامة بغية تحسين أدائها الصناعي والمالي وإحداث منشآت رائدة في مجال عملها، لتأمين تزويد بلادنا بهاتين المادتين الحيويتين.

وفي هذا السياق، تمت المصادقة خلال سنة 2011 على القانون رقم 09-40 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والذي يرمي إلى جمع أنشطة المكتب الوطني للكهرباء وأنشطة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب. قصد تنسيق الاستراتيجيات الوطنية في هذين المجالين الرئيسيين المتداخلين. الشيء الذي سيسمح بتعبئة الموارد الطاقية والمائية وتهيئتها وتأمين إمداداتها وتوفيرهما بأسعار مناسبة والتحكم في الطلب عليهما وتدبير استعمالهما وذلك في إطار احترام البيئة.

وللرفع من النجاعة الطاقية عند استعمال مواد الطاقة وتفادي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية المستدامة، تم إصدار القانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية، حيث يتوخى هذا القانون إدماج تقنيات النجاعة الطاقية بشكل مستدام على مستوى جميع برامج التنمية القطاعية. وتشجيع المقاولات الصناعية على ترشيد استهلاكها من الطاقة وتعميم الافتحاضات الطاقية وإحداث مدونة النجاعة الطاقية الخاصة بمختلف القطاعات، بالإضافة إلى دعم تطوير سخانات الماء الشمسية وتعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض والتجهيزات الملائمة على مستوى الإنارة العمومية.

وفي إطار مواجهة النمو المطرد في الطلب على الكهرباء من أجل مواكبة التنمية السوسيو-اقتصادية للمملكة وذلك عبر إشراك القطاعين العام والخاص في هذه الجهود الاستثمارية من خلال وضع إطار تشريعي يمكنهم من

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

تطوير قدراتهم الإنتاجية الكهربائية الخاصة. تم إصدار القانون رقم 54-14 المتعلقة بالإنتاج الذاتي والذي يقترح فتح إمكانية الترخيص من طرف الإدارة للأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص. بناء على طلب منهم، بأن ينتجوا بوسائلهم الخاصة الطاقة الكهربائية، مع إمكانية ولوج الشبكة الكهربائية الوطنية. وذلك وفق شروط وفي إطار اتفاقيات تبرم مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

رابعاً: الانجازات المحققة في إطار الإستراتيجية الطاقة:

• على مستوى الطاقات المتجددة:

في مجال الطاقات المتجددة، تم تحقيق خطوة هامة في سنة 2012، تمثلت في توقيع الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE)، ومجموعة الشركات التي رست عليها الصفقات، والممولين، على العقود المتعلقة بتمويل وتشيد واستغلال محطة شمسية أولى في موقع ورزازات.

وفي هذا الإطار، سجلت سنة 2013 الإنطلاق الفعلي لأشغال المرحلة الأولى بورزازات (مشروع "نور 1") والتي تهم إنجاز المحطة الحرارية الشمسية باستعمال التكنولوجيا الكهروضوئية ذات قدرة إنتاجية تناهز 160 ميغاواط (من أصل 500 ميغاواط مبرمجة ضمن مشروع ورزازات للطاقة الشمسية) بقدرة تخزين تصل إلى ثلاث ساعات وباستثمار يناهز 7000 مليون درهم.

وستمكن هذه المحطة من إنتاج 480 جيغاواط ساعة سنوياً وتفادي انبعاث 240 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون. كما ستمكن من خلق 60 منصب شغل مباشر.

وقد تميزت سنة 2015 بتفويت الصفقات المرتبطة بإنشاء المحطتين الشمسيتين "نور ورزازات 2" و "نور ورزازات 3" باستثمار يناهز 17 مليار درهم وبقدرة إجمالية تقدر ب 350 ميغاواط مع 5 إلى 6 ساعات للتخزين بالنسبة "لنور ورزازات 2" ومن 5 إلى 8,5 ساعات للتخزين بالنسبة "لنور ورزازات 3". وسيتم تشغيل هاتين المحطتين في أفق 2017.

كما ستمكن المحطة الشمسية "نور ورزازات 2" من إنتاج حوالي 600 جيغاواط ساعة واجتناب انبعاث 300 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون. أما محطة "نور ورزازات 3"، فستمكن من إنتاج 500 جيغاواط ساعة واجتناب انبعاث 222 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون. وستمكن هاتين المحطتين من خلق 200 منصب شغل مباشر ومئات المناصب الغير مباشرة.

أما فيما يتعلق بالمحطة الشمسية الفتوفولطائية "نور ورزازات 4" بقدرة 70 ميغاواط، فقد تم إنجاز دراسات الضخ

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

في الشبكة الكهربائية الوطنية، وسيتم تشغيل هذه المحطة سنة 2018، وستمكن سنويا من إنتاج حوالي 120 جيغاواط ساعة⁵⁸.

هذا، وتميزت سنة 2016 بافتتاح جلالة الملك محمد السادس نصره الله رسميا، محطة "نور ورزازات 1"، وإعطاء انطلاقة أشغال إنجاز المحطتين الثانية والثالثة (نور 2 ونور 3).

عمليا يدخل المخطط المغربي للطاقة الشمسية، بإطلاق محطة الطاقة الشمسية "نور 1" الممتدة على مساحة 450 هكتار، والتي تشمل نصف مليون من الألواح المقوسة العاكسة، لإنتاج نحو 160 ميغاواط من الكهرباء، ضمن نادي أكبر محطات توليد الطاقة الشمسية بالعالم، ويكون بذلك، سابع أكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تتوفر على 5 محطات للطاقة الشمسية وإسبانيا.

وأفاد رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN) خلال كلمة ألقاها أمام جلالته، استعرض فيها المراحل الرئيسية في تطوير مسلسل تطوير المحطة الأولى من المركب الشمسي لورزازات، أن بناء المحطة تم في أجل 30 شهرا، حيث اشتغل في هذا الورش 2000 عامل، 85% منهم كفاءات مغربية، مشيرا إلى أنه تم بلوغ معدل يفوق 30% من الاندماج الصناعي، من خلال الاستعانة بمقاولات مغربية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والحديد والربط بالأسلاك، كما سيساهم مشروع إنجاز المركب الشمسي "نور"، ذو القيمة المضافة العالية بالنسبة لجمال تواجده في التنمية السوسيو-اقتصادية والثقافية للمنطقة، وفك العزلة عن عدد من القرى المجاورة، وبروز منتوجات سياحية جديدة، وذلك خدمة لإشعاع مدينة ورزازات على الصعيد العالمي⁵⁹.

وفيما يتعلق بالطاقة الريحية، عرفت سنة 2013 مواصلة تفعيل إنجاز الحقل الريحي لطرفاية بقدرة 300 ميغاواط، كما تم إسناد إنجاز المشروع الريحي بتازة الذي تصل قدرته 150 ميغاواط إلى مجموعة شركات تتقدمها المجموعة الفرنسية (كهرباء فرنسا للطاقات المتجددة) بشراكة مع المجموعة اليابانية (ميتسوي أندكو).

فضلا عن ذلك، وفي إطار البرنامج المندمج للطاقات الريحية، سجل تطوير المواقع الريحية الكبرى خطوة جديدة مع تعيين مقدمي العروض بشأن طلبات العروض الخاصة بعدد من المجمعات الريحية بطاقة إجمالية قدرتها 850 ميغاواط موزعة كالتالي: طنجة 2 بقدرة 150 ميغاواط وميدلت بقدرة 100 ميغاواط وجبل لحديد بالصويرة بقدرة 200 ميغاواط وتيسكراد بالعيون بقدرة 300 ميغاواط وبوجدور بقدرة 100 ميغاواط.

ويمثل هذا المشروع المرحلة الثانية من المشروع المغربي للطاقة الريحية، حيث كانت المرحلة الأولى قد همت مشروع تازة بطاقة قدرها 150 ميغاواط.

58 - المصدر: حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن (مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن يرسم السنة المالية 2016)
59 - المصدر: كلمة السيد مصطفى البكوري رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (masen) خلال افتتاح محطة "نور 1"

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

هذا، وفي إطار القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة، تم إنجاز حقول ريفية بقدرة 200 ميغاواط (فم الواد 50 ميغاواط، أخفنيز 100 ميغاواط، الحومة 50 ميغاواط) من طرف الخواص والتي تم تشغيلها خلال سنة 2013⁶⁰. في ما يخص مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية، فقد تمت برمجة محطة الضخ عبد المومن بقدرة 350 ميغاواط لتشغيلها سنة 2020، كما تمت برمجة إنجاز المحطتين الكهرومائيتين لمدز (45 ميغاواط) والمنزل (125 ميغاواط) بعد اختيار الشركات المؤهلة للمشاركة في طلبات العروض لإجازها. كما تم الترخيص لإجاز محطات كهرومائية بقدرة تناهز 100 ميغاواط من طرف الخواص في إطار القانون رقم 09-13.

• على مستوى النجاعة الطاقية:

جعلت الإستراتيجية الطاقية الوطنية من النجاعة الطاقية أولوية وطنية، باعتبارها رابع الإمكانات الطاقية الموجودة، والوسيلة الأسرع والأدنى كلفة لإقتصاد الطاقة واستعمالها استعمالاً أمثلًا، ولخفض الفاتورة الطاقية، في اتجاه تخفيض بنسبة 12% في أفق 2020، و15% في أفق 2030.

في قطاع البناء، أطلقت الوكالة منذ سنة 2010 البرنامج المسمى «برنامج النجاعة الطاقية في البنايات» CEEB، الذي يرمي إلى الحد من الطاقة المستهلكة في قطاع البناء، أكبر مستهلك للطاقة بنسبة 36% من الاستهلاك الوطني للطاقة.

ومن أجل ضمان فعالية البرنامج، تم في نونبر 2014 إصدار المرسوم رقم 2.13.874 الذي يرمي إلى إقرار متطلبات تقنية في مجال البناء من أجل بناء مستدام وناجع طاقيًا، سيتم إدماجها في المساطر الإدارية المتعلقة بمنح رخص السكن.

ولتطبيق مقتضيات هذا المرسوم، يتم إنجاز إجراءات مواكبة كالدورات التكوينية والتواصلية كما يتم إنجاز تسعة مشاريع بنايات نموذجية لإدماج تقنيات النجاعة الطاقية في قطاع البناء في إطار التعاون مع الإتحاد الأوروبي. وقد تم تدشين أول برنامج نموذجي لبنايات سكنية بمدينة الحاجب⁶¹.

في القطاع الصناعي، يتضمن برنامج النجاعة الطاقية الخاص بهذا القطاع عدة إجراءات من بينها إنجاز برنامج الافتحاصات الطاقية لفائدة المقاولات الصناعية بمساندة الصندوق الدولي للبيئة (GEF) والبنك الإفريقي للتنمية (BAD)، ومن أجل تحسين فعالية عملية التدقيق الطاقية، وضعت الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية معايير مرجعية تحدد كيفية إجراء التحليل الطاقية⁶².

60 - المصدر: كلمة السيد مصطفى البكوري رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (masen) خلال افتتاح محطة "نور 1" المصدر: حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن (مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016) المصدر: حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن (مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2014) المصدر: حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن (مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016)

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وفي إطار تقوية النجاعة الطاقية في قطاع النقل، قام هذا الأخير بخطوات رئيسية تتمثل في تحسين الاستهلاك الطاقى للمحركات وتشجيع استخدام النقل الجماعي والرفع من مستواه وتشجيع استعمال السيارات الاقتصادية وإدماج مبادئ النجاعة الطاقية وحماية البيئة في عقود التدبير المفوض في قطاع النقل الجماعي.

ولتحسين هامش احتياطي الكهرباء خلال ساعات الذروة، تم اعتماد التوقيت المستمر GMT+1 منذ سنة 2008 (من شهر أبريل إلى شهر أكتوبر مع إستثناء شهر رمضان)، مما مكن من توفير ما يقارب مليون درهم في اليوم.

وفي إطار البرنامج الوطني لتوزيع سخانات الماء الشمسية "شمسي" الذي يهدف إلى الرفع من مساحة الألواح الشمسية من 300.000 متر مربع إلى 1700.000 متر مربع في أفق 2020 خاصة بالسكن الإقتصادي بشراكة مع وزارة السكنى، فقد تم سنة 2013 وضع ما يقارب 366.000 متر مربع من الألواح الشمسية بالنسبة لسخانات الماء.

ولتقوية النجاعة الطاقية في البنيات التابعة لقطاع السكن والصحة والسياحة والتربية الوطنية، تم وضع مدونة النجاعة الطاقية في البنيات والتحضير للتدابير المصاحبة، كما تم إعطاء الانطلاقة لبرنامج التأهيل الطاقى للمساجد، في إطار الاتفاقية المبرمة في 2014 بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة وشركة الاستثمار الطاقية (SIE)، والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية (ADEREE). وكمرحلة أولية تمت برمجة 100 مسجد بهدف إنجاز الافتتاحات الطاقية والحملات التحسيسية، وقد إتخذ مسجد "السنة" بالرباط كمشروع نموذج لإنطلاق برنامج التأهيل الطاقى للمساجد.

هذا، وفي إطار تنفيذ البرنامج الوطني لتعميم استعمال المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض، تم توزيع 6 ملايين مصباح من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب سنة 2015⁶³.

التحديات

يعرف الانتقال الطاقى الذي باشره المغرب في السنوات الأخيرة، نقطة تحول تاريخية بفضل الدفعة القوية التي أعطها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، للطاقات المتجددة بإعلان جلالته في خطابه، بمناسبة اجتماع قادة الدول في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المنعقد ببافيا، على أن المغرب سيرفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52 % من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق سنة 2030، وهذا سيمكن المملكة، وللمرة الأولى في تاريخها، من التوفر على باقة كهربائية تتميز بتفوق الطاقات المتجددة على المصادر الأحفورية.

إن اعتماد هذا الهدف الطموح يرتكز أولا على ما يتميز به المغرب من مؤهلات جغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وكذا من إمكانات كبيرة من الطاقة الريحية تقدر ب 25000 ميغاواط على اليابسة (ONSHORE)، بما

63 - المصدر: حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن (مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016)

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

حي ذلك ما يقرب من 6000 ميغاواط يمكن إنجازها في أفق 2030 ، و 250000 ميغاواط على ساحل البحر (OFFS-HORE) .

ويتميز المغرب أيضا بإمكانات من الطاقة الشمسية قابلة للاستغلال تصل إلى 20000 ميغاواط، وكذا على أكثر من 3000 ساعة في السنة من الشمس، حيث يبلغ متوسط الإشعاع حوالي 6,5 كيلوواط ساعة بالمتر المربع يوميا.

هذا. وتم وضع تصور واضح للعشرية التي تلي 2020، يروم تقوية تنمية الطاقات المتجددة على نطاق واسع، كرافعة أساسية للاقتصاد الوطني، وعاملا مهما للتقليص من تبعية المغرب الطاقية، ومدخلا لتوفير وسائل تكنولوجية مبتكرة وفعالة للمواطن المغربي لتدبير أفضل لحاجياته الطاقية مما سيجعل بلادنا في قلب الحداثة ويمكنها من امتلاك تكنولوجيات المعرفة والذكاء التي تميز التوجهات العالمية الحديثة.

ولتحقيق هذا الهدف، سيتم إنجاز قدرة إضافية لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تقدر ب 10100 ميغاواط في الفترة ما بين 2016 و2030، ستوزع بين حصتين متساويتين للطاقة الشمسية والريحية (20% لكل واحد منهما) وبحصة أقل بالنسبة للطاقة الكهرومائية (12%).

وبالتالي، فإن الاستثمار المرتقب في قطاع الطاقة خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و2030 سيصل إلى حوالي أربعين مليار دولار أمريكي منها ما يناهز ثلاثين مليار دولار أمريكي لمشاريع توليد الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة، مما يمثل فرصا استثمارية كبيرة للقطاع الخاص الوطني والدولي، ويمكن من تقليص التبعية الطاقية من 98% سنة 2009 إلى أقل من 82% في أفق 2030.

خامسا: قراءة في الآثار:

• على مستوى التعليم والبحث العلمي:

في إطار مصاحبة تفعيل الإستراتيجية الطاقية الوطنية التي تم إعطاء إنطلاقتها سنة 2009، والتي تنوحي، عبر تطوير مشاريع للطاقة الشمسية والريحية والمائية، الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية الإجمالية المحدثة في أفق 2020 إلى ما نسبته 42%، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وخفض إستهلاك المصادر الطاقية التقليدية، ثم سنة 2011 إحداث معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات (IERESEN)، بهدف دعم البحث التطبيقي، وتطوير الخبرات الوطنية، وخلق مناخ محفز للابتكار قصد تحقيق الإدماج الصناعي، وقد تم من خلال إستراتيجيته الخاصة تمويل مجموعة من مشاريع البحث التطبيقي وتنفيذ عدد من البرامج.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وفي هذا الإطار، يقوم المعهد بتمويل عدة مشاريع في مجال البحث التطبيقي والتي يتم فيها إشراك الجامعات ومدارس المهندسين الوطنية وتمكين الفاعلين من طلبة، وأساتذة باحثين، وصناعي القطاع من تطوير كفاءاتهم عبر تنظيم المعهد لدورات تكوينية للمشاركة في ندوات عالمية، ودورات تدريبية لدى أكبر المعاهد العالمية في مجال الطاقة الشمسية.

وبعد مرور أربع سنوات من إحداثها، بلغ دعم هذه المؤسسة للمشاريع حوالي 200 مليون درهم، وسيمكن هذا الجهود من المساهمة في تكوين رأس مال بشري هام، حيث يستفيد من هذا الدعم أكثر من 280 طالب دكتوراة وطالب ماستر ومهندسين تمت إشراف أكثر من 120 أستاذ باحث مغربي مع نظرائهم الصناعيين في مجال الطاقات المتجددة.

2014	2013	2012	المبالغ المرصودة للبحث والتطوير من طرف المعهد (مليون درهم)
40	42	27	الدعم المباشر لمشاريع البحث التطبيقي عن طريق (طلب مشاريع)
150 (*)	0,8	-	البنيات التحتية المتمثلة في المركب الطاقوي الأخضر
190	42,8	27	المجموع
* تشمل المساهمات المالية لشركاء المعهد المحليين والأجانب بمبلغ 100 مليون.			

وتشكل هذه الشبكة الجامعية والصناعية قوة حقيقية للابتكار والإبداع في هذا المجال، مما سيمكن المغرب من التوفر على مركز تكنولوجي هام على المستوى الإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن المعهد يقوم بالدعم الكلي لمشاريع البحث بالنسبة للجامعات، ومدارس المهندسين ومعاهد البحث، بنسبة 3/1 إلى 3/2 في ما يخص الصناعيين، وذلك في حدود 5 ملايين درهم لكل مشروع.

كما قام المعهد بإبرام مجموعة من الاتفاقيات والشركات مع فاعلين وطنيين ودوليين رائدين. الهدف منها هو تطوير الخبرات والكفاءات ونقلها، من أبرزها:

- اتفاقية شراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي بموجبها سيتم إنشاء مختبر فطو فلتائي يهدف إلى نقل الخبرة والتجربة في مجال تكنولوجيا الطبقة الفطو فلتائية الرقيقة، ويعتبر هذا الأخير من المختبرات الصاعدة على الصعيد الدولي لما سيشمله من تجهيزات وتقنيات متطورة ممولة بدعم مالي قدره 20 مليون درهم من طرف الوكالة الكورية للتعاون الدولي، ويشمل هذا الدعم كافة التجهيزات وكذا الدورات التكوينية لفائدة الفاعلين المغاربة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- اتفاقية شراكة مع المجمع الشريف للفوسفات تهدف إلى إنشاء محطة للطاقة الحرارية المركزة تركز على تقنية المجسات الأسطوانية المكافئة، قدرتها الإنتاجية 1 ميغاواط.

وفي إطار مواكبة الإستراتيجية الطاقة الوطنية، واصل قطاع الطاقة والمعادن مساهمته في إنجاز مشروع إحداث شبكة معاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة بكل من وجدة وطنجة وورزازات، ويتم إنجاز هذا المشروع الرائد في إطار شراكة تجمع من جهة، وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة الاقتصاد والمالية، والوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE)، والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة (ADEREE)، وفدرالية الصناعات المعدنية والميكانيكية والإلكتروميكانيكية، والفدرالية الوطنية للكهرباء والإلكترونيك والطاقات المتجددة، ومن جهة أخرى، الاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

وللإشارة، يركز مشروع إحداث هذه المعاهد على نتائج الدراسة القطاعية التي أجراها قطاع الطاقة والمعادن في سنة 2011 لتحديد الإحتياجات الوطنية من الكفاءات والتخصصات في قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة. وكذا على نتائج دراسة تكميلية أجراها قطاع التكوين المهني سنة 2013 من أجل تدقيق الحاجيات من الكفاءات والتكوين لإنشاء معاهد التكوين في مهن قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة.

كما يندرج المشروع في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة الموقعة في 31 مايو 2011 تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بين الدولة ومهنيي قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة السالف ذكرهم، والتي تهم إحداث وتسيير ثلاثة معاهد للتكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة بكل من وجدة وطنجة وورزازات.

وتهدف هذه المعاهد إلى تكوين عاملين وتقنيين وأطر في المهن ذات الصلة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة، ولاسيما صيانة واستغلال حظائر الطواحين الريحية، وتثبيت وصيانة آليات الطاقة الشمسية والحرارية والضوئية، وصيانة واستغلال الطاقة الشمسية الدينامي-حرارية، وتثمين واستغلال مصادر الغاز الحيوي، كما تتوخى التكوين المستمر لمستخدمي قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة.

ولضمان نجاح هذه المعاهد، سيتم تفويض إدارتها وتسييرها لمهنيي القطاع (الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة، فدرالية الصناعات الحديدية والميكانيكية والإلكتروميكانيكية، الفدرالية الوطنية للكهرباء والإلكترونيك والطاقات المتجددة)، التي إلتأمت في شركة م.إ "معاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة" (Société IFMEREE SA).

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ولإجراز هذا المشروع، تم تخصيص غلاف مالي يقدر ب 285 مليون درهم (دون اعتبار المساعدة التقنية) أي حوالي 95 مليون درهم لكل معهد، والذي يتم تمويله بمساهمة مجموعة من الشركاء الأجانب ويتعلق الأمر ب:

- الوكالة الفرنسية للتنمية التي تساهم بتمويل جزئي يقدر ب 10 ملايين أورو؛

- الاتحاد الأوروبي الذي يساهم من خلال هبة مالية تقدر ب 10 ملايين أورو؛

- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) التي تساهم بتمويل على شكل مساعدة تقنية بقيمة 3 ملايين أورو.

أما بالنسبة لتقدم إجاز هذا المشروع، فقد تم بناء وتجهيز معهد وجدة، إضافة إلى إعطاء إنطلاقة أشغال إجاز معهد طنجة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى المغرب في 20 شتنبر 2015.

• على المستوى الجهوي:

في إطار تقوية قدرات الجهات والجماعات الترابية لتفعيل إستراتيجية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، يتم إجاز البرنامج الجهوي بالجماعات الثلاث النموذجية بأكادير ووجدة وشفشاون على أن يتم تعميمه على باقي الجماعات، حيث تم تطوير مخططات عمل قطاعية وجهوية بإشراك القطاعات المعنية لإدماج تقنيات النجاعة الطاقية في قطاع البنيات والنقل والإنارة العمومية.

وبدعم من التعاون الألماني، يتم الإعداد لإنطلاق مبادرات لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في المدن التي تحتضن المشاريع الكبرى في هذا المجال بكل ورزازات وميدلت وطاقا.

وتهدف هذه المبادرات إلى مواكبة التنمية وخلق فرص الشغل بالإضافة إلى التحسيس باستعمال تقنيات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

محور المخطط الأزرق رؤية 2020

مقتضيات من الرسائل الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرات الوطنية ذات الصبغة الدولية للسياسة

المناظرة الرابعة للسياسة بالدار البيضاء 2004

"..... وإذا كان التقييم المرحلي ضمن استراتيجية تمتد على مدى عشر سنوات لا يمكن أن يكون ذا دلالة بدون أن يشمل على الأقل نصف هذه المدة، إلا أن في انجاز المخطط الأزرق الذي أصبح اليوم محققا بالنسبة للمركز الساحلية للسعيدية والصورة والأكسوس والحوزية يعتبر مؤشرا إيجابيا على التقدم في هذا الاتجاه إذ سينجم عنه توسيع قدرة الاستقبال في السنوات المقبلة..... وفي هذا الصدد فإن الدولة لم تدخر جهدا بدمها لهذا القطاع سواء بواسطة الوزارات المعنية أو بواسطة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعداد جيل جديد من المناضقين السياحية."

المناظرة الدولية السادسة للسياسة بالهضبة 2006

"..... لقد اعتبرنا "رؤية 2010" للسياسة الوطنية، التي أعلننا عنها في خطابنا لينايس 2001، بمثابة رافعة للتنمية في المغرب..... وإننا ندعو كافة المتدخلين في القطاع، إلى الاستمرار في التحلي بنفس روح التعبئة والالتزام، التي أبانوا عنها حتى الآن..... ذلكم هو المغزى العميق، للإرادة التي تحدونا، لرفع تحديات "رؤية 2010"، ولجعل التنمية السياحية رافعة قوية لخلق الثروات، وتوفير فرص الشغل، ولتنمية بلادنا، وتحقيق انفتاحها على العالم وتفاعلها معه.....".

المناظرة الوطنية السابعة للسياسة بفاس 2007

".... وفي هذا الصدد يعد المخطط الأزرق مبادرة مبتكرة من قبل الدولة لا تقتصر مزاياها على تحقيق الأهداف الكمية المتوخاة فحسب بل إن المقاربة المعتمدة في هذا المخطط الضخم قد فتحت المجال أمام دينامية تلقائية تدل عليها نوعية المشاريع المقترحة التي تقدم بها الفاعلون الخواص كما هو الشأن بالنسبة لمواقع جديدة ومنها كلا اريس وقامودا باي وولد شيكة والداخلة..... ولهذه الغاية فإننا نهيئ بحكومة جلالتنا وبكل الفاعلين والمهنيين لفتح ورش "رؤية 2020" للسياسة المغربية"، وفي هذا السياق ندعو الجميع للعمل على إنهاء انجاز الدراسات المعمقة وتحديد خيارات اعداد التراب ذات الصلة وفتح الحوار بين مختلف المتدخلين قبل سنة 2009 وذلك حتى يتسنى لبلادنا خلال سنة 2010 إبرام العقد - البرنامج الجديد لرؤية 2020 للسياسة المغربية.....".

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

تقديم:

تميزت سنة 2011 بإجازه مجموعة من المشاريع الرائدة من خلال إطلاق العديد من الأوراش في المجال السياحي الذي تراهن عليها المملكة بشكل كبير لتثمين المؤهلات التي تزخر بها. لعل أبرزها إطلاق المخطط الأزرق. ووضع استراتيجية قطاع السياحة (رؤية 2020)، التي تقوم على الاستمرار في جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب.

وتطمح الرؤية الجديدة إلى جعل المغرب في سنة 2020 ضمن قائمة عشرين وجهة سياحية عالميا. واعتباره وجهة مرجعية في مجال التنمية المستدامة في الحوض المتوسطي. من خلال اعتماد نموذج سياحي فريد يوفق بين التنمية المنتظمة والتدبير المسؤول للبيئة واحترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمغرب، ووجهة متوسطة متميزة بالأصالة والمرتكزة على إشعاع الثقافة والتقاليد في أبعادها المرتبطة بحسن الضيافة والانفتاح على الآخرين.

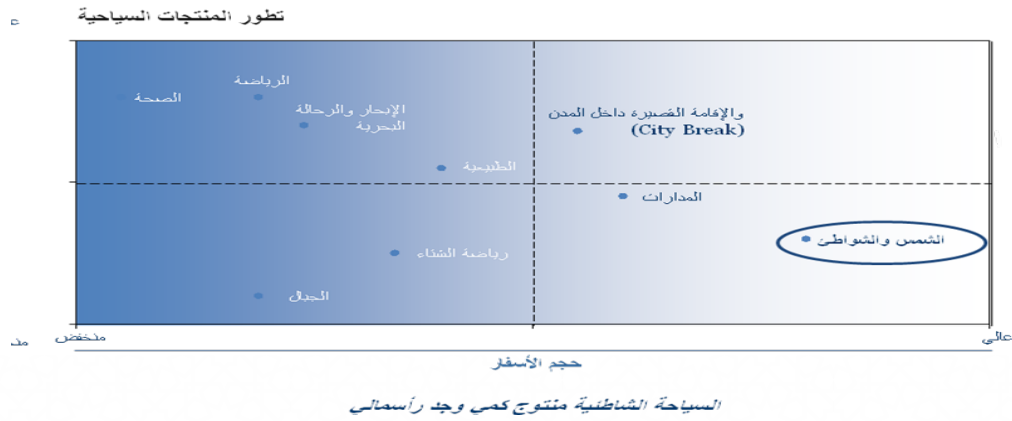
كما تهدف إلى مضاعفة الطاقة الإيوائية الفندقية ووضع روافع من شأنها توجيه الاستثمار السياحي نحو عروض للتنشيط والرياضة والترفيه. وكذلك تثمين التراث الثقافي المغربي المادي واللامادي وخلق بنى تحتية للاستقبال ملائمة ومنح المناطق السياحية التموقع المستهدف.

وبغاية ضمان إشعاع للمؤهلات السياحية الشاطئية تم إدراج فكرة علامة اللواء الأزرق التي ترمز إلى اختيار الشواطئ النظيفة وذات الجودة العالية للاستحمام.

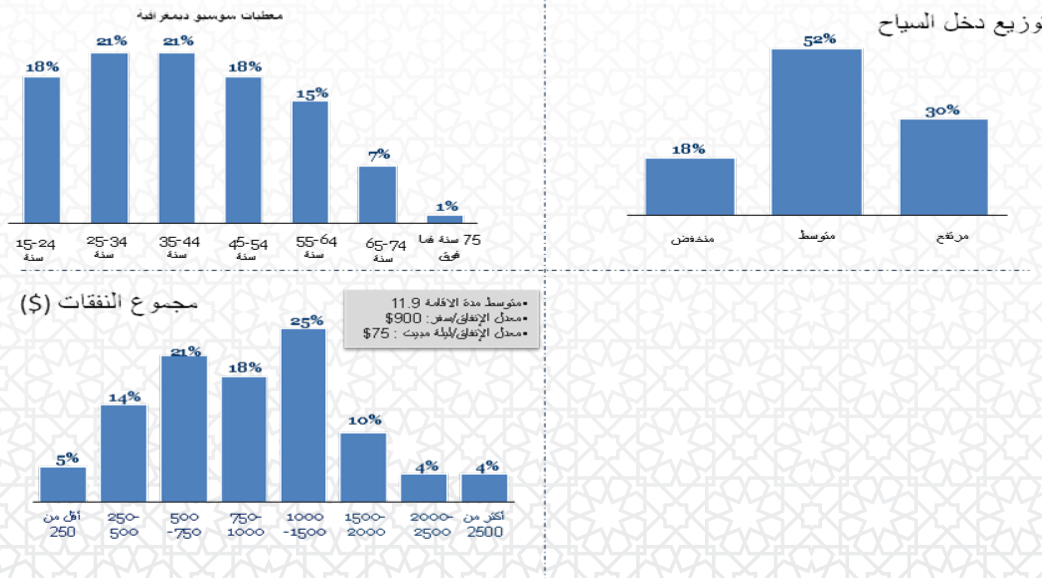
المخطط الأزرق رؤية 2020

تتوفر المملكة المغربية على حوالي 150 شاطئاً موزعة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. حيث تتركز أغلب الشواطئ. ويوجد في الساحل الشاطئي الشمالي لوحده 81 شاطئاً وفي الساحل المتوسطي 42 شاطئاً. أما في الساحل الجنوبي فيوجد 23 شاطئاً. وتعرف شواطئ الجهة الشمالية ترددا كبيرا من قبل المواطنين سواء الذين يقطنون في المنطقة أو القادمين من مدن غير ساحلية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة



وتعتبر الشواطئ المغربية رهان المخطط الأزرق على السياحة الداخلية والخارجية. إذ كان لا بد من استثمار ثروة المناطق الساحلية التي تتوفر عليها المغرب من أجل المساهمة في إعادة تشكيل القطب السياحي، الذي شكل على مدى سنوات مصدرا للدخل الوطني وثاني مصدر لجلب العملة الصعبة، ما فرض على القائمين على السياحة التفكير في صيغة للنهوض بالشواطئ لتصبح مصدر جذب للسياح، ومن هنا اعتمد "المخطط الأزرق" أو ما يعرف برؤية 2020 بغية إنشاء منتجعات ساحلية قادرة على تأهيل الشواطئ والرفي بمستواها لتصبح نقطا سياحية بامتياز.

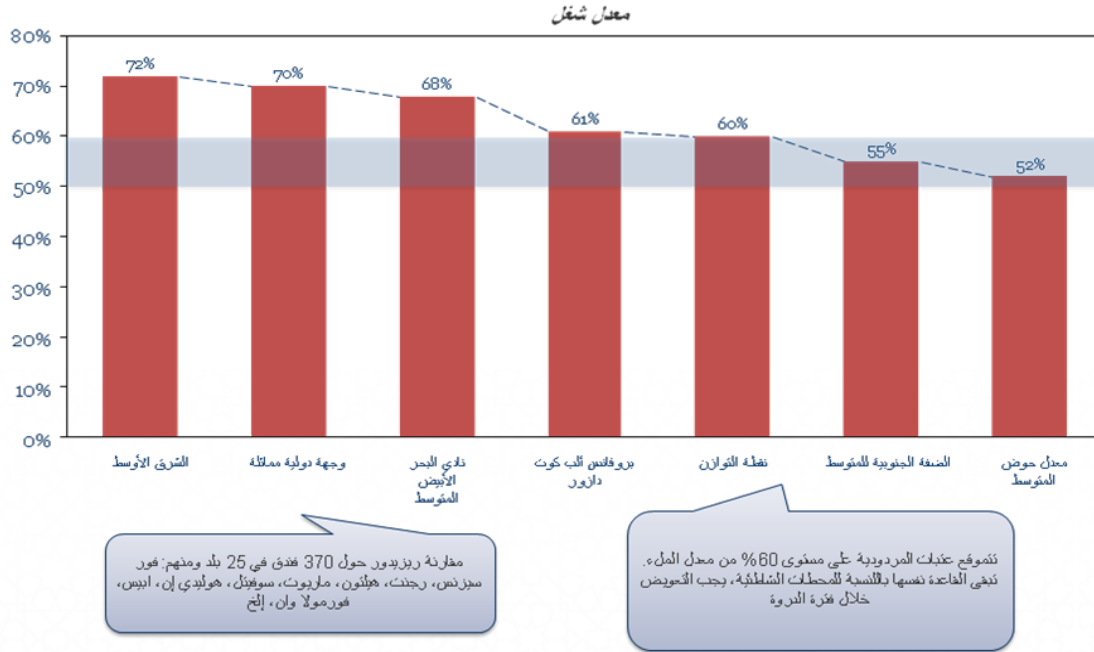


70% من السياح هواة "الشمس والشواطئ" ذوي دخل متوسط أو منخفض ويتكونون أساسا من الأسر

(وزارة السياحة)

وبمقتضى المخطط الأزرق، ارتفعت وتيرة إجاز محطات الاصطياف خصوصا في طنجة (شمال المملكة) وأكادير (الجنوب) والجديدة قرب العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، وارتفعت سرعة تنفيذ المشاريع السياحية في مختلف الشواطئ.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة



معدل الملء المستهدف في حوض المتوسط يتراوح ما بين 50% و70% كمعدل سنوي (وزارة السياحة)

ويرتكز المخطط الأزرق على تحقيق مجموعة من الرهانات والأهداف الإستراتيجية، كما رصدت له العديد من الإمكانيات المالية والمؤسسية لإجاقه .

أولاً: مرتكزات المخطط الأزرق:

يرتكز البرنامج السياحي على مفهوم المحطات الساحلية المندمجة «الذكية». الهادفة إلى خلق عرض مغربي تنافسي على الصعيد الدولي. يهدف في مرحلته الأولى إلى إعادة تموقع واستكمال المحطات وإعطائها موقع تفضيلي مميز ومستدام (التي جرى إطلاقها وهي السعيدية ولكسوسوتاغازوت) وإكمال العرض السياحي بمحطات جديدة من خلال الاعتماد على منطق السوق. إذ سيجري إغناء تموقع هذه المحطات بعروض ترفيهية وترفيهية متنوعة ومكملة للبنى التحتية السياحية الأساسية. كما سيتم اتخاذ حزمة من التدابير المواكبة لدعم هذه التطورات الطموحة، وتغطية مختلف محاور هذه المواقبة (الجمال الجوي، والتسويق، التكوين)، حتى تصبح أكثر جاذبية وتنافسية في أفق بنية تحتية سياحية من الدرجة العالمية في ما يخص الجودة والرفاهية وسهولة الولوج. وفي إطار رغبة المغرب في التموقع ضمن الوجهات العالمية العشرين الكبرى في أفق 2020، نهجت وزارة السياحة مختلف المقاربات لتنويع منتوجه السياحي واستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح. وتشمل رؤية 2020 للسياحة البعد البيئي والتنمية المستدامة لتوظيف الإمكانيات والثروات الطبيعية والثقافية...

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وتعتمد هذه الإستراتيجية على توزيع المغرب إلى ثمان مناطق سياحية:

- الموقع الثري «سوس-الصحراء الأطلسية» الذي يمتد من أكادير ونواحيها (تافراوت/ إموزار/ إداوتنان) إلى العيون وكلميم:

- المغرب المتوسطي والذي يشمل السعيدية، مرشيك و كلا إريس:

- موقع مراكش الأطلسي المتعلق بوجهات مراكش وتوبقال والصويرة:

- مغرب الوسط الوجهة السياحة الثقافية والتاريخية في ظل محاور مواقع فاس ومكناس وإقران وكذا المحطات المألوفة والمتمثلة في:

- رأس الشمال:

- وسط الأطلسي.

- جنوب الأطلسي الكبير ناهيك عن الوجهات البيئية الجميلة من قبيل الموقع الاستثنائي للدخلة:

- الأطلس والوديان المتمحور حول ورزازات، والوديان والواحات والأطلس الكبير.

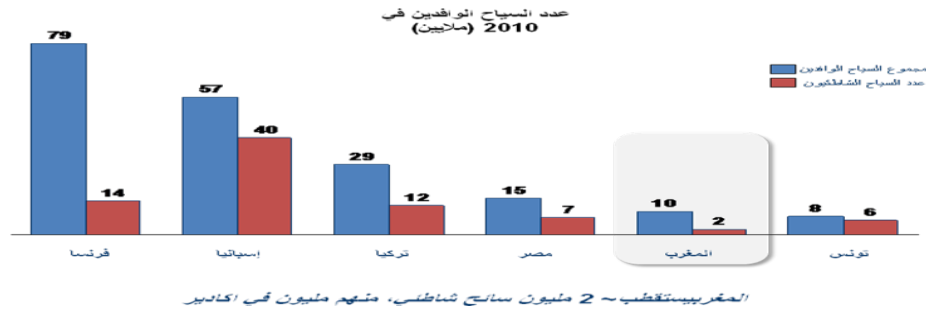
ولتمكين رؤية 2020 من تجاوز بعض العراقيل أحدث الصندوق المغربي للتنمية السياحية من طرف الدولة، لتشجيع الاستثمار الوطني والدولي وذلك بضخ موارد مالية تيسر الاستثمار والمشاريع السياحية الرئيسية والجديدة تصل إلى حدود 24 مليار درهم من التمويل البنكي للمشاريع الإستراتيجية.

وفي السياق ذاته، اعتمدت الوزارة المعنية التنمية المستدامة كخلفية ل6 برامج تهم السياحة الثقافية والشاطئية والطبيعية، مع برامج موازية ترتبط بالمناطق القروية المتميزة... في إطار البرنامج التوسيعي "المخطط الأزرق الموسع"، 6 محطات شاطئية: محطة السعيدية البحر الأبيض المتوسط (713 هكتارا، 17.000 سرير)، مزغان (504 هكتارا - 8000 سرير)، ميناء ليكسوس (461 هكتارا 12.000 - سرير)، الصويرة مוגادور (580 هكتارا - 10.500 سرير)، الشاطئ الأبيض (1000 هكتار - 7100 سرير)، وادي الشبيكة (1500 هكتارا - 10.000 سرير)، وقلعة إريس (400 هكتارا - 7100 سرير) وتغازوت، تشكل محطات حقيقية للنمو تنضاف إلى القطبين السياحيين الدوليين مراكش وأكادير.

ويعد «المخطط الأزرق»، من بين البرامج الإشعاعية التي تؤهل المغرب من التمتع ضمن التنافسية الدولية وكذا برنامج «غرين إيكو/التنمية المستدامة» الذي ينشد تعزيز بعدها الموارد القروية والطبيعية وتأهيل السوسيو اقتصادي

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ج. الاستثمارات في قطاع السياحة والترفيه



ولضمان الاستثمارات الكفيلة بإجراز هذه الإستراتيجية، تم اتخاذ ثلاثة تدابير أساسية تتمثل في:

- إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية، بتمويل مشترك بين الدولة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن المقرر أن يصل غلافه المالي إلى 15 مليار درهم ويكمن الهدف منه في رسملة حوالي 100 مليار درهم، وبتنفيذ من طرف البلدان الصديقة (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت) والمؤسسات المالية وتقديم منح مالية لدعم الاستثمار وتوجيهه نحو مناطق ناهضة أو أقل تنمية، ورصد غلاف بمبلغ 24 مليار درهم من التمويل البنكي للمشاريع، (البنك المغربي للتجارة الخارجية، والتجاري وفابنك، والبنك الشعبي المركزي، والقرض العقاري والسياحي، والشركة العامة)، وتعد المشاريع المرتقبة إستراتيجية بالنسبة إلى "رؤية 2020"؛

- رصد غلاف مالي لـ "رؤية 2010"، فاق 60 مليار درهم، تم توجيه معظمه في "المخطط الأزرق" بالإضافة عروض تمويلية من البنوك التجارية المدعمة لتمويل القطاع؛

- خلق صناديق استثمارية وطنية لدعم نشاط وتنمية المشاريع السياحية ومعالجة مشكل التمويل بالأموال الخاصة. وتتشكل هذه الصناديق المستقبلية لأقتراح شراكة من: ActifInvest, Madaef, H partners, T capital, Saham Hotels؛

- وضع المكتب الوطني المغربي للسياحة (ONMT) ووكالات التنمية السياحية (ADT) استراتيجيات محددة لدعم الخدمات الجوية وزيادة جاذبية المناطق السياحية.

ثانيا: دعائم المخطط الأزرق:

من أجل تأمين الإشراف الاستراتيجي على رؤية 2020 وتعزيز الشرعية المؤسساتية للقطاع وضمان التفعيل الأمثل للاستراتيجيات ومخططات العمل المتعلقة بهذه الرؤية، تم الإعلان عن:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

• تسريع إحداث الهيئة العليا للسياحة في أفق سنة 2015؛

• إحداث لجنة "أزور"، التي ستسهر على تسريع وتيرة إنجاز محطات المخطط الأزرق وصندوق الضمان الخاص بالتمويل البنكي لدعم حاملي المشاريع واعتماد النصوص المتعلقة بإحداث شركات الاستثمار العقاري المسجلة في البورصة ومؤسسات الإيداع الجماعي العقاري؛

• استكمال التفكير في آليات إحداث منح الاستثمار في إطار الميثاق الجديد. وتنسيق وتبسيط الرسوم شبه الضريبية والمحلية وتمديد آجال الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على شراء المنتجات المحلية. ابتداء من العام المقبل؛

• تسريع إحداث صناديق جهوية لتطوير الإنعاش السياحي لتختلف المجالات الترابية؛

• تعميق التفكير في آليات إحداث بطاقة العطل بغرض المساهمة في تحسين ميزانية السفر للسياح المغاربة وسن عطل مدرسية جهوية من أجل إنعاش السياحة الوطنية. ابتداء من الموسم الدراسي 2015/2016؛

• تسريع انبثاق فاعلين مهيكليين على صعيد التوزيع بهدف إطلاق وكالات أسفار وطنية مؤهلة للمشاركة في مجهود تسويق الوجهة المغربية؛

• تعزيز الرأس المال البشري خلال الفترة 2015-2020 بإحداث ونشر ميثاق الموارد البشرية لقطاع السياحة. من أجل إتاحة جاذبية أكبر (تدبير المسارات المهنية، تحفيز الموظفين، الاتفاقيات الجماعية...);

• الإعفاء الضريبي من حقوق الجمارك بالنسبة للتجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع؛

- الإعفاء الضريبي عند اقتناء التجهيزات والآلات الخاصة بالمشروع من المغرب خلال الشهور 24 الأولى لابتداء من بداية نشاط الشركة؛

- الإعفاء الضريبي من حقوق الجمارك لمدة 36 شهراً بالنسبة للأموال والمنتجات المستوردة؛

- الإعفاء الكامل للفنادق من ضريبة الشركات لمجموع رقم المعاملات بالعملية خلال 5 سنوات الأولى لابتداء من أول عملية استقبال للزبناء منجزة بالعملية، وتخفيض بنسبة 17,5% بعد هذه الفترة.

ومن تحديات رؤية 2020 أيضاً مضاعفة حجم القطاع وتنمية الصناعة السياحية على مستوى جميع مناطق المملكة لتحقيق توزيع عادل للثروات. لذا اعتمدت مقاربة تشاركية توجت ببلورة عقود- برامج جهوية ساهم فيها كل المتدخلين والفاعلين مؤسساتيين كانوا أو منتخبين أو فاعلين في القطاع الخاص. وقد تم إنشاء العديد من البنيات لضمان الإشراف المنسجم على الاقتصاد السياحي الجديد.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ثالثا: تنزيل المخطط الأزرق:

منتوج المخطط الأزرق...اثر



اجتمعت لهذا الغرض الهيئة العليا للسياحة، كهيئة وطنية مكلفة بالإشراف على القطاع، في إطار شراكة الدولة والجهات والقطاع الخاص مع تركيز الجهود على أربعة محاور رئيسية:

أ- الجهوية: يتضمن هذا المحور تقسيم التراب الوطني إلى مناطق سياحية كبرى، كالآتي:

• **المنطقة الشمالية:** يدور عرض هذه المنطقة حول السياحة الثقافية والشاطئية حيث يرتقب زيادة الطاقة الاستيعابية لتتجاوز 43000 سرير بحلول عام 2020 فيما سجل عدد السياح 7,2 مليون سائح. وبذلك ستساهم الجهة بـ 7,2 مليار درهم كنتاج سياحي داخلي خام وبخلق 128020 منصب شغل.

• **منطقة المغرب المتوسطي:** يتمحور هذا العرض حول مواقع السعيدية ومرشيك و كالا إيريس. ووفقا للتوقعات الإستراتيجية يرتقب تطوير الطاقة الاستيعابية بحوالي 27300 سرير لتغطية 921000 سائح. كما يتوقع ذر مداخل تقدر بحوالي 6 مليارات درهم. وبذلك ستساهم الجهة بـ 2,7 مليار درهم كنتاج سياحي داخلي خام.

• **المنطقة الأطلسية الوسطى:** تشمل هذه الوجهة الدار البيضاء والرباط و الجديدة. حيث يتمحور عرضها حول سياحة الأعمال و الترفيه، ويرتقب تحقيق طاقة استيعابية تصل إلى 39300 سرير بحلول عام 2020 فيما سيسجل عدد السياح 8,3 مليون سائح. كما يتوقع تحقيق مداخل تقدر بحوالي 1,24 مليار درهم مما سيمكن الجهة من أن تساهم بـ 1,29 مليار درهم كنتاج سياحي داخلي خام.

• **منطقة المغرب الوسطى:** تم تشكيل هذا المجال من منطلق التكامل بين مواقع مكناس وفاس وإفران. حيث

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

يرتقب زيادة الطاقة الاستيعابية لتتجاوز 36000 سرير بحلول عام 2020 فيما يسجل عدد السياح 7,2 مليون سائح إضافة إلى 707000 مسافر محلي. وبذلك ستراهن الجهة على تحقيق مداخل تفوق 19 مليار درهم لتساهم بحوالي 30 مليار درهم كنتاج سياحي داخلي خام.

• **منطقة مراكش و الأطلسي:** تغطي هذه المنطقة كلا من مراكش و توبقال و الصويرة، و يستهدف تحقيق طاقة استيعابية تقدر بحوالي 86000 سرير بحلول عام 2020. فيما سجل عدد السياح 6,3 مليون سائح إضافة إلى 4,1 مليون مسافر محلي. وهذا من شأنه تحقيق مداخل تصل إلى 2,26 مليار درهم.

• **منطقة الأطلس والأودية:** تركز هذه الجهة على القطب السياحي المتمثل في ورزازات والذي يشمل الوديان والواحات والأطلس الكبرى. ويدور عرض هذه المنطقة حول السياحة البيئية والتنمية المستدامة و يرتقب زيادة الطاقة الاستيعابية لتتجاوز 26000 سرير لتلبية طلب حوالي 9,1 مليون سائح إضافة إلى 000.388 مسافر محلي وبذلك تراهن الجهة على تحقيق مداخيل تفوق 13 مليار درهم.

• **المنطقة الأطلسية الجنوبية الكبرى:** ستركز هذه الجهة حول الداخلة وعروض مندمجة للسياحة الطبيعية و الرياضة. وبالتالي، سيتم إنشاء 3800 سرير جديد ما من شأنه خلق عائدات تقدر بحوالي 819 مليون درهم. وبذلك ستساهم الجهة بحوالي 924 مليون درهم كنتاج سياحي داخلي خام وبخلق 5600 منصب شغل.

• **منطقة سوس والصحراء الأطلسية:** ابتداء من أكادير، يغطي هذا المجال كل المناطق الداخلية لتمتد إلى العيون عبر كلميم. وسيتم إنشاء ما يقرب من 1100000 سرير لاستيعاب ما يقرب من 4 ملايين سائح ومليون مسافر محلي وهذا من شأنه تحقيق مداخل تقدر ب 28 مليار درهم. وبذلك ستساهم الجهة ب 4,29 مليار درهم كنتاج سياحي داخلي خام و بخلق 181000 منصب شغل.

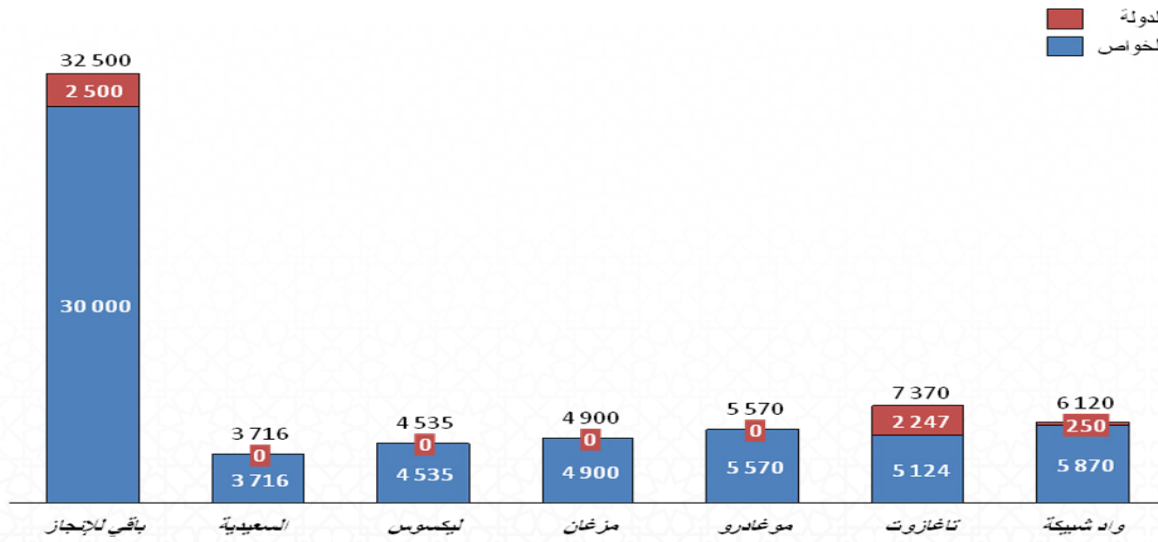
ب - التنوع والاستدامة: يتضمن هذا المحور:

- تسريع الأوراش الإستراتيجية الموجودة (برنامجي AZUR 2020 وبلادي)؛
- تدعيم الاستثمارات الهادفة إلى تهمين التراث و الثقافة (برنامج «التراث والموروث»؛
- تنويع العرض السياحي من منتجات التنشيط الثقافي (برنامج التنشيط والترفيه)؛
- تهمين مجمل الموارد الطبيعية والثقافية (برنامج البيئة و الخضرة)؛
- تشجيع المنتجات السياحية ذات القيمة المضافة العالية (برنامج السياحات ذات الطابع المحلي التي لها قيمة مضافة).

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ج- تمويل الاستثمارات السياحية: يتضمن هذا المحور إنشاء صندوق مغربي للتنمية السياحية يبلغ رأسماله المستهدف حوالي 100 مليار درهم ورصد إعانات لدعم الاستثمار. وتوجيهه إلى المناطق التي تعرف ضعفا في مؤشرات التنمية وكذا تعبئة 24 مليار درهم من التمويل البنكي لدعم المشاريع الإستراتيجية في إطار رؤية 2020.

حصيلة المخطط الأزرق...وضعية استثمارات الدولة والخواص



د- التكوين: يتضمن هذا المحور إنشاء مدرسة للامتياز في مجال التدبير الفندقي بمشاركة مع المدرسة الفندقية بلوزان وإنشاء مركز للبحث والتنمية السياحية المستدامة، وبشراكة مع جامعتي "هارفرد" و"تورونتو". إن رؤية 2010 حددت عدة أهداف منها استقطاب عشرة ملايين سائح ورفع الطاقة الإيوائية من 97 ألف سرير إلى 230 ألف وتوفير 600 ألف منصب شغل جديد ورفع المداخيل إلى 48 ألف درهم.

وبجرد الاجازات بين 2001 و2010، تبين نتائج ايجابية على العموم بلغت معدل 93 في المائة بانتقال السياح الوافدين من 4.4 مليون إلى 9.3 مليون وبلغ 46 مليار درهم من المداخيل، فضلا عن سياسة الأجواء المفتوحة حيث كان المغرب أول بلد يوقع سنة 2005 هذا الاتفاق مع أوروبا والذي أعطى نقلة مغايرة لخدمات النقل الجوي وتقريب الوجهات السياحية الرئيسية.

أما مجال التكوين، فقد تعزز بـ 12 ألف و 300 شخص مقابل 2000 عند انطلاقة المخطط الأزرق، موازاة مع إحداث ركائز تتبع كالمجالس الجهوية للسياحة ومرصد السياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية لتطوير وتوجيه العرض السياحي وتتبع المشاريع الكبرى وعقد مناظرات السياحة.

وعلى مستوى الإخفاقات، فإن رؤية 2010 سعت إلى تحقيق 70 في المائة من نسبة الملء تحقق منها فقط 50 في

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المائة، فيما وقفت ليالي المبيت عند 18 مليون ليلة بدل مليون المحددة. وبدورها لم تصل الطاقة الإيوائية للهدف المنشود، حيث سجلت 170 ألف سرير عوض 230 ألف.

وقد ربط مهنيا القطاع الإخفاقات بمسألة الحكامة، بمعنى غياب آليات وهياكل مؤسسية للتوجيه والتنزيل. وإن منطق الاستمرارية يحتم معالجة نقط الضعف خاصة على مستوى الموارد البشرية والتركيز على السياحة الثقافية، وتعزيز مكانة المغرب في الفضاء المتوسطي وجعله ضمن قائمة العشرين وجهة الأكثر استقطابا عالميا.

رابعا: دعائم موازية لإخراح المخطط الأزرق:

من أجل تعزيز تنافسية القطاع السياحي من خلال المخطط الأزرق تم اعتماد عدة دعائم، منها:

- **تنويع الزبناء عبر الانفتاح على الأسواق الناشئة** وتطوير السياحة الداخلية إلى جانب تعزيز موقعه بالأسواق التقليدية الأوروبية، ودعم مكتسبات المغرب بالأسواق العربية واستكشاف الأسواق الناشئة، خاصة البرازيل وروسيا والهند والصين.

- **تحديث قنوات ترويج العرض السياحي**، يظل تحقيق أهداف "رؤية 2020" من حيث توسيع وتنويع الزبناء رهنا بتحديث قنوات توزيع وترويج العرض السياحي الوطني، ومن بين الأدوات التي يمكن استغلالها في هذا الإطار نذكر الإنترنت والهواتف الذكية التي أصبح إدماجها في استراتيجيات الترويج ضرورة ملحة بالنسبة للفاعلين السياحيين. وعلى صعيد آخر من الأنسب تعويض الحملات الإشهارية ذات الطابع العام والنمطي بأخرى تأخذ بعين الاعتبار نوعية وميولات الزبناء المستهدفين (العناية التي توليها الدولة للترويج السياحي عبر تعزيز ميزانية المكتب الوطني للسياحة، حيث تم رفعها بنسبة 12 % سنة 2013 لتصل إلى 336 مليون درهم).

- **التزام الحكومة بمواكبة المشاريع الهيكلية المبرمجة في إطار "رؤية 2020"** في إطار دعمها للقطاع السياحي رصدت الدولة ميزانية هامة للوزارة الوصية، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بنسبة 33 % سنة 2013 لتبلغ 820 مليون درهم. ومن جهة ثانية تساهم الدولة في تمويل الصندوق الوطني لمؤشرات الصمود وطبيعة التحديات للتنمية السياحية بشراكة مع صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن المتوقع أن تصل الرساميل التي سيتم ضخها إلى 15 مليار درهم في أفق 2020 لدعم الاستثمار السياحي.

ويتجلى كذلك دعم الدولة للقطاع السياحي في إحداث آليات لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة بالقطاع. ويتعلق الأمر بكل من:

■ «مساندة السياحة» و«امتياز السياحة»، واللتين تم إحداثهما في نونبر 2012، وقد تم تخصيص مبلغ 420

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

مليون درهم في إطار الآلية الأولى لمواكبة أزيد من 600 مقبولة صغرى ومتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

■ أما الآلية الثانية، فقد سطر لها هدف دعم المقاولات السياحية التي تتميز بإمكانات نمو هامة وذلك بغرض الرفع من رقم معاملاتها وإحداث المزيد من مناصب الشغل، ومن جهة تهدف إلى إعادة تفعيل آلية -RENO VOTEL للمساعدة على تحديث 60 أخرى.

وفي يوليوز 2012، تم توقيع اتفاقية المقاولات السياحية، حيث بلغ المبلغ المرصود لهذا الغرض 500 مليون درهم، وبالإضافة إلى ذلك تضاعفت النفقات الضريبية المخصصة للقطاع السياحي خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و2012 لتصل إلى 446 مليون درهم، وبالموازاة مع ذلك، تحتل تعبئة العقار العمومي مكانة هامة ضمن آلية دعم قطاع السياحة بالمغرب حيث تم تفويت 236.8 هكتارا من الأراضي لصالح 150 مشروعا للاستثمار السياحي، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2011.

- **استدامة تمويل المشاريع السياحية بفضل التزام النظام البنكي وتعبئة رؤوس الأموال الأجنبية:** يتجلى انخراط البنوك في مواكبة "رؤية 2020" في التزامهم بتعبئة 24 مليار درهم لتمويل المشاريع الهيكلية التي تمت برمجتها في مختلف الجهات السياحية للمملكة، ومن جهتها تشكل رؤوس الأموال الأجنبية وسيلة واعدة لضمان استدامة تمويل هذه المشاريع حيث يبقى القطاع السياحي من بين القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب، ففي الفترة الممتدة ما بين 2005 و2012 تمكن القطاع من جذب 40 مليار درهم من هذه الاستثمارات، أي ما يمثل 18% من الاستثمارات الموجهة للمغرب، مما أهله لاحتلال المركز الثاني مباشرة وراء القطاع العقاري (22%).

- **تصميم نظام حكامه مبني على التعاقد بين الدولة والجهات:** يرمي نظام الحكامة المعتمد إلى مواكبة "رؤية 2020" في إطار تشاركي وتعاقدية يتجسد من خلال برنامج عقد وطني يحدد ضوابط التدبير الاستراتيجي للرؤية وبرامج عقود جهوية يوطر تنفيذها على الصعيد الجهوي، ومن بين الإجراءات الرئيسية الأخرى المتعلقة بنظام الحكامة هناك إحداث المجلس الوطني للسياحة ووكالات التنمية السياحية كهيئة عليا تجمع الدولة بالجهات وبالقطاع الخاص وتضطلع بمهمة القيادة الاستراتيجية لرؤية 2020 عبر تتبع تنفيذها وتقييم انسجامها والتنسيق بين مختلف الفاعلين، ويعمل هذا المجلس في تكامل مع وكالات التنمية السياحية التي تتولى على مستوى جهاتها السياحية مهمة التنفيذ العملي للاستراتيجيات الترابية المنبثقة عن "رؤية 2020"، وفي انتظار تفعيل نظام الحكامة تم توقيع العديد من برامج العقود الجهوية المتعلقة على الخصوص، بجهات سوس-ماس-درعة وطنجة-طوان والشاوية-وردغة والغرب-الشراردة-بني حسن وواد الذهب-الكويرة.

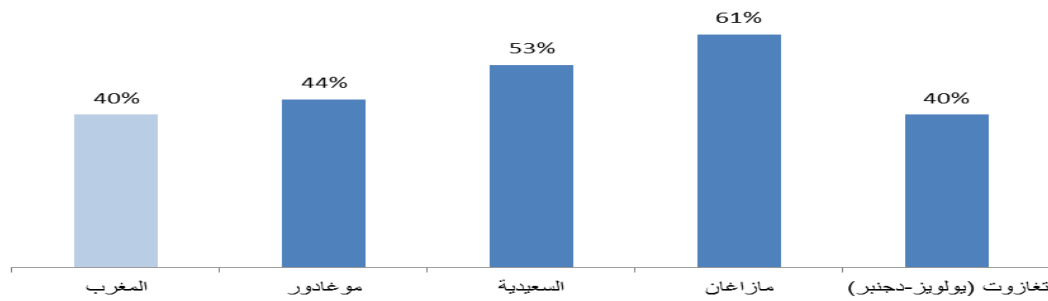
مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

خامسا: النتائج الجزئية للمخطط وتحدد رؤية 2020

وفي سياق عرض النتائج الإجمالية بالقطاع السياحي، قدّم وزير السياحة في 02 ماي 2016 أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين حصيلة سنة 2015، وتضمّن عرضه جردا لإنجازات الوزارة خلال فترة 2010-2015 وتقديمها لأوراش رؤية 2020. والذي ركّز على التموقع المتميز لوجهة المغرب وبمناعة القطاع السياحي ببلادنا على الرغم من الظرفية الاقتصادية العالمية المضطربة والسياق الجيو-سياسي الجهوي غير المستقر. حيث عرف عدد السياح الوافدين بمراكز الحدود نموا سنويا يقدر بـ 2 في المائة ما بين 2010 و 2015 (10,18 مليون سائح سنة 2015)، وارتفع العدد الإجمالي لليالي المبيت بنسبة 2 في المائة خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات 2010 و 2015.

1. نتائج إجمالية⁶⁴:

معدل الملء سنة 2015



حصيلة المنتوج الشاطئي المخطط الأزرق 2010 ... المخطط 2020

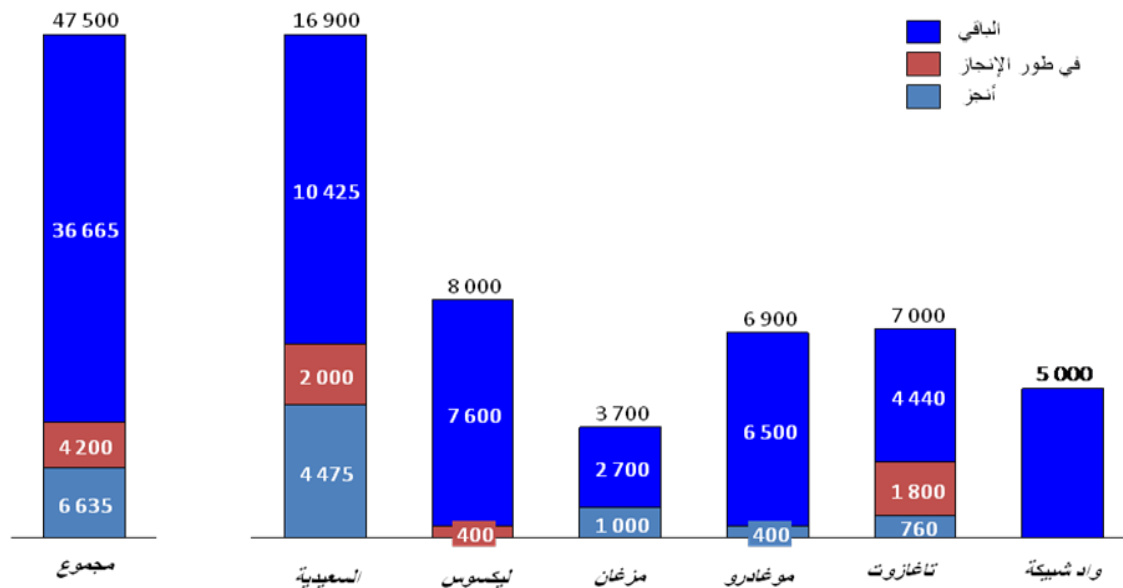
رؤية 2010	
■ عقار متوفر ■ استراتيجية معدة (الموقع، الديناميكية العامة، التكوين، الإجماع، النقل الجوي، ...)	
■ ضعف انخراط الخواص في التنمية؛ ■ تموقع غير ملائم للمحطات.	
رؤية 2020	
■ إعادة تموقع كل محطة حسب الطلب؛ ■ تحسين الربحية بضخ موارد مالية خاصة FMDT et CDG ■ خلق صندوق الضمان لمواكبة تمويل إنشاء الفنادق (شراكة مع البنوك): ضمان 50% من المديونية. ■ التثمين السياحي للمجالات الخلفية (منتوج طبيعي، ثقافي، منتوج خليط)	
■ عقار غير مقبول SMIT (حمل الخواص لمخاطر التنمية) ■ عدم خلق حافز للاستثمار من طرف وزارة المالية ■ ضعف انخراط الخواص في التنمية: منتوج غير جذاب للمستثمرين (الشكالية الربحية، ضعف هامش الاستغلال، نظام ضريبي غير ملائم، إلخ.) ■ عدم اعتماد SMIT «كشباك وحيد (على غرار مارتشيكا، وكالة أبي رقراق، والوكالة الخاصة لطنجة المتوسط والمناطق الحرة، إلخ.)	

64- نتائج مستخلصة من عرض السيد وزير السياحة أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المؤشرات	2014	2015	تباين 15/14
عدد ليالي المبيت الإجمالية بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة بمحطات المخطط الأزرق	523 919	571 405	9%
متوسط مدة الإقامة (بالليالي)	3,8	3,16	-17%
معدل الملء	55%	54%	-1 نقطة
عائدات السفر بالعملة الصعبة (بملايين الدرهم)	452	459	2%

حصيلة المخطط الأزرق...وضعية الطاقة الإيوائية



وبالنسبة لنتائج القطاع خلال الثلاثة أشهر الأولى لسنة 2016، فقد بلغ عدد السياح الوافدين 1.935693 سائح بانخفاض طفيف ب 0.5%. كما تمثل عائدات السياحة بالعملة الصعبة 42% من صادرات الخدمات (358,6 مليار درهم ما بين 2011 و2015)، ويساهم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بشكل إيجابي في الاقتصاد الوطني (بارتفاع بنسبة 3.8 في المائة سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2015). علاوة على دور القطاع في خلق مناصب الشغل حيث تمثل حصة الشغل المباشر لقطاع السياحة نسبة 4.7 في المائة في الحجم الإجمالي للتشغيل.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وبالنسبة لأهم إنجازات سنة 2015 فيما يتعلق بالمنتوج، أبرز السيد الوزير التقدم الملموس في إنجاز محطتي بلادي في كل من مهدية، وإيمي ودار (بنيات الترفيه، والإقامات الفندقية ..)، وافتتاح وحدة فندقية بتغازوت (فندق الغولف، 400 سرير) بالإضافة إلى افتتاح المشروع الترفيهي لسندباد بمدينة الدار البيضاء وافتتاح حديقة التماسيح والعجلة الكبيرة بأكادير.

وبالنسبة للتسويق والتوزيع، فقد تم تنظيم حملات تواصلية همت فرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وبولندا وجمهورية التشيك والشرق الأوسط، وما يقارب 100 شراكة و22 ورشة استكشافية للمهنيين بالإضافة إلى مشاركة المغرب في 88 معرض سياحي. والتعاقد على قرابة 3 ملايين مقعد مع 12 شركة طيران وافتتاح خطوط جوية جديدة.

أما فيما يخص السياحة الداخلية، فقد تم اعتماد جدولة جهوية للعطل المدرسية بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني مع تقسيم الجهات إلى ثلاثة أقطاب (دخلت حيز التنفيذ منذ بداية سنة 2016).

وفيما يتعلق بالاستدامة، فتم إعداد دفاتر حملات يؤطر استغلال الخيمات المتنقلة والرياضات الميكانيكية ووضع برنامج تواصل حول نظام رصد الاستدامة في المنطقة النموذجية، بالإضافة إلى تنظيم الدورة الأولى للندوة الوطنية للسياحة المستدامة والمسؤولة في يناير 2016 وتوزيع الجوائز المتعلقة بالسياحة المستدامة.

وفي إطار التنافسية ومن أجل رفع وتيرة الإستفادة من برامج الدعم، تم إطلاق مبادرة لتحفيز 100 مقالة سياحية (الإيواء السياحي، وكالات الأسفار، النقل السياحي الطرقي) للإستفادة من آليات الدعم "رينوفوتيل 3" و"مساندة سياحة"، علاوة على تدارس مع وزارة المالية لبرنامج تمويل "مساندة سياحة" للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة ومدّها بالإمكانيات اللازمة لضمان استمرارية البرنامج.

وفيما يخص تحديث وتهيئة القوانين المنظمة للمهن السياحية وتحسين تأطير النشاط السياحي، فقد تمت المصادقة على القانون رقم 80-14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وبأشكال الإيواء السياحي الأخرى. وكذلك المصادقة على المرسوم التطبيقي للقانون 12-05 المنظم لمهنة الإرشاد السياحي، وتم إعداد دليل للاستثمار في قطاع النقل السياحي الطرقي وتنظيم قوافل التنافسية في شهر شتنبر حول موضوع السياحة الإلكترونية بمشاركة 126 مقالة.

وبخصوص تطوير الرأس المال البشري، تم إحداث 4 مراكز لتدبير المسار المهني والإدماج والتكوين في تخصص إدارة المقولة السياحية، وإحداث 4 مؤسسات للتميز في التكوين الفندقي والسياحي بمراكش وأكادير والمحمدية وفاس. إلى جانب إحداث المسار المهني في الإعدادي بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين (مراكش وفاس في شعبتي الطبخ والمطعمة) وشعبة في الإجازة المهنية "تدبير هندسة المطاعم" وشعبة ماستر في "مرشد المدن والمدارات

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السياحية" لمصاحبة برنامج إصلاح مهن الإرشاد السياحي وكذا الباكالوريا المهنية بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بكل من مراكش وفا س.

أما فيما يتعلق بالحكمة، فقد تم إحداث المجلس الوطني للسياحة، وذلك تطبيقا لمقتضيات برنامج العقدة الوطني رؤية 2020، الموقع أمام أنظار جلالة الملك محمد السادس يوم في 30 نوفمبر 2010، كما تم الشروع في إعادة هيكلة المصالح الخارجية للوزارة أخذا بعين الاعتبار التقسيم الترابي الجهوي الجديد للمملكة والاختصاصات الجديدة للجماعات الترابية. وتتواصل المشاورات مع الشركاء المعنيين في شأن إحداث وكالات التنمية السياحية.

تقدم رؤية 2020 (2011 – 2015)

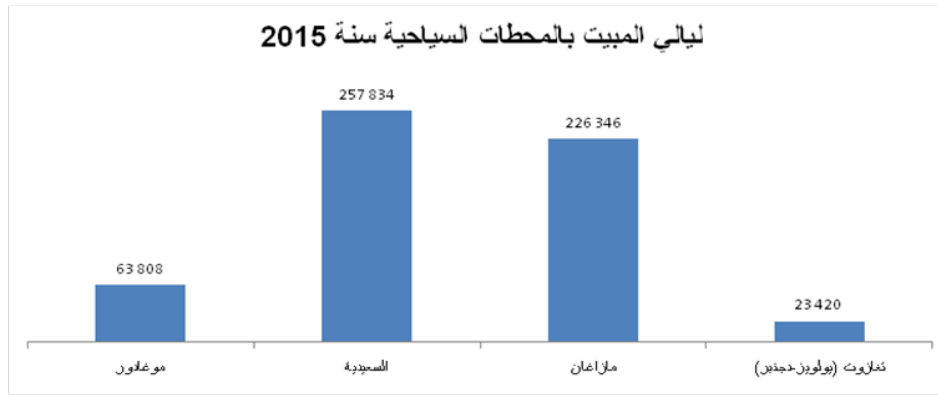
المؤشرات	2010	2015*	النمو (2010-2015)*	توقعات 2016	النمو المرتقب 2016-2015
عدد الوافدين (بالملايين)	9,3	10,17	10%	10,3	1,8%
الإيرادات بالعملة (مليار درهم)	56,4	59	5%	60	2%
الطاقة الإيوائية الإجمالية (سرير)	177 000	231 500	31%	241 000	4%
عدد مناصب الشغل	450 000	510 000	13%	520 000	2%

وكشف وزير السياحة خلال مؤتمر حول السياحة في 29 مارس 2015 بمدينة أكادير، أن المغرب يحقق رقم معاملات يفوق 117 مليار درهم (11.8 مليار دولار) سنويا في قطاع السياحة بطاقة استيعابية تصل إلى 300 ألف سرير، وأن معدل النمو السياحي في البلاد لا يتجاوز 10 % برهان جذب 20 مليون سائح أجنبي بحلول عام 2020. معتبرا ببطء الاستثمارات في قطاع السياحة بوجهة أكادير كباقي المدن الساحلية السياحية على الرغم من وجود مؤهلات طبيعية وإمكانات كبيرة، بسبب تقادم المنتجات السياحية وتراجع جاذبيتها السياحية. بالإضافة إلى تقلص وانحسار الخطوط الجوية التي تربطها بكبريات العواصم العالمية وضعف الإعتمادات المالية الخاصة بترويج وتسويق المنطقة دوليا، مما أدى إلى توقف 12 مشروعا استثماريا سياحيا بطاقة استيعابية بكلفة مالية تبلغ 27.5 مليون درهم (2.8 مليار دولار).

وتم إطلاق دراسة لتقييم منتصف فترة إستراتيجية في فبراير 2016 من طرف وزارة السياحة وذلك من أجل تنمية السياحة "رؤية 2020"، برئاسة وزير السياحة وبحضور رئيس مرصد السياحة ومثلي الكونفدرالية الوطنية للسياحة وجمعيات مهنية وخبراء المكتب الدولي الاستشاري المكلف بالدراسة Boston Consulting Group (BCG)، تم التركيز على أهمية استحضار نتائج الدراسات السابقة ورؤية السياحة السابقة وكذا على ضرورة تبني قيادة مشتركة لهذا التقييم المنتصفي والمبرمج في إطار رؤية 2020، بهدف:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- رصد مدى تقدم مختلف أورش الرؤية السياحية ووقعها على الصناعة السياحية الوطنية. بالنظر إلى السياق العالمي والتقلبات الكبرى للوضع الجيواستراتيجي وتداعياته على صناعة السياحة العالمية وكذا تطور بنية الأسواق السياحية المتسمة بتحديات وطرق جديدة للتواصل عبر التكنولوجيا الرقمية.
- بلورة روافع جديدة لتنمية العرض والطلب السياحي من أجل تشخيص نقط التعثر التي تم تشخيصها على امتداد سلسلة القيم السياحية واقتراح سيناريوهات للتقويم من خلال مخطط يخص فترة للتسريع 2016-2020.
- تحليل ناجع للنتائج ومخطط عمل إصلاحي.



✓ مجموع ليالي المبيت بالمحطات السياحية سنة 2015 هو 85,571,408 في المائة منها تم تحقيقها في محطتي مازاغان والسعيدية
✓ 33 في المائة من ليالي المبيت المسجلة في المحطات السياحية تم تحقيقها من طرف السياح المقيمين

وارتكز تقييم المنتصف لرؤية 2020 حول تحليل التقدم المسجل خلال فترة 2011-2015 بالمقارنة مع النتائج المسطرة. وتشخيص وتقييم منهجيات وخطوات وإجراءات مواكبة لتفعيل أورش/برامج رؤية 2020. وتحليل التوجهات العالمية لقطاع السياحة وللطلب المرتبط به وكذا للعرض والمنافسة في أفق 2020. وتم اقتراح سيناريوهات إصلاحية لرؤية 2020 عبر بلورة مخطط للتسريع قصير الأمد 2016-2020 ومخطط مهيكلي يكرس مكانة قطاع السياحة كرافعة مهمة للتنمية الجهوية.

فعلى مستوى التمويل: تم التوقيع في بداية سنة (2016) بالرباط، على مذكرة تفاهم تقضي بإنشاء صندوق لضمان المشاريع السياحية. وذلك في إطار إنجاز مشاريع التنمية ودعم الاستثمار السياحي لرؤية 2020. من طرف وزير الاقتصاد والمالية ووزير السياحة ورئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب والمدير العام لصندوق الضمان المركزي ورئيس المجلس الإداري للشركة المغربية للهندسة السياحية. أفرزت عن وضع آلية لضمان القروض البنكية

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الممنوحة لأنجاز مشاريع الإيواء/أو التنشيط السياحي ذي الحجم المتوسط والكبير وضمان القروض البنكية على المدى المتوسط والطويل للمقاولات السياحية.

وتقدر ميزانية هذا الصندوق الموجه بالخصوص للمشاريع السياحية للمخطط الأزرق (السياحة الشاطئية) لفترة 2015-2020 ب 400 مليون درهم للفترة الممتدة ما بين 2016 و2020، وتتم تغطية المبالغ في حدود 300 مليون درهم من طرف الدولة و100 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيمكن هذا الصندوق الذي يأتي لاستكمال الهندسة الإجمالية للموارد المالية المملوكة على شكل صناديق خالصة وديون بنكية أنشأت منذ انطلاق رؤية 2020، من إعطاء زخم جديد للمشاريع الصاعدة التي لم يتم إنجازها بعد.

ومن أجل مواكبة تنمية محطات المغرب الأزرق، فإن الحصة المخصصة للمشاريع المبرمجة في إطار المحطات الشاطئية لهذا المخطط أكثر جاذبية، بنسبة تصل إلى 60 في المائة في مقابل 50 بالمائة بالنسبة للمشاريع التي لا تدخل في هذا الإطار. وهكذا تسعى هذه الآلية من حل إشكالية ديون البنوك من خلال تقاسم المخاطر التي تحملها هذه الأخيرة بسقف يصل إلى حدود 50 مليون درهم بالنسبة للمشروع و350 مليون درهم بالنسبة للمحطة في حالة عدم التزام المستثمر. وذلك استكمالاً لعرض الضمان الذي يمنحه "صندوق الضمان للمقاولات الصغرى والمتوسطة" الذي يستهدف المشاريع التي يقل حجمها عن سقف التزام ب 10 مليون درهم للمشروع.

وستمكن هذه الآلية على المدى المتوسط والبعيد من التقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التي تمنح المزيد من القروض ومن إعطاء دينامية للتشغيل بخلق مناصب الشغل (نحو 20 ألف منصب شغل من ضمنها 10 آلاف منصب شغل مباشر). وتتضمن المذكرة إنشاء لجنة للتتبع تضم ممثلين عن وزارتي الاقتصاد والمالية والسياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية والمجموعة المهنية لبنوك المغرب وصندوق الضمان المركزي من أجل تفعيل هذه الآلية. ويتوجب على المقاولات الراغبة في الاستفادة من هذه الآلية أن تكون:

- خاضعة للقانون المغربي؛

- أن تقدم برنامجاً مالياً ناجحاً للاستثمار لإنشاء مؤسسة الإيواء طبقاً لمقتضيات قانون 61.00 المتعلق بالمؤسسات السياحية (باستثناء الإقامة العقارية للترويج السياحي أو مؤسسة التنشيط السياحي)؛

- تقديم طلب الضمان قبل نهاية يناير 2020.

لكن الملاحظ أنه في ظل غياب آلية للضمان مكيفة مع المشاريع السياحية الإستراتيجية التي يتجاوز معدل استثماراتها 100 مليون درهم، واصلت البنوك النظر إلى المشاريع السياحية باعتبارها محفوفة بالمخاطر وعلى الخصوص مشاريع التنشيط ومشاريع الإقامة بالوجهات الصاعدة التي تشكل المحطات الشاطئية أحد مكوناتها.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

مع فرصة إعطاء صندوق الضمان الثقة للبنوك والمستثمرين حول انخراطهم بمشاريع المحطات الشاطئية. وتسعى الوزارة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية لإنشاء آلية ترمي إلى دعم الاستثمار السياحي وتوجيهه نحو الأراضي الأقل تنمية أو الصاعدة وكذا نحو الفرص الجديدة للتنمية (تمنح الاستثمارات مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر التي يتوجس منها المستثمرون بالنسبة لكل منطقة وكل منتج).

أما على مستوى الموارد البشرية: وقعت كل من المنظمة الدولية للتمويل (IFC) أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي ووزارة السياحة ومرصد السياحة بتاريخ 28 يناير 2014 على اتفاقية شراكة من أجل تعزيز آفاق تشغيل الشباب بالمغرب. وذلك في إطار مبادرة التكوين من أجل التشغيل للشباب العربي (E4E) التابعة للمنظمة الدولية للتمويل IFC والذي تم إطلاقه سنة 2011 بمصر والأردن وتونس ثم المغرب. ويعتمد هذا البرنامج على شراكات بين القطاعين العام والخاص لمنح الشباب التكوين والمهارات الأساسية، استجابة لمتطلبات المقاولات.

وفي هذا الإطار، ستوفر المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) الاستشارة والخبرة لكل من الوزارة ومرصد السياحة من أجل مساعدة الشباب على إيجاد العمل، وذلك بخلق آليات خاصة بالتشغيل والمهن بالمرصد وكذا بلورة برنامج يعمل على تحسين منظومة التكوين في القطاع السياحي. ولتعزيز نموه يتوجب على القطاع تكوين ما يوازي 130.000 شاب في مختلف مهن السياحة لتكريس النمو الذي يعرفه القطاع وتقليص التفاوت بين التكوينات المقدمة واحتياجات المقاولات المشغلة.

وللتذكير، ينجز هذا المشروع بفضل دعم خاص من طرف البنك الإسلامي والحكومة الهولندية والكتابة العامة للشؤون الاقتصادية السويسري .

الرفع من أداء المكتب الوطني للسياحة على ضوء ملاحظات التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات

في إطار ممارسته للاختصاص الموكل إليه بمقتضى الدستور والقانون، والذي يتوخى مراقبة حسن صرف الأموال العمومية وفق أهداف محددة مركزة على النتائج، نشر المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 1 أبريل 2015، مضامين التقرير السنوي المفصل والمتعلق بأنشطة المحاكم المالية برسم عام 2013، الذي رفعه رئيس المجلس الأعلى للحسابات، إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس..

ورصد قضاة المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الاختلالات التي طبعت تسيير المكتب المغربي للسياحة الذي يتولى مهمة الترويج للمنتوج السياحي المغربي داخل وخارج أرض الوطن، أهمها:

1 _ قصور إستراتيجيته: التي ارتكزت أساسا على اعتبارات القرب من الأسواق المصدرة عوض معيار النفقات السياحية، مشيرا إلى أن الأسواق التي يعتبرها المكتب أولوية (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) لا تمثل سوى 21% من مجمل النفقات للدول العشر الأولى في ترتيب المنظمة الدولية للسياحة، أي ما يعادل 430 مليار دولار مثله

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

بذلك 47% من السوق العالمي.

وقد أسفرت المعايير السالفة الذكر عن تموقع المغرب في ثلاثة أنواع من الأسواق سنة 2004. وهي الأسواق الإستراتيجية وتشمل فرنسا واسبانيا والبرتغال وألمانيا والمملكة المتحدة. والأسواق المستقبلية والمتمثلة في إيطاليا وسويسرا والدول الاسكندنافية والبنيلوكس والشرق الأوسط. وأخيرا الأسواق ذات الطابع التكتيكي (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا). وقد حظيت الأسواق الإستراتيجية. حسب التقرير. بنسبة ثمانين في المائة من توقعات ميزانية الإنعاش مقابل 16 و 4 في المائة لكل من الأسواق المستقبلية والأسواق التكتيكية.

وأشار إلى أن تموقع المغرب في هذه الأسواق عرف عدة مراجعات دون توثيق لذلك ودون الارتكاز على خاليل للأسواق من شأنها تفسير التغيرات التي قد تكون طرأت على مستوى هذه الأسواق. وهو ما يدل على "عدم الوضوح فيما يتعلق بخيارات تموقع المغرب وعلى غياب عمليات متسلسلة من شأنها المساعدة على تحديد أهداف يمكن تحقيقها وتخصيص الإمكانيات المادية والبشرية لذلك. وكذا تحديد المهام الدقيقة المنوطة بكل متدخل على مستوى المكتب وكذا فروعه بالخارج". حسب ما ورد في تقرير المجلس.

وبالموازاة مع إعادة تصنيف الأسواق المستهدفة. تخلق المكتب عن منطق تخصيص الموارد للأسواق بالنظر لتموقعها الاستراتيجي. وفي هذا الصدد يقول التقرير: "انتقل المكتب من وضع أولويات إستراتيجية لاختيار الأسواق وتخصيصها بنسب من ميزانية الإنعاش إلى إعادة الاعتبار لهذه الأسواق بالنظر إلى الأنشطة التي يعتزم القيام بها. دون الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على مستوى مخصصات الميزانية وكذا التوازن بين قنوات التواصل المتصلة بالمستهلكين ومهنيي السفر ووسائل الإعلام بالكيفية التي تتناسب مع خصوصيات كل سوق.

إضافة إلى أن البيئة الجديدة لتوزيع السفر لم تؤد إلى تغير حقيقي على مستوى تسويق المغرب كوجهة سياحية.

2- غياب التجديد في وسائل التكنولوجيا المستعملة في عملية الترويج السياحي. إذ أن موقع المكتب على الانترنت المحدث سنة 2008 الاستعمال الوحيد للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات رغم كونه لا يستغل نظاما لتدبير العلاقة مع الزبون بسبب عدم التقاطه لأسماء وعناوين واهتمامات الزوار.

وتبعاً لذلك. يوصي المجلس الأعلى للحسابات ب:

1- إعطاء الأولوية اللازمة للأنشطة المتعلقة بدراسة الأسواق من طرف المكتب. حتى تكون في مستوى رهانات رؤية 2020:

2- إضفاء الطابع الرسمي على مسلك صنع القرار قصد إرساء مبادئ المسائلة والتقارير:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

3- تجاوز التأخير الذي يطبع إصدار مجموع الوثائق الإستراتيجية المتعلقة بتفعيل رؤية 2020، خاصة منها مخططات العمل التسويقي والاستمرار في الحفاظ على مكتسبات السياحة المغربية بالأسواق التقليدية، مع اغتنام الفرص التي تتيحها الأسواق الناشئة من أجل تحديد تموقع للمغرب فيها وكذلك تطوير قطاعات أخرى من السوق السياحية، كالمغاربة المقيمين بالخارج والسياحة الداخلية وسياحة الاجتماعات والأعمال والسياحة الثقافية؛

4- تطوير العلامة التجارية للوجهات وتعزيز مقوماتها واستكشاف السبل لتثمين العلامة التجارية للمغرب كوجهة سياحية؛

5- ضمان تموقع ثابت على مستوى مختلف الأسواق على المدى المتوسط بالاستناد إلى دراسات تسويقية والسهر على ضمان احترام الاختيارات المبرمجة المرتبطة بالوسائل المتاحة وآليات التتبع والتقييم.

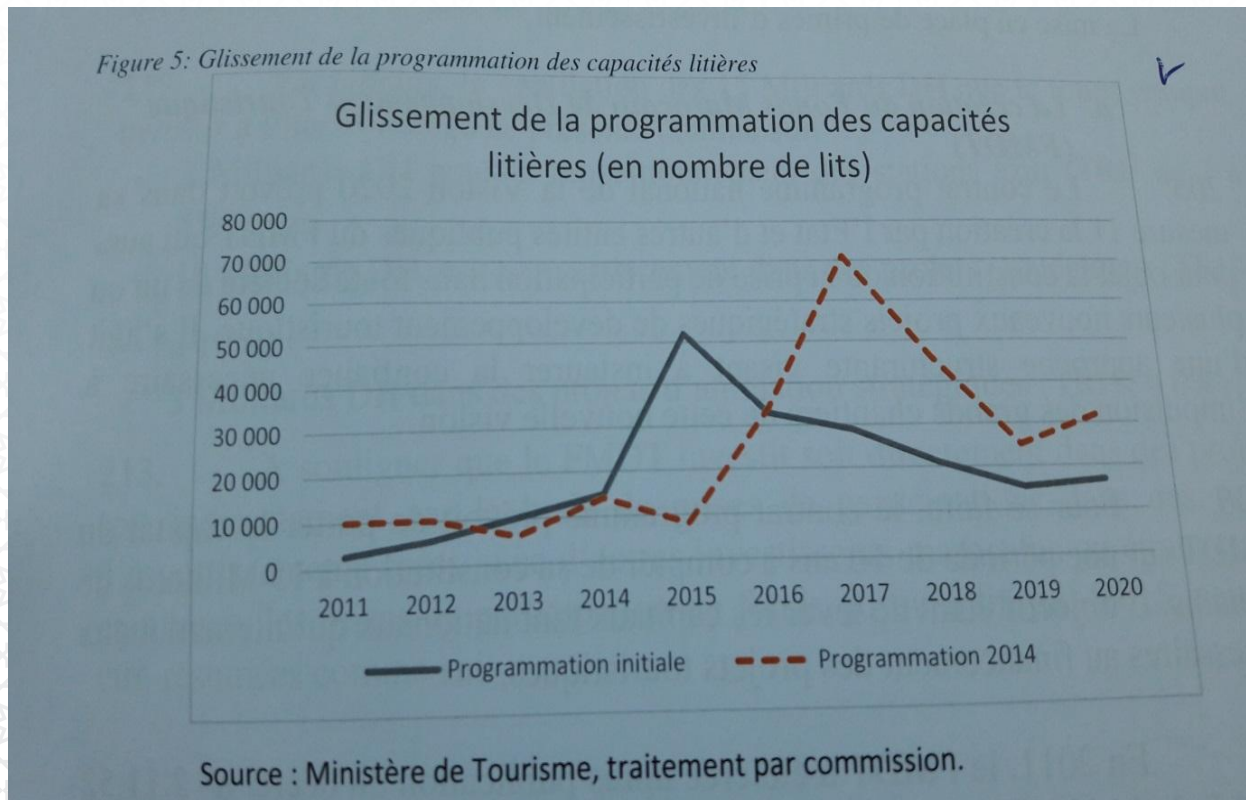
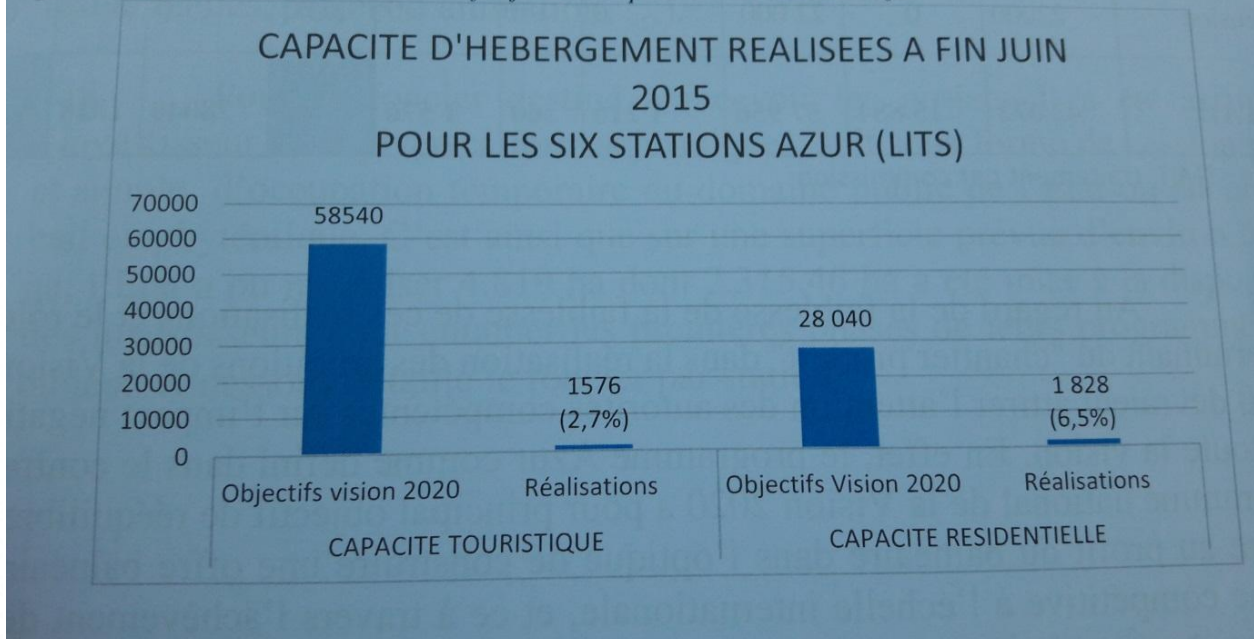


Figure 6: Capacités litières réalisées à fin juin 2015 pour les six stations Azur



Foncier mobilisé pour réaliser les stations Azur

station	Superficie prévue (ha)	Superficie mobilisée (ha)	Superficie mis à disposition de l'investisseur		Reste à céder/louer
Saidia	713	713	713		0
Lixus	468	468	201	Terrains de phase 1	267
Mazagan	504	504	240	Terrains de phase 1	264
Mogador	588	583	316	Terrains de phase 1	272
Taghazout	615	615	615		0
Plage blanche	1280	436	0	Projet en standby	1280
Total	5668	4819	2315		3 353

Source: SMIT

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

Stations	CAPACITES TOURISTIQUE (en nombre de lits)							CAPACITES RESIDENTIELLES (en nombre de lits)		
	Objectifs (lits)			Réalizations (lits)			%	Objectif s	réalis ations	%
	Hôtelleri e	RT/RIP T et VVT	TOTAL	Hôtelle rie	RT et VVT	TOTA L				
Taghazout	2260	5190	7 450	360	360	720	9,66	4870	0	0,00
Station Lisus	4792	3 134	7 926	450	0	450	5,68	8380	448	5,35
Station Mogador	5450	0	5 450	406	0	406	7,45	4255	222	5,22
Station Mazagan	2700	0	2 700	0	0	0	0,00	3696	222	6,01
Station Saidia	4870	7 560	12 430	0	0	0	0,00	6839	936	13,69
Station Plage blanche et PB extension	22000	0	22 000	0	0	0	0,00	0	0	0,00
TOTAL	42 072	15 884	57 956	1 2616	360	1 576	2,72%	28040	1828	6,52%

سادسا: الإكراهات والفرص :

يمكن إرجاع الإكراهات التي اعترضت تنزيل المخطط لاعتبارات داخلية وأخرى خارجية، تتمثل بالأساس في الأزمة العالمية التي أعاققت استمرار مشاريع المخطط الأزرق. على أساس أن المحطات السياحية آلية لتنزيل رؤى وتصورات مندمجة تروم توفير الدينامية المطلوبة في سوق الشغل وتدفق الرساميل وتحريك أنشطة اقتصادية موازية. وأن عدم انطلاق بعض المحطات رغم تدشينها يمس مباشرة هذه الرؤى المندمجة، على أساس أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها وتواصل العمل ولا تنتظر الاستثمارات الخارجية التي قد لا تأتي.

ومن بين اللبنات الأساسية التي أرساها المغرب لإجهاز رؤية 2020 الطموحة، إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية الذي يخطط اليوم في شراكات مع صناديق سيادية لدول خليجية قصد تكوين الهيئة المغربية للاستثمار السياحي «وصال».

وفي انتظار فتح المساهمة لاحقا أمام صناديق ومؤسسات استثمارية دولية ومغربية، بهدف تحقيق الطموح المتعلق بمضاعفة حجم القطاع، يتعين رفع 6 تحديات أساسية:

1- تعزيز حضور المغرب في الأسواق التقليدية، خصوصا المملكة المتحدة وألمانيا، وأوروبا الشرقية، وتطوير أسواق جديدة للنمو:

2- تطوير العروض الموجهة لشرائح جديدة من المستهلكين، ذوي الإمكانيات العالية، لاسيما شرائح الأسر.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وكبار السن، والشباب الناشطين؛

3- ومن التدابير التي تتوقعها السلطات العمومية لرفع التحديات المتعلقة بالإنعاش والتسويق، تخصيص تمويل إضافي للمكتب الوطني المغربي للسياحة من أجل تشجيع الإنعاش السياحي، خاصة أن عملية الترويج لست وجهات دولية جديدة ستتطلب تغييرا جذريا لأدوات الإنعاش المؤسساتي؛

4- ولتعزيز جاذبية المناطق السياحية ستوضع ميزانيات للإنعاش السياحي الجهوي تسيروها وكالات التنمية السياحية على مستوى كل منطقة ترابية، هدفها تأمين الجاذبية الجهوية عبر استراتيجيات خاصة لدعم الإنعاش وتطوير النقل الجوي لكل وجهة وبطريقة تتلاءم مع توقع منتجها ونموذجها التنموي؛

5- ومن التحديات أيضا ما أكدته الدراسات في المجال البيئي، إذ تدعو الضرورة إلى الأخذ في الاعتبار أهمية البعد البيئي والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية؛

6- اعتبار السياحة قطاعا تنمويا وليس قطاعا يستهلك الموارد الطبيعية من أجل جلب السياح والعملية الصعبة.

ولدعم عنصر التنمية المستدامة لرؤية 2020، سيتم وضع نظام متكامل ليشمل أدوات محددة وكذا مؤشرات للتقييم والتتبع، وسوف يسمح هذا النظام بتطبيق أفضل لمعايير الاستدامة ضمن المواصفات التنظيمية ووضع آليات مالية لدعم التنمية الإيكولوجية للمناطق السياحية.

ويكمن الرهان أيضا في تعبئة الموارد المالية والحوافز اللازمة لتوجيه الاستثمار السياحي، الشيء الذي تم تدارسه خلال مناظرة السياحة برسم سنة 2014، حيث اتفق الأطراف على مجموعة من الالتزامات من شأنها تشجيع وتوجيه الاستثمار السياحي وتسريع وثيرة إنجاز المشاريع.

ومن أهم هذه القرارات، ضرورة إحداث لجنة للمخطط الأزرق 2020 تسهر على تسريع وتيرة إنجاز مشاريع المخطط الأزرق وخلق صندوق للضمان مخصص للتمويل البنكي لدعم حاملي المشاريع السياحية واعتماد النصوص المتعلقة بتفعيل OPCI وSIIC من طرف مجلس حكومة: (Les Organismes de Placement Collectif Immobilier) و (Summer Institute for Intercultural Communication)

واتفقت الأطراف المتدخلة على الانتهاء من دراسة آليات تفعيل منح الاستثمار في إطار ميثاق الاستثمار، والعمل على تبسيط وضمان انسجام رسوم الضرائب المحلية ومراجعة الضرائب الموازية خلال سنة 2015 وكذا تمديد فترة الاستفادة من الإعفاء من أداء الضريبة على القيمة المضافة على المشتريات المتعلقة بالتجهيزات الفندقية من 24 إلى 36 شهرا.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ركائز سياحة المستقبل من منظور المندوبية السامية للتخطيط

حظي موضوع آفاق وتطلعات السياحة في المغرب للفترة بين 2010 و2020 باهتمام المندوبية السامية للتخطيط. في شكل سيناريوهات محتملة ترتبط بالسياحة في المغرب عام 2030.

وأشار تقرير المندوبية لثلاثة سيناريوهات محتملة تتعلق بآفاق القطاع في العام المذكور. كالتالي:

- **السيناريو الأول:** يحمل عنوان "طريق التجربة" في سياق التنمية السياحية في المنطقة المتوسطة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. يرتكز أساسا على رؤية 2010 وما حقق بفضلها من أورش. لاسيما المخطط الأزرق. ويتوقع هذا السيناريو أن يدفع مضيق كستاديل صول والجنوب الاطلسي لاسبانيا والبرتغال الفاعلين السياحيين في البلدين الأوروبيين إلى تعزيز حضورهم في المغرب سياحيا. وما يقوي هذا التوجه توقع انخفاض تكاليف النقل مع تشغيل مشروع الربط القار عبر مضيق جبل طارق ومد خط سككي بين الضفتين. زيادة على خفض تكاليف النقل الجوي مع دخول شركات لوكوست الأجواء المغربية ما يرفع من الطلب السياحي الأوروبي نحو المغرب.

- **السيناريو الثاني:** وهو تحت عنوان "نحو تنمية مستدامة" إلى مستقبل مجتمع المعرفة. وذلك بالارتكاز على الانشغالات المرتبطة بديمومة نماذج النمو الاقتصادي. ويستند هذا التصور إلى التعاون المتوسطي والانفتاح على العالم. وذلك في ارتباط مع المشروع الأوروبي المعروف بـ"المخطط الأزرق" المقرر أن يدخل حيز التنفيذ عام 2025. كما يستند إلى التطور الذي من المتوقع أن تشهده السياحة الداخلية والجبلية. والتي تشكل مصدر دخل السكان القرويين والفلاحين والصناع التقليديين.

- **السيناريو الثالث:** يعتمد على الاندماج الأوروبي وسياحة المعرفة. فمن المتوقع أن تؤدي تنمية العلاقات المؤسسية العميقة مع الاتحاد الأوروبي إلى مشاركة أكثر فاعلية للمغرب في السوق الداخلية الأوروبية المفتوحة. في وقت سيزيد الاتحاد الأوروبي في تطوير مجتمع المعرفة والبحث عن أنماط سياحية بمضامين عميقة وتوفر قيمة مضافة عالية. وتشكل هذه الأخيرة بالنسبة إلى المغرب فرصا مواتية لمضاعفة الأداء السياحي وإضفاء أقصى ما يمكن من مواصفات الجودة عليه.

- **السيناريو الرابع:** تحت عنوان "المنطقة المشتركة" من خلال الجمع بين السيناريوهات الثلاثة. وتتقوى "المنطقة المشتركة" بمنجزات السياحة في ظل ما ينتظر أن يحقق في رؤى 2010 و2015 و2020 وفق السيناريو الأول. في حين تتعزز بالاهتمامات المرتبطة بالتنمية السياحية المستدامة انطلاقا من السيناريو الثاني. وبسياحة المعرفة اعتبارا لضمون السيناريو الثالث.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

خاتمة

لقد عملت بلادنا في سياق تحديث المنظومة التدبيرية للشأن العام على اعتماد عدد من المخططات في مجموعة من المجالات الحيوية التي تنتج الثروة.

ونظرا للأهمية التي تمثلها هذه الاستراتيجيات، فقد وقع الاختيار لدى المجموعة الموضوعاتية على خمس استراتيجيات أساسية هي: المخطط الأخضر، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، المغرب الرقمي، الطاقات المتجددة، المخطط الأزرق ورؤية 2020، وذلك من أجل محاولة رصد مدى استجابتها لمتطلبات التنمية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومساهمتها في إنتاج الثروة والرفع من الناتج الداخلي الخام ببلادنا.

ونظرا لما يحظى به القطاع الفلاحي في بلادنا من أهمية كبرى، باعتباره من القطاعات التي يعوّل عليها لتحقيق التنمية في بلادنا، بحيث يمثل ما بين 15% إلى 20% من الناتج الداخلي الخام حسب محاصيل الحبوب، ويؤثر بشكل قوي في نسبة النمو وصادرات البلاد لكونه مصدرا أساسيا للدخل بالنسبة لـ 80% من الساكنة القروية، إذ يوفر أكثر من 4 ملايين يوم عمل للساكنة القروية، فقد تم اعتماد الاستراتيجية الفلاحية "المخطط الأخضر" كدعم أساسي لتنمية شاملة ومندمجة وأساسا للأمن الغذائي، تعكسها بشكل كبير التطلعات الواردة فيه، وتتمحور استراتيجية المخطط الأخضر حول مقاربة شمولية ومندمجة تهدف إلى الرفع من الإنتاج والتسويق، بغاية الانعكاس الإيجابي على خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل. ولهذه الغاية اعتمدت على مبادئ عامة تتمحور حول:

- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية؛
- ادماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير فلاحية عصرية ذات إنتاجية والنهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية؛
- عدم استبعاد أي جهة، عبر تنفيذ أهداف مخطط المغرب الأخضر بما يتفق والخصوصيات المحلية والتوجهات الوطنية من خلال مخططات فلاحية جهوية؛
- تلبية الطلب الداخلي وضمان منافسة في الأسواق الدولية .

وتبين من خلال الرصد اتخاذ عدة تدابير تنظيمية وتبني مجموعة من التدابير المصاحبة تهم ترشيد الموارد المائية، وتحسين التمويل وتدابير المخاطر وتحسين التسويق الداخلي وإنعاش الصادرات، بالإضافة إلى إطلاق عدة برامج وتوقيع عقود برامج تغطي مجموع الجهات همت سلاسل الانتاج الرئيسية والنباتية والحيوانية، مما ساهم في تخفيض نسبة الساكنة التي تعاني من سوء التغذية والزيادة في حجم الاستثمار الفلاحي، غير أن عدة اكراهات لا تزال تقف أمام تحقيق أهداف المخطط الأخضر، وتتصل بالضعف المسجل على مستويات: استعمال وسائل الإنتاج

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

في نسيج الصناعات الفلاحية، والتنظيم، والتأطير، ومحدودية الموارد المائية، وتجزئ العقار، وكذا هيمنة الحبوب على المناوبة الزراعية.

كما شكلت مخططات الإقلاع الصناعي 2005-2009، والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2014، ومخطط التسريع الصناعي 2014-2019، سلسلة تثبيت مقومات اقتصاد مغربي مبني على الصناعة كمكوّن أساسي في المنظومة الاقتصادية، والتي همت رزنامة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الإستثمار، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية، وإعادة النظر في المنظومة الجبائية كإجراء مواكب ومصاحب.

وتوخت هذه المخططات الإستجابة لثلاث أهداف استراتيجية يتمثل أولها في جلب استثمارات جديدة للمغرب، وتطوير الصناعات التي تتماشى والمجالات التي تعرف تطورا كبيرا على المستوى الدولي (السيارات، أجزاء الطائرات، الإلكترونيك....)، وكذا توجيه هذه التنمية الصناعية نحو التصدير والدخول لمعترك المنافسة الدولية. بحيث تسعى هذه الأهداف إجمالا تحقيق نسبة نمو تصل إلى 6% مع قيمة مضافة تصل لـ 53 مليار درهم، وخلق 250000 منصب شغل مباشر.

ولقد سجلت الحصيلة الماكرو- اقتصادية لمخطط التسريع الصناعي على مستوى فرص الشغل 358677 منصب، و60173 مليون درهم بالنسبة للقيمة المضافة، و109306 مليون درهم على مستوى الميزان التجاري.

وبلغ حجم الإستثمارات المرصودة إلى حدود النصف الأول من 2016 ما مجموعه 13.7 مليار درهم من مجموع 20 مليار درهم المبرمجة للفترة من 2014 إلى 2020 - من صندوق التنمية الصناعية.

ومن المؤشرات العامة الأفقية هو تقدم ترتيب المغرب من المرتبة 80 إلى 75 برسم سنة 2016 في التقرير الذي تعده DoingBusiness من أصل 189 دولة.

وفي ظل الثورة التكنولوجية التي يعرفها العالم، انخرط المغرب كباقي البلدان الأخرى في مسلسل إعادة هيكلة مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك باعتماد القانون رقم 96.24 المتعلق بالبريد والمواصلات كما تم تغييره وتتميمه والذي فتح المجال أمام تحرير قطاع الاتصالات.

وبناء على ذلك، قام المغرب بمجموعة من الاستراتيجيات الرقمية، انطلاقا من المخطط الخماسي الممتد من 1999 إلى 2003، مروراً بإستراتيجية المغرب الإلكتروني سنة 2010 والتي امتد تنفيذها من 2005 إلى 2010، وصولاً لاعتماد إستراتيجية المغرب الرقمي التي غطت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013، علماً بأن الوزارة المعنية منكبّة في المرحلة الحالية على تهيئ دراسات إستراتيجية المغرب الرقمي 2020 كامتداد لسابقتها ودعمها لقدرة مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التنافسية ورفع من مستواه في إنتاج الثروة الوطنية وتوفير فرص الشغل وتمكين المواطنين على قدم المساواة من خدماته الجديدة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وتجدر الإشارة إلى أنه تم التركيز في هذا التقرير على تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بشكل أساسي ولكنه لا يغفل التطرق إلى ما حقق من تراكيمات في هذا القطاع، وخصوصا من خلال تنفيذ الاستراتيجيات السابقة والتي تلتقي جميعها في أغلب الأهداف والطموحات، والتي اشتملت عليها إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بشكل واضح في أربعة محاور أساسية، تتعلق على التوالي: بالتحول الاجتماعي، وتنفيذ برنامج الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين، وإنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

إلى جانب ذلك، حددت الإستراتيجية تدبيرين مواكبين مرتبطين بتنمية الرأسمال البشري وإرساء الثقة الرقمية لتنفيذ الإجراءات المعتمدة والمحددة في 53 إجراء.

كما نصت الإستراتيجية على إنشاء هياكل تنظيمية تقوم بمهمة توجيه وضمان حكمة الإستراتيجية، ويتعلق الأمر بالجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي، ولجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات، كما شاركت هيئات أخرى في تنفيذ هذه الإستراتيجية، والتي بلغت الموارد المالية المخصصة ما قدره 19.5 مليار درهم كما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي عمد أيضا إلى قياس نسبة منجزات كل مخطط والاعتمادات الواردة فيه.

ووعيا بالرهانات والتحديات الجسيمة والواعدة التي يمثلها قطاع الطاقة بالنسبة للبلاد نتيجة التطورات المتنازعة التي تعرفها اسعار المواد الطاقية، عمل المغرب على تكثيف الجهود المتعلقة بالطاقات المتجددة والفعالية الطاقية باعتبارها محورا رئيسيا في ظل الارتفاع المتواصل للطلب الوطني على الطاقة وخاصة الطاقة الكهربائية التي تنمو سنويا بنسبة 6% نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي الذي تشهده البلاد، وبعدم عرق التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء تفاقما أدى في بعض الأحيان إلى إنقطاعات كهربائية ببعض المناطق، وضع المغرب استراتيجية طاقية وطنية سنة 2009، منحت لتطوير استعمال الطاقات المتجددة مكانة متميزة وأولوية بالغة لتمكين بلادنا من تأمين التزويد بالطاقة في جميع الظروف، وتقليص التبعية الطاقية التي تجاوزت سنة 2009 نسبة 98 %.

وفي إطار تفعيل هذه الإستراتيجية التي تم إعطاء إنطلاقتها سنة 2009، والتي تتوخى، عبر تطوير مشاريع للطاقة الشمسية والريحية والمائية، الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية الإجمالية المحدثة في أفق 2020 إلى ما نسبته 42%، تم الشروع في تنفيذ برامج ملموسة من الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة الكهرومائية تصل القدرة الإجمالية لكل واحد منهما 2000 ميكاواط.

وبالموازاة مع المخططات السالف ذكرها، خصص لمحاورة هذه الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المخطط

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الأزرق الذي تم إطلاقه برهان تحقيق عرض مغربي سياحي تنافسي على الصعيد الدولي. يهدف في مرحلته الأولى إلى إعادة تموقع واستكمال المحطات وإعطائها موقعا تفضيليا مميّزا ومستداما. وإكمال العرض السياحي بمحطات جديدة من خلال الاعتماد على منطق السوق. بإغناء تموقع هذه المحطات بعروض تنشيطية وترفيهية متنوعة ومكمّلة للبنى التحتية السياحية الأساسية. وباتخاذ حزمة من التدابير المواكبة لدعم هذه التطورات الطموحة. وتغطية مختلف محاور هذه المواكبة (المجال الجوي، والتسويق، التكوين)، حتى تصبح أكثر جاذبية وتنافسية في أفق بنية تحتية سياحية من الدرجة العالمية في ما يخص الجودة والرفاهية وسهولة الولوج.

وبغية ضمان التمويل للمخطط. وجّهت الدولة اعتمادات مهمة للمشاريع السياحية للمخطط الأزرق. وعملت على تغطية مبالغ القروض في حدود 300 مليون درهم من طرف الدولة و100 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد تم رصد بعض النتائج الجزئية للمخطط في تحقيق رقم معاملات يفوق 117 مليار درهم (11.8 مليار دولار) سنويا في قطاع السياحة بطاقة استيعابية تصل إلى 300 ألف سرير. مع أن معدل النمو السياحي في البلاد لا يتجاوز 10 %.

بالمقابل مثلت عائدات السياحة بالعملة الصعبة 42% من صادرات الخدمات (358,6 مليار درهم ما بين 2011 و2015)، ومثلت حصة الشغل المباشر لقطاع السياحة نسبة 4.7 في المائة في الحجم الإجمالي للتشغيل إلى حدود الثلاثة أشهر الأولى لسنة 2016، فيما بلغ عدد السياح الوافدين 1.935693.

وبهذه الخلاصات التي شملت المخططات المشكلة لهذا التقرير تكون المجموعة الموضوعاتية قد قامت باستعراض مختلف مضامين هذه المخططات كمحاور أساسية للسياسات العمومية وأثارها على تطور الثروة ببلادنا.

وشكرا

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المراجع المعتمدة في اعداد التقرير:

1. المراجعيات المعتمدة:

أ-الخطب والتوجيهات الملكية.

ب- المراجعيات القانونية:

- الدستور المغربي؛
- القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين؛
- النظام الداخلي لمجلس المستشارين؛
- القانون 05 12 المنظم لمهنة الإرشاد السياحي؛
- القانون رقم 08.31 المتعلق بتحديد تدابير لحماية المستهلك؛
- القانون رقم 08-27 المتعلق بالنظام الأساسي للغرف الفلاحية؛
- القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة؛
- القانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية؛
- القانون رقم 10-39 المتعلق بالتجميع الفلاحي؛
- القانون رقم 14-80 المتعلق بالمؤسسات السياحية وبأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛
- القانون رقم 15-58 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة؛
- القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛
- القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات؛
- القانون 61.00 المتعلق بالمؤسسات السياحية؛
- القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية؛
- القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- القانون رقم 42.08 بإحداث وكالة التنمية الفلاحية؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

2. التقارير:

2-1 - تقارير وطنية:

أ- تقرير الخمسينية.

ب- تقارير المجالس والمؤسسات الوطنية:

- تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013؛
- تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- المندوبية السامية للتخطيط، وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2016؛
- المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية التوقعية ل2013؛
- المندوبية السامية للتخطيط، المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة، المكتسبات والتحديات؛
- النشرات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط؛

2-2 تقارير دولية:

- الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية.
- تقرير الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في المغرب؛
- تقرير البنك الدولي، الرأسمال غير المادي لقياس الثروة 2006؛

3. وثائق القطاعات الحكومية:

- التصريح الحكومي، يناير 2012؛
- تصريح رئيس الحكومة حول الحصيلة المرحلية، يوليو 2014؛
- الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009 - 2014؛
- دليل المستثمر في القطاع الفلاحي في المغرب، منشورات وكالة التنمية الفلاحية؛
- مخطط الإقلاع الصناعي 2005-2009؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- مخطط التسريع الصناعي 2015-2020:-
- مخطط المغرب الأخضر "الإستراتيجية الطموحة":
- نتائج المناظرة الوطنية الأولى للصناعة الدار البيضاء سنة 2010 :
- نتائج المناظرة الوطنية الثالثة للصناعة بطنجة سنة 2013 :
- نتائج المناظرة الوطنية الثانية للصناعة الدار البيضاء سنة 2011:
- الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة. نحو اقتصاد أخضر من أجل تنمية مستدامة في المغرب 2014.
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، الإستراتيجية اللوجستكية في المغرب. الحصيلة وآفاق التطور.
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك في أرقام، 2014:
- وزارة الاقتصاد والمالية. مجلة المالية.
- الحصيلة المرحلية للمخطط الأخضر: تجاوز الأهداف. حوار مع وزير الفلاحة والصيد البحري:
- تقارير الوكالة الوطنية للتنمية الفلاحية:
- تقارير المرصد الوطني للصناعة.

4. عروض حكومية أمام البرلمان:

- جلسات المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة:
- تقارير لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجارة والصناعة لسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 و2016: المشروع الوزاري للنجاعة، وثيقة مصاحبة للقانون المالي 2016:
- حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن. عرض أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين بمناسبة دراسة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2014:
- حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن. عرض أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين بمناسبة دراسة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- حصيلة وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية برسم سنة 2014 وبرنامج العمل برسم سنة 2015، عرض أمام لجنة التعليم بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة: عرض السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016 أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين.
- برنامج تنمية سلاسل الإنتاج، وثيقة مرفقة بمشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري في القانون المالي لسنة 2016:
- برنامج التعليم والتكوين والبحث العلمي، وثيقة مرفقة بمشروع ميزانية وزارة التعليم العالي في القانون المالي لسنة 2016:
- القانون المالي لسنة 2016، ميزانية الاستثمار الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

■ العروض المقدمة أمام المجموعة الموضوعاتية من طرف:

وزارة السياحة - وزارة الطاقة والمعادن - وزارة التشغيل - وزارة النقل والتجهيز واللوجستيك.

5. مواقع الكترونية لمؤسسات رسمية:

- الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة: www.agriculture.gov.ma
- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: www.finances.gov.ma
- الموقع الإلكتروني لشركة الاستثمارات الطاقية: www.siem.ma
- الموقع الإلكتروني للمرصد المغربي للصناعة: www.omi.gov.ma
- المرصد المشترك مع وزارة الصناعة والاقتصاد الرقمي: sig.mcinet.gov.ma
- الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط: www.hcp.ma
- الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف: www.utrf.gov.ma
- الموقع الإلكتروني للوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية: www.aderee.ma

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: www.one.org.ma
- الموقع الإلكتروني للوكالة المغربية للطاقة الشمسية: www.masen.org.ma
- الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي: www.mcinet.gov.ma
- موقع وكالة التنمية الفلاحية: www.adc.gov.ma

6. أبحاث ودراسات باللغة الفرنسية:

- Institut Royal des études stratégique ; « industrialisation et compétitivité globale du maroc » , septembre 2014 .
- Haut Commissariat Au plan, Etude sur le Rendement du Capital Physique au Maroc , janvier 2016.
- Ministre de l'industrie du Commerce de l'Investissement et de l'Economie Numérique , Indicateurs sur le suivi de l'investissement, Edition 2ème Semestre 2015.
- Ministre de l'industrie du Commerce de l'Investissement et de l'Economie Numérique , Tableau de bord mensuel sur les filières industrielles , Janvier-Février 2016
- Ministre de l'industrie du Commerce de l'Investissement et de l'Economie Numérique ; « Industrie en chiffres » édition 2014

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات
العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المهمة	عضو المجموعة الموضوعاتية
رئيس المجموعة الموضوعاتية	المستشار مهدي عبد الكريم
النائب الأول للرئيس	المستشار فؤاد قديري
النائب الثاني للرئيس	المستشار رشيد المنباري
مقرّر المجموعة الموضوعاتية	المستشار عبد الصمد مرمي
عضو المجموعة الموضوعاتية	المستشار عبد السلام بلقشور
عضو المجموعة الموضوعاتية	المستشار عبد الرحمان الدريسي
عضو المجموعة الموضوعاتية	المستشار لحسن أدعي
عضو المجموعة الموضوعاتية	المستشار عبد الحميد فاتحي
عضو المجموعة الموضوعاتية	المستشار محمد عدال
عضو المجموعة الموضوعاتية	المستشار عبد الحق حيسان
عضو المجموعة الموضوعاتية	المستشار عبد اللطيف اوعمو

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

أعضاء الفريق الإداري الداعم لعمل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة ب: "السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة"

المهمة	اسم الإطار	الصفة	مجال التدخل
الإشراف العام	وحيد خوجة	أمين عام المجلس	
الإشراف الإداري	حسن الفاطمي	مدير التشريع والمراقبة	
التنسيق الإداري	أحمد كجي	* رئيس مصلحة بمديرية التشريع والمراقبة البرلمانية	* العلاقة بالمؤسسات والقطاعات الحكومية. * التواصل والتوثيق.
مراجعة وتنسيق مواضيع التقرير	* نجاة عز الدين الإدريسي * أحمد كجي * علي الطيرة	* مستشارة عامة * رئيس مصلحة بمديرية التشريع . * إطار بالأمانة العامة	محاور التقرير
فريق البحث	نجاة عز الدين الإدريسي	مستشارة عامة	مخطط المغرب الأخضر
	علي الطيرة	إطار بالأمانة العامة	مخطط التسريع الصناعي
	توفيق مطيع	إطار بمديرية التشريع والمراقبة البرلمانية	مخطط المغرب الرقمي
	مصطفى شكايل	إطار بمديرية التشريع والمراقبة البرلمانية	مخطط الطاقات المتجددة
	* غزلان كدار	* رئيسة مصلحة بمديرية التشريع والمراقبة البرلمانية	المخطط الأزرق

المحور الثاني: أشغال الجلسة العامة
السنوية المخصصة لتقييم السياسات
العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

أولاً: الكلمة الافتتاحية للسيد رئيس مجلس المستشارين

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة المحترمون؛

تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، والذي ينص على أنه تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، وعملاً بأحكام الباب الخامس من الجزء الرابع من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وتحديدًا المواد من 264 إلى 269 منه، يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

وتعد هذه الجلسة العامة الثانية من نوعها التي يعقدها مجلس المستشارين في ظل دستور 2011، وذلك تفعيلاً لقرار مكتب المجلس المؤرخ في 25 يوليوز 2016، وبناءً على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد بتاريخ 26 يوليوز 2016، ووفق المحاور الواردة في تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أسند إليها التحضير لعقد هذه الجلسة الدستورية.

واسمحوا لي أن أذكر بهذه المحاور والتي تعلق بعدد من المخططات الإستراتيجية التي تمت دراستها من قبل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، وهي: مخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، مخطط المغرب الرقمي، مخطط التسريع الصناعي، مخطط الطاقات المتجددة.

وقبل أن نمر إلى المناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية قدرها 170 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، سأعطي الكلمة على التوالي للسيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية والسيد مقرر هذه المجموعة، في احترام تام لما جرى الاتفاق عليه على مستوى ندوة الرؤساء.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ثانيا: كلمة رئيس ومقرر المجموعة الموضوعاتية المؤقتة

المستشار السيد عبد الكريم مهدي، رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، والمواد 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتشرف اليوم بتقديم الخطوط العريضة لمراحل التحضير والإعداد لهذه الجلسة المخصصة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

السيد الرئيس:

بالرغم من حداثة التجربة وغياب التراكم الكافي في مجال تقييم السياسات العمومية، سواء في الجانب التقني والتدبري أو في الجانب المتعلق بالقواعد العامة التي يفترض أن تحكم علاقة التعامل والتعاون بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، فإن هذه العملية على قدر كبير من الأهمية، إذ يفعل من خلالها البرلمان إحدى الآليات الموكولة إليه طبقا للدستور مع ما يستلزمه ذلك من تنسيق وتعاون مع عدد من الهيئات والمؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية المعنية.

وكما تعلمون جميعا شرع المجلس ولو متأخرا في التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية بمراسلة رئاسة المجلس بمختلف الفرق والمجموعات البرلمانية لطلب المواضيع التي تقترح تقييمها، وبعد مداولات مكتب المجلس في المواضيع المقترحة من مختلف الفرقاء تم التوافق حول موضوع تقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

في البداية، لم يكن من السهل من الناحية المنهجية حصر إنتاج الثروة، ومع ذلك اخترنا دراسة هذا الموضوع من خلال المخططات التنموية الوطنية، نظرا لتوفر شروط التقييم لهذه المخططات.

وبعد تشكيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة من جميع الفرق والمجموعات بالجلس، انعقد الاجتماع الأول برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 25 أبريل.

وفي إطار هذا اللقاء تم التوافق على هيكلية المجموعة الموضوعاتية التي تشكلت - كما تعلمون - من كل الفرق والمجموعات البرلمانية.

وخلال اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 3 ماي 2016، وبعد التداول في الموضوع، وانطلاقا من علاقة المخططات التنموية الوطنية بإنتاج الثروة، تم تحديد المحاور التي ستشتغل عليها المجموعة الموضوعاتية والتي حصرت في المخططات الوطنية التالية:

- مخطط المغرب الأخضر؛
 - مخطط التسريع الصناعي؛
 - استراتيجية المغرب الرقمي؛
 - مخطط الطاقة المتجددة؛
 - المخطط الأزرق للسياحة.
- كما انكبت المجموعة على إقرار هندسة أرضية التقرير وتحديد عناصر التقييم والمتمثلة في:
- تحديد الإطار الزمني كل مخطط؛
 - الخطوط العريضة للمخطط؛
 - الوسائل والإمكانيات المرصودة؛
 - أثر كل مخطط على التشغيل والتعليم واللوجستيك والحكامة والجهوية.

وبعد توجيه مذكرة لرئاسة المجلس، تتضمن القطاعات الوزارية المعنية والهيئات والمؤسسات الوطنية، بغاية مد المجموعة بالآراء والدراسات الجاهزة لديها بخصوص الإستراتيجيات الوطنية الكبرى المذكورة أعلاه، عقدت المجموعة الموضوعاتية عدة اجتماعات، أذكر منها:

عقد الاجتماع الثالث للمجموعة يوم 10 ماي 2016، خصص لإطلاع أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تقدم الأشغال؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

عقد الاجتماع الرابع للمجموعة يوم 24 ماي 2016، حيث تم فيه توزيع المسودة الأولية للتقرير على الأعضاء، مع تحديد أجل لتقديم الملاحظات الشكلية وكذلك الإضافات التي يقترحها حول مضامين المسودة؛

عقد الاجتماع الخامس للمجموعة يوم 14 يونيو 2016، خصص للاستماع إلى ملاحظات واقتراحات الأعضاء، كما قدمت فيه اقتراحا بدعوة المسؤولين المركزيين بالوزارات للاستماع إليهم بخصوص الاستراتيجيات موضوع التقييم. كبادرة أولى لتدارك عدم جأوب بعض القطاعات أو عدم إمكانية حضور الوزراء أو أيضا لإغناء التقرير بمعطيات دقيقة، حيث تم في هذا الاجتماع إقرار برنامج زمني لهذه اللقاءات؛

عقد الاجتماع السادس للمجموعة يوم 12 يوليوز، خصص لتقديم المسودة النهائية ومناقشتها؛

اجتماع 19 يوليوز 2016، الذي تم فيه إقرار الصيغة النهائية للتقرير الذي قدم لمكتب مجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد وضعنا نصب أعيننا منذ البداية، تقييم منجز عمل القطاعات الوزارية المعنية المباشرة والمسؤولة عن البرامج الإستراتيجية القطاعية، من خلال دراسة حصيلة وأداء هذه البرامج وملازمة مدى فعاليتها والآثار المترتبة عن فعلها وتدخلاتها في إطار الأهداف المسطرة لها، وكذا الضوابط والمبادئ المؤطرة لعملها بتموقعها في سياق قدرتها على إنتاج الثروة ومقاربة القيمة المضافة لهذه الاستراتيجيات، من منطلق تلازم الحصيلة بالفعالية والنجاعة، وفق معايير ترصد حجم الإنجازات ومستوى الأداء وكذا مدى الأثر المترتبة عن تفعيل هذه الاستراتيجيات.

واستنادا إلى عناصر المنهجية المعتمدة، شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة في إنجاز مهام البحث وجميع العناصر اللازمة لإعداد تقريرها.

وفي هذا الإطار، طلبنا تحت إشراف مجلس المستشارين، دعم عدد من القطاعات الوزارية والهيئات والمؤسسات الوطنية من خلال دراسات وآراء ولقاءات تروم تعميق النقاش بشأن القضايا المرتبطة بالاستراتيجيات موضوع التقييم، ويتعلق الأمر بطلب حضور مجموعة من الوزراء لإلقاء عروض حول الموضوع، كل في اختصاصه.

بالإضافة إلى مراسلة عدد من المؤسسات الوطنية لموافاة المجلس بالدراسات والتحليل والتقارير الجاهزة المتعلقة بالاستراتيجيات المذكورة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

كما تم استثمار الرصيد الوثائقي المتوفر في هذه المادة، سواء تعلق الأمر بالدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات أو بالتفاعل الحاصل معها بين الحكومة ومجلس المستشارين من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية وتقارير اللجان الدائمة الخاصة بمناقشة الميزانيات الفرعية للوزارات المعنية.

ولقد تجاوبت بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، مشكورة، مع مطالب المجموعة بتزويدها بعدد من الوثائق، ويتعلق الأمر ب:

- وزارة الشؤون العامة والحكومة التي وافقت المجموعة بملف وثائقي حول السياسات العمومية؛
 - المجلس الأعلى للحسابات الذي زودها بتقارير عن مخطط المغرب الرقمي، صندوق التنمية الفلاحية، المخطط الأزرق للسياسة؛
 - وزارة الفلاحة والصيد البحري التي بعثت بمذكرة حول مخطط المغرب الأخضر؛
 - بنك المغرب الذي أحال على المجموعة تقاريره السنوية لسنة 2012، 2013 و2014.
- في حين تمت لقاءات مباشرة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية التي قدم مسؤولوها عروضاً حول مناهج ومقاربات تقييم السياسات العمومية، وهي:
- المندوبية السامية للتخطيط؛
 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
 - وزارة السياحة التي قدم ممثلوها عرضاً حول إنجازات رؤية 2020؛
 - وزارة الطاقة والمعادن التي ساهمت بعرض حول الطاقات المتجددة؛
 - وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، والتي شاركت بعرض حول حسيطة قطاع اللوجستيك؛
 - وزارة التشغيل، قدم مسؤولوها عروضاً حول سياسة التشغيل.

وبهذه المناسبة، أتقدم بجزيل الشكر لكل المسؤولين الذين تكبدوا عناء الحضور، والمساهمة معنا في إغناء هذا التقرير. كما أود التنويه ببعض المؤسسات التي استجابت لدعوتنا بشكل فوري.

وانطلاقاً من المعطيات التي تم جمعها من الوثائق المتوصل بها، وفي تلك التي كانت متوفرة وكذلك في اللقاءات المباشرة مع المسؤولين المركزيين للقطاعات المذكورة أعلاه، تم إعداد المسودة الأولية لتقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، الذي أحيل على السادة أعضائها قصد الإطلاع عليها وإبداء الملاحظات والإضافات الضرورية حول المضامين الواردة فيه، وذلك قبل إحالته على مكتب المجلس.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لا أخفيكم أن عمل المجموعة الذي امتد على مدى شهرين ونصف واجهته العديد من المصاعب. لذلك نعتبر أن من أهم الدروس المستخلصة من هذه التجربة تلك التي عبرت عنها في رسالة إحالة التقرير. والتي تنطلق من كون ممارسة تقييم السياسات العمومية لا تزال في طور التأسيس. وهي بحاجة لبذل المزيد من الجهد قصد إحداث التراكم المطلوب لإنجاز تقييم برلماني معمق للسياسات العمومية. يستجيب للمقتضيات الدستورية ذات الصلة. ويتجاوز معيقات وإكراهات التجربة الراهنة. حيث توصي المجموعة الموضوعاتية بما يلي:

تقعيد هذه الممارسة الرقابية من خلال تعديل النظام الداخلي للمجلس. بتحويل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة إلى لجنة دائمة. تعنى بمتابعة وتقييم السياسات العمومية:

■ خلق هيكل إداري ضمن نظام إدارة مجلس المستشارين لضمان الديمومة والاستمرارية لعملية تقييم السياسات العمومية:

■ مباشرة عملية التقييم في مستهل السنة التشريعية حتى تتمكن المجموعة الموضوعاتية من مباشرة عملها في أحسن الظروف.

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة المحترمين:

لابد من التأكيد على أن إخضاع السياسات العمومية لعملية التقييم هو بدون شك تطور في الآليات الرقابية المتاحة للبرلمان. وهو بذلك خطوة هامة في اتجاه عقلنة العمل الحكومي. ويدخل في صلب تحديث العمل السياسي وجعله أكثر فعالية وجامعة. من خلال فحص مدى تطابق النتائج مع الأهداف وقياس فعالية وجامعة الخطط والبرامج العمومية.

وفي الأخير. أتقدم بالشكر الخاص وعظيم الامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين على دعمه الكبير وتواصله المستمر وتبعه الدائم لكل مراحل إعداد هذا التقرير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء المجموعة الموضوعاتية وإلى السيد المقرر وإلى كافة السيدات والسادة المستشارين على حسن تجاوبهم مع تقرير المجموعة.

كما أود أن أتقدم. باسمي الخاص وباسم كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية. بالشكر للطاقم الإداري الداعم للمجموعة على عملهم الدؤوب. كما أنوه بالمستوى الرفيع من الجدية في العمل.

وشكرا.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشار السيد عبد الصمد مريمي، مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

عظفا على كلمة السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المكلفة بإعداد التقرير حول السياسات العمومية لهذه الجلسة السنوية، كان التقرير بمثابة نتيجة وخلصات عمل هذه اللجنة المقدم للسيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء الفرق والمجموعات، والذي تمحور أساسا حول المخططات الخمس التي تم ذكرها، والمتعلقة بالمخطط الأخضر والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي والمغرب الرقمي والطاقات المتجددة والمخطط الأزرق ورؤية 2020.

ونظرا لما يحظى به القطاع الفلاحي في بلادنا من أهمية كبرى، فقد تم باعتباره من القطاعات التي يعول عليها لتحقيق التنمية في بلادنا، فهو يمثل ما بين 15% إلى 20% من الناتج الداخلي الخام حسب نتائج السنة الفلاحية ومتغيراتها، ويؤثر بشكل قوي في نسبة النمو وصادرات البلاد، لكونه مصدرا أساسيا للدخل بالنسبة لـ 80% من الساكنة القروية، قد تم اعتماده كمخطط وكمحور من المحاور الأساسية، وتم البدء بتجميع معطياته وخليها، فهو يوفر أكثر من 4 ملايين يوم عمل للساكنة القروية.

كما تم اعتماد الإستراتيجية الفلاحية للمخطط الأخضر كدعامة أساسية لتنمية شاملة ومندمجة وأساسية للأمن الغذائي تعكسها بشكل كبير التطلعات والطموحات الواردة في هذا المخطط.

وتتمحور إستراتيجية المخطط الأخضر حول مقاربة شمولية ومندمجة، تهدف إلى الرفع من الإنتاج والتسويق بغاية الانعكاس الإيجابي على خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل.

ولهذه الغاية فقد اعتمد على مبادئ عامة تتمحور حول:

عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية؛

إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير فلاحية عصرية ذات إنتاجية والنهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية؛

عدم استبعاد أي جهة عن تنفيذ أهداف مخطط المغرب الأخضر، بما يتفق والخصوصيات المحلية والتوجهات

الوطنية من خلال مخططات فلاحية جهوية.

ويتبين كذلك من خلال الرصد الذي تم واتخاذ عدة تدابير تنظيمية وتبني مجموعة من التدابير المصاحبة تهم

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ترشيد الموارد المائية وتحسين التمويل وتدبير المخاطر وتحسين التسويق الداخلي وإنعاش الصادرات. بالإضافة إلى إطلاق عدة برامج وتوقيع عقود برامج تغطي مجموع الجهات. همت سلاسل الإنتاج الرئيسية والنباتية والحيوانية. بما ساهم في تخفيض نسبة الساكنة التي تعاني من سوء التغذية والزيادة في حجم الاستثمار الفلاحي.

أما عن مخططات الإقلاع الصناعي 2005-2009 والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي ومخطط تسريع الصناعي. فقد شكلت سلسلة تثبيت مقومات اقتصاد مغربي مبني على الصناعة كمكون أساسي في المنظومة الاقتصادية. والتي همت رزمة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مناطق صناعية وإعادة النظر في المنظومة الجبائية كإجراء مواكب ومصاحب لهذا المخطط.

وتوخت هذه المخططات الاستجابة ل 3 أهداف إستراتيجية. باعتبارها متناسقة ومتناحية. يتمثل أولها في جلب استثمارات جديدة للمغرب وتطوير الصناعات التي تنماشى والمجالات التي تعرف تطورا كبيرا على المستوى الدولي. كإنتاج السيارات وأجزاء الطائرات والإلكترونيك.

ولقد سجلت الحصيلة الماكرو اقتصادية لمخطط التسريع الصناعي على مستوى فرص الشغل 358677 منصب و60173 مليون درهم بالنسبة للقيمة المضافة و109306 مليون درهم على مستوى الميزان التجاري. وبلغ حجم الاستثمارات المرصودة إلى حدود النصف الأول من سنة 2016 ما مجموعه 13.7 مليار درهم من مجموع 20 مليار درهم مبرمجة للفترة 2014-2020 من صندوق التنمية الصناعية.

ومن المؤشرات العامة الأفقية أيضا في هذه المخططات هو تقدم ترتيب المغرب من المرتبة 80 إلى المرتبة 75 برسم سنة 2016 من بين 189 دولة في إطار التقرير الذي تقدمه مؤسسة (Doing Business).

وبناء على ذلك، قام المغرب أيضا بمجموعة من الاستراتيجيات الرقمية. انطلاقا من المخطط الخماسي الممتد من 1999 إلى 2003. مروراً بإستراتيجية المغرب الإلكتروني سنة 2010. والتي امتد تنفيذها من 2005 إلى 2010. وصولاً لاعتماد إستراتيجية المغرب الرقمي التي غطت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013. علماً بأن الوزارة المعنية منكبة في المرحلة الحالية على تهيئ دراسات واستراتيجيات المغرب الرقمي 2020 كامتداد لسابقتها. ودعمها لقدرة مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التنافسية والرفع من مستواه في مجال إنتاج الثورة الوطنية وتوفير فرص الشغل وتمكين المواطنين على قدم المساواة من خدمات جديدة.

وتجدر الإشارة أيضا أنه تم التركيز في هذا التقرير على تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بشكل أساسي من خلال الوقوف على تنفيذ الاستراتيجيات السابقة كتراكم لهذه الاستراتيجيات. والتي تلتقي جميعها في أغلب الأهداف والطموحات. واشتملت عليها إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بشكل واضح في أربع محاور أساسية تتعلق على التوالي: بالتحول الاجتماعي وتنفيذ برنامج الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين وإنتاجية

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المقاولة الصغرى والمتوسطة وبتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات.

أما على المستوى الطاقى، ووعيا بالرهانات والتحديات الجسيمة والواعدة التي يمثلها قطاع الطاقة في بلادنا، نتيجة للتطورات المتسارعة التي تعرفها أسعار المواد الطاقية، عمل المغرب على تكثيف الجهود المتعلقة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، باعتبارها محورا رئيسيا في ظل الارتفاع المتواصل للطلب الوطني على الطاقة، وخاصة الطاقة الكهربائية التي تنمو سنويا بنسبة 6% حسب التقارير المتوصل بها.

وبعدما عرف التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء تفاقما أدى في بعض الأحيان إلى انقطاعات كهربائية في بعض المناطق، وضع المغرب إستراتيجية طاقية وطنية سنة 2009 منحت لتطوير استعمال الطاقات المتجددة مكانة متميزة وأولوية بالغة لتمكين بلادنا من تأمين التزويد بالطاقة في جميع الظروف وتقليص التبعية الطاقية التي تجاوزت سنة 2009 نسبة 98%.

وفي إطار تفعيل هذه الإستراتيجية التي تم إعطاء انطلاقها سنة 2009، والتي تتوخى عبر تطوير مشاريع الطاقة الشمسية والريحية والمائية، الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية الإجمالية المحدثة في أفق 2020 ما نسبته 42%.

وفضلا عن تلك الاستراتيجيات والمخططات السالف ذكرها، خصص لهذه الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية كذلك محور المخطط الأزرق الذي تم إطلاقه برهان تحقيق عرض مغربي سياحي تنافسي على الصعيد الدولي، يهدف في مرحلته الأولى إلى إعادة تموقع واستكمال المحطات وإعطائها موقعا تفضيليا ميزا ومستداما وإكمال العرض السياحي بمحطات جديدة من خلال الاعتماد على منطق السوق بإغناء تموقع هذه المحطات بعروض ترفيهية وترفيهية متنوعة ومكملة للبنى التحتية السياحية الأساسية.

وبغية ضمان التمويل للمخطط، وجهت الدولة اعتمادات مهمة للمشاريع السياحية للمخطط الأزرق وعملت على تغطية مبالغ القروض في حدود 300 مليون درهم من طرف الدولة و100 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم رصد بعض النتائج الجزئية للمخطط في تحقيق رقم معاملات يفوق 117 مليار درهم سنويا في قطاع السياحة بطاقة استيعابية تصل إلى 300000 سرير مع أن معدل النمو السياحي في البلاد لا يتزاج 10%.

بالمقابل، مثلت عائدات السياحة بالعملة الصعبة 42% من صادرات الخدمات، ومثلت حصة الشغل المباشر لقطاع السياحة نسبة 4.7% من الحجم الإجمالي للتشغيل إلى حدود الثلاث أشهر الأولى لسنة 2016.

تلکم، أيها السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين، خلاصات هذا التقرير حول هذه المخططات التي تم التوصل بالمعطيات حولها وبشأنها من طرف الوزارات والقطاعات المعنية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ثالثا: مناقشة الفرق والمجموعات البرلمانية

المستشار السيد فؤاد قديري (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية):

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حمدا لا ينفذ.

السيد رئيس المجلس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

الأخوات والإخوة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم الفريق الاستقلالي لكي أساهم في النقاش. وأدلي برأي الفريق وبرأي حزب الاستقلال في موضوع الثروة. طبعا في حدود المحاور التي أقرتها المجموعة الموضوعاتية والتي باركها مجلسنا الموقر. بداية، اسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد رئيس المجلس وإلى اللجنة الموضوعاتية، رئيسا وأعضاء وموظفين وأطر. على الجهود الكبيرة والقيمة التي بذلت منذ أول لقاء. وحتى هذه الساعة التي تعقد فيها هذه الجلسة، بالرغم من الصعوبات والإكراهات والمتاريس المسننة الحادة بكل أشكالها.

وقبل أن أتطرق لمفهوم الثروة وقبل الخوض في تفاصيل تقييم السياسات العمومية المرتبطة بهذه الثروة، وحتى قبل الحديث عن فلسفة التقييم، لابد أن أعرج على ما جاء في كلمة الأخ الرئيس. لكي أؤكد. وأنا مكون من مكونات اللجنة الموضوعاتية، بأن الإعداد لهذه الجلسة لم يكن بالأمر الهين.

الحكومة، وتحديد مجموعة من القطاعات الحكومية، لم تتجاوب ولم تستجب بشكل فوري وأني. ولم تمدد يدها إلى مجلس المستشارين عبر مجموعة من الملفات لتيسير عمل هذه اللجنة الموضوعاتية.

صحيح أن هناك مؤسسات وقطاعات حكومية لم تتأخر، وجاوبت أو تفاعلت بالإيجاب مع مطالب اللجنة الموضوعاتية، ولكن كان هذا استثناء، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فيه.

على أي. هذه اللجنة الموضوعاتية لم تكن تسأل من نفسها وإنما كانت تسأل من مجلس المستشارين ومن خلاله الرأي العام الوطني. ومجلس المستشارين عموما لا يسأل لنفسه ولا يشرع لأعضائه ولا يراقب الحكومة عبثا. بل يسأل للمغاربة ويشرع للمغرب والمغاربة ويراقب صلاحياته الرقابية في إطار نوع من المتابعة الحادة والمسؤولة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ومن هذا المنبر، أنا أدعو الحكومة إلى أن تنحو نحو تغيير إيجابي في هاذ الباب، تغيير إيجابي لا يلغي مفهوم ومنطق التحرر السياسي والفكري، ولكنه يكرس فكرة قدح زناد العمل المشترك وتطوير الأداء الجماعي والتفكير بصوت مرتفع، ولما لا عالي جداً؟ لأنه لي اليقين بأن هذه الأجواء ستمكننا من صنع المعنى لما نقوم به، تأسيساً على كل ما هو إيجابي، إذ لا يكفي أن يقول أحد منا أنني أشتغل وأجتهد وأفكر وأعمل بجد ودأب وعادة، دون أن يعطي معنى حقيقي لما يقوله ولما يفكر فيه.

السيد الرئيس المحترم،

شرح المعطيات والتأخر في حصرها وتركيبها لم يجعل من تقريرنا، تقرير اللجنة الموضوعاتية، تقرير أو ثمرة ناضجة مستساغة طعمها، لم يجعل منه - كما يقول العرب - "دقيقاً أبيض منخول"، ييسر عمل البرلمان وييسر مهمة المحلل والباحث والراغب في خلق وفي إنتاج المعرفة، استناداً على تقييم موضوعي، كيثمن الإيجابيات ويهدي العيوب وينبه إليها.

والحكومة مرة أخرى مطالبة بالقبول ببرلمان يبسط الحقائق كما هي دون تغليف ودون تنميق ودون تجميل، هذا هو دور البرلمان، وهذه رسالتنا، نصدق بها في احترام تام لشترطين أساسيين: المتابعة الجادة التي تكلمت عليها، وكذلك الانتقاد الموضوعي البعيد عن الجلبة، هذان الشرطان يعتبران ضرورة من ضرورات العمل الديمقراطي، من مقومات الأمانة الديمقراطية وعملاً من أعمال سلطة مسؤولية اسمها البرلمان، ما هو مهمها؟ الرفع من إيقاع العمل مع ضمان النتائج (Obligation de résultat) وتجنب البلاد عواقب الفشل، عبر التنبيه إلى الخطأ وفضح العجز متى كانت الحاجة إلى ذلك.

إذن العناصر كلها من شأنها اليوم أنها تقوي السلوك الديمقراطي وتعقلن المشهد السياسي في إطار نقاش، ليس بالضرورة داخل البرلمان، بل يمكن خارجه كذلك.

المهم أن نبتعد عن كل أشكال الأحكام الجاهزة وأن نلتزم بنقاش تخفّره الثقة ويخفّره حسن الظن.

بخصوص عملية التقييم، السيد الرئيس المحترم، فأنتم تعرفون تمام المعرفة بأن مختلف السياسات والبرامج المعتمدة من قبل الحكومة لحد الساعة محتاجة إلى تقييم شمولي وتقييم عميق للنتائج، بالنظر إلى الظرفية الدقيقة اليوم من الإصلاح ومن البناء المؤسسي والاقتصادي لبلادنا، والهدف بسيط جداً هو تصحيح المسار، هو تدعيم الوسائل ولا شيء آخر.

الخلفية التي نتحكم في عملية التقييم ينبغي ألا تقف عند القيمة الكمية للموارد التي تم رصدها، يجب أن تقف عند المضامين، مضامين السياسات، عند الأولويات، وأن تقف عند الآثار في مختلف المجالات.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وقبل الحديث عن المضامين وعن التقييم كقيمة دستورية تعنى. بطبيعة الحال، بالاهتمام ومتابعة الشأن العام وإنتاج القرارات والبرامج العمومية، دعونا نتحدث عن فلسفة التقييم وعن المحددات المنهجية المرتبطة بهذه العملية. وثقوا بي، الحديث عن هذه الجوانب لا يمكن أن يعتبر، وخت أي مسوغ، ترفا فكريا، لأن تقييم السياسات العمومية هو مجال تتقاطع فيه السياسة بالعلم، نعم العلم، لا غنى لنا عن الأسس وعن الآليات العلمية لبلورة وصياغة أحكام قيمة (des jugements de valeur) على القرار العمومي وعلى البرامج العمومية.

إذن قلت بأنه من الضروري التوفر على أسس علمية لإصدار أحكام قيمة على البرامج.

بطبيعة الحال، تأسيسا على كل ما سلف، نسائل الحكومة اليوم عن تدبيرها السياسي لعدد من القطاعات وعدد من البرامج والاستراتيجيات القطاعية المرتبطة بشكل وثيق بخلق الثروة، وقد تكلم السيد الرئيس وكذا الإخوة عن مخطط المغرب الأخضر، عن مخطط الإقلاع الصناعي والتسريع الصناعي، عن المخطط الأزرق وعن السياسة الطاقية، وكذلك عن مخطط المغرب الرقمي.

اليوم، ستكون هذه الجلسة مناسبة تسمح لنا - تماما كالجلسة التي عقدناها في السنة الماضية - بتخطي الفاصل الذي يعترض اكتساب أسس المناعة والفعالية، وحتى نستشرف الآتي من الأيام أو الآتي من جلسات تقييم السياسات العمومية، ونحن أكثر قدرة على تفسير سلوك الفاعلين المعنويين وأكثر قدرة على دفع الحكومة إلى تقديم الحساب على الحصيلة وعلى العمل في أفق تطوير آليات اتخاذ القرار بكيفية معقولة، انسجاما مع قناعاتنا وقراراتنا كبرلمان، انسجاما مع ما أقررنه من موارد وما رخصنا به كسقف للإنفاق لإجراح السياسات العمومية.

اليوم، هي مناسبة لاختبار وقياس قدرة هذه البرامج على النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الاستثمار وخلق الثروة.

الملاحظة الأولى بخصوص هذه المخططات، معشر الأخوات والإخوة، وهي ذات طابع أفقي، مرتبطة برهان رفعته الحكومة، وأتمنى ألا يكون مجرد شعار للإقناع بأن الأفاق مطمئنة وبأن البرامج والقطاعات هي برامج ناجحة 100% وأن مستوى الكمال أدرك، القوة بكل صدق وبلا دماغوجية هي القدرة على المزيد من التواصل، القدرة على الإفصاح على كل المؤشرات الدالة على الأبعاد السلبية قبل الأبعاد الإيجابية للاختيارات المعلنة من قبل الحكومة، المطامح السياسية يجب أن تنصدر كل النوازع وكل الهواجس، حتى وإن تعلق الأمر بالتوازنات المالية.

الملاحظة الأخرى كذلك هي ذات طابع أفقي، هي متعلقة بغياب المرجع التقييمي، وبالتالي غياب كل زوايا تقييم السياسات العمومية المتعارف عليها دوليا، ونبدأ بالجدوى، الجدوى أي ملائمة السياسة المعنية بالمشروع المجتمعي المطلوب أي بالحاجة، ثم الملائمة أو الانسجام، الانسجام بين الأهداف والموارد، الهدف والطموح مهما علا سقفه لأبد أن يكون مشفوعا بقدر معقول من الموارد، أي بموارد معقولة، فهناك الفعالية (l'efficacité)، الكفاية (l'efficience)،

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الأثر أو الآثار (impacts). وكذلك - وهذا شيء أساسي - التفاعل مع الشعب بشكل دقيق ومباشر.

فكرة خلق الشيء من لا شيء في مجال صنع السياسات العمومية أمر لا يستقيم. فلا يمكننا الانطلاق من فراغ. يجب أن ننطلق من عرض مجتمعي واضح. تليه الأجندة السياسية والوعاء السياسي الحاضن في آخر المطاف. هناك كذلك الانفتاح على الناس المستفيدين من السياسة المعنية. وكذلك المستبعدون (les exclus) حتى نقيس بطريقة علمية الآثار الفعلية لهذه السياسة المعنية على مستوى المعيشة وعلى مستوى الأنشطة.

السيد رئيس المجلس المحترم:

إن اعتبرنا أن الثروة الحقيقية هي ما يخلق وأنها نتاج للعمل الإنساني المجدد والمبدع. وأنها مجموعة من الأشياء التي تحتوي بالضرورة على العمل البشري وأنها تقاس اقتصاديا بقدر الجهود الذي بذل فيها. فلا أرى أن إسقاط هذا التعريف يطرح أدنى مشكل بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر.

ساهم هذا المخطط على نحو ما في الحد من الفقر والهشاشة وخلق مناصب الشغل. بل الأكثر من هذا هو من ضمن المخططات المعول عليها لتسريع التحول الهيكلي لبلادنا. ولكن هذا الطموح المرتبط اليوم بالتحول الهيكلي لبلادنا بالسرعة المطلوبة يستدعي عمليا. خفض التدريجي لإسهام القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام. مع رفع قيمة الإنتاجية الفلاحية وإعادة النظر في بنية وتركيبه القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

ودعوني أعطيكم مؤشرا دالا. معشر الأخوات والإخوة. فاليوم مجموعة من الدراسات تثبت بأنه إن أردنا خلق مليون درهم إضافي كقيمة مضافة في الفلاحة أو في الاقتصاد الوطني بشكل عام. علينا أن نشغل أكثر من 67 فلاح. وهذا رقم يفوق أكثر من 40 مرة ما تستهلكه عادة مجموعة من الأنشطة كالأنشطة المالية لخلق هذا المليون درهم.

لن أتكلم عن التقلب الكبير (la volatilité) في تطور القيمة المضافة. التي مازالت مرتبطة بعوامل عجز مخطط المغرب الأخضر عن التخفيف من حدتها. ولن أحدث أيضا عن الجمود (l'inertie) في بنية القيمة المضافة التي لا زال يغلب عليها الطابع التقليدي. تربية الماشية. زراعة الحبوب ثم بعض الأشجار المثمرة. ناهيك عن استمرارية المعوقات الهيكلية والتي تحول دون عصرنه القطاع. وتحول دون اندماجه بشكل سلس في النسيج الاقتصادي الوطني.

سأكتفي بهذا القدر بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر. وأنتقل لمخطط التسريع الصناعي.

ما أنجز على أهميته. لا زال غير كافيا ولا يفي بالغرض المطلوب. فهناك اليوم استمرار نزيف فقدان مناصب الشغل. فحصة الصناعة في مجال التشغيل تراجعت بنقطتين 2. هناك كذلك شيء أساسي وهو واقع مزعج

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

لا بد من الانتباه إليه، وهو تراجع تراكم الرأسمال الثابت في القطاع الصناعي منذ المصادقة على الميثاق.

ضروري أن أتكلم - كما تكلم السيد الرئيس - عن ملائمة الأفق الزمني المحدد لهذه المبادرة، لأنه عندما نتكلم اليوم على تغيير البنيات الصناعية وإحداث تغيير في أنماط الإنتاج الصناعي، فهذا مسلسل طويل الأمد، ومن الضروري أن يخلق نوعاً من الانتظارية المقلقة لدى الفاعلين الصناعيين.

باختصار شديد فإن ربح رهان التصنيع في بلادنا لا بد أن يمر عبر خلق صناعة وطنية تنافسية بمنسوب وبمضمون تكنولوجي معقول، وهذا ما لم يتحقق بعد.

بالنسبة للمخطط الرقمي، لا أظن أن أحداً يستطيع أن ينكر دور فهذا المخطط الرقمي في تقليص المسافات، بل إن حتى أن كل المفاهيم اليوم المتعلقة بالزمان والمكان اختلفت بشكل كلي، ولعل أبرز ثورة يعرفها المخطط في ظل العصر الرقمي هي توحيد الأطر المعرفية بين البشر داخل وخارج المغرب، وسأقول لكم أننا، بدون مبالغة، أصبحنا اليوم ندور في فلك ما يسمى بـ "التنظيم المفتوح". للأسف الشديد إستراتيجية المغرب الرقمي اعترتها اختلالات وعرفت أعطاباً، لا على مستوى الإعداد ولا على مستوى التنفيذ.

وشخصياً، في تقييمي لهذه الإستراتيجية، سأكتفي بمكامن الخلل ومظاهر القصور التي كشف عنها المجلس الأعلى للحسابات في تقريره، وهي 4 أو 5 نقط، أتذكر منها: عدم إشراك الفاعلين، ضعف وتيرة الإنجاز مقارنة مع سقف المشاريع المبرمجة، هناك ضعف الحكامة وضعف التدبير.

بالنسبة للموضوع في السياسات الطاقية، لا بد أن نشمن من هذا المنبر المبادرات والجهودات الملكية لسيدنا نصره الله في هذا الباب، والتي جعلت من المملكة المغربية حجر الزاوية في الخريطة الدولية الجديدة للطاقة، وجعلت المملكة فاعلاً أساسياً ومرجعياً على مستوى إنتاج الطاقة البديلة النظيفة والصديقة للبيئة.

وإذا كانت جدوى السياسة الطاقية محط إجماع وطني، فتنبئها يستدعي مجموعة من الأسئلة، أهم هذه الأسئلة:

الباقية الطاقية، الهدف بالنسبة لبلادنا في 2030:

هل قامت الحكومة المغربية بتقييم دقيق لإمكانات (Le Potentiel) لإمكانات إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة؟ لأن هذا التقييم كفيل بتثمين الموارد الطبيعية، المتجددة بطبيعة الحال، واستمرار الامتيازات التفضيلية على هذا الصعيد:

بالنسبة للحكامة، هل هناك إمكانية لتأهيل حكامة هذه السياسة لضمان تعاون مثمر وتنسيق محكم بين كافة المتدخلين؟

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

كذلك مشكل الإدماج. هل فكرت الحكومة في الرفع وفي تقوية معدلات الاندماج الصناعي في ظل سياسة الطاقات المتجددة؟

هذه كلها أسئلة ننتظر الجواب عليها من قبل الحكومة. بإذن الله.

بالنسبة للمخطط الأزرق، فكما قلت سابقا، ما تم إنجازه هام جدا، ومزاياه إيجابية، ولكن لا زال غير كافي، ولا يفي بالغرض المطلوب. الحكومة المغربية لم تحقق التقدم المرجو والمنشود. رغم ما ننعم به من سلم وأمن وطمأنينة وسط محيط إقليمي ومحيط دولي بالغى التوتر. فإن حصيلة الإنجاز عرفت تراجعا ملحوظا.

الحكومة مطالبة بتدارك الأمر من خلال التوظيف الأمثل والاستغلال الأمثل لما تكتنزه بلادنا من مؤهلات سياحية ومن مؤهلات ثقافية.

الوقت يداهم، سأختم.

بخصوص عملية التقييم، لا بد من التأكيد على أن تبني وترسيخ ثقافة تقييم السياسات العمومية في بلادنا وتملك أفضل وأجمع الوسائل والآليات والميكانيزمات المتعارف عليها يتطلب إشراك ومشاركة الجميع، حكومة، برلمان، مكاتب دراسات، مكاتب خبرة، أكاديميين، باحثين، لتحقيق الدينامية الحقيقية المطلوبة على هذا المستوى.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة):

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين:

السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المحترم:

السيد مقرر اللجنة الموضوعاتية المحترم:

لابد في البداية أن أنوه بالعمل الذي قامت به اللجنة وأن أنوه كذلك بدعم السيد رئيس مجلس المستشارين ومتابعته.

إن تقييم السياسات العمومية هي لحظة دستورية وآلية من آليات العمل الرقابي الذي يمنحه الدستور للبرلمان. وبالتالي فإن التقييم ليس تقنيا صرفا أو أكاديميا علميا بحثا. وإنما هو تقييم سياسي لذلك سوف نتحدث سياسيا. لذلك ومن البداية فإن الموضوع له ارتباط بالسياسات العمومية في علاقتها بإنتاج الثروة. فهل هناك إنتاج لهذه الثروة؟ إننا نتساءل عن حصة هذه السياسات العمومية ونتائجها. وماذا قدمت لبلادنا. فمن هذا المنبر أريد أن أستنطق الأرقام. وأدعوكم إلى فعل نفس الشيء. بغاية اقتسام نفس قناعة فريق الأصالة والمعاصرة ذلك أن المخططات التي أريد التعبير عنها هنا لا أريد من خلالها المزايدة عن الحكومة أو أيا كان. وإنما أريد أن نتحاور متساوئين عن موطن الخلل في أسباب عدم تقدمنا. وعن فشلنا في بلوغ الأهداف التي رسمناها لبلادنا. دولة وبرلماننا وأحزابنا ومجتمعنا. ولعل أبرز هدف لم نحققه يتجلى في عدم انخراطنا إلى اليوم في نادي الدول الصاعدة.

وأعود إلى الأرقام. وأرجو التصحيح. فالثروة في الحقيقة هي رواج مالي. كما أنها إنتاج في البطاطس والطماطم وفي الملابس. والمنزل والسيارة بل هي كل شيء لأنه على الأرجح كل شيء ذو ثمن. وأتساءل كم ننتج. بل إذا شئت الدقة. قلت: ما هي حصة هذه الحكومة من الناتج الداخلي هذه السنة.

فقد كان في اعتقاد هذه الحكومة أنها ستنتج ألف مليار وأكثر من الدراهم عند توليها مهامها خلال سنة 2012 حيث كان الناتج الداخلي الخام لبلادنا خلالها يبلغ 820 مليار درهم. مما يعني معدلا سنويا يبلغ 38 مليار درهم. وهذا يؤكد أن الثروة هي ناتج داخلي خام مترجم بالدراهم.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

إن الحكومة السابقة، وأكتفي فقط بأن أضرب مثلا بها دون سابقاتها، انطلقت من 28 ل 630. ووصلت 820 أي أنها كانت تنتج سنويا 43 مليار درهم فيما هذه الحكومة الحالية أنتجت 38 مليار درهم فقط. وهو ما يعني أن إنتاجها انخفض بما يعادل 5 مليار درهم. مما يعني أنها أضاعت على المغرب خلال خمس سنوات 25 مليار درهم. وليس هذا فقط، فالحكومة بما أنها لم تنتج فإنها إذن عجزت. وبعد ذلك نسمع من السادة أعضاء الحكومة المحترمين عن قطاع من القطاعات أو مخطط استراتيجي ما. هو المسؤول عن هذا الإخفاق: المخطط الأخضر أم الأزرق. أم شيئا آخر.

إن الحكومة التجأت إلى الاستدانة، فكم افترضت وكم بلغ حجم الدين وبكم نحن مدينين؟

إننا مدينون ب 642 مليار درهم، بالنسبة لديون الخزينة، وإن سألتهم أين لي بهذه الأرقام؟ أجيب. ديدن سؤالهم. دائما، بأنني أحصل عليها من المندوبية السامية للتخطيط ومن وزارة المالية والمؤسسات الوطنية. وبعض الأرقام من منظمة الأغذية والزراعة "642".

لقد دخلت هذه الحكومة على 430 مليار درهم كقروض. فككم أضيف إليها خلال خمس سنوات؟ إنها افترضت 215 مليار درهم كدين للخزينة، أما الدين العمومي إجمالا فقد بلغ 786 مليار درهم. وزادت من حجم الدين على عاتق كل مواطن 6000 درهم. كل مواطن منا كان مدينا ب 17.000 درهم فأصبح اليوم مدينا ب 23.000 درهم. كم إذن أضافت هذه الحكومة، وبأي مبلغ رهنّت كل مواطن مغربي خلال خمس سنوات. إنها رهنتنا ب 25%.

لنسلم أن كل حكومة تولت المسؤولية خلال خمس سنوات وخلفت ورائها ديونا بحجم 25% فما المصير؟ إذا أصبح كل مواطن مرهونا بأداء 23.000 درهم، إن ما يعادل حجم اقتراضات حكومات أخرى على مدى عقود، قامت هذه الحكومة خلال خمس سنوات باقتراضه وذلك بزيادة 6000 درهم حجما للدين للفرد الواحد وبالضبط 6333 درهم، فلنقيم ذلك.

فما هي التداعيات إذن؟ إن التداعيات تتمثل في زيادة في حجم الفقر في أوساط الساكنة من 8,8 إلى 11% و5% تحت عتبة الفقر، وأعني الفقر المدقع وهذا الرقم 5% يشمل مليوناً أو ما يقارب مليونين من المواطنين والمواطنات الذين هم تحت عتبة الفقر الذي بالكاد (Apeine) ينفقون 20 درهم في اليوم ومنهم أكثر من نصف مليون مواطن ومواطنة ينفقون 10 دراهم في اليوم، أما ما يتعلق بالبطالة فهناك مقارنة بسيطة بين حجمها اليوم والأمس. فالحكومة وخلال خمس سنوات وفرت 130.000 منصب شغل. فيما سابقا كنا نوفر 120.000 منصب شغل في السنة، مما يعني أنه خلال خمس سنوات كنا نوفر 600.000 منصب شغل.

إنني أتساءل، إذا كان الإخفاق جلياً، فمن يتحمل المسؤولية، إنني على يقين جازم بأنه كان من الممكن أن نحقق الأفضل وبكثير ما تحقق مع هذه الحكومة، فأين الخلل إذن؟ إنني أسائل الحكومة، وأريدها أن تعترف كيف لوزير أن

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

يأتي مزهوا يستعرض أرقاماً متفائلة فيما الواقع شيء آخر. فالقول بأن الحكومة لم تنتج ثروة وضيعت 25 مليار درهم يعني أنه ضاع معه بناء المستشفى والمدارس وفك العزلة عن العالم القروي والمداشر والدواوير. وأيضاً العيش الكريم للمواطنين.

أملّي إذن أن تجيب الحكومة عن أسباب فشلها في التدبير الجيد لهذه المخططات الاستراتيجية، حتى تحقق أهدافها المتوخاة والتي هي إنتاج الثروة. وأنئذ سأعقب.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشار السيد نبيل شيخي (فريق العدالة والتنمية):

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء المحترمون:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال إنتاج الثروة. طبقا لمقتضيات الفصل 70 من الدستور. وبداية، نؤكد في فريق العدالة والتنمية على كون دستور 2011 جعل تقييم السياسات العمومية اختصاصا أصيلا من اختصاصات البرلمان. وإذا كانت ممارسة الرقابة على الحكومة متيسرة عبر الآليات التقليدية المعروفة من أسئلة شفوية وكتابية ومناقشة الإستراتيجيات الحكومية وخطط عملها داخل اللجان البرلمانية، فإننا نسجل غياب آليات فعلية ومنهجيات واضحة تمكن البرلمان من ممارسة دوره كاملا في مجال تقييم السياسات العمومية. وهو ما يقتضي منا السعي المستمر لتطوير هذه الوظيفة وجعلها في صلب اهتماماتنا داخل المؤسسة التشريعية. وفي هذا الإطار، ينبغي أن نحرص بمناسبة مراجعة النظام الداخلي للمجلس على تضمينه مقتضيات تسمح له بممارسة اختصاصه في تقييم السياسات العمومية، من خلال تدابير تلزم الحكومة بتقديم كل المعطيات المتضمنة للأرقام والإحصائيات والاعتمادات المالية المرصودة لمختلف الإستراتيجيات والمخططات والاختيارات المشكلة في مجموعها للسياسات العمومية الكبرى، مع توفير كل الإمكانيات البشرية والمالية اللازمة لذلك، وهو الأمر الذي سيتجاوز إن تم منطلق جلسات المساءلة الشهرية الموجهة لرئيس الحكومة حول السياسات العامة، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال الجزم في كونها وحدها يمكن أن تشكل إجراء برلمانيا لتقييم السياسات العمومية. نظرا للاعتبارات السياسية الضاغطة التي تحكمها من مختلف الأطراف.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

نود بهذه المناسبة أن نعبر في فريق العدالة والتنمية عن اعتزازنا بالإجازات المهمة التي حققت على عهد هذه الحكومة، وهي الإجازات التي يؤشر عليها المنحى التصاعدي في ترجمة التزامات البرنامج الحكومي وتنزيل السياسات العمومية في مختلف القطاعات، رغم كل الإكراهات والصعوبات.

إننا فعلاً أمام حصيلة إيجابية تشهد بها الإشادة المتزايدة بالنموذج المغربي والثقة المتزايدة فيه كبلد استقرار وتنمية، يسير في مسار البناء الديمقراطي والإصلاح السياسي بما يؤهله لدخول مصاف البلدان الحديثة والصاعدة، كما تشهد بها عدد من المؤشرات والتصنيفات، نذكر منها، بعيداً عن كل المغالطات التبخيسية:

إنجاز معدل نمو متقدم، أعلى معدل النمو في المنطقة، بلغ متوسطه 3.7% خلال الفترة 2012-2015؛

خبر المالية العمومية عبر إصلاح المقاصة؛

تقليص عجز الميزانية من 7.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 3.5% سنة 2016؛

تراجع عجز ميزان الأداءات من 9.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 2% سنة 2016؛

تأمين احتياطي العملة الصعبة من 4.3 شهراً سنة 2012 إلى 7 أشهر سنة 2016؛

استعادة التحكم في المديونية من خلال تخفيض وتيرة ارتفاعها، والتي وصلت إلى الاستقرار بين 2014 و2015؛

التحكم في معدل التضخم واستقرار الأسعار؛

تحسين مناخ الأعمال ورفع جاذبية الاستثمارات الأجنبية وتحقيق تقدم واضح على مستوى المؤشرات الدولية للتنافسية الاقتصادية، تعكس اعتراف المنتظم الدولي بالإجازات المحققة، وهي مؤشرات يتم احتساب درجاتها في إطار تعريف التنافسية، بوصفها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة، إنها الإجازات التي ساهمت في إخراج بلادنا من وضعية يطبعها الاختناق والاحتقان واهتزاز الثقة في المؤسسات، في ظل مناخ إقليمي مضطرب إلى مرحلة الاستقرار وتعزيز الثقة وإيقاف المسار التراجعي على أكثر من صعيد وتجاوز مرحلة كان فيها المغرب على وشك فقدان قراره السيادي المالي والاقتصادي، وهو ما مكن من استئناف مسار الإصلاح بما يعزز الأمل في المستقبل، ويدعونا إلى الافتخار بمغريبتنا والثقة في المغرب الصاعد.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد كان من بين السياسات العمومية التي ساهمت في تطوير وإنعاش اقتصادنا الوطني اعتماد عدد من السياسات والإستراتيجيات القطاعية المرتبطة بشكل مباشر بالتنمية وإنتاج الثروة. ذلك أن المسار التنموي في بلدنا يركز على دعائم أربعة أساسية:

أولها، قيام الدولة بدورها الإستراتيجي في تحديد الاختيارات الأساسية والنهوض بالأوراش الكبرى والتحفيز والتنظيم وتشجيع المبادرة الحرة؛

ثانيها، مواصلة البناء الديمقراطي واعتماد إصلاحات سياسية وقانونية ومؤسسية عميقة؛

ثالثها، جعل المواطن في صلب عملية التنمية؛

ورابعها، تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع بتوفير التجهيزات الهيكلية واعتماد مخططات طموحة. أخذت تعطي ثمارها الملموسة على المستويات الإستراتيجية والقطاعية.

وفي هذا الإطار، قامت جل القطاعات الإنتاجية بإعداد رؤاها ومخططاتها الإستراتيجية، والبداية كانت مع السياحة في إطار "رؤية 2010"، التي تم تجديدها في إطار "رؤية 2020" و"مخطط انبثاق للصناعة"، الذي تطور لاحقا إلى "المخطط الوطني للتسريع الصناعي" و"مخطط رواج للتجارة" و"المخطط الأخضر للفلاحة" و"مخطط هاليوتيس"، وغيرها من المخططات التي تعلمونها جميعا.

وقد أظهرت النتائج الأولية لتطبيق هذه المخططات، أنها ساهمت في تحديث اقتصادنا والرفع من إنتاجيته وتنافسيته ومن حجم الاستثمار العمومي وإقامة أقطاب للتنمية الجهوية المندمجة، كما مكنت بلادنا من إطار قار وواضح للتنمية الاقتصادية ومن الصمود في وجه تداعيات الأزمة المالية العالمية، فضلا عن ترسيخ موقع المغرب كوجهة محفزة للاستثمارات المنتجة ومحور أساسي للمبادلات التجارية الجهوية والعالمية.

غير أن هذه النتائج المشجعة لا ينبغي أن تخجب عنا كونها ستظل محدودة النجاعة بدون إزاحة عوائق رئيسية من بينها:

أولا: ضعف التنافسية؛

ثانيا: اختلال تناسق حكمة هذه المخططات الذي يجب إزاحته باعتماد الآليات اللازمة لتفاعلها، ضمن منظور

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

إستراتيجي مندمج، لا مجال معه للنظرة القطاعية الضيقة؛

ثالثا، تأهيل الموارد البشرية، مع الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني وبين مستلزمات الاقتصاد العصري وتشجيع البحث العلمي والابتكار والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال.

لقد قام المغرب بمجموعة من الإصلاحات التي تمكنت من تحسين أداء الاقتصاد الوطني، لكنها لم تمكنه من تعزيز مناعته ضد التقلبات الظرفية، لذا يجب مراجعة النموذج التنموي الوطني عبر مباشرة جيل جديد من الإصلاحات لمعالجة جملة من الاختلالات وتجاوز عدد من إكراهات النمو الاقتصادي بالمغرب، ومنها:

- ضعف مردودية وحكامة العقار؛
- ضعف الرأس مال البشري المؤهل؛
- اختلالات النظام الضريبي وسوق الشغل؛
- الاختلالات المتعلقة بالنظام القضائي؛
- فعالية المؤسسات، ولاسيما ما يتعلق بإشكالية التنسيق والتقاءات السياسات والبرامج.

وفي الختام، نؤكد أن المحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية، في ظل تزايد المطالب الاجتماعية، سيبقى أكبر تحدي بالنسبة للمغرب، ما لم تتم مواصلة الإصلاحات الكبرى التي أطلقتها هذه الحكومة. وما لم ننخرط في إنجاز إصلاحات جديدة من شأنها معالجة اختلالات اقتصادنا بشكل بنيوي، تمكن من الرفع من قدراتنا في مجال إنتاج الثروة وعدالة توزيعها وتعزيز مصداقية المغرب لدى الشركاء السياسيين والمؤسسات المالية الدولية ولدى المستثمرين المغاربة والأجانب، من أجل تحقيق آمال الشعب المغربي في التقدم والتنمية والازدهار والكرامة ومن أجل استكمال خيار الإصلاح الديمقراطي، الذي يقوده جلالة الملك، حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشار السيد مبارك السباعي (الفريق الحركي):

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في هذه الجلسة العامة المتميزة بكونها لحظة أخرى لتفعيل أحكام الدستور ومباشرة الاختصاصات الجديدة لمجلسنا الموقر، خاصة ما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، وهي جلسة تتميز كذلك من كونها الثانية في عمر هذه المؤسسة.

وأود في هذا الإطار، أن أنوه بالاختيارات الموفقة لموضوع أشغال هذه اللجنة الموضوعاتية والمتعلقة بإنتاج الثروة، وكذا بالمجهودات المبذولة من طرف السيد الرئيس وأعضاء هذه اللجنة والطاقم الإداري، رغم الإكراهات المحيطة بعملها، والمتمثلة في افتقار المؤسسة التشريعية إلى آليات لتتبع وتقييم السياسات العمومية وصعوبات الولوج إلى المعلومة وضيق الحيز الزمني المخصص لذلك، خاصة في موضوع متشابه من قبيل رصد آثار السياسات التي أنتجها إنتاج الثروة الوطنية بمختلف مصادرها وأشكالها، وهو ما جعل اللجنة تحصر عملها في المخططات الإستراتيجية القطاعية والمتمثلة في "المخطط الأخضر" و"الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي" و"المغرب الرقمي" و"الطاقات المتجددة" و"المخطط الأزرق" و"رؤية 2020" في مجال السياحة.

السيد الرئيس،

في إطار تفاعلنا إيجابي مع هذا التقرير والغاية من وضعه من باب إغناء هذا العمل، نود أن نتقدم في فريقنا بالملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولاً، بخصوص مرجعية التقرير، نعتقد أنه هناك وثيقة مرجعية وتوجيهية أساسية تؤطر هذا الموضوع، وهي خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في الذكرى الخامسة عشر لاعتلاء عرش أسلافه الميامين، والذي خصصه جلالته لموضوع إنتاج الثروة، متوقفاً عند المعادلة الصعبة والمفارقة المثيرة المتمثلة في عدم انعكاس مؤشرات إنتاج الثروة التي تنتجها السياسات العمومية الممنهجة والمخططات المبرمجة على حياة المواطنين، طارحاً،

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

حفظه الله. سؤالاً عريضاً. يدعونا جميعاً للإجابة عنه. أين هذه الثروة؟ ولماذا لا تظهر آثارها على الواقع الملموس؟

- ثانياً. اكتفى التقرير بجرد مضامين ومعطيات عامة حول المخططات الخمس. كما قدمتها القطاعات الوصية دون تفصيل ولا تقييم لنتائجها عبر دراسة تحليلية تحدد آثار الجهود الاقتصادية المبذولة على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى التنمية البشرية المنشودة. مع العلم أن هناك مخططات أخرى لم يتناولها التقرير من قبل "مخطط أليوتيس" في الصيد البحري و"رواج" في المجال التجاري و"رؤية 2015-2030" في الصناعة التقليدية. إلى جانب قطاعات إستراتيجية في مجال إنتاج الثروة. كقطاع المياه والغابات؛

- ثالثاً. من باب إغناء التقرير دائماً. فإن موضوع إنتاج الثروة لا يمكن ربطه فقط بالمخططات القطاعية. بل برؤية إستراتيجية ما فوق قطاعية محددة الأهداف وآليات الإنتاج. وهو ما يستوجب - كما جاء في توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس. نصره الله - اعتماد تقارير بنك المغرب والندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتقارير المؤسسات الدولية المختصة كمراجع لقياس موضوعي لحجم الثروة وحصر المؤشرات والمعطيات كقاعدة لصناعة وتوجيه السياسات العمومية ذات الصلة بالمجال؛

- رابعاً. التعمق في دراسة التقرير بفرض طرح أسئلة من قبيل مدى تأثير هذه المخططات الإستراتيجية القطاعية على الناتج الداخلي الخام وعلى نسب النمو ومدى انعكاسه على حياة المواطنين. خاصة في المناطق القروية وهوامش المدن. وكيف تنعكس الأرقام المعلنة على واقع لازالت فيه الهشاشة والفقر والبطالة وعدم تكافؤ الفرص جهوياً واجتماعياً على مستوى البنيات والتجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية. من صحة وتعليم وتشغيل. تراوح أرقاماً قياسية بشهادة المؤسسات الوطنية والدولية. وهو ما يطرح سؤالاً إستراتيجياً حول مدى استخلاص الخيط الناظم بين إنتاج الثروة ومعايير توزيعها؛

- خامساً. بكل تأكيد. فالملاحظات المعتمدة تعتبر آلية من بين آليات أخرى لإنتاج الثروة. لكن ماذا عن الآليات الأساسية المحددة لإنتاج هذه الثروة من قبيل حجم الاستثمار الخارجي المستقطب؟ وماذا عن دور المؤسسات العمومية العملاقة التي بدل أن تنتج الثروة تحولت إلى مستهلك لها؟

- سادساً. مهما كان حجم الثروة المنتجة. فإن قياسها يبقى رهيناً بتوزيعها. ليس بعدالة. بل بإنصاف بحكم حجم التفاوتات بين الجهات والفئات الاجتماعية. وبحكم تركز ثمار النمو الذي تساهم فيه كل جهات المملكة في جهات بعينها.

وعلى هذا الأساس. فتطلعنا اليوم هو مواصلة مجلس المستشارين. في حدود اختصاصاته. هذا العمل الجبار وفق رؤية تحدد إنتاج الثروة وفق التقطيع الجهوي الجديد. على أساس تحديد مواطن القوة والضعف في كل جهة وبغية بلوغ هدفه الأسمى لكل السياسات العامة. المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي والجالي والاجتماعي بتوزيع

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

عادل ومنصف لثمار وطن موحد، نعتز جميعا - كمغاربة - أن نكون من طينه وترايه.

- سابعا، ارتباطا دائما بموضوع التقرير وسياق إعدادة، فالمهمة الكبرى اليوم وغدا لكل المؤسسات، بما فيها مؤسساتنا التشريعية الموقرة، هو الخروج بتقييم شامل للنموذج التنموي المغربي، الذي صار اليوم ناضجا قصد استثمار إيجابياته وتصحيح اختلالاته، وفي صدارة هذا النموذج تفعيل الجهوية المتقدمة كنظام جديد لتدبير أمثل للسلطة والثروة ولتنافس جهوي لإنتاجها وتعميم ثمارها على كل ساكنة وطننا العزيز في الجبال والقرى وهوامش المدن، كأساس لضمان العيش الكريم في وطن من حجم بلادنا، متميز بأمنه واستقراره؛

- ثامنا، ولأن الثروة، السيد الرئيس، ليست فقط نمودجا ماديا، فبلادنا أيضا، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، إضافة إلى هذا العمل الهام التفكير في آليات لإسهام البرلمان في رصد الثروة اللامادية المتوجة للثروة المادية والصناعة لها، مادام الإنسان برأسماله الرمزي هو صانع التنمية وهدف لها في نفس الوقت.

السيد الرئيس،

إذ نجد التنويه بعمل اللجنة وبالتفاعل الحكومي مع هذا الاستحقاق الدستوري، فإننا نود أن نشير إلى عمق الإشكالية التي تثيرها دراسة وتحليل موضوع إنتاج الثروة، المتمثلة في تحدي يواجه النخب المسؤولة على تدبير الشأن العام في الحكومة والبرلمان والمؤسسات العمومية والهيئات السياسية والنقابية والاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة في كيفية التنافس حول إنتاج الثروة بدل الاكتفاء فقط بتوزيعها.

شكرا لإصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشار السيد محمد البكوري (فريق التجمع الوطني للأحرار):

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات والمستشارين،

يشرفني اليوم أن أدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في اختتام الدورة التشريعية الربيعية، والتي أجزت حصيلة إيجابية جدا، توجت أعمالها بانعقاد هذه الجلسة الدستورية، السنوية المخصصة لمناقشة السياسات العمومية طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الدستور.

في البداية، لا بد أن أنوه بعمل هذه اللجنة الموضوعاتية التي هيأت لنا هذا التقرير الهام والموضوعي، والذي جاء نتاج عمل جبار قامت به هذه اللجنة، التي أتقدم بالمناسبة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بتهنئة رئيسها المستشار السيد عبد الكريم مهدي وإلى كافة أعضاء اللجنة وأطرها الذين سهروا على إعداده.

هذا الإنجاز التشريعي الهام يعتبر قيمة نوعية ومنتوجا يضاف إلى حصيلة عملنا التشريعي والبرلماني بشكل عام، خاصة وأنه تناول موضوعا نعتبره داخل فريق التجمع الوطني للأحرار له راهنته، يتعلق الأمر بخلق الثروة الذي يعد في نظرنا رهان بلادنا لإنعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة.

السيد الرئيس،

إن موضوع خلق الثروة كان من التحديات الأساسية التي ناضل من أجلها حزب التجمع الوطني للأحرار منذ تأسيسه، لأنه كان عليه أن يجتهد ويبتكر في الاقتصاد، بحيث ساهم في الدفاع عن هذا التحدي ونجح إلى حد كبير في تحقيق هذا الهدف عند تحمل مناصليه مختلف المسؤوليات التي تقدموا إليها في مختلف القطاعات الحكومية المرتبطة بموضوع إنتاج الثروة، وكذا من خلال المسؤوليات الانتخابية التي حملوها داخل غرفتي البرلمان أو من موقع الغرف المهنية أو الجماعات الترابية، حيث دافعوا باستماتة على كل المخططات الاقتصادية الرامية إلى تطوير أداء بلادنا الاقتصادي، في تناغم تام مع مبادرة جلالة الملك الذي كان مبدعا لهذه المخططات، وعلى رأسها "مخطط المغرب الأخضر"، "مخطط التسريع الصناعي"، "المخطط الأزرق" و"مخطط المغرب الرقمي" و"مخطط الطاقات المتجددة"، وكلها مخططات واعدة أدخلت بلادنا، ولله الحمد، إلى عالم الدول الصاعدة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد الرئيس،

أمام تشعب هذا الموضوع وتنوعه وأمام ضيق الوقت المخصص لفريقي، سأقتصر في مداخلتني هاته على مناقشة موضوع خلق الثروة عبر مخططين اثنين: "مخطط التسريع الصناعي" و"مخطط المغرب الرقمي".

قبل الخوض في هذين المخططين، لابد أن أنوه باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بأداء الفريق الحكومي ككل، وعلى الخصوص قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والتجارة الخارجية والمقاولات الصغرى والمتوسطة. هذا الفريق دأب منذ تحمله مسؤولية تدبير هذه القطاعات على فتح قنوات الحوار مع كل الفاعلين، أسفرت عن تشخيص موضوعي لضعف أداء هذه القطاعات، حيث عمل هذا الفريق الحكومي على إبداع وإنتاج هذه المخططات التي أعطى انطلاقها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

إن مخطط التسريع الصناعي يعد في نظر فريقنا أحد الدعامات الأساسية التي تساعد المقاولات الوطنية على خلق الثروة، من خلال الآفاق الواعدة التي سطرها إلى حدود 2020، حيث يهدف إلى النهوض بالصناعة الوطنية وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات الداخلية والخارجية، حيث يشتغل هذا المخطط تحت إشراف فريق حكومي يعرف جيدا قيمة المقاولات الوطنية في خلق الثروة وأن إجحاح مثل هذه المخططات هو رهين بهذا العمل المتكامل الذي يقوم به هذا الفريق الحكومي، حيث كان لهذا العمل انعكاساته الإيجابية في خلق فرص الشغل وتحسين الدخل، وساهم في تحصيل موارد إضافية لخزينة الدولة عبر تشجيع استهلاك المنتج الوطني وجعله في مستوى تنافسية المنتج الأجنبي.

إن من تباشير نجاح مخطط التسريع الصناعي هو إعادة هيكلة لعدة قطاعات صناعية تصل اليوم إلى 12 قطاع، منها قطاع السيارات والطيران والصناعات المعدنية والصناعة الدوائية، إلى آخره، الشيء الذي جعل بلادنا محط أنظار لأكبر الشركات العالمية.

وفي هذا الإطار، لابد من طرح سؤال مباشر إلى السيد وزير التجارة الخارجية الحاضر معنا اليوم في هذه الجلسة: ما هي حصيلة صندوق التنمية الصناعية الذي جاءت به الحكومة في قانون المالية 2014 إلى حدود اليوم؟ وماذا استفادت المقاولات الوطنية من هذا الصندوق؟ وما هي طبيعة الصناعات التي استفادت منه؟ وما هي أدوات تدخله لدعم القطاع الصناعي إلى حدود اليوم؟

لا نتوفر، السيد الوزير، كمؤسسة تشريعية صادقت على إحداث هذا الصندوق، على معطيات حول هذا الدعم، وعلى مستوى "مخطط المغرب الرقمي"، فنعتقد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أننا نفتقر داخل مجلسنا الموقر إلى المعطيات الكافية حول إستراتيجية الحكومة المتعلقة بالمغرب الرقمي، والتي بدأت سنة 2013.

الكل يعرف التطور المتسارع لمنظومة الاتصالات في العالم، المنافسة الشرسة تستعر بين مختلف الشركات

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

العملقة في مجال الاتصالات. كما أن الكل يعي أن هذا القطاع يخلق اليوم فرص شغل كبيرة وكثيرة. إلا أنه، مع الأسف، يغلب عليه الطابع غير المهيكل. باعتباره هو الطاعى على أرض الواقع. الشيء الذي يفرض على الحكومة بذل مجهودات استثنائية لإدخال هذا القطاع إلى النسيج المفاولاى المنظم. لما فيه خير الاقتصاد الوطنى. الذى يضع عليه أموال طائلة.

فأمام الصعوبات التى تعترض تطور هذه الإستراتيجية. نستغلها فرصة كذلك كفريق لطرح أسئلة إلى الحكومة لتوضيح أسباب تأخير تنفيذ إستراتيجية "المغرب الرقمى" وعن أهدافها ومرامىها. وهل الحكومة راضية عن نتائج حصيلة إستراتيجية المغرب الرقمى؟

الوقت لا يتسع لمناقشة نتائج وحصيلة هذين المخططى. وكذا القصور الذى قد يكون اعترضهما. ولكن لنا الثقة فى الحكومة ككل وفى السيد الوزير المكلف بالتجارة الخارجية للإجابة عن هذه الأسئلة. بالشكل الذى سىغنى النقاش حول هذين الموضوعى وعلاقتهما بخلق الثروة. عبر معطيات وأرقام. نحن فى أمس الحاجة إليها لتنوير الرأى العام الوطنى.

فمن خلال النقاش الدائر والنتائج المحصل عليها. وبالرغم من إكراهات وظروف الأزمة. إلا أن هذين المخططى يبقيان - فى نظر فريقنا - نقطة ضوء كبيرة فى حصيلة عمل الحكومة ككل. وأن نتائجها على المستوى القريب والبعيد ستكون أكثر إيجابية. إن شاء الله. على الأداء الاقتصادى والاجتماعى الوطنى. لا من خلال زرع الروح فى المفاولة الوطنية ولا من حيث إنتاج فرص الشغل. التى تبقى - فى نظرنا - أحد الدعائم الأساسية لخلق الثروة.

وشكرا السيد الرئيس.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشار السيد عبد الإله حفظي (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب):

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى رئيس ومكونات اللجنة الموضوعاتية على التقرير الفاضل وعلى العمل الدعوى الذي أجزوه في ظل الصعوبات التي تم تذليلها. وهنا أتوجه إلى السيد الرئيس، بالشكر، على تذليل تلك الصعوبات التي واجهت اللجنة الموضوعاتية، والشكر موصول كذلك إلى الطاقم الإداري لدى مجلس المستشارين، فشكرا لهم جميعا على إتاحة الفرصة لنا لتقييم هذه السياسات العمومية في أحسن الظروف.

في البداية، أود أن أقول أنه سوف أقصر، إن شاء الله، نظرا لضيق الوقت، على التحليل والدرس بالنسبة لمخطط التسريع الصناعي حصريا. وإن شاء الله سستاح فرص أخرى لتقييم السياسات الأخرى.

بدءا، إنني أستغرب بل وأستنكر الغياب المستمر للسيد وزير الصناعة خلال دورتين متتاليتين، أي سنة تشريعية بكاملها، فمن غير المعقول أن لا يمثل وزير مشرف على قطاع وزاري من الأهمية بمكان كقطاع الصناعة والتجارة أمام البرلمان للمساءلة، وهذا شيء نشجبه، ومن شأنه أن يعطل العمل البرلماني وأن يقيد اختصاصات المجلس، وهذا حقيقة، ازدراء للعمل البرلماني.

أذكر بأنه عند توقيع إستراتيجية "التسريع الصناعي" يوم 2 أبريل سنة 2014، رحبنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بهذه الإستراتيجية وصفقنا لها، لأنها كانت تروم جعل بلادنا ضمن البلدان الصاعدة.

لكن، ومن موقعنا كقوة اقتراحية وكشريك للحكومة وكممثل رسمي للمنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، صفقنا وقلنا أننا سنواكب العمل لإخاح هذه الإستراتيجية، إلا أنه أملنا يخبى، لأن حلقة أساسية تنص عليها هذه الإستراتيجية، وهي حلقة الحكامة، تم تغييبها من طرف الوزارة المعنية، وهي (Comité de pilotage) لجنة القيادة ولجنة المتابعة. اللتان كانتا مهمتين. وبالتالي تم معها تغييب المقاربة الديمقراطية التشاركية وكذلك مقاربة إقصائية بالنسبة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، حيث لم نتمكن من التقييم السليم للإستراتيجية، وهنا أضمر صوتي لصوت السيد قديري بالقول أن الأمر يعود ربما إلى تخوف الوزارة المعنية من المساءلة ومن التقييم، وهذا

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ضرب حقيقة لبدأ دستوري يربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبعد شهر من التوقيع، بعثنا رسائل محددين فيها أسماء الأشخاص الذين سيمثلون الاتحاد العام، لكن تم تغييب هذه المسألة، وهذا شيء نأسف له كثيرا في الحقيقة.

لقد منعنا مسألة التغييب من إجراء التقييمات اللازمة في إبانها، وكذا تخمين وتثمين هذه السياسات بكل حياد. ففي قطاع السيارات والطيران هذا شيء مالي وإيجابي، نثمنه، مع الوقوف على مكانن الخلل للقيام بالانعطافات اللازمة في إبانها. فلو شاركنا في الحكامة، لقمنا بما يجب القيام به في إبانها، في تناسق وانسجام تام مع الخطاب الأخير لعبد العرش المجيد لصاحب الجلالة، نصره الله، الذي دعا فيه جلالته "جميع الفاعلين في القطاعين العام والخاص لمضاعفة الجهود، للارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم بين الدول الصاعدة، وهو ما يقتضي العمل الجاد للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية والتحيين المستمر للإستراتيجيات القطاعية والاجتماعية". إن صاحب الجلالة يدعونا إلى هذا، لكننا لم ننجز هذا التقييم في "مخطط التسريع الصناعي" منذ 2 أبريل 2014، إلى اليوم، مما أضعاف فرصة حقيقية لتبويئ المغرب مكانته في مصاف البلدان الصاعدة، وهو ما يحز في أنفسنا.

إذن فتغييب الحكامة والتقييم والتحيين جعلنا إزاء صورة ضبابية تلف الأرقام التي تصدرها وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، في الوقت الذي تعلن في الوزارة عن خلق 500 أو 660 ألف منصب شغل، في تضارب تام مع معطيات بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط، هذه الأخيرة التي تشير أنه في السنوات ما بين 2002 و2008 كنا نوفر 160 ألف منصب شغل، إلا أن هذا الرقم تراجع من 2009 إلى 2015 بثلاث مرات، فلم يتم سوى إحداث 56 ألف منصب كمعدل.

وفي السنتين الأخيرتين (2014 و2015) خلقنا 27 ألف منصب للشغل فقط، موزعة على كل القطاعات، مع تخطيم 37 ألف منصب شغل في الصناعة، بينما يورد بنك المغرب في تقريره المقدم إلى صاحب الجلالة أن حصة وزارة الصناعة من 33 ألف منصب شغل المحدثة برسم سنة 2014 هي 15 ألف منصب فقط، مما يعني حسابيا أنه قد خسرنا 22+22+27 ألف منصب منذ قدوم مولاي حفيظ العلمي إلى الوزارة، فحبذا لو تم الحفاظ فقط على المناصب التي كانت قائمة، دون ادعاء خلق 500 ألف أو 160 ألف منصب شغل.

نحن لسنا عديمين، هي أرقام تبدو لنا خيالية أو "أضغاث أحلام"، مصداقا للآية القرآنية في سورة يوسف: "قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين"، أفتونني في أمري فأنا أود فهم الحقيقة وراء تضارب الأرقام سالفة الذكر. نقول 160 ألف منصب شغل والمندوبية السامية للتخطيط تقول بأننا خلقنا 27 ألف منصبا فقط ونحن حطمنا 37 ألف منصب.

والسلام عليكم.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشار السيد محمد علمي (الفريق الاشتراكي):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

مجلس المستشارين يعقد اليوم في هاته الجلسة المسائية ثاني جلسة مخصصة لتقييم السياسات العمومية. طبقا لمقتضيات الفصل 101، الفقرة الثانية من الدستور. وأغتنم هاته الفرصة لأسجل بأن مجلسنا الموقر في حلته القديمة كان له قصب السبق لوحده في عقد هاته الجلسة برئاسة الدكتور بيد الله، تفعيلا وتنفيذا للدستور.

السيد الرئيس.

نعقد اليوم هاته الجلسة. ونحن في الأسابيع الأخيرة من عمر هاته الحكومة. لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة. ومنذ البداية أسجل أن الحكومة لم تنهج سياسة اقتصادية شاملة ومندمجة بقدر ما نهجت في تدبيرها للشأن العام مقاربات قطاعية بهذا الخصوص. هاته المقاربات كانت محط انتقادات من طرف العديد من الهيئات والمؤسسات. لماذا؟ لأننا كنا أمام مقاربات ممرضة. تقتصر على رصد الاعتمادات المالية لمتخلف الوزارات. دون أي رؤية أفقية مؤطرة ودون ربط حجم الاعتمادات المالية بنتائج فعالية ونجاعة السياسات المعتمدة في هاته القطاعات.

السيد الرئيس.

نحن في الفريق الاشتراكي نؤمن بأن نجاح استراتيجية "المغرب الأخضر" مثلا. يبقى رهينا بمدى انخراط الفلاح الصغير والمتوسط واستفادته من مزايا هذا المخطط. نؤمن بإعادة النظر في توزيع الدعم ليكون أكثر إنصافا وتشجيعا للفلاح الصغير.

وبهذا الخصوص. نؤكد على ضرورة استغلال الإمكانيات الكبرى التي ما تزال توفرها أرضنا لإنتاج الخيرات الزراعية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الأمر الذي يتطلب بكيفية مستعجلة إعادة النظر في الإشكاليات التي تطرحها الملكية ببلادنا.

بالموازاة، يتعين استحضار ضرورة الأمن الغذائي، في وقت أصبح فيه الغذاء رهانا استراتيجيا وأمنيا، وهذا ما يتطلب تثمين العمل الزراعي، مع إعادة الاعتبار للفلاح الصغير وللعامل الزراعي، لأن المغرب قد يصبح مصدرا كبيرا لمنتجات فلاحية، لكن ذلك لن يحصنه من نقص في الحبوب، وهذا ما يهدد الأمن الغذائي لبلادنا، لأن الأمر يتعلق بمسألة إستراتيجية بكل المقاييس، وعلى الحكومة أن لا تستهين بهذا الأمر.

الاقتصاد المغربي، لازال مرتعنا إلى الأمطار، في حين أن التحولات، المناخية لازالت تهدد بتصحّر منطقة شمال إفريقيا ومن بينها المغرب، إذن ما العمل؟ فإذا كان "مخطط المغرب الأخضر" جاء بتصوّر لسياسة فلاحية تهدف إلى تطوير الإنتاج، فلا بد لنا - كفريق اشتراكي - معارض لهاته الحكومة من تقييم عميق أو من تقديم تقييم عميق لهذا المخطط مع اقتراح إجراءات ملموسة:

- أولا، نقول بأن إشكالية الولوج إلى التمويل البنكي، السادة الوزراء، لازالت قائمة بين المستثمرين في الفلاحة من جهة وبين الفلاحين الصغار والمتوسطين من جهة ثانية، وفي هذا الموضوع نقترح رفع سقف القروض التي تمنح للفلاح الصغير والمتوسط مع تخفيض الفائدة؛

- ثانيا، السادة الوزراء المحترمين، نقترح تقوية الموارد البشرية والمالية للإدارة المحلية لوزارة الفلاحة في مختلف الجهات مع ردم الهوة القائمة بين مختلف أقاليم المملكة بهذا الخصوص؛

- نقترح تطوير الإنتاج بما ينبغي مواكبته بتيسير عملية التسويق، توفير اللوجيستيك، لأنه أحيانا نجد السوق المغربية مكتظة بالمنتوج، والفلاحون يجدون صعوبة في تسويق منتوجاتهم، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، ينبغي بحث في إيجاد شراكات، ولا بد أيضا من البحث في إيجاد وسائل لوجستكية تضمن حفظ هذا الخزون وكذلك لابد من تطوير وسائل النقل؛

- نقترح أيضا على الحكومة أن تنسق في سياستها القطاعية، فمغرب اليوم اعتمد، والحمد لله، إستراتيجية قوية وواعدة لإنتاج الطاقة الشمسية، مع الأسف الفلاح لازال لا يشغل الطاقة المتجددة في الإنتاج الفلاحي،

- خامسا، نقول بأن هناك تهميش واضح لزراعة الحبوب بما ينطوي - كما قلت سابقا - على مخاطرة بالأمن الغذائي في مناخ عالمي، يتسم اليوم بالمضاربة ومن السهولة أو بالإمكان أن ترتفع أسعار الحبوب؛

- سادسا، السيد الرئيس، نقترح تفعيل دور صندوق التنمية القروية لمواكبة السياسات الفلاحية، الذي يشتغل بكيفية بطيئة، وهو ما يجعله لا يواكب إقرار تنمية فلاحية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشارة السيدة آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل):

ونحن على بعد 3 سنوات من انتهاء عمر مخطط المغرب الأخضر، السيد رئيس الحكومة، عن:

- ماذا تحقق من الأهداف التي سطرها له في أفق 2020 وعن ما تعتزمون عمله لتدارك النواقص والاختلالات التي يعرفها هذا المخطط؟

أهمية القطاع الفلاحي:

لا شك أن القطاع الفلاحي يمثل رهانا سوسيو اقتصاديا واجتماعيا كبيرا .

اقتصاديا:

- يشكل 15 إلى 20% من الناتج الداخلي الخام؛

- القطاع مصدر هام للتشغيل يساهم ب نسبة 40% من اليد العاملة؛

- مساهمة حاسمة في التوازنات الماكرو- اقتصادية وفي الميزان التجاري.

اجتماعيا:

مطروح على القطاع الفلاحي :

- رهان الاستقرار ومحاربة الفقر وضمان العيش الكريم لنصف ساكنة البلاد؛

- رهان إعداد التراب والتنمية الجهوية خصوصا بالمناطق النائية؛

- رهان التنمية المستدامة خصوصا ما هو مرتبط بالحفاظ على الموارد المائية؛

- رهان السيادة الغذائية لأزيد من 34 مليون مواطن وتوفير الغذاء بالجودة والثلث المناسبين.

ففي عز الأزمة الاقتصادية المالية البيئية والغذائية ، تم وضع مخطط المغرب الأخضر من أجل جعل القطاع

الفلاحي أحد الركائز الأساسية في النسيج الاقتصادي الوطني. ومستندا على دعامين:

وكان خيار الدولة من خلال استراتيجية المخطط الذي رصدت له ميزانية ضخمة (150 مليار) إعطاء الأولوية

للدعم الأولي (فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة) بتخصيص 80 مليار لكبار الفلاحين - على قلتهم - بهدف تقوية

الصادرات عبر نسبة تمويل تفوق أحيانا 80%. في حين خصصت 20 مليار فقط للدعم المباشر للدعم الثانية، والتي

تنوحي محاربة الفقر في العالم القروي والرفع من الدخل في المناطق الأكثر هشاشة في إطار مشاريع تضامنية

(الباقى لتمويل الأنشطة الأفقية).

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

على مستوى التنفيذ:

تبين ان هناك العديد من الإكراهات و النقائص إن لم نقل الاختلالات في ظل إشكالية تعبئة العقار: ذووا النفوذ والمال هم من استفاد من الأراضي المسترجعة التي تم تفويتها بأثمان بخسة، لا تتجاوز 1500 درهم للهكتار سنويا كسومة كرائية، دون غيرهم من الفلاحين المتوسطين و الصغار و خريجي المعاهد الفلاحية.. وأحيانا دون احترام دفاتر التحملات وخاصة منها الجوانب المتعلقة بالاستثمار، تشغيل الأطر والتقنيين، والحفاظ على مكتسبات العاملات والعاملين.

التمويل والدعم:

- الاستفادة كانت من نصيب كبار الفلاحين والشركات رغم التحسن الملحوظ في نسب ومسااطر دعم القطاع الفلاحي في إطار صندوق التنمية الفلاحية :
- الفلاحين الصغار يجدون صعوبة في الولوج إلى القروض.

التمثين والتسويق:

- رغم الجهود تالمبذولة فحجم الصادرات ظل محدودا للأسباب التالية:
- اتفاقيات التبادل الحر لا زالت تخدم بالأساس مصالح الدول والتجمعات الكبرى، مما يضيع على الفلاحة المغربية فرص الانتشار والتنافسية :
 - لا زال المنتج يعاني من إشكالية الجودة (أحيانا منتوجات بعيدة عن المواصفات العالمية بعض زبائننا غيروا وجهة تسوقهم اتجاه مصر أو تركيا)؛
 - الأسواق الداخلية لم تعرف تحسنا في التجهيزات والتنظيم؛
 - إشكالية ربط هذا المخطط بالمخطط الصناعي في مجال الصناعة التحويلية (في رأينا القيمة المضافة يجب أن تأتي من التصنيع).

الحفاظ على الثروة المائية:

في الوقت الذي تستنزف الفرشة المائية الباطنية بفعل الفلاحة التصديرية، وكان الأخرى تمكين الفلاحين خاصة الصغار من الاستفادة من الطاقات المتجددة عبر دعمها، في إطار فلاحة بيئية قادرة على التكيف ومواجهة التغيرات المناخية. و في مجال الزراعات البديلة بأقل تكلفة مائية لم نسجل تقدما ملحوظا. علما ان الماء سيكون عملة نادرة مستقبلا.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الحكامة والتدبير:

- اختلافات في جل مشاريع الزراعات التحويلية بالنسبة لأشجار الزيتون؛
- الفشل في تنظيم التعاونيات (خلق تعاونيات وهمية)؛
- ضعف المواكبة والمراقبة بالنسبة للمستفيدين.

التأطير والمصاحبة:

- مصالح الوزارة تعاني من نقص مهول في الموارد البشرية مركزيا وجهويا، إضافة إلى التضارب في المهام؛
- النقص الحاد من عدد المستشارين الفلاحيين، في حين هناك حاجة ملحة لتكوين وتوعية الفلاحين الزراعيين في مجال التكيف.

السيد رئيس الحكومة:

رغم مرور 8 سنوات لا زالت المؤشرات المتعلقة بالسيادة الغذائية تراوح مكانها. خاصة بالنسبة للحبوب والسكر والزيت، التي تفوق وارداتها 90%. كما أن المغرب لا يزال يدفع ما يعادل قيمة أربع سنوات من تصدير الطماطم لأداء مستحقات سنة واحدة من واردات القمح).

على مستوى العاملين :

لا زالت تشغيلة القطاع الفلاحي تعاني من العديد من المشاكل من قبيل: أجور هزيلة غياب تغطية صحية وعدم التوحيد بين الحد الأدنى للأجر الفلاحي والصناعي (كما التزمت به الحكومة) وغياب الحماية من المخاطر و انعدام شروط الصحة والسلامة، في ظل التمييز القانوني وضرب الحقوق النقابية .

السيد الوزير.

كان لزاما إجراء تقييم مرحلي (ليس بالضرورة مكتب مكنزي) من أجل الوقوف على النواقص وتقويمها، ولن يتأتى هذا التقويم إلا بانخراط أطر الوزارة ومصالحها المختصة والفاعلين في المجال تفاديا للهفوات والأخطاء التي شابَت المرحلة السابقة. وضمانا لربح رهانات هذه الاستراتيجية القطاعية.

ويبقى السؤال العريض هل استطاع مخطط المغرب الأخضر فك الارتباط العضوي بين النمو والتساقطات المطرية؟ أم أنه حان الوقت لمراجعة النموذج الاقتصادي المغربي؟

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا (الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي):

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وفقا لأحكام الفصل 101 من الدستور ومقتضيات مواد الباب الخامس من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر. وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه، نيابة عن أعضاء الفريق، بعبارات التنبؤ لرئاسة المجلس والمكتب على الحرص الشديد والتتبع الدقيق لمواكبة تنزيل مقتضيات الفصل 101 من الدستور، وذلك دال على أن مجلس المستشارين حريص على استثمار كل الإمكانيات المتاحة دستوريا وقانونيا ومؤسساتيا للقيام بدوره كاملا غير منقوص في المشهد المؤسسي للبلاد.

كما أنه دل على أن مجلس المستشارين عازم على استنفاد كل طاقته للاضطلاع بأدواره التشريعية والرقابية، وكما هو الحال في كل التجارب المستجدة في هذه الجلسة تعليقا بآليات دستورية جديدة، وبالتالي فإن هذا التمرين الديمقراطي الدستوري الرقابي لا زال فتيا، ولا زال مجلسنا يواجه الصعوبات الكبيرة في تنزيله وفق ما هو منصوص عليه في المواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي.

وهذا ما جعل مجلسنا يتشبث بمبدأ المرونة، لا من حيث تشكيل اللجنة الموضوعاتية ولا من حيث التنسيق مع مجلس النواب ولا من حيث صناعة التقرير، وهذا يشفع لهذه التجربة التأسيسية حسب رأي الفقرة الثانية من تقرير اللجنة الموضوعاتية التي مفادها ما يلي: "إن تفعيل مجلس المستشارين لهذا المقتضى الدستوري للسنة الثانية رغم الصعوبات المحيطة بهذه المهمة، فهو سعي هذه المؤسسة إلى ملء كل الفضاء الدستوري المتاح للبرلمان للقيام بجميع أدواره المنوطة به".

لأجل ذلك، باسم فريقنا، نشكر كل السادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية على مجهوداتها التي بذلتها اللجنة التحضيرية في هذه الجلسة الدستورية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

فيما يتعلق بالمحاور المقترحة من قبل اللجنة الموضوعاتية، والتي تصب بكاملها في السياسات الحكومية لخلق الثروة، نظرا لضيق الوقت، فإن فريقنا اختار أن يصب تحليله على المداخلات على محور "مخطط المغرب الأخضر".
ولذلك، بناء على هذه الاختيارات الإستراتيجية والمعطيات الموضوعاتية، وحيث أننا نرى، السيد الرئيس، غياب بعض الوزراء، الأمر الذي لا يخدم تنوير الرأي العام والوصول إلى تحقيق تقييم السياسات العمومية بالفعل، فإننا نتراجع عن إلقاء مداخلتنا، لأننا كنا نهدف من ورائها القيام بدورنا التقييمي للسياسات العمومية، وليس للتدخل فقط.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشار السيد عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل):

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون والسيدات المستشارات المحترمات.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في هذه الجلسة الدستورية المهمة. مع كامل الأسف، لا بد من إثارة بعض الملاحظات. بدءا بكون كلمة السيد مقرر اللجنة لم تكن محط اتفاق في اللجنة، وبالتالي فهي لا تلزمنا.

التقرير المقدم لا يعكس التقييم الحقيقي لمجلس المستشارين للسياسات العمومية. وذلك، راجع أولا، لظروف اشتغال هذه اللجنة وافتقارها لوسائل العمل. عدم تجاوب الحكومة مع هذه اللجنة، وبالخصوص من طرف 3 وزارات مهمة، وهي: وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يجدر أن ننوه بحضور السيد وزير التعليم العالي، لكننا نسجل غياب العديد من الوزراء، وعلى رأسهم رئيس الحكومة رغم كون تقييم السياسات العمومية في الجلسة الدستورية التي جاء بها الدستور في مادته 101 أمر هام للغاية. فقد كان على الحكومة أن تبدي اهتمامها عبر الحضور بكامل أعضائها. وعلى رأسهم رئيس الحكومة. هذه السياسات الحكومية التي نريد أن نتحدث عنها اليوم أو نقيمها تتعلق بإنتاج الثروة، لكن، مع كامل الأسف، ونحن اليوم نناقش إنتاج الثروة، لا نرى أية ثروة تنتج.

وسنستمع إلى السادة الوزراء وبعد ذلك نتدخل لتقييم هذه السياسات.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو (مجموعة العمل التقدمي):

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور ومقتضيات المواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، قدمت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية التي سيعقدها المجلس لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، تقريرها خلال شهر يوليوز 2016.

وهنا لا بد من الإدلاء بالملاحظات التالية:

لا يمكن أن يكون للبناء الديمقراطي أثر عمودي في حياة الإنسان إذا لم يستشعر المواطن بأنه معني بالشأن العام ومشارك فيه ومتتبع لكل ما يروج حوله ويحوم في فلكه من سياسات عمومية، يكون المواطن مصدر تمويلها بمساهمته في الدخل الوطني، ويكون هدفها ومبتغاها.

إن "تقييم السياسات العمومية" هو فحص للعلاقة بين السبب والنتيجة، وهو إدراك فائدة سياسة عامة ما، في وقعها وأثرها في حياة المواطنين وفي معيشتهم اليومية.

ويتعين عدم الخلط بين التقييم (Evaluation) والتدقيق (Audit) الذي يركز على الكفاءة التنظيمية والمالية لمؤسسة ما، وينبغي عدم الخلط كذلك مع وضع المؤشرات ورصد ديناميتها.

وقد اعتمدت العديد من القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية التقييم من منطلق أن الضغط المالي وضرورة ترشيد النفقات يدفع المؤسسات إلى مراجعة وتقييم سياساتها وضبط نفقاتها، وبدافع التغيرات المسترسلة والمتسارعة، والتي تفرض التأكد باستمرار من ملائمة السياسات المعتمدة والأهداف المرسومة.

ويعتبر التقييم عنصراً حاسماً وجوهرياً وفعالاً ضمن عناصر الحكامة الرشيدة، وهو لا ينحصر في مجرد إبداء الرأي أو النقد أو الحكم، وإنما هو صيرورة دائمة ومستمرة تستهدف تحسين الأداء في جو من الشفافية الكاملة والنجاعة والفعالية.

وإذا كان الدستور الحالي قد أكد في كثير من مبادئه وقواعده على مقاربات التشارك والمشاركة، وأصر على ضرورة اعتماد أدوات الحكامة وخلق مؤسساتها وإسناد وظيفة تقييم السياسات العمومية إلى البرلمان، والعمل

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، فإن ذلك كله لن يتم تفعيله بالشكل المطلوب، إلا إذا كان مصاحبا بتوفير آليات متعددة للتقييم على جميع المستويات الداخلية منها والخارجية. والحرص على أن تمارس مهام التقييم في شفافية مطلقة تضمن التمكين من الاطلاع والنشر وتلقي الملاحظات والانتقادات بناء على معطيات واضحة ودقيقة تقرب أكثر من الحقيقة.

الدستور أتى بوظيفة تقييم السياسات العمومية. والنتيجة اليوم أننا نسير بخطى حثيثة وبحذر مع الرغبة في تنزيل الدستور بشكل يتناسب مع الحفاظ على التوازنات والاستقرار دون المساس بجوهر الدستور. ويشفع لنا أن وظيفة التقييم، كإحدى الوظائف البرلمانية الجديدة، ما زالت في إرهاصاتها الأولية. لكنها خطوات مهمة تسير في الاتجاه الصحيح. ونتمنى أن يكون اللجوء إلى التقييم أقوى مأسسة وترسيخا في الولاية البرلمانية المقبلة.

إن ما حقق على مستوى إنتاج الثروة من شأنه تحريك الآلية الإنتاجية وكل المكتسبات التي حققت في عهد هذا الدستور يمكن اعتبارها دفعة قوية نحو تمكين وتعزيز المؤسسات وتقويتها. لأنه بخلق الثروة يتم توفير ما يكفي من الموارد الضرورية لتلبية تطلعات الشعب. هذه التطلعات التي هي في تزايد مطرد بشكل مشروع... لأن إنتاج الثروة ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والبيئية والثقافية للمواطنين.

وأكاد أجزم بأنه بقدر ما نكثر الحديث في المغرب عن الحكامة الرشيدة في جميع المجالات - لدرجة أصبحت معها منهجا ملزما بحكم الدستور الجديد - بقدر ما تظل مواكبة أدوات تقييم السياسات العمومية ضعيفة. ويبقى هذا التقييم منحصرا في جزء يسير من بعض السياسات العمومية، ويظل في كثير من الأحيان ذا طابع داخلي ومحدود.

فالتقرير يبدو لي تقريراً تركيبياً. لم يركز على نموذج علمي في مجال التقييم، لكنه اعتمد أساساً على قراءة القطاعات الحكومية والهيئات والمؤسسات الوطنية الواضحة لهذه البرامج. مع ضعف الدراسات والتحليل والتقارير التقنية الدقيقة.

ويبقى المرجع الأساسي هو تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط ومراقبة المؤشرات وبعض الآراء التي يبلورها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهو ما يجعل البرلمان في صعوبة للتدقيق والفحص والوقوف على الاختلالات الحقيقية وأسبابها وفحصها وإبداع البدائل وتصحيح المسار.

والأدهى من هذا كله، هو غياب ثقافة وتقاليده النشر الواسع للمعطيات حول السياسات العمومية وضعف تداول المعلومة والتمكين من وسائل الوصول إليها، مع غياب أدوات التحليل ورصد المعلومة وتدقيقها وتفكيكها.

والملاحظ أن المرجعية التأسيسية لأدوات تقييم السياسات العمومية ما زالت غائبة. وما زلنا ننتظر تنزيل الدستور عن طريق القوانين التنظيمية والعادية. ومن واجبتنا تنبيه المشرع إلى أدوات التقييم ليضع لها قاعدة

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

مرجعية مؤسساتية ضامنة لممارسته وإلزاميته. مع ضرورة مأسسة أنظمة التقييم. وجعل تلکم الوظيفة أداة مرجعية لضمان حسن التسيير والارتقاء بالأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماع والبيئي.

ف الناتج الداخلي الخام (P.I.B) من الدلالات الأساسية في تقييم مؤشر إنتاج الثروة. والمغرب في المرتبة الثامنة عربيا. بما مجموعه 104.5 مليار دولار. فيما احتل المرتبة ال 13 إفريقيا من حيث نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. بمعدل 3.2 ألف دولار.

ومن المؤشرات التي يرشدنا إليها الناتج الداخلي الخام. والتي تهمنا في مجال السياسات العمومية. من موقعنا كغرفة برلمانية تعنى أساسا بالجماعات الترابية. هو تأمين جهتان فقط من أصل 12 لما يقارب نصف الناتج الداخلي الخام على الصعيد الوطني. أي أن محور القنيطرة - المحمدية يستحوذ على 48 % من الناتج الداخلي الخام وأن أربع جهات تؤمن من جهتها ثلثي (2/3) الناتج الداخلي الخام. وهو ما يساهم في تركيز وتمركز قوي للثروة. ويسائلنا حول اللا توازن واللا تكافؤ بين الجهات. وهو ما يعني أن علينا حتما إنتاج الثروة. لكن علينا أن نعرف كيف نوزعها بشكل عادل.

لكن لهذا المؤشر نواقص وفي مقارنته نقاش. لأنه لا يحصي مظاهر الاقتصاد الغير المهيكل. كما أنه لا يقيس عدم المساواة ورفاهية السكان. وهي مؤشرات إضافية اعتمدتها العديد من الدول إضافة إلى مؤشر الناتج الداخلي. لذلك هناك حاجة إلى إدراج عدد من المؤشرات الأساسية لقياس نوعية تطور المجتمع وقياس مدى قدرته على إنتاج المزيد من الثروة لفائدة أوسع شرائح المجتمع. من ضمنها: نسبة التشغيل والجهد في مجال البحث العلمي والمديونية والرضا والارتياح والوضعية الصحية واللامساواة في الأجور والفقر ومستوى العيش. والهدر المدرسي وانبعاثات الكربون واستغلال التربة... إلخ

وعلى البرلمان المغربي أن يوسع من جهته الاستشارة حول المؤشرات المعتمدة مع مختلف الفاعلين (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. المندوبية السامية للتخطيط. ...) من أجل وضع مؤشرات لمقاربة الثروة الشمولية للمغرب. وهي مؤشرات يجب أن تنسجم مع الإستراتيجية العامة للدولة. وتكون موضوع مقاربة تشاركية واسعة. وهذا التمرين ضروري لأنه يعطي المكانة للتصورات البعيدة المدى. ويسمح بتطور المؤشرات على ضوء التوجهات العامة والتقدم الحاصل. كما يعطي فكرة حول الرهانات المطروحة.

ومن الرهانات الأساسية. رهان الرفع من وتيرة النمو. والذي له ارتباط وطيد بإنتاج الثروة وحسن توزيعها. فإذا كان من المطالب الأساسية للمواطنين المغاربة - بجانب مطلب الكرامة - التشغيل والرفع من الدخل. واعتمادا على مستوى وتيرة النمو في السنوات الأخيرة. والتي تتراوح بين 4.5 و 4.8 % ... فإن معدل 4% يمثل بالكاد نصف المعدل المطلوب للتقليص من مستوى البطالة بشكل ملحوظ. وهو معدل يجب أن يفوق نسبة 7% ويتطلب كذلك

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الرفع من معدل دخل المغاربة إلى مستوى الدول الناشئة (والذي يتراوح بين 10 و 15 ألف دولار كمعدل) فيما يقل متوسط الدخل الفردي في المغرب عن 3500 دولار. أي 5 مرات أضعف من متوسط الدخل بالدول الناشئة.

فكيف لنا أن نساير وتيرة النمو. ونتوقع بالتخطيط ورصد المؤشرات بتقلباتها مدى توافق طموحاتنا التنموية مع وضعنا الاقتصادي والاجتماعي العام؟ وكيف لنا أن نحصل على توقعات بمنأى عن التقلبات ونحافظ على مستوى سنوي قار من التنبؤ مع اعتماد تخطيط على المديين المتوسط والبعيد؟

ف "تقييم السياسات العمومية" - كما سبق أن قلت - هو إدراك أثر سياسة عامة ما على حياة المواطنين وعلى معيشتهم اليومي في ارتباط مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية. وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية. والتحكم في الفوارق المتعددة الواجهات والأوجه. وفي وتيرة النمو وغيرها من التحديات.

وإن إخضاع تقييم السياسات العمومية في المجالات القطاعية التي تم تقييمها من طرف اللجنة البرلمانية. كشف بشكل واضح أن كل الاستراتيجيات القطاعية المعنية غير واثقة من نفسها. وهي متذبذبة في تقدير مسار أهدافها. إضافة إلى غياب الالتفائية. مما يؤدي إلى ضياع نسبة كبيرة من الثروة بسبب ضعف الحكامة وعدم التدقيق والحرص على مواكبة التقييم منذ الفكرة الأولى إلى حين تنفيذها وتقدير نسب المردودية والفئات المستهدفة وحماية الأهداف وتهيئتها وتقويمها للمراحل المقبلة.

فارتباطا برهان تدهور الموارد الطبيعية. مثلا يمكن القول بأن ثلث الأراضي القابلة للزراعة (1/3) أراضي مسقية. فيما يعتمد ثلثا الأراضي الزراعية (2/3) على مياه الأمطار وعلى تعبئة الموارد المائية. إذن فالإنتاج الفلاحي رهين بتوفر الموارد المائية. وهو يرهن الاقتصاد الوطني. الذي ما زال مرتبطا بالتقلبات المناخية. وهذا خلل إضافي.

وقد أكد والي بنك المغرب في تقريره السنوي الأخير على أن نسبة نمو الاقتصاد الوطني في سنة 2015 بلغت 4.5%. وذلك أساسا بفضل موسم فلاحي استثنائي. فيما بقيت وتيرة الأنشطة غير الفلاحية محدودة وبطيئة.

فعلاقة بإنتاج الثروة. هل حققت الجهودات العمومية أهدافها في المجال الفلاحي مثلا؟ وهل تبدو في الأفق بوادر حل لتدبير الموارد الطبيعية في ظل الاستدامة. ونحن سننتقل في أفق 2025 إلى مستوى الخصائص في الموارد المائية؟ ومن المستفيد من الاستثمارات العمومية في هذا المجال؟ وما هو تقييمنا "للمغرب الأخضر". وخصوصا فيما له صلة بالدعامة الثانية التي تهم الفلاحة المعيشية.

وما هو مصير الأهداف المرسومة للمخطط الأزرق. التي ما زالت غامضة؟ وما مصير استراتيجية المغرب الرقمي 2013. الذي يبدو أنه قد تم الإعلان قبل شهر عن مخطط بديل في أفق 2020 دون أن يتم القيام بتقييم وجرد لأسباب فشل المخطط السابق أو الفحص عن نواقصه؟ أين العلاقة والرباط بين مخطط "إقلاع" واستراتيجية تسريع التنمية الصناعية 2014 - 2020؟ وما هي حصيلة نتائج تقييم استراتيجية المغرب الأخضر منذ انطلاقه في سنة

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

2008. وخصوصا فيما له صلة بالدعم العامة الثانية ، وهو ما يمكن معه القول بأن الاعتماد على مكاتب دراسات. غالبا ما تكون أجنبية والتي تستأجر خدمات غير موثوق بها. هو الذي يؤدي إلى هذا التعثر.

ولست بحاجة إلى التأكيد على أن إدراك أثر سياسة عمومية ما ، يتحدد بوقعها على حياة المواطنين وعلى معيشتهم اليومي - وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة في خطابه الأخير - في ارتباط مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية. وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية.

ويبدو أن الاستمرار في نهج مقارنة الاستراتيجيات القطاعية غير مؤمن بما يكفي من أدوات التقييم لضمان إجحاحه. لما يتطلب من الملائمة والالتقائية والاتساق. مما يتعين معه التفكير بجد في الرجوع إلى منهج التخطيط المتحكم فيه ووضع منهج للتقييم الشمولي قبل الحديث عن التقييم القطاعي.

أ- ملخص المداخلة:

لا يمكن أن يكون للبناء الديمقراطي أثر عمودي في حياة الإنسان. إذا لم يستشعر المواطن بأنه معني بالشأن العام ومشارك فيه ومتتبع لكل ما يروج حوله ويحوم في فلكه من سياسات عمومية. يكون المواطن مصدر تمويلها بمساهمته في الدخل الوطني. ويكون هدفها ومبتغاها.

إن "تقييم السياسات العمومية" هو فحص للعلاقة بين السبب والنتيجة. وهو إدراك فائدة سياسة عامة ما في حياة المواطنين ومعيشتهم اليومي.

ومن هذا المنطلق. وبناء على ما توصلت إليه اللجنة القطاعية التي هيئت التقرير المقدم إليكم في موضوع : "تقييم السياسات العمومية في مجال إنتاج الثروة" ، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1. عدم توفر آليات للتقييم على جميع المستويات الداخلية منها والخارجية والحرص على أن تمارس مهمة التقييم البرلماني في مجال السياسات العمومية في شفافية مطلقة تضمن تلقي الملاحظات والانتقادات. بناء على معطيات واضحة ودقيقة تقرب أكثر من الحقيقة؛

2. هناك خلط كبير بين التقييم (Evaluation) والتدقيق (Audit) الذي يركز على الكفاءة التنظيمية والمالية لمؤسسة ما. وينبغي التذكير كذلك بعدم الخلط مع وضع المؤشرات ورصد ديناميتها؛

3. إن التحقق من مستوى إنتاج الثروة من شأنه تحريك الآلية الإنتاجية وكل المكتسبات التي تحققت في عهد هذا الدستور الجديد يمكن اعتبارها دفعة قوية نحو تمكين وتعزيز المؤسسات وتقويتها. لأنه بخلق الثروة يتم توفير ما يكفي من الموارد الضرورية لتلبية تطلعات الشعب. هذه التطلعات التي هي في تزايد مطرد بشكل مشروع؛

4. إذا كان الدستور الحالي قد أسند وظيفة تقييم السياسات العمومية والعمل على ربط المسؤولية

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

بالحاسبة إلى البرلمان. فمعنى ذلك أن ما تقوم به المؤسسات الأخرى كالمجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط في رصد المؤشرات وبعض الآراء التي يبلورها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ستبقى محصورة في نطاقها المرجعي. وهو ما يجعل البرلمان في صعوبة للتدقيق والفحص والوقوف على الاختلالات الحقيقية وأسبابها وفحصها وإبداع البدائل وتصحيح المسار ... :

5. ضعف ثقافة وتقاليد النشر الواسع للمعطيات حول السياسات العمومية وضعف تداول المعلومة والتمكين من وسائل الوصول إليها. مع غياب أدوات التحليل ورصد المعلومة وتدقيقها وتفكيكها.

6. محدودية إنتاج المؤشرات وحصرها في نطاق الناتج الداخلي الخام (PIB). وإن كان هذا المؤشر يعتبر من الدلالات الأساسية لإنتاج الثروة، إلا أنه يبقى غير كافي. لأنه لا يحصي مظاهر الاقتصاد الغير المهيكل والثروة المرتبطة بالتراث اللامادي. كما أنه لا يقيس عدم المساواة ورفاهية السكان. وهي مؤشرات إضافية يتعين اعتمادها على غرار عدد من الدول. بجانب مؤشر الناتج الداخلي. بحيث أنه إلى حد الآن يمكن القول بغياب عدد من المؤشرات الأساسية. من ضمنها: نسبة التشغيل و الجهد في مجال البحث العلمي و تقييم المديونية بشقيها ونسب الرضا والارتياح والوضعية الصحية واللا مساواة في الأجور والفقر ومستوى العيش. الهدر المدرسي. انبعاثات الكربون. استغلال التربة... كلها مؤشرات ضرورية للمعرفة وللإحاطة بمجالات إنتاج الثروة. وهي مع الأسف غائبة:

7. إن من بين ما ترشدنا إليه المؤشرات المتوفرة - اعتمادا على الناتج الداخلي الخام - في مجال السياسات العمومية يؤدي إلى تسجيل الخلل الكبير في مجال العدالة الترابية والتنمية الجهوية. بحيث أن جهتان فقط من أصل 12 تستحوذان على 48 % من الناتج الداخلي الخام. وأن 4 جهات من أصل 12 تستحوذ لوحدها على ثلثي (2/3) الناتج الداخلي الخام. وهو ما يساهم في التمرکز القوي للثروة. ويسائلنا كمعنيين بالجماعات الترابية حول اللاتوازن واللاتكافئ بين الجهات. وهو ما يعني أن علينا حتما إنتاج الثروة. وأن علينا كذلك واجب توزيعها بشكل عادل ومنصف.

8. إن إخضاع تقييم السياسات العمومية في المجالات القطاعية التي تم تقييمها من طرف اللجنة البرلمانية كشف بشكل واضح أن كل الاستراتيجيات القطاعية المعنية غير واثقة من نفسها. وهي متذبذبة في تقدير مسار أهدافها. إضافة إلى غياب الالتفائية. مما يؤدي إلى ضياع نسبة كبيرة من الثروة بسبب ضعف الحكامة وعدم التدقيق والحرص على مواكبة التقييم منذ الفكرة الأولى إلى حين تنفيذها وتقدير نسب المردودية والفئات المستهدفة وحماية الأهداف وتهيئتها وتقويمها للمراحل المقبلة.

فما هو مصير الأهداف المرسومة للمخطط الأزرق. التي ما زالت غامضة مثلاً؟ وما هو مصير استراتيجية المغرب الرقمي. الذي يبدو أنه قد تم الإعلان قبل شهر عن مخطط بديل في أفق 2020 دون أن يتم القيام بتقييم وجرّد

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

لأسباب فشل المخطط السابق؟ أين العلاقة والرابط بين مخطط "إقلاع" واستراتيجية تسريع التنمية الصناعية 2014-2020؟ وما هي حصلة نتائج تقييم استراتيجية المغرب الأخضر منذ انطلاقه في سنة 2008، وخصوصا فيما له صلة بالدعم الثانية التي تهتم الفلاحة المعيشية؟

وهو ما يمكن معه القول بأن الاعتماد على مكاتب دراسات، غالبا ما تكون أجنبية والتي تستأجر خدمات غير موثوق بها هو الذي يؤدي إلى هذا التعثر.

ولست بحاجة إلى التأكيد على أن إدراك أثر سياسة عمومية ما يتحدد بوقعها على حياة المواطنين وعلى معيشتهم اليومي - وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة في خطابه الأخير - في ارتباط مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية، وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية؛

9. ومن الآن يبدو أن الاستمرار في نهج مقارنة الاستراتيجيات القطاعية غير مؤمن بما يكفي من أدوات التقييم لضمان إجماعه لما يتطلب من الالتقاء والاتساق، ما يتعين معه التفكير بجد في الرجوع إلى منهج التخطيط المتحكم فيه ووضع منهج للتقييم الشمولي قبل الحديث عن التقييم القطاعي⁶⁵.

65- أخذ المستشار السيد عبد الصمد مريمي الكلمة في إطار نقطة نظام ومضمونها كالاتي: "سأمد المجلس المقرر بتقرير أعدته اللجنة الموضوعاتية المحترمة، بمساعدة مجموعة من الأطر في هذا المجلس.

السيد المستشار الذي تدخل عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي ممثلة في هذه اللجنة، تحدث عن هذا الكلام الذي قال أن مداخلة المقرر هي تلزمه لوحده.

هذه، السيد الرئيس، هي خلاصة التقرير الذي وزع على المجموعات والفرق الموجودة في هذا المجلس، والسيد الرئيس تحدث عن كيفية تشكيل هذه اللجنة والإكراهات التي تعرضت إليها، ونحن لم نعرض هذه المخططات ولا المعطيات ولا المعلومات الموجودة في هذا التقرير للتحليل أو التقييم، وإنما اكتفينا بجمعها لإعطائها للسادة والسيدات المستشارين في الفرق والمجموعات للقيام بالواجب في هذه الجلسة السنوية".

رابعاً: أجوبة القطاعات الحكومية

**السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني،
نيابة عن السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين؛

السيد الرئيس؛

أولاً، إن هذه الجلسة الدستورية تنعقد لثاني مرة، بمعنى آخر فنحن في مرحلة للتأسيس لهاته الممارسة والآلية التي أتى بها الدستور. وبطبيعة الحال هاته الآلية منصوص على تطبيقاتها وإجراءاتها على مستوى النظام الداخلي.

وأريد أن أؤكد في بداية تدخل السادة الوزراء على أن الحكومة حرصت على تجسيد التعاون لإخجاح هذه الجلسة. كما فعلت في السنة الماضية، رغم أن ظروف الاشتغال غير مواتية، وجميعنا نتفهم ذلك.

وأؤكد على أن النظام الداخلي يقتضي وجوباً تحديد موضوعات السياسات العمومية في دورة أكتوبر لإتاحة الفرصة لأخذ آراء المؤسسات والهيئات المعنية، لا بالنسبة للسادة المستشارين، لكن كذلك بالنسبة للسادة الوزراء، ومع ذلك فنحن جميعاً نتعامل في إطار روح التعاون.

الأمر الثاني الذي أود التأكيد عليه هو أن السادة الوزراء كانوا حريصين على حضور اجتماعات اللجان مع من حضر من السادة المستشارين. لخلق نقاش مسؤول وحيوي، وأمدوا اللجنة الموضوعات، مشكورة، بالمعطيات الضرورية لإخجاز عملها.

النقطة الثالثة، السيد الرئيس، هو أنه ينبغي في ممارستنا أن نميز بين مناقشة تقرير لجنة موضوعاتية وبين أن تتحول الجلسة إلى مساءلة على مستوى، ما يقع في السياسة العامة أو غيرها من الآليات الرقابية.

في تقديرنا ينبغي أن يصب النقاش على محتويات التقرير، مع تطوير الممارسة في المستقبل لتتضمن اقتراحات وتوصيات للحكومات وللمسؤولين وللمؤسسات.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد الرئيس؛

فيما يخص "مخطط المغرب الأخضر"، وبالنيابة عن السيد وزير الفلاحة، وباختصار شديد، أؤكد لكم أن هذا المخطط يطمح إلى جعل القطاع الفلاحي محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية ببلادنا، وبطبيعة الحال السادة المستشارين أكدوا على أهمية هذا المخطط وعلى محوريته.

بكل تأكيد، فقد قمتم بجهد في جميع المعطيات المرتبطة بهذا المخطط، وقد عكس التقرير بجلاء عددا من المعطيات المرتبطة بهذا المخطط، وبكل تأكيد بعد مرور 8 سنوات على إطلاقه فقد حقق تقدما مهما، وتبقى الخلاصات والتوصيات مهمة على كل حال لتطوير عمل القطاع بهذا الخصوص.

اسمحوا لي في البداية أن أشكركم على اختياركم موضوع "مخطط المغرب الأخضر" كمحور ضمن جلستكم اليوم المخصصة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

وبالفعل، يطمح هذا المخطط أن يجعل من القطاع الفلاحي محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

فالإستراتيجية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، سنة 2008 تهدف تسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحية مستدامة على المدى البعيد.

ومن أجل ذلك، فهي تعتمد على مقاربة شمولية ومندمجة تروم الرفع من الإنتاج والتسويق وتطور القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل، دون إغفال الحد من التأثيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ولن أعود في هذه الكلمة المقتضبة إلى المبادئ الأساسية لهذه الإستراتيجية ولا إلى الإجراءات التي تم اتخاذها والإصلاحات القانونية والهيكلية التي تم وضعها من أجل تنفيذ هذا المخطط.

كل ذلك يظهر بجلاء في التقرير الجيد الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية التي قامت بتحضير هذه الجلسة، فما أريد التأكيد عليه أن مخطط المغرب الأخضر، وبعد مرور 8 سنوات على إطلاقه، قد حقق تقدما كبيرا وغير مسبوق.

فأولى النتائج الاقتصادية تظهر أن مبادئ وبرامجه جعلت ولا زالت تجعل من الفلاحة محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

فقد مكن هذا المخطط الذي يندرج في إطار رؤية طويلة المدى من تحويل مئات الآلاف من الاستغلاليات العائلية إلى مقاولات صغيرة وإرساء فلاحية متعددة ومندمجة في النظام الاقتصادي.

فقد غير مخطط المغرب الأخضر الفلاحة المغربية، حيث خلقت تدخلاته الهيكلة دينامية حقيقية داخل

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

القطاع. وذلك أساسا بفضل:

- الارتفاع المهم لوتيرة الاستثمارات الفلاحية، التي تضاعفت ب 1.7 مرة في الفترة ما بين 2008 و 2014 ؛
- التطور الكبير للقيمة المضافة التي عرفت متوسط يناهز 6.7 % خلال نفس الفترة؛
- التحسن الملموس في إنتاج كافة سلاسل الإنتاج، مما مكن من المساهمة في ضمان الأمن الغذائي لبلادنا؛
- تعزيز القدرة التنافسية الخارجية لمنتوجتنا الغذائية، حيث ارتفعت صادراتنا من هذه المنتوجات بحوالي 34 % منذ سنة 2008.

وفي الأخير اسمحوا لي. السيد الرئيس المحترم. السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أنوه بالتعبئة والالتزام اللذان أبان عنهما جميع الفاعلين في القطاع، من فلاحين ومهنيين وتنظيمات مهنية، في إنجاح هذا المخطط والنهوض بفلاحتنا.

فانخرط هؤلاء الفاعلين والنتائج المحققة ترسخ قناعتنا بأن مخطط المغرب الأخضر خيار استراتيجي لا رجعة فيه. بكل عزيمة، في دعم الفلاح من أجل ضمان الأمن الغذائي لوطننا العزيز وتعزيز الإشعاع الدولي لفلاحتنا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

1. ورقة موجزة حول "مخطط المغرب الأخضر" (إعداد وزارة الفلاحة والصيد البحري):

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتمد مخطط المغرب الأخضر على مقاربة شمولية تركز على تعزيز الاستثمارات وإنعاش صادرات المنتجات الفلاحية وكذا وتسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحية مستدامة على المدى البعيد.

كما يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التكامل الجيد بين السلاسل الإنتاجية، وذلك بهدف ضمان الأمن الغذائي وتطوير القيمة المضافة مع الحد من تأثير التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وتهدف هذه الإستراتيجية الطموحة إلى تحقيق ناتج داخلي خام فلاحى يتراوح ما بين 60 إلى 90 مليار درهم وكذلك خلق من 1 إلى 1.5 مليون يوم عمل إضافي في أفق 2020، ناهيك عن خفض مستوى الفقر بمضاعفة دخل 3 ملايين قروي.

وتعتمد هذه الإستراتيجية على مبادئ عامة تؤخذ بعين الاعتبار:

- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية نباتية وحيوانية، وقد تم إلى الآن إبرام 19 عقد برنامج بين الدولة والمنظمات

المهنية؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير الفلاحة العصرية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية كذا النهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية لصغار الفلاحين:
- عدم استبعاد أي جهة عبر تنفيذ أهداف مخطط المغرب الأخضر بما يتفق في نفس الوقت مع الخصوصيات المحلية ومع التوجهات الوطنية، من خلال توقيع مخططات فلاحية جهوية. وفي هذا الصدد تقوم الوزارة حاليا بتحيين هذه المخططات تماشيا مع التقسيم الجهوي الجديد (12 جهة):
- تبني مجموعة من العوامل الأفقية كترشيد استعمال الماء، تطوير سياسة الإعداد العقاري وتحسين مناخ الاستثمار والتمويل، تدبير المخاطر، إنعاش الصادرات، وتحسين التسويق الداخلي، إلخ.
- وقصد تنفيذ فعال لمخطط المغرب الأخضر، عملت الوزارة على إطلاق إصلاح مؤسساتي عميق وشامل على مستوى القطاع الفلاحي، تمت ترجمته عبر التنظيم الجديد للوزارة وإعادة تحديد مهام واختصاصات هيكلها ويتجلى فيما يلي:
- إعادة هيكلة وزارة الفلاحة والصيد البحري على المستوى المركزي، مع منح الكثير من الصلاحيات على مستوى الجهات في إطار سياسة القرب:
- وضع 12 مديرية جهوية للفلاحة و12 غرفة فلاحية:
- خلق وكالة التنمية الفلاحية لتشجيع وإنعاش الاستثمار الخاص بالقطاع الفلاحي:
- خلق المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية يعهد له مهمة تقنين ومراقبة جودة المواد الغذائية والمعايير الصحية وإصدار قانون للأمن الصحي للمواد الغذائية:
- خلق وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان وبلورة استراتيجية لتطويرها، وتهتم هذه الأخيرة 40% من التراب الوطني و 16 إقليم 400 جماعة:
- إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بناء على القانون رقم 58.12 وإصدار القانون المتعلق بمهنة المستشار الفلاحي الخاص:
- خلق مديرية جديدة للتنمية القروية والمناطق الجبلية.
- وترتكز استراتيجية مخطط المغرب الأخضر على دعامتين:
- فالدعامة الأولى تتمحور حول فاعلين يعملون في سلاسل ذات قيمة مضافة عالية، ويصل حجم الاستثمارات المبرمجة لهذه الدعامة حوالي 147 مليار درهم على مدى عشر سنوات لفائدة 1500 مشروع.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وتلعب هذه الدعامة، عبر عملية التجميع، دورا هاما بالنسبة للفلاحين الصغار والمتوسطين، إذ يعد التجميع حلا ناجعا لتجاوز الإشكالية العقارية هذا النموذج المبتكر لتنظيم الفلاحين حول فاعلين خواص أو تنظيمات مهنية ذات قدرات تدبيرية عالية، تقوم على أساس عقدة شراكة تحدد حقوق والتزامات الطرفين. ولضمان علاقة متوازنة بين المجمع والمجمعين، تم إصدار القانون رقم 04.12 المتعلق بالتجمع الفلاحي والصادر بتاريخ 17 يوليوز 2012. الدعامة الثانية التي تهدف بالأساس إلى محاربة الفقر في العالم القروي وتطوير الفلاحة الصغرى التقليدية والمهمشة في المناطق النائية والهشة (المناطق البورية، الجبلية، الواحات)، بغية تنميتها. ويبلغ عدد المشاريع المبرمجة في هذه الدعامة إلى غاية 2020 حوالي 545 مشروع بغلاف مالي يناهز 20 مليار درهم، وقد بلغ عدد المشاريع التي في طور الإنجاز 542 مشروع إلى نهاية 2015 باستثمارات إجمالية تقدر بـ 14.67 مليار درهم لفائدة 772 ألف مستفيد على مساحة تقدر بـ 750 ألف هكتار موزعة على كل مناطق المغرب.

كما تقوم الدولة في إطار عملية الشراكة حول الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة على مساعدة ومصاحبة الفاعلين على اقتناء الأراضي من خلال توفير أراضي بعقد كراء طويلة الأمد وبأسعار ملائمة، وقد تم وضع حوالي 97 ألف هكتار رهن إشارة المستثمرين، وذلك منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر موزعة على 4 أشطر لفائدة 556 مشروع.

وفي إطار الشراكة بين الدولة والمهنيين ولضمان إنجاز أهداف العقود البرامج المبرمة واكبت الحكومة إحداث تنظيمات بيمهنية، ووضعت إطار تشريعي ملائم (القانون رقم 03.12 المتعلق بالهيئات البيمهنية للفلاحة والصيد البحري)، بغية الوصول إلى تنظيم أمثل للفاعلين على امتداد سلسلة القيم وتمكين هذه الهيئات من التوفر على موارد مالية خاصة ودائمة تسمح لها بتمويل أنشطتها ومختلف برامج تنمية سلاسل الإنتاج.

وقد مكنت عقود البرامج من الرفع من الإنتاج لجل السلاسل، إذ نذكر على سبيل المثال إنتاج 115 مليون قنطار من الحبوب في 2015 و 510 ألف طن من اللحوم الحمراء و 510 ألف طن من السكر.

وتجدر الإشارة أنه بفضل مجهودات مخطط المغرب الأخضر تلقى المغرب بروما في 2014 جائزة التميز لتحقيق أول هدف الألفية للتنمية الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، حيث تمكن من تحقيق في 2011 أي سنتين قبل الموعد المحدد الهدف الأول من أهداف الألفية للتنمية الخاص بالقضاء على الفقر والجوع.

وبالفعل، يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بنسب جد هامة، حيث يغطي حوالي 100% لكل من الخضر والفواكه، اللحوم وزيت الزيتون وما يناهز 90% من الحليب و 77% من الحبوب و 42% من السكر.

ووعيا منها بأهمية السقي في الميدان الفلاحي اعتمدت الوزارة على ثلاث برامج مهيكلت لمستقبل الفلاحة المسقية:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- برنامج توسيع الري بسافلة السدود المنجزة أو في طور الإنجاز، الذي يهدف إلى توسيع السقي عبر تجهيز المدارات السقوية المرتبطة بالسدود وذلك على مساحة 160 ألف هكتار في أفق 2020؛
 - الشراكة بين القطاع العام والخاص التي تهدف إلى البحث عن أساليب وطرق جديدة لتمويل المشاريع التي لها صلة بتعبئة الماء في إطار شراكة مع القطاع الخاص، بتحفيز فعاليات هذا القطاع على الاهتمام بالاستثمار في ميدان الماء بما فيها خلية مياه البحر؛
 - مشاريع التحويل الجماعي إلى الري الموضعي. يهدف هذا البرنامج إلى التحويل إلى السقي الموضعي على مساحة تناهز 550 ألف هكتار في أفق 2020، مما سيتمكن من تهمين 1.4 مليار متر مكعب سنويا واقتصاد من 20 إلى 50% من المياه في أفق 2020، وقد بلغت في نهاية 2015 المساحة الإجمالية المجهزة في إطار هذا البرنامج ما يقارب 450 ألف هكتار، أي ما يناهز 82% من الأهداف المسطرة في أفق 2020.
- وفي هذا الإطار قامت الوزارة من الرفع من مستوى الدعم المخصص لتقنيات الاقتصاد في الماء 80% بالنسبة لجميع الفلاحين و 100% بالنسبة لصغار الفلاحين (أقل من 5 هكتارات) ومشاريع الري الجماعي وكذا مشاريع التجميع.
- وستمكن هذه البرامج التي تتطلب استثمار إجمالي يناهز 60 مليار درهم على مساحة تفوق 750 ألف هكتار لفائدة 250 ألف مستغلة فلاحية في جميع المناطق، من اقتصاد وتهمين حوالي 3 مليار لتر مكعب من مياه السقي.
- كما انخرطت الدولة منذ 2010 في مسار لإعادة هيكلة عميقة لصندوق التنمية الفلاحية لتجعل منه رافعة أساسية للاستثمار، ويهم نظام الإعانات والتحفيزات الفلاحية الحالي من ناحية أولى تعزيز بعض المنح والمساعدات، وفقا للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في إطار عقود البرامج المبرمة مع الجمعيات البيمهنية، ومن ناحية أخرى يروم هذا الإصلاح ملائمة المنح والمساعدات مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لسلاسل الإنتاج وتخفيض قوي لمشاريع التجميع.
- وقد تمت مواكبة النظام الجديد لإعانات عبر تفعيل دور الشباك الوحيد بالمديريات الإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وكذا عبر وضع نظام معلوماتي يمكن من معالجة ملفات طلب الإعانة من الفلاحين، كما تم وضع مخطط للتواصل لفائدة الفلاحين والمستثمرين.
- وخلال الفترة ما بين 2008 و 2015، عرفت الإعانات الممنوحة للفلاحين في إطار هذا الصندوق ارتفاعا يقرب 80%، ومن أجل تسهيل ولوج الفلاحين للقروض تم إبرام اتفاقيات شراكة مع الأبنك بعروض تفضيلية، وفي هذا الإطار تم وضع برامج (تمويل الفلاح وأرضي) اللذان تقدمهما مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشراكة مع الدولة، ويهدفان إلى تمويل الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين لا يمكنهم الولوج إلى القروض البنكية أو لا يتوفرون على ضمانات بنكية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ومن أجل التعويض عن الأضرار المناخية، تم العمل بنظام التأمين المتعدد المخاطر المناخية الخاص بالحبوب والقطاني. وقد لاقى هذا المنتج منذ إنطلاقه نجاحا كبيرا بلغت مساحة الحبوب والقطاني المؤمنة خلال الموسم الفلاحي -2015 2014 حوالي 717.6 هكتار مقابل 326 ألف هكتار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012. وقد تم تجاوز مليون هكتار مؤمنة خلال الموسم الفلاحي 2015-2016. وخلال الموسم الفلاحي 2013-2014 تم إطلاق التجربة النموذجية الخاصة بالتأمين البارامتري بالنسبة للحبوب. كما تم توسيع هذا البرنامج ليشمل تأمين سلاسل الأشجار المثمرة ضد البرد والصقيع والرياح القوية الرياح الرملية وركود المياه في الحقول الفلاحية. وبلغت مساحة الأشجار المثمرة المؤمنة في 2015 حوالي 4560 هكتار مقابل 2522 هكتار في 2014، أي بارتفاع يقدر ب 79%.

ومن أجل تنمية المناطق القروية والجبلية يهدف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية إلى تمويل مشاريع لتنمية وفك العزلة عن هذه المناطق. وقد بلغت الاعتمادات المرصودة من هذا الصندوق للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة بين 2008-2015 ما يناهز 3837 مليون درهم. وتم تخصيصها لمشاريع الدعامة الثانية، ولبرنامج الجفاف ومعالجة آثار الفيضانات، وتم كذلك رصد جزء من موارد الصندوق لعمليات دعم وتجهيز البنيات التحتية عبر برامج فك العزلة وتنمية مناطق الواحات شجر الأركان والإعداد الهيدرو فلاحية.

ومن أجل تثمين جيد للمنتوجات الفلاحية وتطوير قطاع الصناعات الغذائية تم وضع برنامج الأقطاب الفلاحية والذي يهدف إلى تقوية تنافسية المقاولات ودعم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية، زيادة على إنشاء مراكز البحث والتنمية ومراقبة الجودة داخل هذه الأقطاب، يهتم البرنامج إنجاز 6 أقطاب خلال الفترة 2011-2015 في أهم المناطق الفلاحية بكل من مكناس وبركان وسوس والغرب والحوز وتادلة.

كما تم وضع استراتيجية لتنمية المنتجات المحلية، تركز على تحديد وتشخيص وتقييم مؤهلات المنتجات المحلية ودعم ولوج المنتجات للأسواق في إطار التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار تم إطلاق برنامج إنشاء منصات لوجيستكية وتجارية يهدف إلى تجميع عرض المنتجات المحلية وتعزيز تدفقاتها.

وفي إطار مخطط المغرب الأخضر، يهدف برنامج الترحال الموجه خصيصا للفلاحة الصغرى إلى تجهيز المراعي بغلاف مالي يناهز أكثر من 200 مليون درهم في السنة، ويستفيد من هذا البرنامج على الخصوص الكسابة اللذين لا يتوفرون على أراضي فلاحية.

ولقد أصبح القطاع الفلاحي يكتسي جاذبية قوية، تظهر من خلال مضاعفة مستوى الاستثمارات الفلاحية منذ سنة 2008 وكذا بالرفع من الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي بنسبة 57% بين 2008-2015.

وفي إطار الحد من الارتباط بالتغيرات المناخية، تم تجهيز ما يقارب 300 ألف هكتار بالري بالتنقيط وغرس حوالي

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

12 مليون شجرة من الأشجار المثمرة سنويا.

كما مكنت هذه الجهود من تحقيق الهدف المحدد والمتمثل في تخفيض نسبة الساكنة التي تعاني من الفقر الغذائي إلى أقل من 0.5%⁶⁶.

66- أثار السيد المستشار أو عمو نقطة نظام التالية: وأنا أقرأ المادة 100 من الدستور أجدها تقول في الفقرة الأخيرة: "تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها"، مما يعني أننا في جلسة خاصة، لسنا أمام جلسة الأسئلة الشفهية، والتقييم ليس نقدا ولا اقتحاصا، هو حوار بين الحكومة في برنامجها والوزراء.

الآن، حسب ما سمعناه، فالسيد وزير الفلاحة زودنا بتقرير مكتوب. وبغض النظر عن مسألة التضامن الحكومي، فقد كان من الضروري الإفصاح عن نقط الضعف والقوة في "المخطط الأخضر" ليكون هناك حوار يتجلى من خلال الملاحظات والمداخلات، وإلا ستصبح هذه الجلسة الخاصة بمثابة جلسة للمساءلة، في حين - أنا معك السيد الوزير - على أنها ليست جلسة مساءلة ولكنها حوار في ظل سياسات للتقييم لا للنقد. فذلك آتأسف اعدم حضور الوزراء المعنيين.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

1 - السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية: حول مخطط تسريع وتيرة التنمية الصناعية: (نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي)

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين:

أود أن أذكر في البداية أن مخطط تسريع وتيرة التنمية الصناعية 2014-2020، يهدف إلى النهوض بصناعتنا الوطنية، حتى يتسنى لها المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام، وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية.

وكما تعلمون، فإن هذا المخطط يسعى في أفق 2020 إلى خلق 500 ألف منصب شغل والرفع من الناتج الداخلي الخام ب 9 نقاط. (لينتقل من 14 % إلى 23 %) والرفع من طاقة الصادرات على المستويين الكمي والنوعي وتحسين المنتج.

فمنذ شهر يونيو الأخير، تاريخ إعداد وتوجيه التقرير حول تقدم تنزيل مخطط التسريع للتنمية الصناعية للجنة الموقرة المكلفة بتقييم السياسات العامة، عرف المخطط المذكور تقدما هاما وهو ما تم تقديمه في الرابع من يوليوز بالدار البيضاء بين يدي صاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

والجدير بالذكر أنه إلى غاية متم يوليوز 2016، تمت هيكلة 12 قطاعا صناعيا فعالة، وهي كالتالي:

أطلقت 41 منظومة، تغطي 12 قطاعا صناعيا.

قطاع السيارات:

الحركات - البطاريات - المعادن - داخل السيارة / الكرسي - الأسلاك - رونو - بوجو سيتروين.

قطاع النسيج:

الموزع - الموضة - (Denim).

قطاع الطيران:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الهندسة- الصيانة وعمليات- الأنظمة الكهربائية والأسلاك- التجميع.

قطاع شاحنات الوزن الثقيل:

منظومات متكاملة لشاحنات الوزن الثقيل والهيكلية.

قطاع الكيمياء:

الكيمياء النباتية- الكيمياء العضوية.

قطاع البناء:

المقالع - الحديد والصلب- رخام- الخزفية- مسبقة الصنع.

قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية:

معالجة المعادن- مهن جديدة- تلمين المعادن..

قطاع الجلد:

الدباغة وصقل الجلود- المنتجات الجلدية والملابس- الأحذية.

قطاع ترحيل الخدمات (Offshoring):

Engineering Services Outsourcing - Knowledge Process Outsourcing - Information Technology Outsourcing - Business Process Outsourcing- Customer Relationship Management .

قطاع الصناعات الدوائية:

الأجهزة الطبية - الأدوية.

قطاع البلاستيك:

إعادة التدوير - البنايات والشغال العامة - البلاستيك للأغذية - التغليف.

قطاع منظومات الجمع الشريف للفوسفاط.

إن التفعيل القطاعي للمنظومات الصناعية، التي تم إعطاء انطلاقها مع بداية مخطط التنمية الصناعية يهتم حالياً جل الفروع الصناعية الوطنية، بما فيها القطاعات الحديثة، مثلثة في قطاع السيارات والطائرات، وكذا القطاعات التقليدية كالنسيج والجلد، حيث تم في هذا الإطار تفعيل 41 منظومة صناعية، تغطي 12 قطاع صناعي.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

أما بالنسبة لقطاعات الصناعات الغذائية والكهرباء والطاقات المتجددة، فإن تفعيلها على شكل منظومات صناعية هو في طور الإنجاز، وسيتم قريباً التوقيع على عقود للأداء الأمثل (Contrat de performance) لتفعيل هذه المنظومات.

وبخصوص قطاع السيارات والطيران موضوع عقود الأداء الأمثل (Contrat de performance)، فإنهم يساهمون في تنمية وتطوير وتنسيق منظومات الفروع التي تنتمي لهذه القطاعات.

بالنسبة لتأثير هذه الإستراتيجية على مجال التشغيل:

فبخصوص خلق مناصب التشغيل، هناك مؤشران لقياس تأثير مخطط التنمية الصناعية على ذلك:

- أولاً: مناصب التشغيل المزمع إحداثها والمشار إليها في إطار المنظومات الفعالة التي يتم تنزيلها عبر عقود الأداء الأمثل (Contrat de performance)، قطاعياً، والتي تعبر عن التزامات بخلق مناصب التشغيل في أفق 2020 من طرف الفدراليات المهنية للقطاعات المذكورة، أعضاء CGEM:

- ثانياً: مناصب التشغيل المحدثة فعلياً في إطار المشاريع المنجزة من خلال اتفاقيات الاستثمار الموقعة مع الفاعلين الصناعيين، والتي تعبر عن مناصب التشغيل التي سيتم إحداثها في مواقع الإنتاج التي هي في طور الإحداث أو التوسع.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد مناصب التشغيل التي التزم الفاعلون بإحداثها في إطار المنظومات الفعالة حوالي 427000 في أفق 2020.

توزيع التزامات خلق الوظائف حسب القطاع



مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

أما بخصوص المناصب المحققة، فمنذ أكتوبر 2013 أبرمت الوزارة والمستثمرين عدة اتفاقيات مهيكلة، لجذب أو ووسيع صناعات عالمية رائدة بالمغرب، وكمثال على ذلك هناك قطاع السيارات (Delphi, Yakazaki, Psa Peu-), وقطاع الطيران (Stelia,Airbus), وقطاع الطاقات المتجددة (Siemens) وقطاع النسيج (Citroën Renault geot), (Décathlon).

لقد تم إحداث حتى متم يوليوز 2016 حوالي 158000 منصب شغل من خلال اتفاقيات الاستثمار المبرمة بين الوزارة والفاعلين المغاربة والأجانب.

إن أجراً إحداث مناصب الشغل انطلقت فعليا مع بداية سنة 2016، وستستمر الوتيرة بشكل أكبر خلال سنة 2017.

الدعم الموجه للفاعلين

فيما يخص الدعم الموجه للفاعلين، وتبعا لالتزامات الفدراليات المهنية والمستثمرين، عملت الدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي على توفير الوسائل المالية والدية اللازمة لضمان نجاح المنظومات الفعالة، وذلك تماشيا مع المبادئ الموضوعية مع انطلاقة مخطط تسريع التنمية الصناعية، ولاسيما تلك المقررة في صندوق التنمية الصناعية، كما أن الإفراج عن هذا الدعم سيكون تدريجيا ومناسبا لما سيتم تحقيقه من الأهداف المسطرة في المنظومات الصناعية.

صندوق التنمية الصناعية

بالنسبة لصندوق التنمية الصناعية، لقد تم إلى حدود متم يوليوز 2016، وضع رهن إشارة المنظومات الصناعية الفعالة المهيكلة وآليات الدعم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا المشاريع الصناعية الإستراتيجية، ما مجموعه 17.3 مليار درهم من صندوق التنمية الصناعية.

ويتوزع هذا الغلاف المالي كالتالي:

- 52 % لفائدة 41 منظومة صناعية مهيكلة؛
- 24 % مخصصة لآليات الدعم الموجهة لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- 24 % للمشاريع الصناعية الإستراتيجية؛

إن تعبئة هذا المبلغ سيكون تدريجيا ويتناسب مع تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا فيما يخص إحداث مناصب الشغل وتطور النشاط المزاو.

وتنقسم عروض الدعم إلى 4 أصناف وتهم:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

1. دعم الاستثمار للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الكبرى، التي تعتبر قاطرات المنظومات في ميدان التجهيز والآليات والعقار والبنيات؛
2. تطوير تنافسية المقاولات التي توجه أنشطتها للتصدير وكذا رفع الحواجز التي تعترض قطاع التصدير؛
3. تبني إجراءات مالية تمكن من تقوية والدينامية؛
4. تطوير البنيات والمناطق الصناعية الموجهة للكراء بالنسبة للمشاريع الإستراتيجية.

التمويل

بالنسبة للتمويل، فقد تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات القطاعية للتمويل مع المجموعة المهنية للبنوك بالمغرب، والتي ستمكن من تنشيط التدفقات المالية نحو الفاعلين الصناعيين، ولاسيما بقطاع النسيج. في هذا الصدد أجازت هيكلية المنظومات الصناعية الفعالة في استئناف القروض والتمويلات الموجهة للتنمية، وهو ما تم التأكيد عليه في التقرير الأخير لبنك المغرب، حيث أقر 89% من الفاعلين الصناعيين بالمغرب بأن هناك تحسن ملحوظ في الولوج إلى القروض.

العقار

وفي إطار توفير الوعاء العقاري المناسب، اعتمدت الوزارة برنامجا طموحا يتمحور حول إنجاز مشاريع حظائر صناعية مندمجة موجهة للكراء، فمن جهة تم إحصاء وتحليل حاجيات المنظومات الصناعية الفعالة والتي سيتم تفعيلها كل سنة وبكل جهة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات (القرب من الميناء أو المطار، خاصيات تقنية)، ولقد تم تحديد الحاجيات في 1147 هكتار.

ومن جهة أخرى تم اعتماد منهجية جديدة للاستجابة بشكل فعال لتلبية الطلبات خلال السنوات القادمة عبر:

- إحداث موقع إلكتروني (<http://www.zonesindustrielles.ma>) يحتوي على جميع العروض الموجودة، كما سيتمكن هذا الموقع المستثمرين من معلومات دقيقة حول المسائل التقنية والمالية؛
- سياسة تنمية واضحة تستجيب للحاجيات المعبر عنها وذلك بتعبئة 1000 هكتار مخصصة للمنظومات الصناعية عبر نموذج الكراء.

التكوين

في إطار ورش التكوين، تم بدل مجهودات هامة لإحداث تحول قوي في المقاربة العمومية للتكوين، فلأول مرة تم إنجاز دراسة لتكوين مستخدمين عمليين (Operateurs)، تقنيين، مهندسين ومسيرين، تماشيا مع احتياجات الفاعلين خلال السنوات القادمة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وفي هذا الإطار سيتم اعتماد خريطة جهوية للتكوين، ستكون بمثابة "دفتر التحملات" بالنسبة للصناعة ولعاهد التكوين والمدارس والجامعات.

وفيما يخص المعطيات والمؤشرات المتوفرة حول القطاع، فإن الوزارة تجد صعوبة في التعامل مع الأرقام من طرف المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بحصيلة مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، حيث تدمج هذه الأخيرة، مؤشرات القطاع الصناعي مع قطاع المعادن وكذا قطاع الصناعة التقليدية.

ولذلك ينبغي تتبع ورصد على المدى المتوسط تطور مناصب شغل الصناعة التحويلية، كما هو محدد لدى المندوبية السامية للتخطيط في حساب الناتج الداخلي الخام.

وسيمكن هذا الإجراء بدون شك، من تقييم واقعي لمدى نجاح هذا المخطط وتأثيره في خلق مناصب الشغل.

وأود كذلك التأكيد على أن الموارد المعبئة من طرف صندوق التنمية الصناعية والمقدرة بـ 17.3 مليار درهم تم تخصيصها:

- للمشاريع الإستراتيجية على غرار "بوجو، ستروين" ومنظومته على الصعيد الوطني

- للبرامج الموجهة لتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة

- وللمنظومات الفعالة مع ميزانية قطاعية معبئة لهذا الغرض

وبخصوص المشاريع الإستراتيجية التي تم تحديدها، فإن عروض الدعم لم يتم تحديدها في جهة معينة بالمغرب، حيث أن كل العروض لا تميز بين الجهات وتركز بالتالي على المشاريع ومستوى الدعم بالنسبة لكل القطاعات والمنظومات الصناعية.

وتجدر الإشارة في آخر هذا المحور أن ميثاق الاستثمار الجديد سيمكن كل جهة على حدة من تبني سياسة خاصة بها لدعم المستثمرين، لتنميط ما تقوم به الوزارة في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم ملاحظات الوزارة بخصوص تقييم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

2. السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية حول استراتيجية المغرب الرقمي 2013 (نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي)

أما بالنسبة لمحور تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2013، وتماشيا مع سياسة الأوراش الكبرى التي تنهجها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، واعتبارا لكون تكنولوجيات المعلومات أحد الركائز الأساسية لمواكبة هذه السياسة وكذا التغلب على الفجوة الرقمية وإدماج المغرب في الاقتصاد الرقمي، اعتمدت الوزارة استراتيجية المغرب الرقمي 2013، والتي كانت تهدف آنذاك إلى تحقيق ناتج داخلي خام صافي يقدر ب 27 مليار درهم وخلق حوالي 30 ألف منصب عمل إضافي في أفق 2013.

وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية وهي:

محور التحول الاجتماعي والذي يهدف إلى تمكين المواطنين من الولوج إلى الانترنت ذي الصبيب العالي وتشجيع الولوج إلى المبادلات والمعرفة؛

محور الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة، والذي يهدف إلى تحسين شفافية وحكامة الإدارة المغربية وكذا الملائمة مع احتياجات المرتفقين. من خلال تنفيذ برنامج طموح للحكومة الإلكترونية؛

محور إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة، والذي يهدف إلى الرفع من إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة والمساهمة في تطويرها. من خلال استعمالها لتكنولوجيا المعلومات؛

محور صناعة تكنولوجيات المعلومات، والذي يهدف إلى تطوير الصناعة المحلية لتكنولوجيا الإعلام والمعرفة. من خلال دعم الفاعلين المحليين وكذلك لتشكيل أقطاب للتميز ذات إمكانية عالية للتصدير.

فيما يخص تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، أود أن أعرض على حضراتكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بعض الملاحظات التي تخص تقييم استراتيجيات المغرب الرقمي وهي كما يلي:

أولا: بالنسبة للإمكانيات المتاحة استراتيجية المغرب الرقمي 2013:

لقد جاء في التقرير (المستوى المادي ص 100) انه تم تخصيص لهذه الاستراتيجية مبلغ إجمالي قدر ب 19.5 مليار درهم، إلا أن التكلفة المقدرة لهذه الاستراتيجية حددت في مبلغ 5.6 مليار درهم فقط. ولم يكن هناك أي مبلغ

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

إجمالي مخصص.

بالنسبة للجنة المكلفة بالسهر على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية (مستوى هيئة التنفيذ ص 101 و102)، فإن الأمر يتعلق بالمجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي. وليس اللجنة الوطنية لتكنولوجية المعلومات كما جاء في التقرير.

كما أن محور الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة أسند تنفيذه إلى لجنة قطاعية تشرف على برنامج الحكومة الإلكترونية. تم إحداثها على مستوى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ولم تشمل هذه اللجنة وكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو مشار إليه في التقرير.

وللتأكيد كذلك، فقد تم تنفيذ تدابير مواكبة بإشراك القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وليس فقط من قبل وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي كما جاء في التقرير.

ثانيا: حصيلة تنفيذ استراتيجية المغرب الرقمي 2013:

بالنسبة للجدول المبين في التقرير والذي يضم نتائج إنجاز المشاريع المدرجة في المحور الأول المتعلق بالتحول الاجتماعي (ص 104).

فبخصوص الإجراء المتعلق بدعم تجهيز المدرسين بأجهزة الكمبيوتر ومعدات الربط بالإنترنت مازال قيد التنفيذ ولم تتعدى نسبة إنجاز 11% كما جاء في التقرير. غير أن البرنامج امتد من 2008 إلى 2013 واستفاد 150000 إطار تربوي من جهاز حاسوب مربوط بالإنترنت مع متم 2011 أي ما يفوق 100% كإنجاز.

كما تمت مواصلة إنجاز النسخة الثانية لهذا البرنامج على شكل دعم الاشتراك الشهري للإنترنت. وذلك بغية تمكين الأطر التربوية من الاستمرار في الاستفادة من خدمة الربط بالإنترنت خلال السنوات الثلاث الأخيرة للبرنامج.

بالنسبة للإجراء المتعلق بدعم تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المماثلة لهم بأجهزة الكمبيوتر المحمول ومعدات الربط بالإنترنت لم تتعد 22% كما جاء في التقرير. غير أن أهداف إنجاز هذا البرنامج تم تحديدها سنويا وليس إجماليا. وقد بلغ معدل الإنجاز السنوي 85% خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات 2009 و 2013.

أما فيما يتعلق بالإجراء الخاص بتجهيز مؤسسات التعليم العمومي بمعدات الربط بالإنترنت والوسائل متعددة الوسائط إضافة إلى تكوين الأطر التربوية وتوفير الوسائل الرقمية بهذه المؤسسات. وكذا المراكز المجتمعية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإضافة إلى المحتوى الرقمي. قد عرف تأخرا بلغت نسبة الإنجاز 56% كما جاء في التقرير. وفي هذا الشأن أود أن أحيطكم علما أن حصيلة إنجاز مبادرة المحتوى الرقمي لم يتم تقييمها إلى حد الآن.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وفيما يخص المراكز المجتمعية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد وصلت نسبة الإيجاز 5%، أي ما يعادل 74 مركز من أصل 400 مستهدف وقد تم توقيف هذا البرنامج في سنته الأولى نظرا للصعوبات التقنية التي اعترضته. أما فيما يخص حصيلة تجهيز مؤسسات التعليم العمومية بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد بلغت 85% من مجموع المؤسسات المستهدفة على غاية نهاية يوليوز 2012، وأذكر منها على سبيل المثال:

- 2838 مؤسسة مجهزة بقاعات متعددة الوسائط وبحقائب متعددة الوسائط مرتبطة بالانترنت؛

- 6500 مؤسسة مجهزة بحقائب متعددة الوسائط مرتبطة بالانترنت؛

- 100 مؤسسة مجهزة بسبورات تفاعلية وتجهيزات تفاعلية متحركة.

أما بالنسبة لاستراتيجية المغرب الرقمي 2020، فقد تمت بلورتها بناء على الدراسة التي قامت بها وزارة الصناعة التجارة والاستثمار الاقتصاد الرقمي وكذا توصيات المجلس الأعلى للحسابات ولجنة مراقبة المالية العامة لمجلس النواب.

وتهدف هذه الاستراتيجية بالأساس إلى الرفع من الناتج الداخلي الخام بقيمة تتراوح ما بين 2.3 و 7.4 مليار درهم وإحداث مناصب شغل تتراوح ما بين 15000 و 35000 منصب شغل دون احتساب نتائج قطاع ترحيل الخدمات.

ويمكن تلخيص التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه الاستراتيجية فيما يلي:

- جودة عالية للخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين والمقاولات بغية خلق فرص اقتصادية؛

- تسهيل الاستثمارات المباشرة الخارجية عن طريق بنية تحتية رقمية دولية ذات جودة عالية وتحسين مناخ الأعمال؛

- تحسين الإنتاجية وتخفيض ملموس للتكلفة بالنسبة للإدارات؛

- شفافية عالية فيما يخص التدبير العمومي ولوج المواطنين إلى المعلومة، ومزايا اجتماعية مهمة عن طريق ولوج جيد إلى الخدمات الاجتماعية (الصحة، التربية،...).

- تخفيض الفوارق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق ولوج عادل إلى الفرص.

- وتمحور هذه الاستراتيجية حول 3 ركائز أساسية:

- التحول الرقمي للاقتصاد الوطني؛

- قطب رقمي جهوي؛

- التموقع الرقمي للمغرب.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد الرئيس،

اعتمد تقرير المجموعة الموضوعاتية على أرقام بعض المؤسسات التي قامت بتصحيحها في إطار ملاحق (des annexes).

من جهة ثانية، السيد الرئيس، فمخطط "إقلاع" انطلق في سنة 2005 وانتهى في 2009، وجاء "ميثاق الإقلاع الصناعي" 2009-2014، وخلال هذه الفترة تم إحداث 70 ألف منصب شغل، وفي ظرف سنتين ونصف من مخطط التسريع الصناعي تم إحداث 158 ألف منصب شغل.

ووقعت الوزارة مجموعة من المنظومات الصناعية مع عدد من القطاعات، والتزمت تلك القطاعات كي تحدث 427 ألف منصب شغل في أفق 2020، ولكن فعليا تم تحقيق 158 ألف منصب شغل.

صحيح أن هذه المعطيات لا توجد في تقارير المندوبية السامية للتخطيط، لأن هذه الأخيرة تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الصناعة التحويلية، وإنما تدخل فيها الصناعة التقليدية وكذلك المعادن، الآن أقول أرقام مضبوطة محققة 158 ألف.

السيد الرئيس،

قبل قليل، قيل كلام خطير جدا، فيه حكم مسبق على عضو في الحكومة، بأنه يغيب عن جلسات المؤسسة بطريقة منتظمة.

أريد أن نؤكد لمجلسكم الموقر أن الحكومة بجميع أعضائها، بتوجيه من السيد رئيس الحكومة، تعطي أهمية خاصة للمؤسسة التشريعية، سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية، اللقاءات أو الاجتماعات داخل اللجان أو كذلك مثل هذه الجلسات.

وهذا الوزير غاب مرة واحدة عن الجلسة، وكان مبرمج أسئلة، كان هناك نشاط ملكي في مدينة الدار البيضاء، بالنسبة لموضوع الحكامة والمقاربة الديمقراطية التشاركية، الوزارة الوصية أبرمت هذه المنظومات مع الفيدراليات المهنية، ورؤسائها أعضاء في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وقد تكلمنا على لجنة القيادة (Le pilotage)، التي عقدت سلسلة من الاجتماعات في يونيو 2014، أكتوبر 2014، 2015، 2016، برئاسة الوزير الوصي على القطاع، وزير التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والسيدة رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

إذن، السيد الرئيس، كل ما قيل فهو مجاني للصواب فيما يخص لا الغياب ولا لجنة القيادة.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم ملاحظات الوزارة بخصوص تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2013.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الرئيس المحترم والسيدات والسادة المستشارين المحترمين على مجهوداتهم وعلى تفانيهم وعلى تعاونهم لما فيه خير بلادنا ، تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة الملك صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد عبد القادر اعمارة وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين، أنا سعيد بالمشاركة في هذه اللحظة الدستورية المتميزة، وذلك لثاني مرة بعد مشاركة في مجلس النواب منذ يومين، وهذه في الحقيقة لحظة مهمة جدا لأنه مضى علينا زمن كنا نطمح داخل المؤسسة التشريعية إلى أن تكون لنا الإمكانيات والآليات لتقييم السياسات العمومية. الحمد لله، الآن هذا يأخذ طريقه، بالطبع الأمر ليس سهلا، لكن الحمد لله، هذا التمرين الآن ما بين المؤسسة التشريعية والحكومة، لا بد أن يأتي أكله في السنوات أو في المراحل المقبلة.

أود إبداء بعض الملاحظات المنهجية حول مجموعة من الأمور التي نحن بصدها، وبعيدا على أي مزايدة:

نحن نتحدث عن تقييم للسياسات العمومية، وهذه السياسات العمومية تفترض وجود تقرير أعدته اللجنة الموضوعاتية، والذي يجب أن يكون منطلقنا في تقييم هذه السياسات، لأن مساءلة الحكومة لها مجالها وأهميتها، وهي من الآليات المحولة للمؤسسة التشريعية، لكن الإشكال الذي نعانیه على مستوى السياسات العمومية هو وجود مجموعة من السياسات التي لا نجد لها المتسع والفضاء لتقييمها كما يجب. وإذا كان الدستور قد نص على ذلك، فلا بد من التنبيه إلى أن هناك سياسات عمومية عابرة للحكومات، فلا يصح عقلا ولا منطقا مناقشتها بشكل جزئي، قد يفقد الحياد في المناقشة.

إن السياسات العمومية التي تخص بلدنا والتي اخترتموها، مشكورين، انطلقت قبل هذه الحكومة، بأهداف أعيد النظر في بعضها، مع البحث عن مدى تنزيلنا وأثارها على مختلف مناحي الحياة ببلادنا.

وأود القول، إن سمح لي السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار المناقشة البعيدة عن كل التوتر، أولا، أن الربط بإنتاج الثروة لم يكن موضوعيا، بحيث أنه لا يمكن أن نتحدث عن رقم، ونعتقد أن هذا الرقم الذي ذكره السيد الرئيس هو رقم مشرف، بالنظر للوضعية الاقتصادية الدولية، لكن اجتزائه من السياقات الميزانية والاقتصادية

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- في نظري - هو اجتزاء غير موفق. لأنه كيف يصح. مرة أخرى من الناحية الموضوعية. أن نتكلم عن رقم الناتج الداخلي الخام دون ذكر مجموعة من حيثياته؟ ! لم لا نقول. مثلاً. بأن الحكومة ورثت عجزين خطيرين. كان ممكن أن يصيبا البلد واقتصاده بالسكتة. والسيد رئيس الفريق يعي ذلك؟ !

كيف يصح ألا نتحدث عن أن الحكومة ورثت - وهذا يعلمه الجميع - إشكالات معقدة عمرت لسنوات. منها مثلاً المقاصة. ففي سنة 2012 ابتلعت هذه الأخيرة لوحدها 56 مليار درهم من الميزانية. كان بإمكانها جعل ناجتاً الداخلي الخام أكبر مما نتصور؟ !

كيف يمكن أن نغض الطرف عن إشكالية صناديق التقاعد؟ ! والسيد الرئيس والسادة المستشارون يعلمون أن هذا كذلك بما عمر لسنوات.

كيف يمكن أن نغض الطرف - وأنا أتكلم من موقع العارف بهذه الأمور - عن مجموعة من المؤسسات العمومية التي كانت تسير نحو الخائض؟ المكتب الوطني للماء والكهرباء. لكن الحكومة أنقذته بأكثر من 40 مليار درهم. كانت أفيد للناتج الداخلي.

وهذا بطبيعة الحال كان يحتاج منا إلى تعبئة الأموال وتعبئة الميزانيات. لكن كذلك يحتاج إلى شجاعة سياسية. لأن ما سنتحدث عنه من سياسات عمومية في ميدان الكهرباء والماء لا يمكن أن يتم بدون مؤسسة إستراتيجية لها كامل صحتها المالية والاقتصادية.

كيف يمكن أن نغض الطرف عن سداد متأخرات المقاولات؟ من السهل أن تلتزم الحكومات السابقة وتترك سداد المتأخرات لمن بعدها. ففي قطاع المحروقات لوحده كانت المتأخرات تتجاوز 15 أو 16 مليار درهم.

كيف يمكن أن نغض الطرف عن الالتزامات الاجتماعية التي اتخذت فيها قرارات في ظروف استثنائية. نعلم كل حيثياتها. والتزمت بها الحكومة؟

أقول كل هذا. السيد الرئيس والسادة المستشارون. لأننا بصدد موضوع مهم جداً لبلادنا ومرتبطة بتقييمنا لهذه السياسات العمومية. وأساساً في التقييم نستحضر الأهداف التي سطرت والإكراهات التي حالت دون تحقيق هذه الأهداف على المستوى التمويلي على مستوى السوسيو اقتصادي. وغير ذلك.

بخصوص قطاع الطاقة. كيف يمكن أن نتحدث عن إنتاج الثروة ونحن بلد - وأنتم تعلمون ذلك - كان يرتهن إلى الاستيراد الطاقوي ب 98% وهو ما يمثل أولاً. إشكالات على مستوى موازناته. ويمثل إشكالات كذلك على مستوى قدرته على الحركية بالنسبة لمقاولاته إلى غير ذلك؟ ونحن الآن نفتخر. حكومة بمعية عموم الفاعلين. بأن لدينا إستراتيجية طاقوية انطلقت سنة 2009. ونحن نعدل بعض مقتضياتها. لكون جلالة الملك قد أعلن عن هدف جديد. تمت دراسته. وأود القول. بكل افتخار. أن هذه الإستراتيجية الطاقوية جعلتنا نتحكم نسبياً في مجال

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

حساس جدا. ولا يمكن تصور أي نشاط بدون أن نمتلك مداخله ومخارجه.

على كل حال، أنا اطلعت على التقرير. وهو - كما تفضل السيد المقرر - تقرير جماعي. لم يتطرق لمجموعة من التقييمات، ولكننا في استراتيجيتنا الطاقية نركز أساسا على تهمين الموارد المحلية المرتبطة بالطاقات المتجددة. وهذا سمح لنا بأن نكون في توازن مع منظور المملكة المغربية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وهذا كما تقول العرب "وقع الحافر على الحافر".

الحمد لله، لدينا موارد طاقية قد تمكننا، إن شاء الله، في أفق 2030 من تحقيق نسبة 52% من قدرتنا الكهربائية المنشأة من أصل متجدد، وهو رقم كبير جدا ورقم محترم على المستوى الدولي. ونكاد نستطيع أن نتوقع ما سيكون لنا من الطاقة المتجددة في أفق 2030 بالميجاواط، ف 20% ستكون شمسية و20% رياحية و12% كهرومائية و25% من الغاز الطبيعي المسال و20% من الفحم الحجري. وسيتراجع استهلاك الفيول إلى حدود 3%. وهذا مهم. فحتى المستثمرون سيتمكنون من أخذ فكرة عن الإمكانيات التي ستكون متاحة في أفق 2030.

إذن سينخفض اعتماد الفحم الحجري إلى 20% لصالح الغاز الطبيعي المسال. لذا أطلقنا مشروع الغاز الطبيعي المسال بحجم استثمارات سيببلغ 40 مليار درهم. وألزمنا أن يمر حتما عبر الشركات المغربية. بحيث لا يكون هذا المشروع فقط مشروعا دوليا بدون أن يكون للشركات المغربية حظ فيه. باعتبار أنه مشروع مهيكّل.

وفي هذا الاتجاه كذلك. رفعنا بشجاعة سقف الإنتاج الذاتي. كي لا نترك المستثمرين مرتبطين فقط بالمكتب الوطني للكهرباء. فسقف الإنتاج الذاتي الآن هو 50 ميغاواط. بما يعني أن تزويد مدينة كتطوان قد يسند لمستثمر لديه القدرة.

زيادة على ذلك. قررنا أن من لديه القدرة على توفير الحد الأدنى 300 ميغاواط. (وهو ما يقارب استهلاك دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء). يمكنه إنتاج 500 أو 1000 أو 1500 ميغاواط. وهذه شجاعة يمكن أن تمنح خيارات عدا المكتب الوطني للكهرباء.

كذلك فتحنا المجال للاستثمار في الجهد المتوسط والمنخفض. وأنا أقول هذا في جملة صغيرة. وأنتم تعلمون أن هاذ الأمر - كما تقول العرب - "دونه خبط القتاد". لأنه ليس بالسهل. أن تقنع جميع الفاعلين بأهمية هذه الخطوة. فالجهد المنخفض سيكون ذا أثر على المستهلك المغربي الذي سيصبح بإمكانه استعمال الألواح الشمسية مستفيدا من المقاصة مع الموزعين.

كذلك أنشأنا الوكالة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء. وهذا مهم جدا. بحيث لن تتدخل الدولة من الآن فصاعدا في تحديد تعريفه الدخول للشبكة الكهربائية. لأن الدولة طرف من الأطراف.

أنشأنا أيضا الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي. التي ستمكننا من امتلاك ناصية

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المجالات النووية في السنوات المقبلة، بمشيئة الله. وعلى كل حال، فهذا من البدائل التي هي موجودة عندنا الآن.

بطبيعة الحال نحن عندما نتحدث عن المجال الطاقوي لا نتحدث فقط عن الإنتاج، بل على ثلاث مستويات:

- البنية الصناعية، وأقول للتاريخ أن هذه الحكومة - وأنا مضطر أن أقولها - عندما كنت وزيرا للصناعة، ألزمتنا في مدونة الصفقات العمومية بإدخال الموازنة الصناعية، وطورنا مفهومها إلى الإدماج الصناعي، لأنه لا يعقل أن تنجز الدولة استثمارات بملايير الدراهم، ويكون الفوز بالمناقصات من حظ مستثمرين أجانب فقط.

- كذلك لدينا بعض المشاريع في مجال الطاقة الريحية التي بلغت حوالي 70% من الإدماج الصناعي المحلي، مما يفسر سبب فتح شركة ك (Siemens) لمعمل بمليار و200 مليون لإنتاج المراوح (Les pales)، خلافا لما كان عليه الوضع في السابق من حيث تهرب الشركات.

- المسألة الثالثة - وهذا مهم جدا - وهو أننا ألزمتنا أنفسنا باعتماد مستوى من البحث والتنمية، وهذا يتجاوز البحث النظري إلى البحث المرتبط بالتنمية الكفيل بإيجاد حل للإكراهات القائمة، وهذا بطبيعة الحال من شأنه في السنوات المقبلة، السادة المستشارين، السادة الوزراء، أن يعطي لبلادنا مناعة فيما يتعلق بضبط توازناتنا الطاقية.

وقبل أن أختم، أشير أن خوض المغرب رهان الطاقات المتجددة لا يعني أنه لن يواصل تنقيبه عن النفط والغاز في الأحواض الرسوبية، فلدينا 900 ألف كيلومتر مربع للتنقيب أمام 35 شركة دولية تشتغل على قدم وساق، والراجح أنه سيكون لنا حظ من الغاز الطبيعي في السنوات المقبلة، إن شاء الله.

عموما، فالمهم بالنسبة لبلادنا أن المستقبل لن يحمل إلا خيرا، لأن اقتصادنا الوطني متنوع، وهو ما أكسبه المناعة وفقا لما أثبتته التجارب الدولية.

الآن، بطبيعة الحال، في ضوء ما أعلن عنه جلالة الملك في قمة الأطراف واختياراتها أصبحنا إزاء نسبة 52% كهدف، فقمنا بإعادة جميع القطاع المؤسساتي الطاقوي. بحيث أننا أعطينا مجموعة الصلاحيات لشركة "MAZEN"، مقابل جريد المكتب الوطني من صلاحيات أخرى. وهنا أود التذكير أن المكتب الوطني مؤسسة عمومية مغربية وأن شركة "MAZEN" شركة خاصة للدولة المغربية، وجميع الشركات الموجودة في القطاع الخاص عمومية مملوكة للدولة المغربية وليس شركة أشخاص. وأنتم تعلمون أن الدولة عندما تملك شيئا لا يمكن أن تخصص منه شيئا أو تبيع إلا بترخيص من المؤسسة التشريعية، وهذه هي الضمانات التي ستمكننا من ضبط كل شيء.

إن النموذج الطاقوي الآن في المملكة المغربية يستهوي الآخرين لأنه نموذج براغماتي، فيه مزيج طاقي ينطلق من موارد محلية، وستلاحظون أننا ركزنا على الطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية، لكن إن ثبتت مثلا أن الطاقة العضوية (La biomasse) صالحة في إطار سياساتنا العمومية، فسندخلها في المزيج الطاقوي لبلادنا، مما سيسمح بتخفيض التبعية الطاقية إلى حدود 80% في 2030.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

أريد في البداية أن أشكر مجلس المستشارين على هذه الفرصة المهمة جدا لتفعيل آلية دستورية، وأريد أن أهنأ مجلس المستشارين على ذلك، لأن هذه سنة حميدة جآوبنا معها، كآلية بكل أريحية، وكذلك جآوبنا معها في إطار تزويد اللجنة وكذلك الحضور في اللجنة وتزويدها بكل الوثائق في هذا الإطار.

نعم، نحن في لحظة تأسيس وفي لحظة تمرين، ويجب أن نعطي لأنفسنا الوقت لكي نجد الآلية المناسبة من أجل أن نفعل هذه السنة الدستورية فيما يخص تقييم السياسات العمومية.

المسألة الأولى التي أريد التوقف عندها وهو أننا بصدد تقييم - على الأقل في هذه الجلسة - خطط واستراتيجيات طويلة الأمد، تعاقبت عليها حكومات متعددة، وحاولت تطبيقها في إطار أولويات حددتها، ولكن هناك ثوابت لا محيد عنها لأن هذه الاستراتيجيات بعيدة المدى البعيد، تدوم 10 أو 15 سنة، والبعض منها يدوم أكثر من ذلك، فليست كل حكومة تغير الأهداف فيما يخص هذه الإستراتيجيات العمومية أو إعادة النظر في ثوابتها وقضاياها، وكل هذا يستدعي القيام باستشارات تتعدى الحكومات المتعاقبة وبإشراك العديد من الأطراف، إذن هذه مسألة أساسية.

والمسألة الثانية هي أنه حين نتكلم عن التقييم فالرغبة السياسية والإرادة السياسية موجودة، لأنه هاذي استراتيجيات تتعدى الحكومات، ولكن التقييم يكون تقييما استراتيجيا، يكون كذلك تقييما تقنيا بالنسبة لهذه الإستراتيجيات العمومية، لأن - كما يقال في التقييم الإستراتيجي - "يرى الشيطان في التفاصيل"، "الشيطان في التفاصيل"، بمعنى أن تدبير السياسات العمومية - كما سنرى ذلك عند مناقشة قطاع السياحة واستراتيجية "المخطط الأزرق" - اصطدم بالنموذج المالي المعتمد وليس بغياب الإرادة السياسية عند الحكومات المتعاقبة، وهذه مسألة تقنية وإستراتيجية، تتعلق كذلك بالبنية الاستثمارية لبعض المشاريع وبآليات التسويق والترويج المعتمدة بالنسبة لهذا، وتعلق كذلك بآليات التتبع والتغيرات التي يعرفها المحيط، فمثلا منذ اعتماد إستراتيجية المغرب

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الأزرق منذ 15 سنة وقعت ثورات في محيط اعتماد هذه الإستراتيجيات، إذن هذه كلها أمور اللي هي تقنية، وهي إستراتيجية ولا يعني أنه هناك غياب للإرادة السياسية فيما يخصها.

أنا بالنسبة لي فمسألة "المخطط الأزرق" وإستراتيجية السياحة، سواء "إستراتيجية 2010" أو "إستراتيجية 2020"، "المخطط الأزرق" تمت برعاية ملكية مباشرة، ف "المخطط الأزرق" بدأ في 2001 وكان صلب ولكنه إستراتيجية 2010، وخول في إستراتيجية 2020 إلى مجرد محور من المحاور الأساسية.

المسألة الأولى التي يتوجب علينا معرفتها أنه قد تم اعتماد إستراتيجية "المخطط الأزرق" في 2001، ووصلت إلى 2010 وما بعدها، وصلنا 10 ملايين من السياح التي كانت هدفنا، ولكن هناك تعثرات عرفها "المخطط الأزرق" في إخراج المحطات الست الأساسية التي كنا نتكلم عنها ابتداء من 2001.

المسألة الثانية أنه كان لدينا طموح، فبحكم أن المغرب يتوفر على مؤهلات كبيرة جدا على مستوى الشواطئ، كنا نطمح للتوفر على بنيات تحتية تقارب 80 ألف إلى 100 ألف سرير على مستوى الشواطئ المغربية، مستهدفين الشريحة المتوسطة من السياح، تلك التي تتوجه كمجموعات لمدن معينة، عبر رحلات قليلة التكلفة (Charter) أو تلك القادمة من أسواق معينة مثل السوق الألمانية، الإيطالية والسوق الروسية.

أما النموذج الذي تم اعتماده لإخراج الست محطات الموجودة في "المخطط الأزرق" هو الاستعانة بمستثمرين يقومون بأعمال التهيئة (des aménageurs)، وخصوصا على مستوى العقار، يليهم من يتكلفون بتجهيز الفنادق (les développeurs). أما دور الدولة فهو ما يخص مخارج المشاريع والمنتجعات التي تم اعتمادها.

هناك دول اعتمدت نماذج أخرى، ففي المكسيك تتكلف الدولة بتهيئة العقار ووضعه رهن المستثمرين.

بالنسبة لنا فنموذجنا هو قطاع خاص، أما دور الدولة فخارجي، يهتم البنية التحتية، وهو نموذج يعرف بعض القصور.

المسألة الأخرى - وهاذي كانت سابقة تاريخية - هي أننا أردنا أن نخرج 6 محطات في غضون 6 أو 8 سنوات، فعند الحديث عن محطة كالسعيدية أو ليكسوس كما تمت صياغتها، فإننا بصدد الحديث عن مدينة بكاملها، 25 ألف سرير سياحي تقريبا، كما رينا مثلا، فإخراج مدن كهذه يستلزم استثمارة كبيرا جدا وبهندسة صناعية مهمة جدا. لقد واجه "المخطط الأزرق" العديد من التحديات:

المسألة الأولى إخراج 6 مدن في نفس الوقت وليست مجرد محطات، ولكن هي مدن بكاملها، وكذلك فالنموذج غير مريح، فرغم أن المستثمرين أجروا أعمال تهيئة السعيدية وليكسوس إلى غير ذلك، إلا أنه لم يتم إغراء المستثمرين بهذه الوجهة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وكذلك لا يكفي خلق 1000 أو 2000 أو 3000 سرير للقول بأنه تم إنشاء محطة. فالسعيدية تتوفر على 4000 سرير. ورغم ذلك هناك مشاكل بالنسبة لتسويق هذه المحطة على المستوى الدولي. فلابد من طاقة إيوائية اللي تصل ل 7000 أو 8000 سرير للحديث عن محطة بمواصفات كبيرة أو أكثر من ذلك.

من جهة أخرى. فالأزمة المالية اللي وقعت في 2008 أدت إلى انسحاب عدد كثير من المستثمرين من تاغازوت والسعيدية. فاضطرت الحكومات آنذاك واضطرت كذلك الدولة أن تبحث على مستثمرين مؤسساتيين وطنيين. ما فتح المجال أمام الصندوق المغربي للتنمية السياحية الذي تمت الإشارة إليه في إطار التقرير. وكذا صندوق الإيداع والتدبير. ما يؤكد توفر طموح. وهو الذي ما نعتمده في إطار "المخطط الأزرق".

نعم هناك نتائج تم تحقيقها. ولكن كانت التحديات كبيرة جدا منذ 2001. البعض منها يتجاوز إرادة الحكومات المتعاقبة. خصوصا بسبب التغيرات الحاصلة على مستوى النموذج الاستثماري الذي تم اعتماده. ولكن رغم ذلك تم تحقيق نتائج مهمة جدا. فمثلا تم الاشتغال بالسعيدية في أواخر 2010. وتقدر طاقتها الآن ب 4500 سرير تقريبا. فيها كذلك مارينا. فيها (Golf) وفيها كذلك عدة وسائل بالنسبة للتنشيط.

فالسعيدية كانت تشتغل منذ 2010-2011. ولكن اعترضتها صعوبات كبيرة جدا. سواء بالنسبة للبنية التحتية أو المسائل المتعلقة بالترفيه. ما حال دون الاستمرار في جلب السياح الدوليين. ففي وقت من الأوقات تم توقيف ترويجها على المستوى الدولي. ليتم التوجه إلى مستثمرين وطنيين كما سلف. ونحن نسعى حاليا إلى رفع طاقتها الإيوائية إلى 7000 أو 8000 سرير. فهناك 3 فنادق جديدة بالنسبة للسعيدية. وإذا كان فصل الصيف لا يطرح إشكالا. فهناك بالمقابل موسمية بالنسبة للفصول الأخرى. وسنشتغل عليها.

بالنسبة لتاغازوت. فبدورها كانت ضمن المشاريع المبرمجة منذ 30 سنة. ولكن مبرمجة كذلك في إطار "المخطط الأزرق". وقد افتتحت منذ سنتين. وتضم فندقين و(Golf). كما نشغل على 3 أو 4 فنادق أخرى لجعل تاغازوت من الوجهات الأساسية. وكذلك فوجودها قريبا من أكادير ومن مطارها. أعطائها إمكانيات وميزات أساسية.

ولكن مثلا البعض من المحطات مثل (Mazagan). على مستوى الدار البيضاء. والجديدة. تشتغل بشكل جيد الآن. نعم. هناك فندق واحد ووحدات سكنية و(Golf) وكذلك وحدات ترفيهية أخرى. ولكن قربها من الدار البيضاء ومن المطار هو الذي أعطاهاز الإمكانية. وهناك جزء ثاني وثالث من العمل على مستوى هذه المحطة.

كل هذا يعيد التأكيد بأن "المخطط الأزرق" هو مخطط وطني طموح وطني من أجل الرفع الطاقة الإيوائية على مستوى ما هو شاطئي.

نعم. اشتغلنا على هذا في إطار الحكومات المتعاقبة. نحن الآن نصل إلى طاقة محترمة على مستوى ما هو شاطئي ب 50 ألف سرير بين "المخطط الأزرق" وغير "المخطط الأزرق". هناك محطات جديدة تنضاف إلى هذا المخطط

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

هذا، وهذا لا ينفي وجود الصعوبات من حيث التموقع وجلب المستثمرين والتصويت.

تعلمون أيضا أن المغرب هو وجهة ثقافية بامتياز. ف 80% من السياحة المغربية هي سياحة ثقافية، ونريد أن ننوع هذه السياحة بالتركيز على ما هو شاطئي، فالحكومة الحالية ومن خلال "المخطط الأزرق" ارتأت التركيز على 3 محطات: السعيدية، تاغزوت، ليكسوس، في أفق شمول بقية المحطات.

المسألة الأساسية في المستقبل أنه يجب أن يكون مجهود تهيئة المنتجعات في إطار "المخطط الأزرق" مجهودا للقطاع العمومي والدولة، وهو ما نعمل عليه الآن. وقد توفقنا على مستوى السعيدية ونشتغل عليه في تاغزوت، وذلك لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين مع تخفيضات وتشجيعات أساسية في هذا الإطار. في إطار من التنافسية مع بقية بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. مع العلم أنه بالنسبة للمغرب هناك تنافسية كبيرة جدا موجودة على مستوى جزر الكناري، على مستوى إسبانيا، اليونان، إسبانيا وغيرها. هذه التنافسية كبيرة جدا، ويجب كذلك أن نجد الأسواق بالنسبة لمن يريدون أن يأتوا إلى المغرب.

وأنا أظن أن النموذج الأساسي لجلب أكبر عدد ممكن من السياح بالنسبة لشواطئنا هو هذا المزج بين ما هو شاطئي وما هو ثقافي وما هو طبيعي، وهو امتياز متوفر بالمغرب، ويمكنه التوفيق فيه.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

كما تعلمون، يقدم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر دورا محوريا في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى. ويساهم بذلك في إنتاج الثروة من خلال مجالات التدخل التالية:

- أولا: تكوين وتأهيل الرأسمال البشري؛

- ثانيا: تطوير ودعم البحث العلمي والابتكار؛

- ثالثا: تعزيز التعاون والشراكة وطنيا ودوليا؛

ولإبراز هذا الدور، اسمحوا لي أن أقدم لكم، بداية، ما تم إنجازه خلال السنوات الأخيرة بالنسبة لكل مجال. قبل التطرق لمساهمة القطاع في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى التالية: مخطط المغرب الأخضر والمخطط الأزرق ومخطط المغرب الرقمي ومخطط التسريع الصناعي ومخطط الطاقات المتجددة.

فعلى مستوى تكوين وتأهيل الرأسمال البشري، حققت منظومة التعليم العالي إنجازات مهمة خلال السنوات الأخيرة. حيث انتقلت نسبة التمدريس بالتعليم العالي (بالنسبة للفئة العمرية 19-23 سنة) من 18.9 سنة 2012 إلى 31.3 سنة 2016، وهي نسبة تفوق المعدل المسجل في الدول العربية (28.1%) وتقترب من المعدل العالمي (32%). حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لسنة 2014.

وفي نفس السياق، بلغ العدد الإجمالي للطلبة 826114 (من بينهم 5% بالتعليم العالي الخاص) برسم سنة 2016، بذلك نسبة تطور وصلت إلى +63% مقارنة مع سنة 2012، والعدد الإجمالي للخريجين 102029 بزيادة تقدر

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ب 43% خلال نفس الفترة.

ولمواكبة هذا التزايد المضطرد لأعداد الطلبة، انخرطت الوزارة، في إطار تنزيل مخطط عملها للفترة 2013/2016 في عدة أورش، مكنتها من تحقيق تراكمات إيجابية من أبرزها:

- توسيع الطاقات الاستيعابية بإحداث وبرمجة 144406 مقعدا جديدا ما بين سنتي 2012 و2016 (513171 مقعد خلال سنة 2016 ، مقابل 368765 مقعد خلال سنة 2012)؛

- تطوير بنيات الاستقبال من خلال إحداث 7 مؤسسات جديدة (كلية العلوم الشرعية بالسمارة، كلية العلوم والتقنيات بالحسيمة، المدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال، المدرسة العليا للتكنولوجيا العيون، المدرسة العليا للتكنولوجيا خنيفرة، المعهد العالي لعلوم الصحة بسطات وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بآيت ملول) وإحداث كليتين للطب والصيدلة بكل من أكادير وطنجة وبرمجة بناء 8 مؤسسات أخرى (كلية الطب والصيدلة ببني ملال، المدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخل، المدرسة العليا للتكنولوجيا بالداخل، المعهد العالي للعلوم الأمنية بسطات، المعهد العالي لعلوم الرياضة بسطات، معهد القانون والعلوم الشرعية بتارودانت، والكلية المتعددة التخصصات بتاونات)؛

- إحداث جامعات ومؤسسات لتميز في إطار الشراكة مع هيئات وطنية ومؤسسات أكاديمية دولية رائدة، على شكل مشاريع متكاملة لمؤسسات غير ربحية، ويتعلق الأمر بجامعة محمد السادس متعددة التقنيات ببنجرير، وجامعة محمد السادس لعلوم الصحة الدار البيضاء، والجامعة الدولية الزاهراوي لعلوم الصحة الرباط، والجامعة الأورو متوسطية بفاس، والمدرسة المركزية الدار البيضاء، والمعهد الوطني للعلوم التطبيقية أورو متوسطي بفاس والمعهد المتوسطي للوجستيك والنقل بتطوان؛

- إعادة هيكلة منظومة التعليم العالي في اتجاه تجميع مكوناتها، وذلك بهدف ترشيد استعمال الموارد البشرية والمادية المتاحة وتوفير الكتل الحرجة الضرورية على مستوى الأساتذة الباحثين وبنيات البحث العلمي، حيث تم في هذا الصدد دمج جامعة الحسن الثاني الحمديّة وجامعة الحسن الثاني عين الشق في جامعة واحدة تحت اسم جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، ونفس الشيء بالنسبة لجامعتي الرباط حيث تم تجميع جامعة محمد الخامس أكادال وجامعة محمد الخامس السويسي في جامعة واحدة هي جامعة محمد الخامس الرباط.

كما صادق المجلس الحكومي المنعقد في 30 يونيو 2016 على مشروعين يتعلقين على التوالي بإحداث 15 مدرسة بوليتكنيك، موزعة على 11 جامعة عن طريق دمج مدارس عليا للتكنولوجيا وكلّيات العلوم والتقنيات والمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية أو عن طريق تحويل إحدى هذه المؤسسات إلى المدرسة المزمع إحداثها، وتجميع كليّات الطب والصيدلة وليّات طب الأسنان في كليّات للطب وعلوم الصحة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وفي نفس السياق، تنكب المدارس العليا للمهندسين بكل من الرباط والدار البيضاء على مشروع إحداث قطبين تكنولوجيايين جامعيين (قطب محمد السادس للتكنولوجيا بالدار البيضاء وقطب الحسن الثاني للتكنولوجيا بالرباط):

- تحسين التأطير البيداغوجي من خلال إحداث 2700 منصب مالي جديد وتحول 1830 منصب للموظفين حاملي الدكتوراه بمختلف القطاعات الوزارية منذ 2012 وتخصيص 900 منصب لفائدة المتعاقدين المسجلين بسلك الدكتوراه:

- إجراء تقييم شامل لتكوينات التعليم العالي العمومي، شمل مضامين التكوين إلى جانب تدبير وتنظيم الوحدات والمسالك. وقد أسفرت هذه العملية عن مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية والمصادقة عليها وكذا إعداد مضامين الجذوع الوطنية المشتركة بالنسبة للإجازة في الدراسات الأساسية والإجازة في العلوم والتقنيات ودبلوم المدارس الوطنية للتجارة والتسيير. كما تم تجديد اعتماد وتفعيل ما يزيد عن 2000 مسلكا، من بينها 57% مسلكا مهنيا في مختلف الحقول المعرفية، على ضوء الضوابط البيداغوجية الجديدة:

- إصلاح التكوينات الطبية والصيدلانية وطب الأسنان من خلال اعتماد هندسة بيداغوجية خاصة بكل دبلوم، تتماشى مع الرؤية العامة لإصلاح التعليم العالي والمعايير الدولية. وقد تم في هذا الصدد إعداد دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية ومشاريع المضامين الوطنية للتكوينات الخاصة بكل دبلوم والمصادقة عليها وكذا اعتماد وأجراة التكوينات برسم سنة 2016:

- تحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة من خلال الزيادة في قيمة المنحة ب 50% (200 درهم شهريا) لفائدة طلبة سلك الإجازة بقيمة 60% (300 درهم شهريا) لفائدة طلبة سلكي الماستر والدكتوراه والرفع من عدد المستفيدين منها، حيث انتقل هذا العدد من 182500 منوح سنة 2012 إلى 315318 منوح سنة 2016، حيث وصلت إلى 22 مليار درهم برسم سنة 2016 مقابل 718 مليون درهم برسم سنة 2012.

وفي نفس السياق، انتقل عدد الطلبة المستفيدين من الإيواء بالأحياء الجامعية من 33700 سنة 2012 إلى 58800 سنة 2016، أي بزيادة قدرها 35%. كما تم توسيع الطاقة الإيوائية من خلال بناء ثلاثة أحياء جامعية (فاس، سايس وبني ملال ومكناس بطاقة إيوائية تصل إلى 3830 سرير)، إضافة إلى أربعة أحياء في طور البناء سيتم تدشينها نهاية 2016. (أكادير وتطوان والناضور وأسفي بطاقة إيوائية قدرها 7880 سرير) وثلاثة أحياء سيتم تدشينها سنة 2017 (القنيطرة وتازة والجديدة بطاقة إيوائية تصل إلى 4800 سرير).

أما فيما يخص الإطعام، فقد تم بناء 6 مطاعم جامعية بفاس وسلايس والجديدة والناضور وأسفي وتطوان وسطات والرفع من المعدل السنوي لعدد الوجبات الغذائية المستهلكة من طرف الطلبة إلى مليون وجبة في السنة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وفي إطار تعميم النظام الخاص بالتغطية الصحية على الطلبة، فقد تم إعطاء الانطلاقة الرسمية لنظام التأمين الإجباري عن المرض للطلبة بتاريخ 13 يناير 2016، بميزانية تقدر ب 210 مليون درهم.

وبغية مواكبة تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالخطط الاستراتيجية الكبرى، يساهم قطاع التعليم العالي في تحديد الحاجيات الكمية والنوعية من الموارد البشرية الضرورية، واعتماد المسالك وإنجاز التكوينات المطلوبة، كما يسهر على تنويع عرض التكوين ومهنته وتكوينه وملاءمته مع حاجيات هذه الخطط عبر إحداث مسالك للتكوين مبتكرة تستجيب لتطور المهن ومتطلبات سوق الشغل وإنجاز مجموعة من المبادرات البرامج التكوينية الهادفة إلى توفير الموارد البشرية المؤهلة، لعل آخرها البرنامج الذي تم إطلاقه مؤخرا والرامي إلى استكمال تأهيل 25000 من حاملي الإجازة من أجل الحصول على شهادة الكفاءة المهنية

أما على مستوى البحث العلمي والابتكار، فقد حققت المنظومة قفزة نوعية من أبرز سماتها:

- تطور الإنتاج العلمي بالمغرب بنسبة تصل إلى 82% ما بين 2012 و 2016 (حسب قاعدة البيانات "SCOPUS")؛
- تبوؤ المغرب خلال سنة 2014 للترتبة 78 في تصنيف المؤشر العالمي للابتكار (Innovation Index Global) بينما كان يحتل الترتبة 92 في سنة 2012؛
- تزايد عدد براءات الاختراع المسجلة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية من قبل الجامعات ومراكز البحث العلمية بنسبة 375% سنة 2016 مقارنة مع سنة 2012؛
- تبوؤ عدد من الجامعات المغربية مراتب مشرفة في مؤشرات المجالات العلمية الدولية؛
- ومواصلة لهذه الانجازات، انصبت مجهودات الوزارة في هذا المجال الحيوي على تنويع وتعزيز مصادر تمويل البحث العلمي من خلال:

- إطلاق طلب عروض بمبلغ إجمالي يناهز 300 مليون درهما برسم سنة 2013 لتمويل مشاريع وأنشطة البحث في الميادين الأولوية، بما فيها تلك المرتبطة بالخطط الاستراتيجية الكبرى. وعرف طلب العروض إبداع 396 مشروعا ومشاركة 17 دولة أجنبية، وأسفرت النتائج النهائية عن تمويل 101 مشروعا برسم سنة 2015، منها 45 مشروعا في البحث الأساسي و48 مشروعا في البحث التنموي و8 مشاريع في البحث التكنولوجي والابتكار. كما تم انتقاء 118 مشروعا والاحتفاظ بها للتمويل في حالة ما إذا توفرت الموارد المالية لهذا الغرض؛

- تعبئة موارد جديدة في إطار الشراكة القطاعية همت:

- 90 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع مجموعة الكتب الشريف للفوسفات والإعلان عن طلب عروض في هذا الشأن برسم سنة 2015 الذي أسفر عن اقتراح 272 مشروعا أوليا من

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

طرف الجامعات ومؤسسات البحث وانتقاء 78 مشروعا من بينها:

• 10+10 ملايين درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والإعلان عن طلب عروض في هذا الشأن برسم سنة 2015؛

• 100+100 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري؛

• 30+30 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع مجموعة مناجم.

• 30+30 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان.

وفي إطار المساهمة في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية السالفة الذكر. عملت الوزارة على تضمين أولويات البحث المرتبطة بهذه المخططات ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي وكذا إحداث وتجهيز مراكز متخصصة للبحث ودعم بنيات وشبكات البحث التي تهتم بمجالات البحث الفلاحي والزراعي والتهئية المجالية والبيئة والطاقت المتجددة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد الطبيعية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وصناعة السيارات والطائرات والإلكترونيك والصناعة الغذائية...

كما قامت الوزارة بوضع برامج للتمويل مكنت من دعم مشاريع البحث، بما فيها تلك المرتبطة بتفعيل المخططات الإستراتيجية، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- تمويل 20 مشروعا في ميادين التكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة النباتية و8 مشاريع في ميادين التكنولوجيات المتقدمة و24 مشروعا في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية في إطار برنامج تمويل البحث في الميادين ذات الأولوية لسنة 2013؛

- تمويل 10 مشاريع تعنى بتخصيب التربة والماء والتكنولوجيا الحيوية برسم سنة 2016، في إطار برنامج دعم البحث التنموي بشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات؛

- تمويل 21 مشروعا تهتم مجال الفلاحة في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي بين المغرب وفرنسا، من أصل 67 مشروعا مولا خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2017؛

- تمويل 21 مشروعا تهتم مجال الفلاحة والصناعات الغذائية والبيو تكنولوجيا و7 مشاريع في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية في إطار البرنامج الإطار السابع للجنة الأوروبية؛

- تمويل 20 مشروعا في المجال الفلاحي في إطار المشروع الأورو متوسطي ARIMNET و8 مشاريع في مجال

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الطاقة والماء والبيئة في إطار المشروع الأوروبي المتوسطي EARNETMED:

- تمويل 4 مشاريع للبحث في ميدان الطاقة بخصوص طلبات العروض الأولى المتعلقة بالبرنامج الأوروبي "أفق 2020":

وفي سياق المساهمة في تفعيل المخطط الرقمي، بذلت الوزارة مجهودات مهمة ومتواصلة في مجال تعميم التكنولوجيات الحديثة على مؤسسات التعليم العالي وتجهيز المؤسسات والأحياء الجامعية ببنية تحتية لشبكة الانترنت المتنقل وتمكين الطلبة من اقتناء حواسيب موصولة بالانترنت بأثمنة مدعمة، وذلك من خلال اعتماد جملة من البرامج والمشاريع من أهمها:

- برنامج E-SUP: وهو برنامج خصص له غلاف مالي قدره 120 مليون درهما، ويهدف إلى تزويد الطلبة والأساتذة الباحثين ببرامج معلوماتية عصرية وتسهيل الحصول على الخدمات والموارد الرقمية داخليا وخارجيا وتشجيع البحث العلمي والابتكار:

- الشبكة المعلوماتية مروان "MARWAN" التي تساهم في ربط المؤسسات الجامعية بالانترنت بهدف نشر الملمة العلمية والتقنية والربط بالشبكات الأوروبية. وتستفيد حاليا من خدمات هذه الشبكة، التي تم رفع سرعة صبيبها من 400 ميكا بايت إلى 600 ميكا بايت، ما مجموعه 135 مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي؛

- النظام المعلوماتي الخاص بالبحث العلمي بالجامعات (SIMARECH) الذي يهدف إلى تيسير الحصول على المعلومات الخاصة بالبحث وتسهيل تتبع وتقييم أنشطة بنيات البحث وكذا تخفيف الباحثين على التعريف بأنشطة البحث التي يقومون بها:

- برنامج NET-U، وهو برنامج خصص له غلاف مالي قدره 124 مليون درهما، ويهدف إلى تمكين الطلبة من الاستفادة من الانترنت (WIFI) داخل المؤسسات والأحياء الجامعية وتوسيع وتعميم الانترنت ذو الصبيب العالي وضمان التغطية الكافية للمؤسسات والأحياء الجامعية. وسيستفيد من هذا البرنامج حوالي 150 مؤسسة وحياتيا.

- مواصلة برنامج "إجازة" الذي يهدف إلى الاستجابة لضرورة تحكم طلبة التعليم العالي في الأدوات الحديثة للإعلام والاتصال وكذا الارتقاء بالجودة وتطوير كفاءات الخريجين لتسهيل ولوجهم إلى سوق الشغل. حيث تم تنظيم 3 دورات منذ سنة 2012، واستفاد منها 84500 طالبا. كما قامت الوزارة مؤخرا بإطلاق دورة جديدة من هذا البرنامج تستهدف 64000 طالبا بميزانية تقدر بـ 230 مليون درهما؛

- برنامج مندمج للتدبير المالي والمحاسباتي داخل الجامعات المغربية SAGE X3: انطلاق الورش ابتداء من سنة 2012 بكلفة إجمالية تناهز 20 مليون درهم.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ومساهمة منها في تفعيل مخطط التسريع الصناعي. عملت هذه الوزارة على تسخير الإمكانيات المعبأة في إطار برامج تحفيز وتشجيع تثمين البحث العلمي والابتكار لخدمة المشاريع المبرمجة في هذا المخطط. ويتعلق الأمر بالبرنامج الوطني لبنيات الوجيهات الجامعية- المقاوله وإنشاء مجمعات الابتكار التابعة للجامعة والأقطاب الصناعية المندمجة والشبكة المغربية للاحتضان ودعم تسجيل براءات الاختراع الجامعية وجائزة التنافسية الخاصة بالشراكة بين الجامعة والمقاوله.

وأخيرا وعلى مستوى تعزيز التعاون والشراكة من أجل توطيد الجامعات في محيطها الاقتصادي والاجتماعي. مكنت مساهمة الوزارة والجامعات في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية المعنية من تقوية وتعزيز آليات التعاون والشراكة على الصعيد الوطني. من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات تهم في مجملها مجالات التكوين وتشجيع الاستفادة المشتركة من الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لدى الجامعات وتعبئة الموارد المالية الضرورية وإطلاق طلبات عروض خاصة بالبحث العلمي.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

في الحقيقة هذه جلسة مهمة، والعمل الذي قامت به اللجنة، رغم ملاحظتنا عليه، لأننا تتبعناه وتبعته شخصيا، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، فيما يخص الاجتماعات وفيما يخص الحضور إلى غير ذلك، ولكن لأبأس - كما قال الأخ اعمارة - فنحن نؤسس، ولا داعي لمعاقبة بعضنا البعض، نحن نؤسس لإبراز تقدم بلادنا من جهة، كذا التعثرات القائمة.

فالتقدم الذي تطمح إليه بلادنا لا يقتصر فقط على مجرد مؤشرات غالبا ما تتجاهل مسار كل بلاد وخصوصياته، وإنما نريده أن يشكل تحولا اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا، تشمل ثماره جميع المواطنين.

إذا كان من حقنا أن نعتز بما حققناه من مكاسب تنموية، فإن على جميع الفاعلين في القطاعين العام والخاص مضاعفة الجهود من أجل الارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم بين الدول الصاعدة، والتي سبق لنا أن حددنا مقوماتها، وهو ما يقتضي العمل الجاد للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية والتحيين المستمر للاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية.

ورغم كل الإكراهات المرتبطة أحيانا بالسياق الدولي، وأحيانا أخرى بالاقتصاد الوطني، فإن المغرب، والحمد لله، في تقدم مستمر، دونما نفط ولا غاز وإنما بسواعد وعمل أبناءه⁶⁷.

67 - المستشار السيد عبد الحق حيسان الكلمة في إطار نقطة نظام: لا يمكن لا أن نقوم بتقييم السياسات العمومية في 4 دقائق في وقت يأخذ رئيس اللجنة 10 دقائق والسيد المقرر 10 دقائق، وللمجموعات البرلمانية 5 دقائق و 4 دقائق، هذا مشكل.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين

رجاء، قبل المرور للجزء الموالي من برنامج هذه الجلسة، يهمني أن أذكر بأمرين اثنين:

كلكم تقريبا، حضرات السادة الوزراء والسادة المستشارين والسادة الرؤساء المحترمين، أكدم على أننا لا زلنا في مرحلة تأسيسية فيما يتعلق بتقعيد اضطلاعنا الجماعي، برلمانا وحكومة، بهذه الوظيفة الجديدة المتعلقة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

نتمنى ألا تطول هذه الفترة الانتقالية الخاصة بالتمارين والتأسيس، وأن تكون فترة لمراكمة التجربة، لذلك أنا أشكر السيد الوزير لأنه أثار انتباهي أن أطلب من جميع السادة الوزراء والسيدات والسادة البرلمانيين المستشارين الذين تدخلوا موافاة المكتب بمداخلاتهم قصد ضمها للرصيد الوثائقي المرتبط بهذه الجلسة.

ثانيا، يهمني أن أدقق في أمر آخر، السيد الوزير المحترم، أنا من أشرف شخصا، كرئيس للمجلس، على مراسلة كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية والمؤسسات الوطنية التي قدّرت اللجنة بمحض إرادتها أن تراسلهم لموافاتها بالوثائق والمعطيات والإحصائيات، لأن اللجنة سيدة نفسها، هي التي وضعت منهجية وبرنامج اشتغالها، وهي التي حدّدت لائحة القطاعات الحكومية أو المؤسسات المرتبطة - في تقديرها - قليلا أو كثيرا بموضوع إنتاج الثروة.

وذاكرة مجلس المستشارين تحتفظ بأنه جرى أحيانا مراسلة بعض القطاعات مرتين لموافاة اللجنة بالوثائق. والسيد رئيس اللجنة وكذا أعضاؤها قاموا بتضمين التقرير- الذي وزع عليكم - المعطيات الإحصائية التي توصلت بها، فإن رجاءا، دعونا ننتقل للجزء الأخير من هذا البرنامج، وهو إعطاء الكلمة للفرق والمجموعات التي مازال لديها رصيد زمني، طبقا للتوزيع الذي قرره المكتب وندوة الرؤساء.

خامسا: تعقيب الفرق والمجموعات البرلمانية

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز (فريق الأصالة والمعاصرة):

شكرا السيد الرئيس؛

لقد كان تعاملنا مع الموضوع بمنطق العبرة بالنتيجة، والنتيجة من تدبير الحكومة الحالية للسياسات العمومية والمخططات الاستراتيجية واضحة وهي انخفاض مؤشرات إنتاج الثروة.

لقد تساءلت قبل قليل عما إذا كان للحكومة جواب.

إنني أتفهم موقف وزير ما في الدفاع عن حصيلته فيما يتعلق بالقطاع الذي يشرف عليه، فهو أمر طبيعي. ولكن توقعت الحديث عن الصعوبات والمشاكل أين هي كامنة، ووجودي هنا ليس بهدف إلقاء الورود على الحكومة أو للمجاملة، إنني هنا من أجل كشف واقع الحال كما هو. فالحكومة لم تجب عن أسباب فشلها وإخفاقها في تحقيق الأهداف من المخططات الطموحة على كل حال. فالمشكل ليس في المخططات ولكن في سوء تدبير الحكومة لهذه المخططات لماذا؟

في تقديري فإنه بدل اهتمام رئيس الحكومة بالعمل على إنتاج الثروة، عمل على إنتاج الأوهام منذ البداية، وقبل أن تشكل الحكومة وزع الأوهام وهذا من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها. إن أمر إنتاج الثروة يعني فاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومجتمعيين وبدل أن يحاورهم رئيس الحكومة وأن يشركهم في عملية إنتاج الثروة، ابتز الدولة والمجتمع. هي هكذا. بدون لغة الخشب إنني أتكلم بصراحة كاملة.

فبدل البحث عن أسباب إنتاج الثروة، كجودة مناخ الأعمال الذي على الحكومة أن توفره، كان يتحدث عن دولتين وحكومتين. فماذا من شأن هذا؟ وما نتيجته؟ إن النتيجة هي نفور الاستثمار الأجنبي بل حتى الاستثمار الوطني فقد الثقة الحقيقية فبلادنا تتوفر على جميع الظروف الملائمة كي تعمل الحكومة على إنتاج الثروة.

أولا فالالاقتصاد الوطني سليم معافى وقد تزامن مع معافاة الاقتصاد الدولي وخاصة اقتصاد الدول الشريكة.

ثانيا إن هذه الحكومة أفرزتها انتخابات نزيهة بشهادة الجميع. وما أنها متمتعة بشرعية شعبية قوية ومستمدة قوتها من الدستور في تدبير الشأن الوطني فإننا نسجل على هذه الحكومة رغم ذلك أنها حكومة

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الفرص الضائعة، فقد أضاعت فرصا لتقدم البلاد وفرصة انخراطها ضمن الدول الصاعدة، إن هذه الحكومة يمكن اعتبارها حكومة أقوال، ذلك أنها ومنذ خمس سنوات وهي تتكلم فقط وأستسمح القول، أنها تنتج في السباب والقذف والشتائم ذات اليمين وذات الشمال، وبالأخص من رئيسها الذي لم يترك أحدا دون سباب ولا شتم، نقابات، أرباب عمل، جمعيات المجتمع المدني وجمعيات حقوقية، كل ذلك بدل الحوار الهادئ الذي بدا اليوم أن بعض الوزراء يدعون إليه بعد أن بقي شهران فقط.

كان اجدى أن تكون هناك دعوة للحوار منذ خمس سنوات، حوار الذين يغيرون على الوطن ومستقبل البلاد، في الديمقراطية والتنمية، ولكن بقيتم خمس سنوات تتفرجون على توزيع السباب والشتائم ذات اليمين وذات الشمال على الجميع.

فهي بذلك حكومة فشل وخذلان وفرص ضائعة، وأؤكد على هذا إذ أنه السبب في إخفاق الحكومة في تدبير المخططات -صحيح- عابرة للقطاعات وللحكومات فماذا تركت لنا هذه الحكومة سيدي الوزير؟ لقد تركت لنا 786 مليار درهم كديون على عاتق الحكومة المقبلة تدعي أنها تركت كذا وكذا لقد تركت 786 مليار... تركتم 11% من الفقراء، تركتم المآسي.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

المستشارة السيدة آمال العمري (فريق الاتحاد المغربي للشغل):

السيد الرئيس،

لأشك أن القطاع الفلاحي يمثل رهانا سوسيو اقتصاديا واجتماعيا كبيرا، اقتصاديا، يشكل 15 إلى 20% من الناتج الداخلي الخام، وله مساهمة حاسمة في التوازنات الماكرو اقتصادية وفي الميزان التجاري، واجتماعيا يشغل نسبة 40% من اليد العاملة.

مطروح على هذا القطاع الفلاحي رهان استقرار ومحاربة الفقر وضمان العيش الكريم لنصف ساكنة البلاد، رهان إعداد التراب والتنمية الجهوية، وخصوصا بالمناطق النائية، رهان التنمية المستدامة، خصوصا ما هو مرتبط بالحفاظ على الموارد المائية، رهان السيادة الغذائية لأزيد من 34 مليون مواطن وتوفير الغذاء بالجودة والثلث المناسبين. في عز الأزمة الاقتصادية المالية البيئية والغذائية، تم وضع "مخطط المغرب الأخضر" 2008 من أجل جعل القطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، مستندا على دعامين.

كان خيار الدولة من خلال هذه الإستراتيجية التي رصدت لها ميزانية مهمة جدا (150 مليار)، بإعطاء الأولوية للدعامة الأولى، فلاحية ذات قيمة مضافة (capitalistique) بتخصيص 80 مليار لكبار الفلاحين على قلتهم، بهدف تقوية الصادرات عبر نسبة تمويل تفوق أحيانا 80% من مشاريعهم، في حين خصصت 20 مليار فقط للدعم المباشر للدعامة الثانية، والتي تتوخى محاربة الفقر في العالم القروي والرفع من الدخل في المناطق الأكثر هشاشة في إطار مشاريع تضامنية والباقي طبعاً لتمويل الأنشطة الأفقية.

على مستوى التنفيذ - وهذا ما هو مطلوب منا - يتبين بأن هناك العديد من الإكراهات والنقائص إن لم نقل الاختلالات.

يظل إشكالية تعبئة العقار، فإن أصحاب النفوذ والمال هم الذين استفادوا من الأراضي المسترجعة ك (la So-dea et la Sogeta) بسومة كرائية تبلغ 1500 درهم للهكتار سنويا، دون غيرهم من الفلاحين المتوسطين والصغار وخارجي المعاهد الفلاحية وأحيانا دون احترام دفاتر التحملات، وخاصة الجوانب المتعلقة بالاستثمار تشغيل الأقطر والتقنيين والحفاظ على مكتسبات العاملين والعمال.

بالنسبة للتمويل والدعم، كذلك مرة أخرى استفاد منه كبار الفلاحين والشركات، رغم التحسين الملاحظ نسبيا في نسب ومساطر دعم القطاع الفلاحي في إطار صندوق التنمية الفلاحية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- يبقى مشكل التمويل مطروحا بالنسبة للولوج إلى القروض بالنسبة للفلاحين الصغار. التثمين والتسويق رغم الجهود المبذولة في حجم الصادرات الذي بقي محدودا لهذه الأسباب:
- اتفاقية التبادل الحر مازالت تخدم بالأساس مصالح الدول والتجمعات الكبرى. مما يضع على الفلاحة المغربية فرص الاستثمار والتنافسية:
 - ما زال المنتج يعاني من إشكالية الجودة. وأحيانا منتوجات بعيدة عن المواصفات العالمية. الشيء الذي جعل بعض زبناء المغرب التقليديين يغيرون وجهة الاستثمار نحو مصر وتركيا:
 - الأسواق الداخلية لم تعرف تحسنا ملحوظا في التجهيزات والتنظيم:
 - إشكالية - وهذه هي الإشكالية التي نعتبرها في الاتحاد المغربي للشغل كبيرة - وتعلق بالربط الكبير بين هذا المخطط والمخطط الصناعي في مجال الصناعة التحويلية. وفي رأينا فالقيمة المضافة تأتي من الصناعة والتثمين عبر الصناعة التحويلية. غير أننا نلاحظ أن معامل التجميد. على سبيل المثال. تغلق أبوابها الواحد تلو الآخر.
 - الحفاظ على الثروة المائية. في الوقت الذي تستنزف الفرشة المائية الباطنية بفعل الفلاحة التصديرية. كان الأخرى تمكين الفلاحين. خاصة الصغار منهم. من الاستفادة من الطاقات المتجددة. عبر دعمها في إطار فلاحة بيئية قادرة على التكيف ومواجهة التغيرات المناخية. وفي مجال الزراعات البديلة بأقل تكلفة مائية. وهنا لم نسجل أي تقدم ملحوظ. علما أن الماء سيكون هو العملة النادرة مستقبلا.
 - الحكامة والتدبير عرفت كذلك بعض الاختلالات في جل مشاريع الزراعات التحويلية: فأشجار الزيتون. مثلا. غرست وتركت لتجف. الفشل في تنظيم التعاونيات. هناك تعاونيات وهمية. ضعف المراقبة بالنسبة للمستفيدين. كذلك هناك إشكال كبير في التأطير. السيد الرئيس. مصالح الوزارة تعاني من نقص مهول في الموارد البشرية مركزيا وجهويا. إضافة إلى تضارب المهام. نقص حاد في عدد المستشارين الفلاحيين. في حين أن هناك حاجة ملحة لتكوين وتوعية الفلاحين الزراعيين في مجال التكيف.

السيد الرئيس.

رغم مرور 8 سنوات. مازالت المؤشرات المتعلقة بالسيادة الغذائية تراوح مكانها. خاصة بالنسبة للحبوب والسكر والزيت التي تفوق الواردات التي تتعدى 90%. كما أن المغرب لازال يدفع ما يعادل قيمة 4 سنوات من تصدير الطماطم لأداء مستحقات سنة واحدة من واردات القمح.

على مستوى العاملين. لازالت شغيلة القطاع الفلاحي تعاني من العديد من المشاكل من قبيل أجور هزيلة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

غياب تغطية صحية، عدم التوحيد بين الحد الأدنى للأجر الفلاحي والصناعي. وهذا التزمت به الحكومة والتزم به الوزير الحالي. وغياب الحماية من المخاطر وانعدام شروط الصحة والسلامة في ظل التمييز القانوني وضرب الحقوق النقابية.

السيد الرئيس،

كان لزاما إجراء تقييم مرحلي لهذا المخطط. وليس بالضرورة من إعداد "ماكنزي"، وذلك من أجل الوقوف على النواقص وتقويمها بصفة موضوعية. وطبعا فلن يتم هذا التقويم إلا بانخراط أطر الوزارة ومصالحها المختصة والفاعلين في المجال. تفاديا للهفوات والأخطاء التي شابَت المرحلة السابقة، حيث كانت أهم المؤاخذات عنها هي عدم الانخراط وعدم التشاور والمنهجية الانفرادية التي كانت قد طبعت إعداد المخطط.

يبقى السؤال العريض: هل استطاع "مخطط المغرب الأخضر" فك الارتباط العضوي بين النمو والتساقطات المطرية أم أنه حان الوقت لمراجعة النموذج الاقتصادي المغربي؟

المستشار السيد عبد الحق حيسان (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل):

السيد الرئيس:

يظهر لي أن لا داعي لقيامنا بالتقييم، لأن الحكومة غائبة، وهذا دليل واضح وساطع على كيفية تعامل الحكومة مع التقييم.

نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتكلم لغة الصدق والموضوعية والوضوح، ولا نتقن غيرها، فمن أعجبه واستساغ كلامنا "فبها ونعمت" ومن لم يستسغ، فله أيضا ذلك.

هذه الجلسة كان من المفروض أن تكون هادئة ومميزة، تتميز بنقاش هادئ ما بين المستشارين والحكومة لتقييم السياسات العمومية.

السياسات العمومية تتجاوز الحكومة، إنها تهم البلد، تهم المغرب وتهتم الدولة، فكل المخططات التي نتكلم عنها ليست خاصة بالحكومة. وكان من المفروض اليوم في هذه الجلسة أن نناقش بهدوء ونبحث فيما توفقنا فيه وما فشلنا فيه بخصوص إنتاج الثروة.

السيد وزير الطاقة والمعادن يشرف على قطاع للثروات الطبيعية، لكنه تدخل في مجال التقاعد. أود أن أقول للسيد الوزير، رغم مغادرته، أن التقاعد ضربة موجعة لفئة من منتجي الثروة.

نود مساءلة السيد وزير السياحة عن دواعي عدم القيام بتقييم للمخطط الأزرق على خلفية فشل المشاريع المكونة له في استقطاب المستثمرين؟ تاغازوت ليست محطة سياحية، بل أطلال فقط لمحطة سياحية.

أما السيد وزير التعليم العالي، والذي جاء يشنف أسماعنا، كما هي عادته دائما، أشير بأن 31% من الشباب المتراوحة أعمارهم بين 19 حتى ل 23 سنة صاروا يلجون الجامعة، فأطلب منه أن يخبرنا عن نوعية التعليم المتوفر في الجامعة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

سادسا: توضيحات إضافية من القطاعات الحكومية

توضيحات إضافية من السيد وزير الفلاحة والصيد البحري

يطيب لي، سيدي الرئيس، بمناسبة إصدار تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة والذي سيضم من بين القطاعات المتداولة القطاع الفلاحي، أن أحيي الدور الهام والبناء للبرلمان في مواكبة مخطط المغرب. منذ أن أعطى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، انطلاقته سنة 2008، لقد وجدنا في هذا التقرير عملا جادا وموضوعيا ينم عن الاهتمام والتمعن الذي أولاهما أعضاء اللجنة للقطاع الفلاحي مشكورين على ذلك.

هذا وقد سجلنا باستحسان كبير حرص التقرير على إبراز التحولات البنيوية التي شهدتها القطاع الفلاحي والأشواط الكبيرة التي تم قطعها بفضل الجهود المتزايدة والمستمرة للفاعلين بالقطاع مؤسساتيين منهم وخواص.

ولعل الحرص التي نتقاسمه وإياكم على أهمية نقل المعلومات الكاملة المحينة للرأي العام، دعوني، سيدي الرئيس، أنتهز هذه المناسبة لكي أتقدم ببعض التوضيحات بخصوص بعض النقاط التي تم التطرق لها على أنها إكراهات ضمن التقرير. أود أن أشير أن النقط المثارة كانت محل اهتمام خاص ضمن خطط العمل المعتمدة طيلة السنوات الأخيرة، كونها إكراهات تم الإشارة إليها ضمن التشخيص الأولي للقطاع الفلاحي الذي مكن من تحديد مكونات إستراتيجية المغرب الأخضر.

وإليكم فيما يلي توضيحات بخصوص بعض أهم النقاط التي تمت الإشارة إليها:

فيما يخص استعمال البذور المختارة في قطاع الحبوب، فبرسم الموسم الفلاحي 2015/2014 تم توفير 2.1 مليون قنطار من البذور المختارة استعملت منها 1.4 مليون قنطار، وهو ما يمثل زيادة تقدر بـ 105% مقارنة بالموسم الفلاحي 2009/2008. الرفع من استعمال البذور المختارة كان دائما ضمن الأولويات المسطرة مما يحمله من آثار إيجابية على الرفع من الإنتاجية وكذا تحسين دخل الفلاحين.

في مجال الزراعات السكرية، تعتمد 75% من الأراضي المزروعة على المكننة، وتبلغ نسبة استعمال البذور أحادية النبتة 100% لاسيما في مناطق الشرق ودكالة، مما ساهم في تحقيق مردودية قياسية منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر.

فيما يتعلق بالتنظيمات المهنية، انبنت إستراتيجية المغرب الأخضر على فكرة التشاركية في تنزيل البرامج

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

والمخططات. حيث تمت صياغتها في إطار عقد برنامج. وهو مفهوم جديد يجعل المهنيين من ضمن المسؤولين الأساسيين على الإنجازات وتحقيق الأهداف المسطرة.

ولتطوير النسيج الجمعوي المهني. عمل مخطط المغرب الأخضر على تشجيع هذا النمو ووضع آليات قانونية لتأطير عمل الجمعيات والتنظيمات البيمهنية الفلاحية. وتتجلى الترسانة القانونية الموضوعية في القانون المتعلق بالتنظيمات البيمهنية في قطاعي الفلاحة والصيد البحري الصادر سنة 2012 والمرسوم التنفيذي الصادر في 2013 وكذا مجموعة من النصوص القانونية التطبيقية.

وتتمحور الأدوار العملية للتنظيمات البيمهنية الفلاحية إلى جانب الغرف الفلاحية في عدة جوانب. منها الشراكة في صياغة المشاريع والمخططات الفلاحية. التتبع والتقييم والتأطير دون إغفال دورها كرافعة للتنمية المحلية والجهوية وللإشعاع الدولي للقطاع الفلاحي للمملكة.

وحيث لم يكن يعد القطاع الفلاحي أي جمعية بيمهنية. يبلغ عدد التنظيمات البيمهنية النشيطة في إطار مخطط المغرب الأخضر اليوم 18 تنظيما بتمثيلات وطنية.

هذه كانت أبرز النقاط التي أثارت انتباهنا ضمن تقريركم القيم السيد الرئيس. وإننا نحیی مواكبكم لهذا الورش التنموي الهام. فإننا نعبر لكم عن استعدادنا الدائم للتعاون مع مجلسكم الموقر وانفتاحنا على مبادراتكم التي ستشكل لا محالة إطارا ملائما للتفاعل المثمر والبناء.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

توضيحات السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة

بتحضير الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالثروة

- المحور الخاص بمخطط الطاقات المتجددة -

أود أن أتوجه بالشكر الخالص إلى السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية، ولكل السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على الاهتمام الذي يولونه لقطاع الطاقات المتجددة وعلى ما بذلوه من جهود مباركة لبلورة هذا التقرير. ولقد مكن هذا التقرير من جرد موضوعي لمنجزات السياسة العمومية في مجال الطاقات المتجددة، وبالتالي إبراز الجهود المبذولة من طرف بلادنا في هذا المجال. حيث أصبح النموذج الطاقوي المغربي يحتذى به على المستوى العالمي. وما هذا إلا نتيجة للتعاون الفعال بين مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين.

إن هذه المكانة التي اكتسبتها المملكة المغربية في المنتظم الدولي نابعة من الرؤية المغربية للتنمية المستدامة، التي ليست وليدة اليوم، وإنما بدأت بوادرها على عهد الراحل الملك الحسن الثاني، الذي أطلق سياسة عمومية طموحة في مجال بناء السدود لإنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة ولترشيد استعمال المياه، خاصة في مجالات الفلاحة والاستعمالات المنزلية، وكذا الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية في محيط الأحواض المائية.

وستعمق هذه الرؤية مع جلالة الملك محمد السادس، لتشمل القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، وأصبحت مقتضيات التنمية المستدامة ركنا من أركان السياسات العمومية بالمملكة المغربية، كما هو الحال خاصة بالنسبة لقطاعات الطاقة والصناعة والفلاحة والصيد البحري.

ومن نافلة القول التأكيد على أن هذا التوجه ينخرط في التصور الشمولي لجلالته حول إعادة هيكلة منظومتنا الطاقية على أساس موارد متجددة. ويمكننا اليوم أن نجزم بأن المملكة المغربية تتوفر على نموذجها الطاقوي الخاص، المبني على أساس مزاياها الجيو إستراتيجية، ومواردها الطاقية المحلية، وقدرتها على تطوير مشاريع البنية التحتية في مجال الطاقة إنتاجا وصناعة وعلى الخبرة المكتسبة من طرف بناتها وأبنائها.

ووفقا للتعليمات الملكية السامية خلال جلستي العمل الأخيرتين التي خصصها لجلالته لقطاع الطاقة، تمت بلورة تصور عملي يروم تقوية تنمية الطاقات المتجددة على نطاق واسع، ليندرج في الرؤية البعيدة المدى لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والذي يعتبر تطوير مصادر الطاقات المتجددة المحلية رافعة أساسية للاقتصاد الوطني، وعاملا مهما للتقليص من تبعيتنا الطاقية ومدخلا لتوفير وسائل تكنولوجية مبتكرة وفعالة للمواطن المغربي لتدبير أفضل لحاجياته الطاقية.

ولقد تناولت اللجنة بحرفية ومنهجية مختلف الإشكاليات المرتبطة بالإستراتيجية الطاقية الوطنية وكذا ببرامج ومشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بشكل شمولي، واعتمدت معايير خاصة لتقييم كل برنامج

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

على حدة.

وسأحاول إجمال الملاحظات حول التقرير المتعلق بمحور الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية فيما يلي:

أولاً: محور الإستراتيجية الطاقية الوطنية

أشار التقرير للإستراتيجية الطاقية الوطنية، التي تدرج في إطار المنظور الشمولي والمندمج الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتحقيق التنمية المستدامة، إلى بناء باقة طاقية متنوعة ومتوازنة تحتل فيها الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية مكانة أساسية، بالإضافة إلى برامج ومخططات العمل المتعلقة بهما على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

لقد أشار التقرير إلى الإستراتيجية الطاقية الوطنية لسنة 2009 التي تهدف إلى إنشاء 42% من القدرة الكهربائية من مصادر متجددة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار في هذا التقرير تصريح صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في الدورة 21 لمؤتمر الأطراف للمناخ المنعقد بباريس، برفع حصة الطاقات المتجددة من 42% في أفق 2020 إلى 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق سنة 2030، وهو ما سيمكن المملكة المغربية وللمرة الأولى في تاريخها، من التوفر على باقة كهربائية تتميز بتفوق الطاقات المتجددة على المصادر الأحفورية.

وفي هذا الإطار، سيتم تطوير قدرة إضافية تناهز 10.100 ميغاواط ما بين 2016-2030، منها 4560 ميغاواط من أصل شمسي و4200 من أصل ريحي، بالإضافة إلى 1330 من أصل كهرومائي، وستتطلب برامج الطاقات المتجددة استثماراً إجمالياً يقدر بحوالي 32 مليار درهم في أفق 2030.

وفي هذا الباب، أود أن أشير إلى أنه قد تم الترويج للرؤية المغربية الجديدة في مجال الطاقات المتجددة لدى مختلف الشركاء والمؤسسات الدولية وكذلك في المحافل الدولية الكبرى، حيث أبدى العديد من الفاعلين الدوليين اهتمامهم البالغ بالفرص الاستثمارية التي يمنحها النموذج الطاقوي المغربي.

وللإشارة كذلك سيتم مواكبة الرفع المتدرج للطاقات المتجددة بإيجاز قدرات كهربائية مرنة، لمواجهة التذبذب الذي تعرف به الطاقات المتجددة. وقد تم في هذا الإطار إعطاء الانطلاقة لخارطة الطريق لتطوير الغاز الطبيعي المسال والذي يتضمن إيجاز قدرة إضافية تصل إلى 4800 ميغاواط في أفق 2030.

أما بخصوص النجاعة الطاقية التي تعتبر بدورها ركيزة هامة من ركائز الإستراتيجية الطاقية الوطنية، فمنذ انطلاقتها تم تفعيل بعض التدابير والبرامج والقوانين، التي مكنت من تحقيق اقتصاد في الطاقة، التي يجب أن ترقى إلى مستوى الإمكانيات الكبرى المتوفرة في هذا المجال.

وفي ظل النتائج المشجعة التي حققت على المستوى الوطني والخبرة المحلية التي تم تطويرها في مجال النجاعة

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الطاقة. فقد انخرط المغرب في إطار نموذج الطاقة في تسريع وتيرة الإجراءات المتخذة في مجال النجاعة الطاقية. حيث أطلقت وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في فبراير 2013، الحوار الوطني حول النجاعة الطاقية، بإشراك جميع القطاعات الوزارية والفاعلين المعنيين وتنسيق مع الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. وقد توج هذا الورش ببلورة برامج قطاعية في مجال النجاعة الطاقية، تستهدف بالأساس قطاعات النقل والبناء والزراعة والإنارة العمومية. باعتبارها قطاعات ذات إمكانات مهمة من حيث الاستهلاك النهائي للطاقة، والهدف هو تحقيق اقتصاد في الطاقة يصل إلى 5% في أفق 2020 و20% في أفق 2030.

وسيتم تفعيل المرحلة الأولى لهذه الإستراتيجية في إطار عقد برنامج ما بين سنتي 2017 و2020 بين الدولة ووكالة تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. وسيتم الإعلان عن الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية خلال يوم النجاعة الطاقية الذي سيقام في شهر أكتوبر 2016 والذي تنظمه الوزارة بشراكة مع فيدرالية الطاقة.

ثانيا: الإطار التشريعي والمؤسساتي

تطرق التقرير إلى الإطار المؤسساتي الذي اعتمده المغرب من أجل تأمين تنفيذ الإستراتيجية السالفة الذكر من خلال إحداث هياكل إدارية تحت وصاية وزارتنا، بالإضافة إلى اعتماد ترسانة قانونية وتنظيمية جديدة كآلية قصد تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية.

في هذا الإطار، أود أن أشكر السادة المستشارين على الأهمية التي أولوها للجانب التشريعي والمؤسساتي، حيث عرف قطاع الطاقات المتجددة في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات الهامة والتي ترمي بالأساس إلى تخفيض الاستثمار الخاص في هذا المجال، وذلك عبر فتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط والمنخفض وكذا الرفع من سقف الإنتاج الذاتي، وخلق الهيئة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء.

وفي هذا الصدد، لابد للتقرير أن يشير كذلك بأنه تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى إصلاح الإطار المؤسساتي للطاقات المتجددة لتحقيق انسجام أكبر لمختلف المتدخلين، فقد تمت مراجعة الإطار القانوني المنظم لاختصاصات الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، حيث صادق البرلمان بمجلسيه على:

- مشروع قانون رقم 37.16 المغير والمتمم للقانون رقم 57.09 المحدث للوكالة المغربية للطاقة الشمسية؛

- مشروع قانون رقم 38.16 المغير والمتمم للفصل الثاني للظهير الشريف 1.63.226 القاضي بإحداث المكتب الوطني للكهرباء؛

- مشروع قانون رقم 39.16 ويقضي بتغيير القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وأغتنم الفرصة مجددا لتقديم الشكر الجزيل للسادة المستشارين على تفاعلهم مع هذا الإصلاح الكبير وعلى إسهاماتهم في هذا الشأن.

ثالثا: الإنجازات المحققة في إطار الإستراتيجية الطاقية

أشار التقرير كذلك إلى التقدم الحاصل في مشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وفق البرمجة المحددة في الإستراتيجية الطاقية.

إن المملكة المغربية، ونظرا لما يمثله تنوع مصادر الطاقة من ضرورة قصوى، باعتبارها بلدا مستوردا للطاقة، تعتمد في إطار الإستراتيجية الطاقية الوطنية، على باقة كهربائية متنوعة ومثلى، واقعية ومفتوحة على جميع مصادر الطاقة المتاحة خاصة منها المتجددة وذلك عبر:

- إنجاز قدرة كهربائية منشأة من مصادر متجددة تناهز 970 ميغاواط (180 ميغاواط شمسي و787 ميغاواط ريحي)؛

- الشروع في استغلال أول محطة شمسية، "نور وارزازات1"، بقدرة 160 ميغاواط سنة 2016، وهي الأكبر من نوعها في أفريقيا، وتم تدشينها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 4 فبراير 2016؛

- اختيار مجموعة من الشركات التي ستتولى تطوير واستغلال المشروع المندمج للطاقة الريحية بقدرة 850 ميغاواط في أفق 2020، باستثمار إجمالي يناهز 12 مليار درهم، وتقود هذه المجموعة الشركة المغربية ناريفا هولدين (NAREVA Holding) إلى جانب الشركة الإيطالية ENEL والشركة الألمانية Siemens؛

- الإعلان في 4 نونبر 2014، عن خارطة الطريق لتنمية الطاقة الشمسية الفتوضوية بتطوير استعمالاتها في إنتاج الكهرباء ولاسيما بقطاع السكنى والخدمات.

السيد الرئيس:

لقد أبان التقرير كذلك عن مصاحبة تفعيل الإستراتيجية الطاقية الوطنية بتعزيز وتشجيع التكوين والبحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

في هذا الصدد، ساهم معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة في التمويل المباشر لمشاريع البحث والتطوير، حيث وصل عدد المشاريع التي تم إطلاقها منذ تأسيسه إلى 39 مشروع بحث استفاد منه 541 باحث. كما قام المعهد بإجاز مركب للتكنولوجيا الخضراء بمدينة بن جرير بشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، والذي يشكل أرضية للتجارب والبحث والتكوين، مما سيمكن من خلق أقطاب للابتكار. وخلال اجتماع المجلس الإداري التاسع للمعهد، قمنا بالمصادقة على برنامج تمويل المعهد للعشر سنوات المقبلة، اعتبارا للدور الذي

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

يجب أن يضطلع به على مستوى البحث التطبيقي المستجيب للتحديات الخاصة ببلادنا.

كما تم إحداث التجمع الشمسي "Cluster Solaire" من طرف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية الذي يضم فاعلي صناعة الطاقة الشمسية. من أجل تسهيل تطوير القطاع الصناعي في مجال الطاقة الشمسية. ولتشجيع التكوين في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. تم إحداث معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بمدينة وجدة. كما تم إعطاء انطلاقة أشغال إنجاز معهد ثاني بمدينة طنجة على أن يتم إنشاء معهد ثالث بمدينة وارزازات.

كما يهدف المغرب كذلك من خلال برنامج الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. على تحقيق اندماج صناعي تدريجي. لتطوير قاعدة صناعية وطنية قادة على دعم مشاريع الطاقة المتجددة. حيث تم بلوغ معدل 32% من الاندماج الصناعي بالنسبة لمحطة "نور وارزازات1". ومن المنتظر أن يبلغ هذا المعدل 35 بالنسبة لنور 2 و3. بينما في الطاقة الريحية من المنتظر أن يبلغ ما بين 55 % و 70%. وفيما يتعلق بالطاقة الريحية. فقد قامت مجموعة "سيمنس" الألمانية باستثمار 100 مليون أورو من أجل إحداث وحدة صناعية محلية. لصناعة أذرع آليات الطاقة الريحية.

وفي الختام ، أود أن أجدد الشكر لكل أعضاء اللجنة على الجهود الكبيرة والقيم. الذي ساهم بدون شك في تشخيص السياسة العمومية في مجال السياسة العمومية في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والذي ألقى الضوء بشكل شامل على مختلف الإصلاحات والأوراش في هذا القطاع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الاستثمارات ومناصب الشغل المتعلقة ببرامج ومشاريع الطاقات المتجددة (اعداد وزارة الطاقة والمعادن)

والماء والبيئة):

المشاريع المنجزة:

التشغيل	(النسبة المئوية)	(نوعية الشراكة)		(مليون درهم)		
2000	----	إنتاج تعاقدى (IPP)	----	226	50	الحقل الريحي لعبد الخالق الطريس
2007	----	(EPC)	----	800	60	الحقل الريحي لأموكدول (الصويرة)
2010/2009	----	إنتاج تعاقدى	20 منصب شغل مباشر 350 مستخدم إلى 560 منصب شغل غير مباشر	2750	140	الحقل الريحي طنجة 1
2014	----	إنتاج تعاقدى	30 منصب شغل مباشر	5600	300	الحقل الريحي طرفاية
2014	35%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	20 منصب شغل مباشر و60 منصب شغل غير مباشر	800	50.6	الحقل الريحي للحومة
2014	35%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	20 منصب شغل مباشر و100 منصب شغل غير مباشر	1600	100	الحقل الريحي لأخفنيير
2014	35%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	20 منصب شغل مباشر و60 منصب شغل غير مباشر	800	50.6	الحقل الريحي لفوم الواد
2015	33%	إنتاج تعاقدى	20 منصب شغل مباشر و2000 منصب شغل غير مباشر	7000	160	الحطة الشمسية نور ورزازات 1

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

مشاريع في طور الإجازة 2015/2020

المشروع	القدرة (ميغاواط) (ط)	المالي (مليون درهم)	مناصب الشغل	إطار التطوير (نوعية الشراكة)	الصناعي (النسبة المئوية)	تاريخ التشغيل
المحطة الشمسية نور ورزازات 2 و3	350	17000	200 منصب شغل مباشر ومئات مناصب الشغل غير مباشرة	إنتاج تعاقدى (IPP)	35%	ابتداء من 2017
المحطة الشمسية نور ورزازات 4	70	غير محدد		إنتاج تعاقدى (IPP)	35% على الأقل	ابتداء من 2017
نور تافيلالت ونور أطلس	300	3600	20 منصب شغل مباشر، 350 مستخدم إلى منصب 560 شغل غير مباشر	(EPC)	35% على الأقل	2018
المحطة الشمسية نور ميدلت	400	غير محدد		إنتاج تعاقدى (IPP)	35% على الأقل	ابتداء من 2017
المحطة الشمسية نور طاطا	600-500	غير محدد		إنتاج تعاقدى (IPP)	35% على الأقل	ابتداء من 2018
المحطة الشمسية للمناطق الاقتصادية	150	غير محدد		خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	----	2020
الحقل الريحي تازة	150	2400		إنتاج تعاقدى (IPP)	30%	2016
الحقل الريحي تسكرااد 1 و2	300	5400		إنتاج تعاقدى (IPP)	ما بين 50 و70%	2017/ 2018
الحقل الريحي بوجدور	100	1800		إنتاج تعاقدى (IPP)	ما بين 50 و70%	2020
الحقل الريحي طنجة 2	100	1800		إنتاج تعاقدى (IPP)	ما بين 50 و70%	2018
الحقل الريحي جبل الحديد	200	3600		إنتاج تعاقدى (IPP)	ما بين 50 و70%	2019
الحقل الريحي ميدلت	150	2700		إنتاج تعاقدى (IPP)	ما بين 50 و70%	2017
توسيع الحقل الريحي كودية البيضاء (Repowering)	100	1800		إنتاج تعاقدى (IPP)	ما بين 50 و70%	2017
توسيع الحقل الريحي	200	3300		إنتاج تعاقدى	ما بين 50	2017

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

	و70%	(IPP)				كودية البيضاء
2016	34%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	40 منصب شغل مباشر و60 منصب شغل غير مباشر	1900	120	الحقل الريحي جبل خلادي
2016	35%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	20 منصب شغل مباشر و60 إلى 100 منصب شغل غير مباشر	1600	100 إضافية	توسيع الحقل الريحي أخفنيبر
2017	53%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	12 إلى 15 منصب شغل مباشر و20 منصب شغل غير مباشر	250	18	الحقل الريحي الوليدية 2
2020	----	إنتاج تعاقدي (IPP)		2500	350	محطة الضخ عبد المومن
2014	----	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		7.5	1.53	محطة كهرومائية صغرى افليلو
2016	----	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		15	1.98	محطة كهرومائية صغرى سيدي سعيد
2017	----	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		61.8	3.15	محطة كهرومائية صغرى سيدي ادريس
2017	----	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		83	11.7	محطة كهرومائية صغرى الحسن الثاني
2017	80%	خواص في	10 منصب شغل	150	10	محطة كهرومائية

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

		إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	مباشر			صغرى أسفالو
2017	80%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	10 منصب شغل مباشر	160	12	محطة كهرومائية صغرى ولجة السلطان
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	350	12	محطة كهرومائية صغرى بوتفردة
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13-09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	335	12	محطة كهرومائية صغرى تيلوكيت 1
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	405	12	محطة كهرومائية صغرى تيلوكيت 2
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	630	12	محطة كهرومائية صغرى باب وندر
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	420	12	محطة كهرومائية صغرى تامجوت

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

تقرير حول مساهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى

يساهم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية الكبرى المرتبطة بالبرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد عمل القطاع على تعزيز دور مختلف مكونات المنظومة الوطنية في تفعيل السياسات العمومية وذلك من خلال:

- تحديد الأولويات الوطنية في مجال البحث العلمي وتمويل مشاريع وأنشطة البحث في ارتباط تام مع أولويات المخططات الإستراتيجية الكبرى؛
- عقد اتفاقيات تعاون وشراكة من أجل تلبية حاجيات المخططات الإستراتيجية؛
- توفير حاجيات المخططات الكبرى من الرأسمال البشري المؤهل.

أولا : مساهمة قطاع البحث في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى

1. مخطط المغرب الأخضر (2008-2020)

1.1. الأولويات الوطنية للبحث العلمي

يحظى مخطط المغرب الأخضر بمكانة خاصة ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي. فخلال الفترة 2009-2012، من أصل مجموع الأولويات الوطنية الثمانية كانت هناك ثلاث أولويات تعنى بالبحث الزراعي والفلاحي وهي:

- الفلاحة في ظروف صعبة؛
 - البيو تكنولوجيا؛
 - معرفة وتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.
- وخلال الفترة 2014-2016 تم تخيين هذه الأولويات مع إيلاء البحث الزراعي والفلاحي الأهمية التي تليق به من خلال محور كبير تحت عنوان "الفلاحة والصيد البحري والماء".

1.2. إحداث وتجهيز مراكز متخصصة للبحث العلمي

- للاستجابة لحاجيات البحث في المجالات ذات الأولوية، قامت الوزارة بإحداث وتجهيز المعاهد والمراكز التالية:
- معهد النباتات الطبية والعطرية بتاونات الذي أصبح حاليا الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية؛
- مركز الدراسات والأبحاث حول الماء والطاقة؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- مركز الأبحاث والدراسات الصحراوية بمراكش.

3.1 بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجال الفلاحي

تم خلال السنوات الأخيرة إحداث ودعم العديد من بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجال الفلاحي، من بينها:

• أقطاب الكفاءات (شبكات وطنية موضوعاتية للبحث العلمي)

- الشبكة الوطنية في مجال علم جراثيم التربة وبيوتكنولوجيا النبات؛

- الشبكة المغربية للنباتات الطبية والعطرية؛

- قطب الكفاءات في مجال الماء والبيئة؛

• بنيات البحث العلمي المعتمدة من طرف الجامعات.

تتوفر الجامعات على 150 بنية بحث (100 مختبر و50 فريق) من أصل 1348 بنية معتمدة بين سنتي 2008 و2013

من قبل مجالس الجامعات تهتم بأنشطة البحث العلمي ذات الصلة بالمجال الفلاحي، وخاصة المحاور التي تركز عليها مخطط المغرب الأخضر:

• وحدات البحث العلمي المشاركة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛

• 8 وحدات من أصل 59 وحدة مستفيدة من تمويل برنامج "سمة وحدة البحث المشاركة مع المركز الوطني

للبحث العلمي والتقني (Unités de Recherche Associées au CNRST-URAC) لها أنشطة ذات علاقة مباشرة مع المجال الفلاحي، وعلى سبيل المثال:

- مختبر البيوتكنولوجيا وحماية وتثمين الموارد البشرية؛

- مختبر الكيمياء الحيوية والبيئة والصناعات الغذائية.

4.1 مكانة البحث في المجال الفلاحي ضمن البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي

• برنامج البحث القطاعي:

تبعاً لتوجيهات اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، تم إعداد برنامج لدعم

البحث القطاعي بتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية التي دعتها هذه الوزارة إلى تحديد أولوياتها الخاصة للبحث المتعلقة بالصحة والفلاحة والطاقة والماء والبيئة وتنافسية المقاولات.

وقد مكن هذا البرنامج من تمويل 20 مشروعاً بحثياً في المجال الفلاحي من أصل 35 مشروعاً تم تمويلها برسم

سنة 2010.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

• برنامج البحث في المجالات ذات الأولوية:

تم الإعلان خلال شهر يوليوز من 2013 عن برنامج جديد لتمويل مشاريع البحث بغلاف مالي قدره 300 مليون درهم. مع إعطاء الأفضلية للمشاريع المتعددة التخصصات والتي تشارك في إنجازها كل من الجامعات والمؤسسات التابعة لمختلف القطاعات الوزارية والمقاولات. وقد مكن هذا البرنامج من تمويل 9 مشاريع في ميادين التكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة النباتية أي 9% من مجموع 101 مشروعا تم تمويلها في يونيو 2014 و 11 مشروعا أي 13% من مجموع 85 مشروعا تم تمويلها في نونبر 2015.

علاوة على ذلك، تمت تعبئة 100 مليون درهم لتمويل مشاريع البحث التنموي في إطار الشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري.

• برنامج دعم البحث التنموي في إطار الشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات:

في إطار الشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، تم تمويل 10 مشاريع تعنى بتخصيب التربة والماء والتكنولوجيا الحيوية، أي ما يناهز 24% من مجموع 41 مشروعا تم انتقاؤها للاستفادة من تمويل ابتداء من شهر أبريل 2016.

• برامج أخرى:

تشرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني على تفعيل وتتبع عدة برامج ومشاريع للبحث تغطي مختلف مجالات البحث ذات الصلة بالأولويات الوطنية بما فيها المتعلقة بالمجال الفلاحي، نذكر منها:

- برنامج منح التميز في مجال البحث حيث يستفيد سنويا العديد من الطلبة المسجلين بمراكز الدراسات في الدكتوراه التابعة للجامعات والمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بمنح تحفيزية لتحضير أطروحاتهم لنيل شهادة الدكتوراه:

- برنامج تهمين نتائج البحث والابتكار وتقوية التقارب بين الجامعة ومحيطها (برنامج INNOV'ACT) الذي مكن من تمويل عدة مشاريع للبحث بشراكة حول المحاربة البيولوجية والصناعة الغذائية:

5.1. برامج التعاون الدولي في مجال البحث العلمي

• التعاون الثنائي:

يتعلق الأمر ببرامج التعاون العلمي الثنائي مع كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا وإسبانيا وتونس ومصر وإيطاليا والبرتغال وهنغاريا وتركيا التي تمكن من تمويل مشاريع بحث مشتركة تركز على مواضيع ذات الاهتمام المشترك.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وعلى سبيل المثال مكن التعاون العلمي والتكنولوجي المغربي- الفرنسي من تمويل 21 مشروعا تهتم مجال الفلاحة من أصل مجموع المشاريع الممولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2017 والبالغ عددها 67 مشروعا.

• التعاون الدولي المتعدد الأطراف.

• التعاون مع الإتحاد الأوروبي.

بفضل جهود الوزارة والمؤسسات المعنية سجلت مشاركة مهمة لفرق البحث المغربية في البرنامج الإطار السابع للبحث التنموي الأوروبي، وخاصة في مجال الفلاحة، الصناعات الغذائية، البيو تكنولوجيا التي عرفت أكبر نسبة (مشاركة المغرب في 21 مشروعا من أصل 122 مشروعا خلال الفترة 2007-2014)؛

- التعاون الجهوي الأورو متوسطي؛

- هناك برنامج للتعاون في المجال الفلاحي بحوض البحر الأبيض المتوسط (ARIMNET) الذي مكن من تمويل 20 مشروعا بغلاف مالي قدره 20 مليون درهم كمساهمة المغرب في إنجاز هذا البرنامج؛

- ووهناك أيضا برنامج مائل للتعاون في مجال الطاقة والمال والبيئة بحوض البحر الأبيض المتوسط (ERA-NETMED)

2. المخطط الأزرق

1.2 الأولويات الوطنية في مجال البحث العلمي:

إن الإستراتيجية الوطنية لتنمية البحث العلمي تأخذ بعين الاعتبار توجهات المخطط الأزرق التي تشمل عدة مجالات كالتهيئة المجالية والبيئة والطاقات المتجددة والحفاظ على الموارد الطبيعية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. هكذا نجد ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي عدة محاور بحث ذات صلة مباشرة بالمخطط الأزرق كالجودة الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية لماء البحر، والتدبير المندمج للمناطق الشاطئية واقتصاد البيئة.

2.2. بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجالات المرتبطة بالمخطط الأزرق:

تم خلال السنوات الأخيرة إحداث ودعم العديد من بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجالات المرتبطة بالمخطط الأزرق من بينها:

• أقطاب الكفاءات:

• قطب الكفاءات حول التراث الثقافي (2PC) الذي تركز أنشطته أساسا على معرفة التراث الثقافي

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وتثمينه والمحافظة عليه باعتباره ثروة وطنية في خدمة القطاع السياحي:

- الشبكة الوطنية للدراسات والأبحاث في مجال القضايا المحلية و الجهوية التي تهتم كثيرا بالتنمية المحلية من خلال مساهمة الموارد الخارجية المتأتية من الهجرة الدولية والأنشطة السياحية:
 - بنيات البحث العلمي المعتمدة من طرف الجامعات:
- تتوفر المؤسسات الجامعية على العديد من بنيات البحث (مختبرات وفرق) تهتم بأنشطة البحث العلمي ذات الصلة بالمخطط الأزرق ، وخاصة بجامعات محمد الخامس بالرباط والقاضي عياض بمراكش وابن زهر بأكادير والحسن الثاني الدار البيضاء.

2.2 مكانة البحث في المجالات المرتبطة بالمخطط الأزرق ضمن البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي:

بالنظر إلى المشاريع الممولة في إطار مختلف البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي سواء على المستوى الوطني أو في إطار التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف، نلاحظ أن مختبرات وفرق البحث بالمؤسسات الجامعية اشتغلت خلال السنوات الأخيرة على العديد من المشاريع الرامية إلى مواكبة المخطط الأزرق من خلال دراسة مجموعة من المواضيع أبرزها:

- تحديد وتطوير المواقع السياحية بالمناطق الحضرية والجبلية باستعمال التكنولوجيات الحديثة؛
- تنمية السياحة الريفية والسياحة الداخلية؛
- إعادة استعمال المياه المستعملة في ري ملاعب الغولف والمساحات الخضراء والمناطق السياحية؛
- اقتصاد الماء والطاقة في المركبات السياحية.
- إلخ.

3. البرامج المتعلقة بمخطط المغرب الرقمي:

يتعلق الأمر بحزمة من البرامج والمشاريع التي تروم تعميم التكنولوجيات الحديثة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتجهيز المؤسسات والأحياء الجامعية ببنية تحتية لشبكة الانترنت المتنقل وتمكين الطلبة من اقتناء حواسيب موصولة بالانترنت بأثمنة مدعمة.

3.1. تعميم التكنولوجيات الحديثة على مؤسسات التعليم العالي:

- وضع فضاء العمل الرقمي وتطوير الموارد الرقمية من خلال إنجاز برامج E-SUP:
- يهدف هذا البرنامج إلى تزويد الطلبة والأساتذة الباحثين ببرامج معلوماتية عصرية وتسهيل الحصول على

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الخدمات والموارد الرقمية داخليا وخارجيا وتشجيع البحث العلمي والابتكار بصفة عامة. وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 120 مليون درهما قصد تنفيذ هذا البرنامج الذي ينقسم إلى 3 محاور رئيسية هي:

- وضع بيئة رقمية للعمل (ENT):
- تطوير المحتوى التعليمي الرقمي:
- تعزيز وتقوية البنيات التحتية الرقمية (الشبكة المعلوماتية مروان "MARWAN").

وفي إطار تفعيل هذا البرنامج تم تحقيق مجموعة من المنجزات:

- توقيع ميثاق المشروع من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي. والمدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT) (يونيو 2014):

- توقيع برنامج العمل للمشروع (استعمال الموارد المالية) من طرف رئاسة الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية (مارس 2015):

- الشبكة المعلوماتية مروان " MARWAN "

الشبكة الأكاديمية الجامعية للبحث العلمي. المعروفة بـ " مروان " هي شبكة ذات هدف غير ربحي. مخصصة للتعليم والتكوين والبحث العلمي. هدفها وضع أسس البنيات المعلوماتية والتواصلية بين مؤسسات التكوين والتعليم والبحث.

ومنذ تأسيسها سنة 1998، مكنت شبكة مروان الجامعات المغربية من توفير خدمات جديدة في مجال التعليم ونشر التكنولوجيا والبحث العلمي لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين.

يتمثل دور الشبكة المعلوماتية ذات الصبيب المرتفع، في ربط المؤسسات الجامعية بالانترنت، وذلك من أجل نشر المعلومة العلمية والتقنية والربط بالشبكات الأوروبية.

وقد تم تحسين صبيب هذه الشبكة التي انتقلت من مروان 1 إلى مروان 3 حاليا، بحيث انتقلت من سرعة 400 ميكا بايت إلى 600 ميكا بايت، وتستفيد حاليا من خدمات شبكة مروان 135 مؤسسة للتعليم العالي و/ أو البحث العلمي:

- مشروع إنشاء المنظومة المعلوماتية الخاصة بالبحث العلمي بالجامعات (SIMARECH):

من أجل تيسير الحصول على المعلومات الخاصة بالبحث وتسهيل تتبع وتقييم أنشطة بنيات البحث العلمي.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وكذا تحفيز الباحثين على التعريف بأنشطة البحث التي يقومون بها. عملت الوزارة وبشراكة مع مجموعة من الجامعات الرائدة على تطوير النظام المعلوماتي الخاص بالبحث العلمي والذي يستعمل حاليا في 6 جامعات. وتشرف الوزارة حاليا على تحديث النظام المعلوماتي المذكور في أفق تطويره وتعميمه على الصعيد الوطني.

2.3. تجهيز المؤسسات والأحياء الجامعية ببنية تحتية لشبكة الانترنت المتنقل وتمكين الطلبة

من اقتناء حواسيب موصولة بالانترنت بأثمنة مدعمة.

- برنامج "NET-U"

تم تخصيص غلاف مالي قدره 124 مليون درهما لبرنامج "NET-U" ويهدف إلى تمكين الطلبة من الاستفادة من الانترنت (WIFI) داخل المؤسسات والأحياء الجامعية وتوسيع وتعميم الانترنت ذو الصبيب العالي وضمان التغطية الكافية للمؤسسات والأحياء الجامعية. وسيستفيد من هذا البرنامج حوالي 150 مؤسسة جامعية وأحياء جامعية.

وقد تم لحد الساعة تنفيذ مختلف مراحل الإعداد القبلي ويتعلق الأمر ب:

- إعلان عن طلب إبداء الاهتمام لتزويد المؤسسات والأحياء الجامعية الوطنية بالويفي WIFI;
- عقد اجتماعات عمل للجنة التقنية تم خلالها دراسة العروض المقدمة والمنهجية المقترحة بالإيجاز;
- توقيع ميثاق مشروع NET-U من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي. والمدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (يونيو 2014);

- توقيع برنامج استعمال الموارد المالية من طرف رئاسة الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية (مارس 2015);

- إعداد دفتر التحملات المتعلق باختيار صاحب المشروع المنتدب (AMO) لإيجاز المشروع;

- اختيار صاحب المشروع المنتدب (AMO) لإيجاز المشروع.

- برنامج إيجاز "INJAZ"

يندرج برنامج إيجاز في إطار المحور الاستراتيجي "التحول الاجتماعي" لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013. ويهدف هذا المحور إلى تيسير ولوج المواطنين للانترنت ذو الصبيب العالي وتشجيع المبادلات والمعرفة.

وقد شكل "إيجاز" موضوع اتفاقية أبرمت بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ووزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

بتاريخ 10 أكتوبر 2010. وتتمثل أهداف هذا البرنامج في:

- الاستجابة لضرورة تحكم طلبة التعليم العالي في الأدوات الحديثة للإعلام والتواصل؛
 - الارتقاء بالجودة وتطوير كفاءات الخريجين لتسهيل ولوجهم إلى سوق الشغل.
- ويرتكز هذا البرنامج على عروض الخدمات المقدمة من متعهدي الاتصالات والمتمثلة في:
- خدمة الانترنت المتنقل ذو الصبيب العالي (إلزامي)؛
 - حاسوب محمول.

ويتولى البرنامج تسديد 85% من المبلغ المدفوع للاشتراك بالانترنت (لمدة سنة) و/أو جهاز حاسوب محمول. في حدود 3600 درهم مع احتساب الرسوم. وتم تفعيل برنامج إنجاز مع متعهدي الاتصالات. على أساس دفتر التحملات المحدد لختلف العروض وبنود التنفيذ وكذا التزامات كل الأطراف.

بالنسبة للنسخة الأولى من البرنامج. فقد استهدفت برسم السنة الجامعية 2009-2010. جميع الطلبة غير الموظفين (الطلبة المهندسون ومن يماثلهم) المسجلين في إحدى مؤسسات التعليم العالي العمومي الشريكة في المبادرة الحكومية لتكوين "10000 مهندس" وهي مدارس المهندسين وكليات العلوم وكليات العلوم والتقنيات. حيث بلغ عدد المستهدفين 17000 طالب في سلكي الماستر والمهندس بالمؤسسات المعنية.

في النسخة الثانية. تم إدراج سلك "الدكتوراه" من المسجلين في مدارس المهندسين وكليات العلوم وكليات العلوم والتقنيات.

أما النسخة الثالثة. فقد تميزت بتعميم برنامج إنجاز لسنة 2011-2012 على مسالك أخرى. وذلك وفقا لمقررات اجتماع لجنة تدبير الخدمة الشاملة للاتصالات الذي عقد يوم 11 يوليوز 2011. وبالتالي أصبح البرنامج يشمل الطلبة:

- ابتداء من السنة الأولى من سلك المهندس؛
 - سلك الماستر والدكتوراه بجميع مؤسسات التعليم العالي العمومي؛
 - ابتداء من السنة الثالثة من كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير ومدرسة الملك فهد للترجمة والمدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا لأساتذة التعليم التقني وكذا مؤسسات التعليم العالي وغير التابعة للجامعات.
- وتميزت الثلاث دورات الأخيرة من برنامج إنجاز ب:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- استفادة حوالي 37500 طالب برسم السنة الجامعية 2011-2012؛
- استفادة أكثر من 22600 طالب برسم السنة الجامعية 2012-2013؛
- استفادة حوالي 24400 طالب برسم النسخة الخامسة (2013-2014) والتي رصدت لها ميزانية تقدر بـ 88 مليون درهم.

وتشرف الوزارة حاليا على تنفيذ الدورة السادسة 2015-2016 للبرنامج والذي أعطيت انطلاقته الرسمية يوم الأربعاء 8 يونيو 2016.

وقد تم رصد ميزانية خاصة بالبرنامج خاصة بالبرنامج حددت في 230 مليون درهم، حيث سيستفيد من البرنامج برسم السنة الجامعية 2015-2016 حوالي 64 ألف من طلبة التعليم العالي غير الموظفين. ويهم الأمر طلبة سلك المهندسين ابتداء من السنة الأولى، طلبة أسلاك الماستر والدكتوراه بجميع مؤسسات التعليم العالي العمومي ابتداء من السنة الثالثة، فيما يتعلق بالطلبة المسجلين بكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات.

- برنامج « لوحتي » Lawhati

تم الانطلاق الرسمي لبرنامج "لوحتي" في نونبر 2015، من أجل تمكين الطلبة المسجلين بمختلف الجامعات الوطنية، وكذا مؤسسات التكوين المهني، بالإضافة إلى جميع الأطر المنتسبة إلى الجامعات المغربية من الاستفادة بأثمان تفضيلية من لوحات إلكترونية معززة بـ مضمون وتطبيقات بيداغوجية رقمية تم تطويرها بتعاون مع الشركاء التكنولوجيين للوزارة.

4. برامج تهمين نتائج البحث وتشجيع الابتكار والبحث التنموي (R&D) المتعلقة بمخطط

التسريع الصناعي

واكبت الجامعة " برنامج إقلاع " ونسخته الثانية "مخطط التسريع الصناعي" عبر تكوين الكفاءات الملائمة والبحث والتطوير وإنشاء البنيات التحتية لنقل التكنولوجيا والخبرة الجامعية.

يهدف هذا البرنامج إلى تلبية الحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة في أفق 2015، وتم تقسيمه على مرحلتين: مرحلة قصيرة المدى (2010-2011) ومرحلة متوسطة المدى (2012-2015).

ومكنت المرحلة الأولى من التحقيق من مدى استجابة الجامعات للحاجيات المعبر عنها، حيث تم تحقيق هذا الهدف بالنسب التالية:

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- 100% على مستوى الحاجيات من شهادة البكالوريا+5 سنوات؛
- 60% على مستوى الحاجيات من شهادة البكالوريا+3 سنوات؛
- 35% على مستوى الحاجيات من شهادة البكالوريا + سنتين.

أما على المدى المتوسط، فيتم الاشتغال حاليا على إعداد دراسات قطاعية لتوصيف المهن المستهدفة في ميادين السيارات والإلكترونيك وترحيل الخدمات (Offshoring) من أجل برامج التكوين المناسبة لذلك.

كما تم التوقيع، خلال المناظرة الثالثة للصناعة المنعقدة شهر فبراير 2013، على اتفاقية تعاون ما بين هذه الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة والتقنيات الحديثة والإتحاد العام لمقاولات المغرب، تروم ملائمة التكوينات وحاجيات المقاولات. وقد عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر على وضع مجموعة من البرامج والإجراءات التي تروم تحفيز وتشجيع واثمين البحث العلمي والابتكار وجعلهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بشراكة مع بقية الفاعلين في المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، ونوجز أهم هذه البرامج في:

1. 4 البرنامج الوطني لبنيات الوجيهات الجامعة- المقاوله(interfaces université-entreprises)

هذه البنيات هي مصالح تابعة للجامعات تتكفل بتطوير الشراكة بين الجامعة والمقاولات، وبالتالي تحفيز الأساتذة والطلبة الباحثين على توجيه أبحاثهم نحو مواضيع تسعة للاستجابة لحاجيات المحيط الاقتصادي والإنتاجي، وتتيح للمؤسسات الجامعية فرص النهوض بالنقل التكنولوجي.

2. 4. تشجيع إنشاء مجتمعات الابتكار التابعة للجامعة(Cités d'innovation)

بشراكة مع وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، وفي إطار إستراتيجية "المغرب ابتكار" تعمل الوزارة على دعم إحداث مجتمعات للابتكار في مناطق مختلفة من المغرب بشراكة مع الجامعات، والتي ستؤوي مراكز البحث والمقاولات المتخصصة وحاضنات المقاولات المبتكرة ووحدات لتثمين البحث ونقل التكنولوجيا، وقد تم:

- التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بإحداث مجتمعات الابتكار بكل من فاس ومراكش والرباط ووسطات؛
- صياغة نموذج موحد للإطار القانوني لمدن الابتكار على شكل مؤسسات(fondations) من طرف لجنة غائية تضم ممثلين عن الوزارة والجامعات المعنية بالمشروع؛
- برمجة تمويل مدن الابتكار بالجامعات برسم سنتي 2015 و2016 بغلاف مالي يقدر ب 10 ملايين درهم عن كل سنة في إطار الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

3.4 دعم المشاركة الفعلية للجامعات في الأقطاب الصناعية المندمجة (cluster)

يتوفر المغرب اليوم على 9 أقطاب تكنولوجية حظى بدعم مالي ومواكبة تقنية تشرف عليها الوزارة المكلفة بالصناعة ويخول لها بعد حصولهما على سمة (القطب التكنولوجي)، وتنخرط الجامعات والمعاهد في الأقطاب التكنولوجية المعتمدة وفي الأخرى التي في طور الاعتماد.

وتعمل الوزارة على تشجيع مشاركة مراكز وفرق البحث العلمي (الجامعات) في هذه الأقطاب، مما سيمكن من:

- إنشاء محيط تكنولوجي ملائم لتطوير البحث التنموي والابتكار.

- تشجيع مختلف الفاعلين على خلق وإجاز مشاريع تعاونية قوية.

- تحسين البعد الدولي لمكونات هذه المجموعات.

- الانفتاح على البعد الدولي لفائدة الفاعلين المتدخلين في الأقطاب التكنولوجية.

وقد انطلق برنامج الوزارة المتعلق بدعم مشاركة الجامعات في الأقطاب الصناعية منذ 2013، حيث تم تنظيم مجموعة من الأنشطة خلال سنتي 2014 و2015:

- ثلاث ورشات عمل وتكوين حول إدارة الأقطاب التكنولوجية المتخصصة وإستراتيجية التعاون في هذا المجال وذلك بمشاركة خبراء من ألمانيا وفرنسا؛

- زيارات عمل لخبراء أوروبيين إلى بعض الأقطاب التكنولوجية المغربية وزيارات عمل لمسؤولي بعض الأقطاب التكنولوجية المغربية إلى أوروبا لتبادل الخبرات والمشاركة في التظاهرات الدولية المتعلقة بالأقطاب؛

- إعداد دليل وطني حول الأقطاب التكنولوجية يضم معلومات عن مختلف المساهمين في كل قطب بما فيهم الجامعات ومؤسسات البحث.

4.4 الشبكة المغربية للاحتضان

(Réseau Maroc Incubation et Essaimage)

هذه الشبكة مكونة من فاعلين عموميين وخواص (محاضن المقاولات، المشاتل...) في مجال الابتكار وتتميز نتائج البحث.

تعمل هذه الشبكة على:

- توفير دعم تقني ومالي للباحثين حاملي مشاريع إنشاء مقاولات مبتكرة.

- تدعيم إحداث وتنشيط بنيات (حاضنات المقاولات).

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار والمبادرة وتعزيز دعم إنشاء المقاولات المبتكرة.
- وإلى حدود سنة 2015 تم:
- خلق 13 حاضنة جامعية أعضاء الشبكة (6 محاضن جامعية فاعلة إلى حدود سنة 2015)؛
- دعم أكثر من 60 نشاط متعلق بالتشجيع والتحسيس بأهمية خلق المقاولات خاصة المبتكرة؛
- التوصل ب 124 طلب دعم مالي يهتم مشاريع خلق مقاولات مبتكرة تم قبول 69 مشروعا لتستفيد من الدعم، في حين نجح 21 مشروعا في إنهاء مرحلة الاحتضان وإنشاء المقولة.

5.4 خلق لجنة دائمة للابتكار والتنمية التكنولوجية

من أجل إنشاء فضاء مؤسساتي يسمح بتجميع الفاعلين الأساسيين في مجال الابتكار والبحث التنموي من القطاعين العام والخاص ويلعب دور القيادة للإستراتيجية الوطنية للابتكار، تم سنة 2015 إنشاء اللجنة الدائمة للابتكار والتنمية التكنولوجية ك لجنة تابعة للجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية.

تم التنصيب على اللجنة المذكورة في المرسوم رقم 2.15.87 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) وعقدت اجتماعين في الفترة الممتدة ما بين شهري أبريل وماي 2016. تم خلالهما مدارس المهام الموكولة إلى اللجنة والمصادقة على مشروع النظام الداخلي وكذلك الحوار الرئيسية لمشروع برنامج عملها.

6.4 دعم تسجيل براءات الاختراع الجامعية (Brevet)

- من أجل تشجيع الباحثين على تسجيل براءات الاختراع الجامعية (Brevet)، اتخذت الوزارة الإجراءات التالية:
- تخصيص بند خاص في ميزانيات الجامعات لتمويل مصاريف تسجيل براءات الاختراع؛
- تخفيض المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لتكلفة تسجيل براءات الاختراع تصل إلى 60 % بالنسبة للباحثين الجامعيين (منذ أكتوبر 2012)؛
- المساهمة إلى جانب المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية في إنشاء شبكة TISC لتعزيز ودعم التكنولوجيا والابتكار، وهي عبارة عن شبكة لمراكز المعلومات التكنولوجية (مراكز الإخبار التكنولوجي المتعلقة ببراءات الاختراع)، تضم الشبكة 43 هيئة تشتغل في ميدان البحث العلمي والبحث والتطوير (R&D) وتحتضن 58 مركزا للإخبار، وتوفر هذه الشبكة مجموعة من الخدمات المحلية ل مختلف مستخدمي المعلومات التكنولوجية في المغرب.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وقد ساعدت هذه الإجراءات على ارتفاع عدد طلبات براءات الاختراع المسجلة باسم الباحثين في الجامعات من 74 في سنة 2012 إلى 190 في سنة 2014.

وتساهم الجامعات ومراكز البحث بنسبة 17.34 % من مجموع براءات الاختراع (1096) المسجلة بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية برسم سنة 2014 وبنسبة 54 % من مجموع براءات الاختراع ذات أصل مغربي (353).

7.4 جائزة التنافسية خاصة بالشراكة بين الجامعة والمقاولة

تنظم هذه الجائزة بشراكة مع جمعية الدراسات والأبحاث للتنمية ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات والجمعية المغربية للبحث التنموي. وتهدف إلى تعزيز وتشجيع الشراكة بين الجامعة والمقاولة، وخاصة فيما يتعلق بتمويل نتائج البحث العلمي.

خولت هذه الجائزة خلال الدورة الأولى (2008) لفائدة 8 مشاريع. وخلال دورة 2010 لفائدة 3 مشاريع. وخلال الدورة الثالثة سنة 2012 لفائدة 3 مشاريع. وقد تم تنظيم الدورة الرابعة لهذه الجائزة خلال سنة 2015 وسلمت الجوائز على الفائزين بمدينة الداخلة يومي 3 و4 دجنبر 2015.

8.4 طلب العروض لتمويل مشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الميادين ذات الأولوية.

تم إطلاق طلب العروض لتمويل مشاريع البحث العلمي في الميادين ذات الأولوية، بغلاف مالي قدره 300 مليون درهم في منتصف سنة 2003. وقد حرصت الوزارة على إشراك جميع الفاعلين في هذا المجال بما فيهم القطاع الخاص والمؤسسات البحثية الأجنبية.

وقد شمل 3 فئات من المشاريع ونخص بالذكر الفئة الثالثة التي قد يصل تمويلها إلى 10 ملايين درهم. وتهتم بالمشاريع التي تهدف إلى خلق منتجات موجهة للسوق في التكنولوجيا المتقدمة وتطوير تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني. ومن بين 101 من المشاريع التي تم تمويلها في اللائحة الأولى تمثل الفئة الثالثة 8%.

5. مخططات الطاقات المتجددة

لقد تم تحقيق مجموعة من المنجزات بخصوص تشجيع البحث العلمي في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية من خلال تمويل برامج البحث عن طريق طلبات العروض الموجهة للباحثين بالجامعات ومراكز البحث العمومية.

على الصعيد الوطني:

يعتبر ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية من بين الميادين الستة التي تم تحديدها كميادين ذات الأولوية وذلك خلال الاجتماع الخامس للجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، الذي انعقد يوم الأربعاء 25 يونيو 2014 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ومن بين 396 مشروع الذي تم التوصل به عند طلب العروض لتمويل مشاريع البحث العلمي في الميادين ذات الأولوية لسنة 2013، شكل ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية حوالي 14% من مجموع المشاريع.

بعد عملية التقييم، تم تمويل نسبة مهمة من المشاريع في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية، حيث شكلت هذه النسبة 15% من مجموع المشاريع الممولة من اللائحة الأولى التي ضمت 101 مشروعاً، ونسبة 11% من مجموع المشاريع الممولة من اللائحة الثانية التي ضمت 85 مشروعاً.

على الصعيد الدولي:

بخصوص التعاون الدولي، وفي إطار المشروع الأوربي ERANETMED فقد تم تخصيص ميزانية مهمة من طرف الوزارة قدرت ب 10 ملايين درهم لتمويل مشاريع البحث في مجال الماء والطاقة وذلك بالشراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط - شركاء البرنامج.

ومكنت طلبات العروض الأولى المتعلقة بهذا البرنامج، والتي تم الإعلان عنها خلال سنة 2015 من تمويل 4 مشاريع، عرفت مشاركة فرق بحث مغربية تابعة للجامعات ومؤسسات البحث العمومية، وقدرت الميزانية التي خصصتها الوزارة لتمويل حصة المغرب في المشاريع الأربعة ب 2,55 مليون درهم.

أما بخصوص المشاركة المغربية في طلبات العروض المتعلقة بالبرنامج الإطار الأوربي السابع، فقد استفادت فرق البحث المغربية من تمويل 7 مشاريع في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية من مجموع 122 مشروع، كما مكنت المشاركة المغربية في طلبات العروض الأولى المتعلقة بالمشروع الأوربي "أفق 2020" فرق البحث الوطنية من الاستفادة من تمويل 4 مشاريع للبحث في هذا الميدان.

ثانياً: عقد اتفاقيات تعاون وشراكة من أجل تلبية حاجيات المخططات الإستراتيجية.

في إطار مواكبة الوزارة للمخططات الإستراتيجية الكبرى التي تم إطلاقها بالمغرب، شهد مجال التعاون والشراكة على الصعيد الوطني عقد عدة اتفاقيات من أجل تلبية حاجيات هذه المخططات الإستراتيجية من موارد بشرية متخصصة ومؤهلة.

وتشمل هذه الاتفاقيات مجالات مختلفة من بينها:

- خلق تكوينات جديدة؛
- تشجيع الاستفادة المشتركة من الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لدى الجامعات؛
- تعبئة موارد مالية وإطلاق طلبات عروض للبحث العلمي؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- تنظيم مشترك لتظاهرات علمية؛

...

ويلخص الجدول أسفله أبرز اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة من أجل مساهمة الوزارة في تفعيل مخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، مخطط المغرب الرقمي، مخطط التسريع الصناعي ومخطط الطاقات المتجددة.

المخطط الإستراتيجي	اتفاقيات التعاون والشراكة
مخطط المغرب الأخضر	- اتفاقية إطار بتاريخ 09 أكتوبر 2012 بين جامعة الحسن الأول والمديرية الجهوية للفلاحة بجهة الشاوية-ورديفة، تهم التكوين في هذا الميدان؛ - اتفاقية تعاون سنة 2010 بين جامعة ابن طفيل والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. تهدف إلى تعزيز البحث العلمي والتقني في الميدان الغابوي؛ - اتفاقية إطار بتاريخ 04 ماي 2009 بين جامعة سيدي محمد بن عبد الله والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. تهم التكوين في هذا الميدان. - اتفاقية إطار بتاريخ 19 دجنبر 2013 بين جامعة مولاي اسماعيل والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. بهدف خلق دينامية للتنسيق بين الطرفين وتطوير مشاريع في الميدان الغابوي؛ - اتفاقية تعاون بتاريخ 25 دجنبر 2009 بين جامعة القاضي عياض والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. لتعزيز التعاون العلمي والتقني في هذا الميدان.
مخطط الطاقات المتجددة	- اتفاقيات تعاون وشراكة بين جامعة عبد المالك السعدي ومعهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، تهدف إلى تطوير التعاون بين الطرفين في هذا الميدان؛ - اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2011 بين جامعة ابن طفيل وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات. تهدف إلى المساهمة في إنجاز وتطوير "خلايا ضوئية عضوية"؛ - اتفاقية تعاون وشراكة بتاريخ 28 نونبر 2011 بين جامعة الحسن الثاني - المحمدية وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات. تهدف إلى المساهمة في إنجاز وتطوير "خلايا ضوئية عضوية"؛ - اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2013 بين جامعة عبد المالك السعدي وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات. تهدف إلى المساهمة في إنجاز وتطوير "خلايا ضوئية"؛ * اتفاقية تعاون وشراكة بتاريخ 28 ماي 2013 بين جامعة الحسن الأول والوكالة الوطنية للطاقة الشمسية. بهدف تنظيم الجامعة الصيفية الدولية للطاقات المتجددة؛ - اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2013 بين جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات حول أنظمة الطاقة الشمسية الخاصة بالبنيات.
المخطط الأزرق	- اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2011 بين جامعة عبد المالك السعدي والجامعة الحضرية لشفشاون بخصوص إحداث إجازة مهنية في السياحة البيئية والتنمية المستدامة؛ - اتفاقية إطار سنة 2011 بين جامعة عبد المالك السعدي والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين - جهة طنجة من أجل إحداث ماستر "سياحة"؛ - اتفاقية تعاون سنة 2011 بين جامعة القاضي عياض وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية. تهم تحسين جودة المنتجات التقليدية.
مخطط المغرب الأخضر	- اتفاقية شراكة بتاريخ 22 شتنبر بين الوزارة وشركاء تكنولوجيين لإطلاق برنامج لوحتي. يقضي هذا البرنامج الذي تم إطلاقه يوم 30 نونبر 2015 بتمكين جميع الطلبة المسجلين بمختلف الجامعات الوطنية وكذا مؤسسات التكوين المهني بالإضافة إلى جميع الأطر المنتسبة إلى الجامعات المغربية من الاستفادة بأثمان تفضيلية من لوحات إلكترونية معززة بمضامين وتطبيقات بيداغوجية رقمية. تم تطويرها بالتعاون مع الشركاء التكنولوجيين للوزارة؛ - اتفاقية شراكة بتاريخ 12 يناير 2016 بين الوزارة والبريد بنك وشركاء تكنولوجيين في إطار نفس البرنامج السابق "لوحتي"؛ - مذكرة تفاهم يوم 15 أبريل 2015، بين الوزارة و « Intel Corporation » فرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تهدف إلى تشجيع الطلبة على استعمال التطبيقات البيداغوجية الرقمية الخاصة بالتحصيل الإلكتروني والتكوين عن بعد؛ - اتفاقية شراكة بتاريخ 05 نونبر 2015 بين الوزارة وشركة "هواوي للتكنولوجيا". وبهم الاتفاق تعزيز التعاون في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال تطوير برنامج للتكوين والإشهاد لفائدة الأساتذة الجامعيين، وتنظيم (جائزة للابتكار) لفائدة مؤسسات التعليم الجامعي في الميادين ذات الصلة بميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا منح (جائزة التميز) للطلبة الأكثر استحقاقا في ميادين الاتصالات؛ - مذكرة تفاهم بتاريخ 29 أبريل 2015 بين الوزارة و « Microsoft Maroc » تهدف إلى تشجيع وتطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

ثالثا: توفير حاجيات المخططات الكبرى من الرأس المال البشري المؤهل:

تواكب الجامعة العمومية المغربية، في إطار ملاءمة عرضها التكويني مع حاجيات القطاعات السوسيو اقتصادية، بفعالية في الأوراش الكبرى المحركة للاقتصاد الوطني عبر تكوين الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة، وذلك عن طريق اعتماد مسالك للتكوين في الميادين المرتبطة بهذه الأوراش.

وقد بلغ مجموع المسالك المعتمدة في هذا المجال 198 مسلكا، كما بلغ عدد المسجلين بهذه التكوينات 30367 طالب.

ويبين الجدول التالي توزيع هذه التكوينات والمستفيدين حسب كل مخطط.

المسالك المعتمدة ذات الصلة بالمخططات الكبرى/ عدد المستفيدين

المخطط الإستراتيجي	عدد المسالك المعتمدة	عدد المؤسسات المعنية بالتكوينات	عدد الجامعات	عدد الطلبة
مخطط المغرب الأخضر	94	34	13	27583
مخطط التسريع الصناعي	59	26	11	1640
مخطط المغرب الرقمي	21	18	11	490
مخطط الطاقات المتجددة	18	16	11	533

المحور الثالث:

تقرير تركيبي حول حصيلة مجلس
المستشارين في تقييم السياسات العمومية
خلال السنة التشريعية 2015-2016

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

عقد مجلس المستشارين يوم الجمعة فاتح ذي القعدة 1437 الموافق ل 5 غشت 2016، جلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

انعقاد هذه الجلسة للسنة الثانية على التوالي جاء تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور والمواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين. وذلك رغم الصعوبات المحيطة بإنتاج هذه المهمة، المتعلقة أساساً بحدثة التجربة وغياب التراكم الكافي في المجال سواء فيما يتعلق بالجانب التقني والتدبري، أو فيما يتعلق بالقواعد العامة التي يفترض أن تحكم علاقة التعاون والتنسيق بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وكذا بين الجهاز التشريعي وعدد من الهيئات والمؤسسات الدستورية.

ولقد انطلق التحضير لهذه الجلسة السنوية بالتشاور حول موضوع التقييم الذي تم تحديده بالتشاور مع مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس في "تقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة"، ليتم مباشرة بعد ذلك تشكيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة وانهقاد اجتماعها الأول، يوم الثلاثاء 26 أبريل 2016، برئاسة السيد رئيس مجلس المستشارين. وفي إطاره تم التوافق على هيكلتها التي ضمت مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية الممثلة بالمجلس.

وتمكنت المجموعة استناداً إلى خطة عمل واضحة، عملت على وضعها منذ اجتماعاتها الأولى من إنجاز تقرير تركيبي ينصب على خمس مخططات وطنية، وذلك من خلال استثمار الرصيد الوثائقي المتوفر عبر الدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات، أو من خلال التفاعل الحاصل بين الحكومة ومجلس المستشارين أثناء الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وكذا المدون في تقارير اللجان برسم مناقشة الميزانيات الفرعية للوزارات المعنية، وأنها من خلال الوثائق أو اللقاءات المباشرة مع المسؤولين المركزيين لبعض القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية التي تجاوبت مع مطالب المجموعة.

أولاً: المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية

شكل مكتب مجلس المستشارين المجموعة الموضوعاتية المؤقتة بغية الإعداد للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور والمواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وتألفت المجموعة الموضوعاتية من مستشارين ممثلين لجميع الفرق والمجموعات بالمجلس. بعد اختيار موضوع "السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة" كمحور للجلسة الدستورية السنوية.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

وخلال اجتماعها الأول، برئاسة السيد رئيس مجلس المستشارين، تم التوافق على هيكلة المجموعة الموضوعاتية على النحو التالي:

- الرئيس: المستشار مهدي عبد الكريم؛
 - النائب الأول: المستشار فؤاد قديري؛
 - النائب الثاني: المستشار رشيد المنباري؛
 - المقرر: المستشار عبد الصمد مرمي.
- وضمت المجموعة في عضويتها السادة:
- المستشار عبد السلام بلقشور؛
 - المستشار عبد الرحمان الدريسي؛
 - المستشار لحسن أدعي؛
 - المستشار عبد الحميد فاخي؛
 - المستشار محمد عدّال؛
 - المستشار عبد اللطيف اوعمو؛
 - المستشار عبد الحق حيسان.

ولقد عملت المجموعة على وضع برنامج زمني واعتماد منهجية لاجاز مهمتها تمحور حول العناصر التالية:

- تحديد المحاور التي ستشتغل عليها المجموعة الموضوعاتية، والتي حصرت في المخططات الوطنية التالية:
 - مخطط المغرب الأخضر؛
 - مخطط التسريع الصناعي؛
 - استراتيجية المغرب الرقمي؛
 - مخطط الطاقات المتجددة؛
 - المخطط الأزرق للسياحة.
- تحديد عناصر التقييم، والمتمثلة في:
 - تحديد الإطار الزمني بكل مخطط؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- الخطوط العريضة للمخطط:
- الوسائل والإمكانيات المرصودة:
- أثر كل مخطط على التشغيل والتعليم واللوجستيك والحكمة.
- تعيين طاقم الأطر الإدارية المواكب لعمل المجموعة الموضوعاتية.
- تجميع ملف وثائقي حول مجالات التقييم.
- تحديد قائمة المؤسسات والمسؤولين الممكن طلب الاستماع إليهم أو إبداء الرأي بخصوص الاستراتيجيات موضوع التقييم.

واستنادا إلى عناصر المنهجية المذكورة، أجزت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة تحت الإشراف المباشر لرئيسها وبدعم من فريق عمل مشكل من الأطر الإدارية للمجلس، مهام البحث وتجميع العناصر اللازمة لإعداد مسودة التقرير. وخلال مسارها طالبت المجموعة تطبيقا لمقتضيات المادة 266 من النظام الداخلي من خلال مذكرة إلى رئاسة المجلس بتاريخ 4 ماي 2016 بدعم عدد من القطاعات الوزارية والهيئات والمؤسسات الوطنية عبر موافاتها بالدراسات أو الآراء ذات الصلة بالموضوع. والمشاركة في لقاءات تروم تعميق النقاش بشأن القضايا المرتبطة بالاستراتيجيات موضوع التقييم، ويتعلق الأمر بـ:

- المجلس الأعلى للحسابات؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
- بنك المغرب؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

ولنفس الغرض، طالبت المجموعة الموضوعاتية بعقد اجتماعات مع عدد من القطاعات الحكومية. ويتعلق الأمر بطلب عقد جلسات إنصات بحضور مجموعة من الوزراء لإلقاء عروض حول الموضوع. كل في اختصاصه. ويتعلق الأمر بـ:

- وزير الاقتصاد والمالية؛
- وزير التجهيز والنقل واللوجستيك؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- وزير الفلاحة والصيد البحري؛
- وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي؛
- وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي؛
- وزير الشؤون العامة والحكامة؛
- وزير الطاقة والمعادن والبيئة؛
- وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية؛
- وزير السياحة.

كما قامت المجموعة باستثمار الرصيد الوثائقي المتوفر في هذه المادة. سواء تعلق الأمر بالدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات، أو بالتفاعل الحاصل بين الحكومة ومجلس المستشارين من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وتقارير اللجان الدائمة الخاصة بمناقشة الميزانيات الفرعية للوزارات المعنية.

ولقد تجاوبت بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية مع مطالب المجموعة. سواء بتزويدها بعدد من الوثائق أو من خلال لقاءات مباشرة مع مسؤوليها المركزيين، ومنها :

■ المجلس الأعلى للحسابات، الذي زودها بتقارير عن:

- مخطط المغرب الرقمي؛

- صندوق التنمية الفلاحية؛

- المخطط الأزرق للسياحة؛

■ بنك المغرب، الذي أحال على المجموعة تقاريره السنوية خلال 2012 و2013 و2014؛

■ المندوبية السامية للتخطيط، التي قدّم مسؤولوها عرضا حول مناهج ومقاربات تقييم السياسات العمومية؛

■ وزارة الشؤون العامة والحكامة، التي وافت المجموعة بملف وثائقي حول السياسات العمومية؛

■ وزارة الفلاحة والصيد البحري، التي بعثت بذاكرة حول مخطط المغرب الأخضر؛

■ وزارة السياحة، التي قدم ممثلوها عرضا حول المخطط الأزرق؛

■ وزارة الطاقة والمعادن، التي ساهمت بعرض حول الطاقات المتجددة؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، التي شاركت بعرض حول حصيلة قطاع اللوجستيك؛
- وزارة التشغيل، التي قدّمت مسؤولوها عروضاً حول سياسة التشغيل.

وانطلاقاً من المعطيات التي تمّ جمعها سواء من الوثائق المتوصل بها، أو من تلك التي كانت متوفرة وكذا من اللقاءات المباشرة مع المسؤولين المركزيين للقطاعات المذكورة أعلاه، تمت صياغة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، وهو التقرير الذي كان موضوع المناقشة في الجلسة العمومية المنعقدة لهذا الغرض بتاريخ 5 غشت 2016.

ثانياً: الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية

تفعيلاً لقرار مكتب مجلس المستشارين بتاريخ في 25 يوليوز 2016، وبناءً على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد بتاريخ 26 يوليوز 2016، عقد مجلس المستشارين في 5 غشت 2016 جلسة عامة خصصت لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، وذلك وفقاً للمحاور الواردة في تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أسند إليها التحضير لعقد هذه الجلسة الدستورية، وتمثل في كل من:

- مخطط المغرب الأخضر؛

- مخطط التسريع الصناعي؛

- استراتيجية المغرب الرقمي؛

- مخطط الطاقات المتجددة؛

- المخطط الأزرق للسياحة.

ولقد خصص لهذه الجلسة حصة زمنية إجمالية قدرها 170 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس بمختلف مكوناته، والحكومة.

فمباشرة بعد تقديم السيدين رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة ومقررها، تدخل في إطار المناقشة عن مجلس المستشارين ممثلو الفرق والمجموعات البرلمانية حسب الترتيب التالي:

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- فريق الأصالة والمعاصرة؛

- فريق العدالة والتنمية؛

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

- الفريق الحركي؛
 - فريق التجمع الوطني للأحرار؛
 - فريق الإتحاد العام لمقاومات المغرب؛
 - الفريق الاشتراكي؛
 - فريق الإتحاد المغربي للشغل؛
 - الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛
 - مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
 - مجموعة العمل التقدمي.
- وتفاعلا مع التدخلات تناول الكلمة باسم الحكومة السادة الوزراء:
- الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني نيابة عن وزير الفلاحة والصيد البحري؛
 - الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية نيابة عن وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي؛
 - وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة؛
 - وزير السياحة؛
 - وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر؛
 - الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة.
- وقد أعقب ردود أعضاء الحكومة تدخل ممثلو الفرق والمجموعات التي بقي من حصصها رصيد زمني. للتعقيب على ما تضمنته مداخلات أعضاء الحكومة، وذلك طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 268 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.
- وتجدر الإشارة إلى أن بعض القطاعات الوزارية عملت، بعد انعقاد الجلسة العامة المخصصة لتقييم الخطط المذكورة أعلاه، على موافاة رئاسة المجلس بوثائق إضافية تتضمن توضيحات جديدة وملاحظات حول بعض الأرقام التي وردت في تقرير المجموعة الموضوعاتية المختصة. وقد اتخذ مكتب المجلس القرار بنشرها في ملحق محضر الجلسة العامة وفي نشرة مداولات مجلس المستشارين بالجريدة الرسمية للبرلمان.

مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

الفهرس

7	تقديم
	المحور الأول: الأشغال التحضيرية لجلسة تقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة: تقرير المجموعة
11	الموضوعاتية المؤقتة
	المحور الثاني: أشغال الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة
167	- أولاً: الكلمة الافتتاحية للسيد رئيس مجلس المستشارين
169	- ثانياً: كلمة رئيس ومقرر المجموعة الموضوعاتية المؤقتة
170	- ثالثاً: مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية
178	- رابعاً: أجوبة القطاعات الحكومية
214	- خامساً: تعقيب الفرق والمجموعات البرلمانية
250	- سادساً: توضيحات إضافية من القطاعات الحكومية
256	المحور الثالث: تقرير تركيبي حول حصيلة مجلس المستشارين في تقييم السياسات العمومية
283	خلال السنة التشريعية 2015-2016